


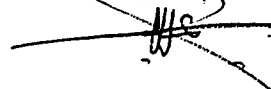

إجازة أطروحة علمية في صيغتها النهائية بعد إجراء التعديلات

الإسم رباعياً : **سالم حمزة أميز مدي** / كلية الشريعة والدراسات الإسلامية / قسم الدراسات العليا الشرعية  
الأطروحة مقدمة لنيل درجة **«الدكتوراه»** في تخصص : **«الفقه»**  
عنوان الأطروحة **«الحكام الداخلي في الإسلام ما عدا أحكام الأسرة - دراسة نظرية مقارنة»**

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الأنبياء والمرسلين وعلى آله وصحبه أجمعين :  
فبناء على توصية اللجنة المكونة لمناقشة الأطروحة المذكورة أعلاه والتي تمت مناقشتها بتاريخ : ١٤٢٣ / ٣ / ٢٣ هـ  
بقبولها بعد إجراء التعديلات المطلوبة وحيث قد تم عمل اللازم فإن اللجنة توصي بإجازتها في صيغتها النهائية المرفقة  
للدرجة العلمية المذكورة أعلاه .

وَاللَّهُ وَلِيُّ الْمُؤْمِنِينَ

أعضاء اللجنة

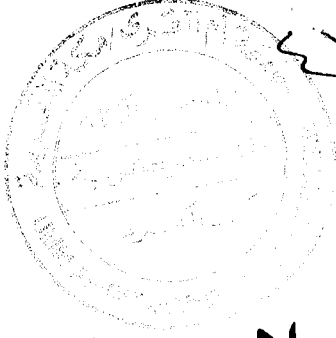
المشرف :- ٠٣  
الإسم :- ٠٣ د يوسف محمود عبدالمعز الإسم :- ٠٣ د عبدالمنيز علي العامري الإسم :- ٠٣ د محمد الهادي أجوال الأحميد  
التوقيع :  التوقيع :  التوقيع : 

رئيس قسم الدراسات العليا الشرعية

  
د / عبدالله بن مطح الثمالي

( يوضع هذا النموذج أمام الصفحة المقابلة لصفحة عنوان الأطروحة في كل نسخة من الرسالة )

المملكة العربية السعودية  
وزارة التعليم العالي  
جامعة أم القرى بمكة المكرمة  
كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية  
قسم الدراسات العليا الشرعية  
فرع الفقه و أصوله  
شعبة الفقه



## أحكام الداخل في الإسلام

دراسة فقهية مقارنة ، فيما عدا أحكام الأسرة

بمحة مقدم لنيل درجة الدكتوراه في الفقه الإسلامي

إعداد الطالب

سالم بن حمزة بن أمين مدني

إشراف

فضيلة الأستاذ الدكتور / يوسف عبد المقصود

١٤٢٢هـ / ٢٠٠١م

المجلد الأول

و ينتهي بصفحة ٤٣٣

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

### ملخص البحث

الحمد لله رب العالمين ، و الصلاة و السلام على رسول الله . و بعد ،  
فموضوع البحث: دراسة فقهية مقارنة في أحكام الداخل في الإسلام ، ما عدا أحكام الأسرة .  
و يشتمل البحث على فصل تمهيدي في تعريف غير المسلمين ، و بيان فضل الدخول في  
الإسلام .

كما يشتمل البحث على الستة الأبواب الآتية :

الباب الأول : فيما يثبت به إسلام العاقل البالغ، و ما يثبت به إسلام الصغير و من في حكمه.  
الباب الثاني : في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة ، و ما يترتب عليه من أثر . ثم بيان ما اتفق و  
اختلف على ما يسقط عن الكافر من عبادات إذا أسلم .

الباب الثالث : فيما تملك من مال ، أو أجري من عقود مالية قبل إسلامه .

الباب الرابع : في الصيد و الذبائح .

الباب الخامس : في الجهاد ، و الجزية ، و الخراج .

الباب السادس : فيما ارتكبه من قتل أو جرح قبل إسلامه . و فيما إذا سرت جراحته، فأسلم،

فمات . ثم عمله لما يوجب الحد قبل إسلامه ، أو عمله و هو حديث عهد بالإسلام .

هذا ، و من أهم نتائج البحث :

- ١- الإسلام يجب جميع ذنوب الحربي . أما الذمي فيجب الإسلام ذنوبه دون ما وجب عليه من قصاص أو حد .
- ٢- أهل الكتاب هم اليهود و النصارى ، دون المجوس و غيرهم .
- ٣- لا يطالب المسلم الحديث بقضاء ما فاته من عبادات حال كفره .
- ٤- يقر الحربي بعد إسلامه على ما استولى عليه من مال ، بخلاف الذمي .
- ٥- العبرة في الجنائيات بوقت الرمي و في الصيد بوقت الإرسال ، لا بوقت الإصابة . و العبرة في الديات بوقت الاستقرار .

الطالب

المحمزة مدي

المشرف على البحث

د. عبدالمعصود

الحمد لله

عميد كلية الشريعة و الدراسات

د. محمد عبدالمعصود

## شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه و تعالى على أن هداني لاختيار هذا الموضوع ، و أن وفقني للانتهاء من الكتابة فيه . فله الحمد ملء السماوات و الأرض ، و له الحمد عدد خلقه ، و مداد كلماته ، و زنة عرشه ، و رضاء نفسه .

و من فضل الله علي و كرمه أن سخر للإشراف علي رجل كريم الطباع ، حسن الأخلاق ، واسع الصدر . مع ما يتحلى به من علم غزير ، و خبرة طويلة في التعليم الجامعي ، و لاسيما في الإشراف علي الرسائل العلمية و مناقشتها . فقد شملني برعايته الكريمة ، و تشجيعه الدائم على المثابرة و البحث ، و ملاحظاته الصائبة ، و توجيهاته المفيدة ، و تذليل العقبات . فجزاه الله خيرا ، و بارك فيه و في أهله و ذريته .

كما أشكر القائمين على كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة على قبولهم إياي لتحضير درجة الدكتوراه في هذه الجامعة الموقرة ، و مراعاتهم لوضعي كمبتعث من قبل عملي .

و أختتم شكري إلى جهة عملي ، كلية المعلمين بجدة ، و إدارة الكليات بوزارة المعارف بالرياض أن منحوني فرصة التفرغ الكلي لإكمال دراساتي العليا ؛ مما كان له الأثر الإيجابي على تركيزي على الدراسة و البحث .

## المقدمة

الحمد لله حمدا طيبا كثيرا ، كما ينبغي لجلاله ، و عظيم سلطانه ؛ أن هدانا للإسلام . و ما كنا لنهتدي لولا أن هدانا الله .  
و الصلاة و السلام على خاتم الأنبياء و المرسلين ، نبينا محمد .  
أشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أشهد أن محمدا عبده و رسوله .  
و بعد ،

كما هو ملاحظ خلال الثلاثين السنة الماضية ، أو أكثر من الله عز وجل على أمته بصحوة إسلامية . رجع فيها كثير من المسلمين - شيوخ و شباب ، رجال و نساء - إلى الدين و تمسكوا به . و كان من آثار هذه الصحوة ما يمكن أن نسميه " الصحوة الدعوية " فانتشر الدعاة في مختلف بقاع العالم . سواء في دول العالم الإسلامي ، أم بين الأقليات الإسلامية . و سواء بتكليف من حكومات أو منظمات أو هيئات إسلامية ، أم بتطوع منهم . و في كل خير ، و الحمد لله .  
و قد كان تركيز الدعاة في بادئ الأمر على إرجاع المسلمين و إعادتهم إلى الطريق المستقيم ، و تخليصهم من آثار العادات و التقاليد المخالفة للشرع ، و تخليصهم من آثار الغزو الفكري ، من أفكار و توجهات الباطلة .  
و كان نتيجة لعودة كثير من المسلمين - و لا سيما مسلمي الأقليات - إلى التمسك بالدين ، و فهمهم الإسلام فهما سليما : الأثر في إظهار الدين الإسلامي بالمظهر الصحيح اللائق به .  
فانتقل الدعاة - و لا سيما العاملين بين الأقليات - إلى مرحلة جديدة ، و هي دعوة غير المسلمين للدخول في الإسلام . بالإضافة إلى دعوة المسلمين للتمسك بدينهم .

هذا من جانب ، و من جانب آخر ازداد احتكاك غير المسلمين بالمسلمين في تلك الحقبة " الصحوة الإسلامية " ، و لا سيما في دول الخليج التي احتاجت في تطورها الاستعانة بالكفار في مختلف القطاعات .

و خلاصة القول : نتيجة للصحوة الإسلامية من الشرق إلى الغرب ، و نتيجة لاحتكاك الكفار بالمسلمين ، دخول أعداد ليست بالقليلة في الإسلام .

### أولا : عنوان البحث .

#### " أحكام الداخل في الإسلام "

دراسة فقهية مقارنة ، فيما عدا أحكام الأسرة .

### ثانيا : تحديد موضوع البحث :

- ١- يتعرض البحث للأحكام التي تلزم المسلم الحديث عقب دخوله الإسلام .  
أي الأحكام التي سببها الانتقال من حال الكفر إلى حال الإسلام . أما بقية الأحكام ، فهو كغيره من المسلمين ؛ ينطبق عليه ما ينطبق عليهم من أحكام .
- ٢- يتعرض البحث لدراسة الأحكام المتعلقة بالكافر الأصلي ، دون المرتد .  
إذ تمت كتابة أبحاث مستقلة في الأحكام المتعلقة بالمرتد . تعرضت في ثناياها للأحكام المتعلقة برجوعه إلى الإسلام .

٣- يتعرض البحث لأهم الأحكام المتعلقة بالدخول في الإسلام ، في جميع أبواب الفقه . باستثناء أحكام الأسرة ؛ لقيام الأخت / سارة الوثلان بجامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية بالرياض بإعداد رسالة ماجستير في أحكام الداخل في الإسلام فيما يتعلق بأحكام الأسرة . وفقنا الله و إياها .

#### ثالثا : سبب اختيار الموضوع .

كما ذكرت آنفا ، دخل في الإسلام في السنوات الماضية أعداد ليسق بالقليلة في الإسلام ، و مازالوا يدخلون . رأيت أن أجمع في كتاب واحد الأحكام المنشورة في كتب الفقه و أبوابه التي تتعلق بالمرحلة الانتقالية من حال الكفر إلى حال الإسلام ؛ حتى يسهل على الدعاة - في المقام الأول ، و الذين أسلموا الاطلاع على هذه الأحكام .

#### رابعا : منهج البحث :

- ١- وضع عنوان للمسألة المطلوب بحثها .
- ٢- بيان مختصر للمقصود من المسألة ، و تحديد المطلوب بحثه .
- ٣- حكم المسألة . فأعرض فيه آراء علماء المذاهب الأربعة ، بالإضافة إلى آراء العلماء الآخرين الاعتباريين المشهور لهم بالعلم ، كالأوزاعي ، و الزهري ، و ابن حزم و غيرهم .
- فإذا كان في حكم المسألة عدة آراء ، أبدأ بذكر الرأي الذي ترجح أولا ، ثم بيان من قال به ، ثم عرض أدلته . و هكذا بقية الآراء .
- ٤- عرض الأدلة من غير تطويل ممل ، و لا إيجاز مخل .



فأبدأ أولاً بذكر الأدلة من المنقول ، الآيات ثم الأحاديث . ثم ثانياً أذكر الأدلة من المعقول .

- ٥- عزو الآيات إلى سورها .
- ٦- تخريج الأحاديث ، و بيان درجتها . أما إذا لم أجد درجة الحديث ، فأكتفي بذكر من خرجه ؛ فلست أهلا للحكم على الحديث .
- ٧- الفوائد . في بعض المسائل أجد لبعض الفقهاء حكما تابعا للمسألة الرئيسة ، إلا أنهم لم يتوسعوا فيه . فأذكره أيضا بدون توسع . وإنما أذكره إتماما للفائدة .
- ٨- بيان الرأي الراجح . و هو الرأي الذي ترجح عندي بناء على ما اطلعت عليه من أدلة كل رأي . و في بعض المسائل لم أستطع الترجيح بين الآراء . و قد أميل إلى أحدهم . و الله أعلم بالراجح .
- ٩- ترجمة موجزة لأهم الصحابة و الأعلام .

#### خامسا : تقسيم البحث :

قسمت البحث إلى فصل تمهيدي ، و ستة أبواب ، كما يلي :

#### الفصل التمهيدي

و فيه مبحثان :

- المبحث الأول : تعريف أنواع غير المسلمين . و فيه مطلبان :
- المطلب الأول : أنواع غير المسلمين باعتبار ما يدينون به . و فيه الفروع الآتية :
- الفرع الأول : اليهود و النصارى .

الفرع الثاني : الجوس .

الفرع الثالث : الصابئة .

الفرع الرابع : السامرة .

الفرع الخامس : المتمسكون بالصحف .

المطلب الثاني : أنواع غير المسلمين باعتبار موقفهم من المسلمين . و فيه الفروع الآتية :

الفرع الأول : الحربي .

الفرع الثاني : الذمي .

الفرع الثالث : المعاهد .

الفرع الرابع : المستأمن .

الفرع الخامس : الفرق بين ( الذمي ) و ( المعاهد أو المستأمن ) و الفرق بين عقد الاستئمان و عقد المعاهدة .

المبحث الثاني : فضل الدخول في الإسلام .

و فيه المطالب الآتية :

المطلب الأول في فضل : النجاة من النار ، و الفوز بالجنة .

المطلب الثاني في فضل : الإسلام يجب ما قبله من السيئات .

المطلب الثالث في فضل : تبديل السيئات إلى حسنات .

المطلب الرابع في فضل : ثبوت أجر ما عمل من خير في كفره .

المطلب الخامس : متفرقات في فضل الدخول في الإسلام .

## الباب الأول : فيما يثبت به الإسلام

و فيه فصلان :

الفصل الأول : فيما يثبت به إسلام العاقل البالغ . و فيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : في اشتراط التشهد لثبوت الإسلام .

و يشتمل هذا المبحث على المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : صيغة التشهد المجزئة للدخول في الإسلام .

و يشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : إذا اقتصر على شهادة أن لا إله إلا الله أو ما يشبهها .

الفرع الثاني : إذا اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله .

المطلب الثاني : إذا لم يتلفظ بالشهادتين ، إنما قال أسلمت ، أو آمنت ، أو أنا

مسلم ، أو أنا مؤمن ، أو آمنت بالله و بمحمد ، و ما شابه ذلك .

المطلب الثالث : هل يشترط مع التشهد التبرؤ من الدين الذي كان عليه ؟

المبحث الثاني : أسلم و لم يرد الإسلام .

المبحث الثالث : أسلم بشرط .

المبحث الرابع : ثبوت الإسلام بأداء العبادات .

المبحث الخامس : إسلام المكره .

المبحث السادس : إسلام السكران .

الفصل الثاني : فيما يثبت به إسلام الصغير و من في حكمه . و فيه المباحث

الآتية :

المبحث الأول : في إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين . و فيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم صحة إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين .

- المطلب الثاني : شروط صحة إسلام الصغير بنفسه .  
 المبحث الثاني : إسلام الصغير بإسلام والديه أو أحدهما .  
 المبحث الثالث : الحكم بإسلام الصغير إذا توفى والداه الكافران .  
 المبحث الرابع : في إسلام اللقيط . وفيه مطلبان :  
 المطلب الأول : الحكم بإسلام اللقيط .  
 المطلب الثاني : حكم ثبوت إسلام اللقيط إذا ادعى الكافر نسبه .  
 المبحث الخامس : إسلام المجنون .

### الباب الثاني : في العبادات

- و فيه الفصول الآتية :
- الفصل الأول : في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة . وفيه مبحثان :
- المبحث الأول : آراء العلماء في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة .  
 المبحث الثاني : أثر الخلاف في مخاطبة الكفار بفروع الشريعة .
- الفصل الثاني : فيما يسقط عنه اتفاقا من عبادات بعد إسلامه .
- الفصل الثالث : فيما اختلف في سقوطه عنه من عبادات بعد إسلامه . وفيه  
 المباحث الآتية :
- المبحث الأول : في الطهارة . وفيه المطالب الآتية :
- المطلب الأول : في الغسل . وفيه الفروع الآتية :
- الفرع الأول : غسل الإسلام .  
 الفرع الثاني : وقت غسل الإسلام .

## شكر و عرفان

أشكر الله سبحانه و تعالى على أن هداني لاختيار هذا الموضوع ، و أن وفقني للانتهاء من الكتابة فيه . فله الحمد ملء السماوات و الأرض ، و له الحمد عدد خلقه ، و مداد كلماته ، و زنة عرشه ، و رضاء نفسه .

و من فضل الله علي و كرمه أن سخر للإشراف علي رجل كريم الطباع ، حسن الأخلاق ، واسع الصدر . مع ما يتحلى به من علم غزير ، و خبرة طويلة في التعليم الجامعي ، و لاسيما في الإشراف على الرسائل العلمية و مناقشاتها و هو الأستاذ الدكتور / يوسف عبدالمقصود فقد شملني برعايته الكريمة ، و تشجيعه الدائم على المثابرة و البحث ، و ملاحظاته الصائبة ، و توجيهاته المفيدة ، و تذليل العقبات .  
فجزاه الله خيرا ، و بارك فيه و في أهله و ذريته .

كما أشكر القائمين على كلية الشريعة و الدراسات الإسلامية بجامعة أم القرى ، بمكة المكرمة على قبولهم إياي لتحضير درجة الدكتوراه في هذه الجامعة الموقرة ، و مراعاتهم لوضعي كمبتعث من قبل عملي .

و أختتم شكري إلى جهة عملي ، كلية المعلمين بجدة ، و إدارة الكليات بوزارة المعارف بالرياض أن منحوني فرصة التفرغ الكلي لإكمال دراساتي العليا ؛ مما كان له الأثر الإيجابي على تركيزي على الدراسة و البحث .

## إهداء

أهدي هذا البحث في المقام الأول إلى الدعوة  
العاملين في مجال دعوة غير المسلمين للدخول في الإسلام .  
فأرجو من الله العلي القدير أن يكون نافعا لهم .

كما أهديه ثانيا إلى الذين دخلوا في الإسلام ،  
فتركوا دينهم و دين آبائهم . فتقبل الله منهم إسلامهم ،  
و ثبتهم عليه في الدنيا و الآخرة .

ثم أهدي هذا البحث إلى والدي العزيزين الذين غرسا في حب العلم ،  
و المثابرة عليه . فغفر الله لهما و رحمهما في الدنيا و الآخرة .  
كما أهديه إلى زوجي الغالية ، و أبنائي الذين دعموني بصبرهم ، و هيبنتهم الجو  
المناسب . فجزاهم الله خيرا ، و بارك فيهم .

الفرع الثالث : غسل الكافر للجنابة قبل إسلامه .

المطلب الثاني : الوضوء و التيمم .

المطلب الثالث : الختان .

المطلب الرابع : حلق الشعر .

المبحث الثاني : في الصلاة . و فيه المطالب الآتية :

المطلب الأول : ما يجب عليه من صلاة حين إسلامه .

المطلب الثاني : قضاء صلوات اليوم الذي أسلم فيه .

المطلب الثالث : صلاة من لا يحسن اللغة العربية . و فيه الفروع الآتية :

الفرع الأول : صلاة من لا يحسن قراءة الفاتحة بالعربية .

الفرع الثاني : فيما يجب أن يفعله المسلم الحديث العاجز عن قراءة الفاتحة .

الفرع الثالث : أقوال العلماء في تحديد مقدار ما يقرأ مما يحسن من الفاتحة أو

غيرها .

الفرع الرابع : فيما يجزئه من الذكر .

الفرع الخامس : تكبيرة الإحرام و بقية أذكار الصلاة لمن لا يحسنها باللغة

العربية .

الفرع السادس : فيما يترجح في هذا المطلب .

المبحث الثالث : في الزكاة . و فيه المطلبان الآتيان :

المطلب الأول : إعطاء المسلم الحديث من سهم المؤلفة .

المطلب الثاني : زكاة الفطر .

- المبحث الرابع : في الصوم . و فيه المطلبان الآتيان :
- المطلب الأول : أسلم في نهار رمضان .
- المطلب الثاني : أسلم خلال شهر رمضان .
- المبحث الخامس : في الحج . و فيه مطلب واحد :
- أسلم بعد تجاوز الميقات .
- المبحث السادس : في الأيمان و النذور . و فيه المطلبان الآتيان :
- المطلب الأول : حلف قبل إسلامه .
- المطلب الثاني : نذر قبل إسلامه .

### الباب الثالث : في العقود و المعاملات المالية

- و فيه الفصول الآتية :
- الفصل الأول : حكم ما اكتسب من مال قبل إسلامه .
- الفصل الثاني : في ما استولى عليه قبل إسلامه . و فيه المباحث الآتية :
- المبحث الأول : إذا استولى الحربي - حال كفره - على مال معصوم ، ثم يسلم .
- المبحث الثاني : إذا استولى حربي أو ذمي - حال كفره - على مال غير معصوم ، ثم يسلم .
- المبحث الثالث : إذا استولى ذمي أو مستأمن - حال كفره - على مال معصوم ، ثم يسلم .



الفصل الثالث : في العقد على محرم قبل إسلامه. ويشتمل على المباحث الآتية:  
المبحث الأول : إذا كان البيع حالا أو مؤجلا و تم التقابض ، ثم أسلم المتبايعان ،  
أو أسلم أحدهما .  
المبحث الثاني : إذا كان البيع حالا أو مؤجلا ولم يتم التقابض ، فأسلم الجميع.  
المبحث الثالث : إذا كان البيع حالا و قبض المشتري المبيع ، فأسلم هو أو البائع  
قبل قبض البائع الثمن .  
المبحث الرابع : إذا كان البيع مؤجلا كالسلم ، فأسلم المتبايعان ، أو أحدهما  
قبل التقابض .

الفصل الرابع : القرض على محرم .

الفصل الخامس : الكفالة على محرم .

الفصل السادس: في إحياء الموات . وفيه المبحثان الآتيان :

المبحث الأول : حكم إحياء الكافر الموات .

المبحث الثاني : على القول بعدم جواز تملك الكافر ما أحياه ، فهل يقر عليه  
بعد إسلامه .

## الباب الرابع : في الصيد و الذبائح

و فيه الفصول الآتية :

الفصل الأول : حكم صيد غير المسلم .

الفصل الثاني : إذا أسلم من لا يحل صيده قبل إصابة السهم الصيد .

الفصل الثالث : اشتراك المسلم مع من لا تحل ذكاته في الذبح و الصيد .

الفصل الرابع : حكم التسمية على الذبيحة .

## الباب الخامس : في الجهاد و ما يترتب عليه من آثار

و فيه الفصول الآتية :

الفصل الأول : الاستعانة بالكفار في القتال .

الفصل الثاني : إسلام أرباب الأرض العنوية .

الفصل الثالث : إسلام أرباب الأرض الصلحية .

الفصل الرابع : في الجزية . و فيه المبحثان الآتيان :

المبحث الأول : سقوط الجزية بالإسلام .

المبحث الثاني : إذا كان عليه جزية لأكثر من سنة .

## الباب السادس : في القصاص و الحدود

و فيه الفصول الآتية :

الفصل الأول : إذا قتل في حال كفره .

الفصل الثاني في الجراحة : و فيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : سرى الجرح فأسلم الجراح قبل موت المجرور .

المبحث الثاني : سرى الجرح فأسلم المجرور قبل موته .

المبحث الثالث : رمى المسلم أو الذمي حربيا ، فأسلم الحربي قبل وقوع السهم

به .

المبحث الرابع : رمى المسلم ذميا ، فأسلم الذمي قبل وقوع السهم به .

المبحث الخامس : ضرب المسلم بطن الكافرة الحامل ، ثم أسلمت .

الفصل الثالث : في الحدود . و فيه المبحثان الآتيان :

المبحث الأول : فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه . وفيه ثلاثة مطالب :

المطلب الأول : ما يتعلق بالكافر الحربي إذا فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

المطلب الثاني : ما يتعلق بشرب الخمر بالنسبة للذمي .

المطلب الثالث : ما يتعلق بالحدود بالنسبة للذمي من حيث كون الحد متعلقا

بجقوق الله ، أو متعلقا بجقوق الآدميين .

المبحث الثاني : إذا فعل حديث العهد ما يوجب الحد بعد إسلامه .

سادسا : الخاتمة .

أذكر فيها أهم النتائج التي توصلت إليها .

سابعا : الفهارس .

- ١- فهرس الآيات .
- ٢- فهرس الأحاديث .
- ٣- فهرس الآثار عن الصحابة رضي الله عنهم .
- ٤- فهرس تراجم الصحابة رضي الله عنهم .
- ٥- فهرس تراجم الأعلام .
- ٦- قائمة مصادر البحث .
- ٧- الفهرس العام و الموضوعات . و ألحقت في نهاية كل مجلد فهرسا لموضوعاته .  
و الحمد لله رب العالمين .

و كتبه الطالب / سالم حمزة مدني

الجمعة ٢٥/٧/١٤٢٢هـ

جـدـة

## الفصل التمهيدي

## الفصل التمهيدي

وفيه مبحثان :

المبحث الأول : تعريف أنواع غير المسلمين .

وفيه مطلبان :

المطلب الأول : أنواع غير المسلمين باعتبار ما يدينون به .

وفيه الفروع الآتية :

الفرع الأول : اليهود و النصارى .

الفرع الثاني : المجوس .

الفرع الثالث : الصابئة .

الفرع الرابع : السامرة .

الفرع الخامس : المتمسكون بالصحف .

المطلب الثاني : أنواع غير المسلمين باعتبار موقفهم من المسلمين .

وفيه الفروع الآتية :

الفرع الأول : الحربي .

الفرع الثاني : الذمي .

الفرع الثالث : المعاهد .

الفرع الرابع : المستأمن .

الفرع الخامس : الفرق بين ( الذمي ) و ( المعاهد أو المستأمن ) و الفرق بين

عقد الإستئمان و عقد المعاهدة .

المبحث الثاني : فضل الدخول في الإسلام .

المبحث الأول : تعريف أنواع غير المسلمين

المطلب الأول :

أنواع غير المسلمين باعتبار ما يدينون به

و فيه الفروع الآتية :

- الفرع الأول : اليهود و النصارى .
- الفرع الثاني : المجوس .
- الفرع الثالث : الصابئة .
- الفرع الرابع : السامرة .
- الفرع الخامس : المتمسكون بالصحف .

## الفرع الأول : اليهود و النصارى

اليهودية هي ملة موسى عليه الصلاة و السلام . و أتباعها اليهود . و كتابهم التوراة .<sup>١</sup>

و قيل في سبب تسميتهم باليهودية عدة أقوال ، هي :

- قيل : لأنهم هادوا ، أي تابوا عن عبادة العجل ، و قولهم إنا هدنا إليك .<sup>٢</sup>
- وقيل : اليهود من الهوادة ، أي المودة ؛ لمودتهم بعضهم البعض .<sup>٣</sup>
- و قيل : نسبة إلى يهوذا أكبر أولاد يعقوب . ثم عرب فقلبت الذال دالا .<sup>٤</sup>
- و قيل : نسبة إلى هود . و هو اسم نبي عربي .<sup>٥</sup>
- و قيل : من الهوادة ، أي السكون ؛ لقولهم إنا هدنا إليك ، أي سكنا إلى أمرك و طاعتك .<sup>٦</sup>
- و قيل : لأنهم يتهادون ، أي يتحركون عند قراءة التوراة .<sup>٧</sup>

١- انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤

٢- انظر تفسير ابن جرير ج ١ ص ٣١٨ ، تفسير أبي السعود ج ١ ص ١٠٨ ، المبدع ج ٣ ص ٤٠٤

٣- انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤

٤- انظر ابن كثير ج ١ ص ١٠٤ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٣٢-٤٣٣ ، المبدع ج ٣ ص ٤٠٤

٥- البحر الرائق ج ٧ ص ٢١٤

٦- انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٣٣ ، فتح القدير ج ١ ص ٩٤

٧- تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤ ، المبدع ج ٣ ص ٤٠٤



و قيل : لأنهم هادوا عن دين الإسلام . أي مالوا عن الإسلام .<sup>١</sup>

و يرجح عندي - و الله أعلم - القول بتسميتهم اليهود نسبة إلى تهودهم عن عبادة العجل ، أي توبتهم ، و قولهم هدنا إليك .  
و ذلك لقول علي رضي الله عنه <sup>٢</sup> : إنما سميت اليهود ؛ لأنهم قالوا إنا هدنا إليك.<sup>٣</sup>

و قول عبد الله بن مسعود رضي الله عنه <sup>٤</sup> - : نحن أعلم الناس من أين تسمت اليهود باليهودية ، و لم تسمت النصارى بالنصرانية .

١ - انظر المبدع ج٣ ص٤٠٤

٢ - هو علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي القرشي . ابن عم النبي صلى الله عليه و سلم . أول الصبيان إسلاما و أحد العشرة المبشرين بالجنة . و رابع الخلفاء الراشدين . اشتهر بالشجاعة و الفروسية و العلم و الفقه و القضاء . توفي عام ٤٠ هـ - رضي الله عنه . انظر أسد الغابة ج٤ ص٩١ و ما بعدها ، الأعلام ج٤ ص٢٩٥-٢٩٦

٣ - انظر تفسير ابن جرير ج١ ص٣١٨ ، تفسير السيوطي ج١ ص١٨٢

٤ - هو عبد الله بن مسعود بن نافل بن حبيب الهذلي . و يكنى بأبي عبد الرحمن . صحابي جليل ، من أكابر الصحابة فضلا و علما . و قريبا من الرسول صلى الله عليه و سلم . و هو من أهل مكة و من السابقين إلى الإسلام . و هو أول من جهر بقراءة القرآن بمكة . هاجر المجرتين و شهد بدر . و كان خادما للنبي صلى الله عليه و سلم و رفيقه في حله و ترحاله و غزواته . و يوصف رضي الله عنه بأنه وعاء مليء بالعلم . توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ و قيل غير ذلك . انظر طبقات ابن سعد ج٣ ص١٥٠-١٦١ ،

الإصابة ج٢ ص٣٦٨-٣٧٠ ، الأعلام ج٤ ص١٣٧

إنما تسمت اليهود باليهودية ؛ بكلمة قالها موسى عليه الصلاة و السلام إنا هدنا  
إليك . فلما مات ، قالوا : هذه الكلمة كانت تعجبه فتسموا اليهود .  
و إنما تسمت النصارى بالنصرانية لكلمة قالها عيسى عليه الصلاة و السلام : من  
أنصاري إلى الله ؟ قال الحواريون : نحن أنصار الله . فتسموا بالنصرانية .<sup>١</sup>

أما النصرانية ، فهي ملة عيسى عليه الصلاة والسلام . و أتباعها النصارى . و كتابها الإنجيل .<sup>١</sup>

و قيل في سبب تسميتهم بالنصارى عدة أقوال ، هي :

قيل : لأنهم نصرُوا المسيح عليه الصلاة والسلام لما قال : من أنصاري إلى الله ؟ فقال الحواريون : نحن أنصار الله .<sup>٢</sup>

وقيل : سموا نصارى لنصرة بعضهم البعض .<sup>٣</sup>

و قيل : لأنهم نزلوا قرية بالشام تسمى نصران ، فنسبوا إليها .<sup>٤</sup>

وقيل اسم القرية : ناصرة .<sup>٥</sup> و قيل اسم القرية : نصرة .<sup>٦</sup>

و يترجح عندي و الله أعلم القول الأول ؛ للأثر المروي عن الصحابي الجليل عبد الله بن مسعود رضي الله عنه " و إنما تسمت النصارى بالنصرانية لكلمة قالها عيسى عليه الصلاة والسلام : من أنصاري إلى الله ؟ قال الحواريون : نحن أنصار الله . فتسموا بالنصرانية "

و لأن أتباع الدين يسمون في الغالب نسبة إلى ما له علاقة بدينهم ، و ليس نسبة إلى بلد أو قرية .

١ - انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤

٢ - انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤ ، تفسير أبي السعود ج ١ ص ١٠٨ ، الجامع

لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٣٤

٣ - انظر تفسير ابن جرير ج ١ ص ٣١٨ ، و ابن كثير ج ١ ص ١٠٤

٤ - انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٣٤ ، تفسير أبي السعود ج ١ ص ١٠٨ ،

المبدع ج ٣ ص ٤٠٤

٥ - انظر تفسير ابن جرير ج ١ ص ٣١٨ ، تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٤ ، الجامع لأحكام

القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٣٤

٦ - انظر البحر الرائق ج ٧ ص ٢١٤

هذا بالنسبة لتعريف اليهودي و النصراني . أما من يعتبر منهم من أهل الكتاب ، فقد اختلف العلماء على الآراء الآتية :

### الرأي الأول :

كل من دان باليهودية أو النصرانية فهو كتابي . سواء دان قبل التحريف أو النسخ أو البعثة الحمديّة ، أو بعد ذلك . و سواء كان من بني إسرائيل ، أو من الروم ، أو من بقية العجم ، أو من العرب .  
و المقصود من النسخ : نسخ اليهودية بالنصرانية .

و هو المذهب عند الأحناف<sup>١</sup> ، و الحنابلة<sup>٢</sup> . و به قال المالكية<sup>٣</sup> .

- 
- ١ - انظر المبسوط ج٤ ص٢١٠ ، البحر الرائق ج٣ ص١١٠ ، ج٨ ص٢٣٢ ، الدر المختلر و حاشية ابن عابدين عليه ج٣ ص٤٥ ، و أطلق عموم الكتابي في بداية المبتدي ص٢١٨ ، الهداية ج١ ص١٩٣ ، و تحفة الفقهاء ج٢ ص١٢٩ ، و تحفة الملوك ص٢١٦ ، و بدائع الصنائع ج٢ ص٢٧٠-٢٧١ ، ج٥ ص٤٥ ، و فتاوي السغدّي ج١ ص٢٢٨
  - ٢ - انظر الكافي ج٤ ص٣٤٦-٣٤٧ ، المغني ج٩ ص٢٦٥ و ص٢٧٦-٢٧٧ ، زاد المستقنع ص٦٥ و ص١١٠ و ص١٥٥ ، المبدع ج٣ ص٤٠٦-٤٠٨ ، ج٧ ص٧٢ ، الفروع ج٦ ص٢٦٠ و ص٣١١ ، الإنصاف ج٤ ص٢١٩ ، ج٨ ص١٣٨ ، ج١٠ ص٣٨٦-٣٨٧ ، الإقناع و شرحه الكشاف ج٣ ص١١٨ و ص١٤٢ ، متهى الإيرادات و شرحه ج٢ ص١٢٨-١٢٩ ، ج٣ ص٣٦ و ص٤٠٥
  - ٣ - انظر بداية المجتهد ج٣ ص٣٨٠ ، التاج و الإكليل ج٣ ص٢١٢ ، الشرح الكبير ج٢ ص١٠٠ ، حاشية العدوي ج١ ص٧٣٨ ، كفاية الطالب ج٢ ص٣٩١ ، الثمر اللباني ص٥٧٦ ، الفواكه الدواني ج٢ ص١٨٨

إلا أن ابن جزى<sup>١</sup> نقل عن ابن رشد<sup>٢</sup> أنه عد النصراني العربي من المختلف في ذبائهم<sup>٣</sup>.

ومن قال أيضا بالرأي الأول من الشافعية : المزني<sup>٤</sup>

١ - هو أبو القاسم محمد بن أحمد بن جزى الكلبي الغرناطي . كان حافظا قائما على التدريس ، مشاركا في الفنون العربية والحديث والتفسير ، جامعا للكتب ، ملوكي الخزانة . جميل الأخلاق . ألف في فنون شتى كتهذيب صحيح مسلم ، التنبيه على مذهب الحنفية والشافعية والحنبلية ، تقريب الوصول إلى علم الأصول ، والقوانين الفقهية في تلخيص مذهب المالكية . توفي سنة ٧٤١هـ . انظر الفكر السامي ج ٢ ص ٢٤٠

٢ - هو أبو الوليد محمد بن أحمد بن رشد القرطبي . زعيم الفقهاء بالأندلس والمغرب . المعروف بصحة النظر ودقة الفقه وجودة التأليف ، حافظ المذهب ، له المفرع في العضلات . و كانت الدراية أغلب عليه من الرواية مع أخذه منها بالحظ الأوفر . له كتاب البيان والتحصيل لما في المستخرجة من التوجيه والتعليل من كتب المالكية الجليلة القدر المعتمدة عند كل من جاء بعده . و لخص كتاب مشكل الآثار للطحاوي . أخذ عنه القاضي عياض وغيره . و هو أحد الأربعة المعتمد ترجيحهم في مختصر خليل .

توفي سنة خمس مائة و عشرون من الهجرة ، رحمه الله . انظر الفكر السامي في تاريخ الفقه الإسلامي ج ٢ ص ٢١٩

٣ - انظر القوانين الفقهية ص ١٢١

٤ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٣٠٥ و المزني هو : أبو إبراهيم إسماعيل بن يحيى بن إسماعيل بن عمرو بن إسحاق المزني رضي الله عنه . مات بمصر سنة ٦٤ و مائتين وكان زاهدا عالما مجتهدا مناظرا غواصا على المعاني الدقيقة صنف كتبا كثيرة الجامع الكبير والجامع الصغير ومختصر المختصر والمنثور والمسائل المعتبرة والترغيب في العلم وكتاب الوثائق قال الشافعي رحمه الله عليه المزني ناصر مذهبي . طبقات الفقهاء ص ١٠٩ و انظر

طبقات الشافعية لابن قاضي ج ٢ ص ٥٨

شبهية

### الرأي الثاني :

وهو كالقول الأول ، إلا أنه يشترط الدخول في اليهودية أو النصرانية قبل بعثة نبينا محمد عليه الصلاة والسلام .

وهو إحدى الروايتين عن أحمد<sup>١</sup> ، و قول بعض الخنابلة<sup>٢</sup> .

### الرأي الثالث :

وهو كالقول الأول ، إلا أنه يشترط عدم التمسك بالخراف

و قال به ابن عمر<sup>٣</sup> رضي الله عنهما<sup>٤</sup> .

١ - هو : أحمد بن محمد بن حنبل بن هلال الذهلي الشيباني . أحد الأئمة الأربعة . ولد ببغداد سنة ١٦٤ هـ . ونشأ منكبا على طلب العلم ، سافر لطلب العلم إلى الكوفة و البصرة و مكة و المدينة و اليمن و الشام و المغرب و الجزائر و فارس و خراسان . امتحن و حبس و ضرب بالسياط لعدم قوله بخلق القرآن . سمع من إبراهيم ابن سعد و سفيان بن عيينة و أبي بكر بن عياش و الشافعي و خلق كثير . و ممن حدث عنه مسلم و أبو داود و النسائي و غيرهم . توفي سنة ٢٤١ رحمه الله تعالى . انظر طبقات ابن سعد ج٧ ص٣٥٤-٣٥٥ ، حلية الأولياء ج٩ ص١٦١ وبعدها ، طبقات الخنابلة ج١ ص٤ وبعدها ، البداية و النهاية ج١٠ ص٣٢٥ وبعدها .

٢ - انظر المبدع ج٣ ص٤٠٦ ، الإنصاف ج٤ ص٢١٩

٣ - هو : عبد الله بن عمر بن الخطاب رضي الله عنهما . و يكنى بأبي يعبد الرحمن . و اشتهر بابن عمر . أسلم صغيرا و هاجر مع أبيه ، شهد بيعة الرضوان و الخندق و جميع الغزوات بعدها ، و غزا في إفريقيا . و هو من المكثرين لرواية الحديث . توفي مقتولا رضي الله عنه . انظر أسد الغابة ج٣ ص٣٤٠-٣٤٥ ، الإصابة ج٢ ص٣٤٧ ، الأعلام ج٤ ص١٠٨

٤ - انظر صحيح البخاري ج٥ ص٢٠٢٤ ، المبسوط ج٤ ص٢١٠

و بعض الأحناف ، وقيل عليه الفتوى <sup>١</sup> . و قول بعض الحنابلة <sup>٢</sup> .

الرأي الرابع : كالقول الأول ، إلا أنه يشترط أن لا يكون عربياً .

و هو إحدى الروايتين عن أحمد ، و عليه بعض الحنابلة <sup>٣</sup> .

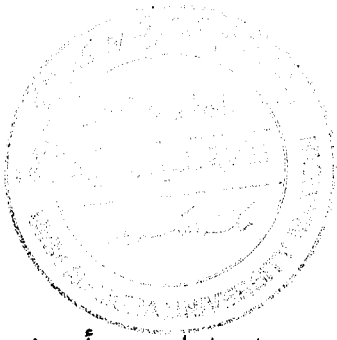
الرأي الخامس : يشترط في اليهودي و النصراني ليكون كتابياً :

١- أن يدين باليهودية أو النصرانية قبل بعثة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم .

٢- أن يكون من بني إسرائيل .

و قال بهذا الرأي الإمام الشافعي رحمه الله <sup>٤</sup> .

- 
- ١- انظر المبسوط ج ٣٠ ص ٢٩٠ ، البحر الرائق ج ٣ ص ١١٠
- ٢- انظر الكافي ج ٤ ص ٣٤٧ ، المغني ج ٩ ص ٢٦٥ ، المبدع ج ٣ ص ٤٠٦ ، الإنصاف ج ٤ ص ٢١٩ ، الأحكام السلطانية ص ١٢٥
- ٣- انظر المسائل الفقهية من الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٣٨٧ ، المقنع و شرحه المبدع ج ٧ ص ٧٢ ، المغني ج ٩ ص ٢٧٧ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٨٦
- ٤- انظر الأم ج ٢ ص ٢٣٢ ، ج ٤ ص ١٧٤ و ص ١٨٢-١٨٣ و ص ٢٨١ ، ج ٥ ص ٧ و الشافعي : هو محمد بن إدريس بن العباس بن عثمان الشافعي القرشي . يجتمع مع النبي صلى الله عليه و سلم في عبد مناف . إمام المذهب الشافعي . ولد بغزة سنة ١٥٠ هـ ، و نشأ بمكة و ربي في هذيل بالبادية ، فتعلم الفصاحة و الشعر . حفظ الموطأ في تسع ليال ثم رحل إلى مالك و أخذ عنه الموطأ و أخذ عن مسلم الزنجي و أذن له في الإفتاء ، أخذ عن ابن عيينة و الفضيل بن عياض و غيرهم . و روى عنه أحمد ، و الحميدي و أبو ثور و غيرهم . توفي سنة ٢٠٤ هـ بمصر . رحمه الله . انظر حلية الأولياء ج ٩ ص ٦٣ ، طبقات الشافعية ص ٢-٣ ، سير أعلام النبلاء ج ١٠ ص ٥ و بعدها



و جمهور الشافعية<sup>١</sup> . و لهم تفصيل في الكتابي من غير بني إسرائيل ، و يأتي في  
الرأي السابع إن شاء الله .

و قال عطاء<sup>٢</sup> :

ليس نصارى العرب بأهل الكتاب . إنما أهل الكتاب بنو إسرائيل و الذين  
جاءتهم التوراة و الإنجيل . فأما من دخل فيهم من الناس فليسوا منهم<sup>٣</sup> .

الرأي السادس : و هو كالقول الخامس ، إلا أنه يشترط اجتناب المحرف .  
و هو قول النووي<sup>٤</sup> ، و بعض الشافعية<sup>٥</sup> .

- 
- ١ - انظر روضة الطالبين ج٧ ص١٣٨ ، فتح الوهاب ج٢ ص٧٧ ، جواهر العقود  
ص٦٧٨ ، حاشية البجيرمي ج٣ ص٣٧٣ ، مغني المحتاج ج٣ ص١٧٨
- ٢ - هو : عطاء بن أبي رباح . ولد باليمن و نشأ بمكة . من كبار التابعين . سمع العبادلة  
الأربعة رضي الله عنهم . و روى عنه جماعة من العلماء ، كالزهري و قتادة . و هو مفتي  
مكة و من أئمتها . توفي بها سنة ١١٥ هـ . انظر تهذيب الأسماء و اللغات ج١ ص٣٣٣ ،  
تهذيب التهذيب ج٧ ص١٧٩ ، الأعلام ج٤ ص٢٣٥
- ٣ - السنن الكبرى للبيهقي ج٧ ص١٧٣
- ٤ - انظر روضة الطالبين ج٧ ص١٣٨ و النووي هو : الإمام محي الدين أبو زكريا يحيى بن  
شرف النووي . محرر المذهب الشافعي و منقحه . صاحب التصانيف المشهورة . ولد  
٦٣١ هـ ، بنوى قرية من الشام و نشأ بها . كان يقرأ في يوم و ليلة اثني عشر درساً على  
المشاخ في عدد من العلوم ، فجد في طلب العلم حتى فاق على أقرانه و أهل زمانه . و كان  
على جانب كثير من العمل و الصبر . و كان أمراً بالمعروف و ناهياً عن المنكر يواجه الملوك  
و توفي سنة ٦٧٦ هـ . طبقات الفقهاء ج٢ ص٢٦٩
- ٥ - انظر الوسيط ج٥ ص١٢٧ ، حلية العلماء ج٣ ص٣٦٦



### الرأي السابع :

اعتبر الشافعية في اليهودي و النصراني من غير بني إسرائيل — كالأعجمي و العربي — الأحوال الآتية :

١- إذا دان باليهودية أو النصرانية قبل التحريف و النسخ ، فهو كتابي على الأظهر.

- و قيل قطعاً ؛ لأنه دخل في دين حق .<sup>١</sup>  
و اعتبرهما الغزالي ، و الشريبي قولين .<sup>٢</sup>

١- انظر روضة الطالبين ج٧ص١٣٧ ، المهذب ج٢ص٢٥٠ ، فتح الوهاب ج٢ص٧٧  
٢- انظر الوسيط ج٥ص١٢٧ ، مغني المحتاج ج٣ص١٨٧-١٨٨  
و الغزالي هو: أبو حامد محمد بن محمد الغزالي ولد بطوس سنة ٤٥٠هـ و كان والده يغزل الصوف وبيعه . ارتحل إلى أبي نصر الإسماعيلي بمرجان ثم إلى إمام الحرمين بنيسابور فلازمه حتى صار أنظر أهل زمانه ، فلما مات الإمام رحمه الله خرج إلى العسکر و حضر مجلس نظام الملك ، فعظمت منزلته وانتشر صيته في الآفاق . و من تصانيفه : البسيط ، والوسيط ملخص منه و زاد فيه أموراً من الإبانة للفوراني و منها أخذ هذا الترتيب الحسن الواقع في كتبه و تعليق القاضي الحسين و المهذب و استمداده منه كثير كما نبه عليه في المطلب ، و من تصانيفه أيضاً الوجيز . توفي في جمادى الآخرة سنة خمس و خمسمائة . انظر طبقات الفقهاء ص٢٤٨ ، طبقات الشافعية ج٢ص٢٩٣  
و الشريبي هو : شمس الدين الخطيب محمد بن أحمد الشريبي . من أهل القاهرة . فقيه شافعي و مفسر . أحد محققي و منقحي المذهب الشافعي . له تصانيف منها : السراج المنير في أربعة مجلدات ، الإقناع في حل ألفاظ أبي شجاع ، مغني المحتاج شرح المنهاج ، في تفسير القرآن . توفي سنة ٩٧٧هـ . رحمه الله . انظر الأعلام ج٦ص٦

٢- إذا دان باليهودية أو النصرانية بعد التحريف و قبل النسخ فيشترط التمسك بالدين الأصلي و تجنب المحرف ليكون كتابيا . أما إذا تمسك بالمحرف فليس بكتابي . و له شبهة كتاب .  
و هو قول العراقيين ، و البغوي<sup>١</sup> ، و آخريين<sup>٢</sup> .

٣- وهي كالحالة الثانية ، لكن لا فرق بين دخوله في الدين الأصلي أو المحرف . و هو قول القاضي أبي الطيب<sup>٣</sup> و غيره<sup>٤</sup> .

---

١- هو : أبو محمد الحسين بن مسعود البغوي . المعروف بابن الفراء تارة و بالفراء أخرى الملقب بمحي السنة مصنف التهذيب ، الإمام في التفسير والحديث والفقاه تفقه على القاضي حسين . كان ديناً ورعاً قانعاً باليسير ، وكان لا يلقي الدرس إلا على الطهارة . توفي بمرو الرود في شوال سنة ست عشر وخمسمائة . انظر طبقات الفقهاء ص ٢٥٢ و طبقات الشافعية ج ٢ ص ٢٨١

٢- انظر الوسيط ج ٥ ص ١٢٧ ، روضة الطالبين ج ٧ ص ١٣٧ و ج ١٠ ص ٣٠٥ ، المهذب ج ٢ ص ٢٥٠ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٨ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٧٧

٣- القاضي أبو الطيب هو : طاهر بن عبد الله بن طاهر الطبري . كان إماماً ورعاً حسن الخلق . قال الشيخ أبو إسحاق : هو شيخنا وإمامنا وأستاذنا لم أر ممن رأيت أكمل اجتهاداً وأشد تحقيقاً وأجود نظراً منه . صنف التصانيف المشهورة في أنواع العلوم ، ولازمت مجلسه من كهولته إلى أن بلغ مائة سنة وأكثر لم يفتر عقله ولم يتغير ، ريفتي ويقضي ويحضر الولائم ومجلس الولاية إلى أن توفي رحمه الله ببغداد سنة خمسين وأربعمائة . طبقات الفقهاء ص ٢٣٠

٤- انظر الوسيط ج ٥ ص ١٢٧ ، روضة الطالبين ج ٧ ص ١٣٧

٤- إذا تمود بعد بعثة عيسى عليه الصلاة والسلام ، ففيه وجهان :  
الوجه الأول : ليس بكتابي ، إنما له شبهة كتاب . باعتبار شريعة عيسى ناسخة  
لشريعة موسى . عليهما الصلاة والسلام . و هو الأصح .

الوجه الثاني : أنه كتابي . باعتبار شريعة عيسى غير ناسخة لشريعة موسى -  
عليهما الصلاة والسلام .<sup>١</sup>

٥- إذا دان باليهودية أو النصرانية بعد التحريف و بعد البعثة المحمدية ، فليس  
بكتابي ، و له شبهة كتاب . إلا أن المزني يقره عليه .<sup>٢</sup>

٦- أن لا يعلم وقت دخوله في اليهودية أو النصرانية ، فليس بكتابي . و له  
شبهة كتاب .<sup>٣</sup>

---

١ - انظر الوسيط ج٥ ص١٢٧ ، روضة الطالبين ج٧ ص١٣٨ ، مغني المحتاج  
ج٣ ص١٨٨

٢- انظر الوسيط ج٥ ص١٢٧ ، روضة الطالبين ج٧ ص١٣٨ و ج١٠ ص٣٠٥

٣ - المهذب ج٢ ص٢٥٠ ، الوسيط ج٥ ص١٢٧ ، روضة الطالبين ج٧ ص١٣٨ ،  
الإقناع ج٢ ص٥٦٩ ، مغني المحتاج ج٣ ص١٨٨

## أدلة الآراء السابقة :

أولا : أدلة من لم يشترط أي شرط لاعتبار اليهودي و النصراني كتابيا . فكل من دان باليهودية أو النصرانية فهو من أهل الكتاب ، و لو دان بعد بعثة نبينا محمد عليه الصلاة و السلام . و لو كان عربيا ، أو من غير بني إسرائيل .

### أولا : من المنقول :

١- قال تعالى : " اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم و طعامكم حل لهم و المحصنات من المؤمنات و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين و لا متخذي أخدان و من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله و هو في الآخرة من الخاسرين " <sup>١</sup>

### وجه الدلالة من الآية :

المؤمنات يدخل فيهن جميع المؤمنات ممن كن مشركات أو كتابيات فأسلمن ، أو نشأن على الإسلام . و لما عطف عليهن المحصنات من الذين أوتوا الكتاب ، دل على أن المراد اللاتي لم يسلمن . <sup>٢</sup>

١ - سورة المائدة آية ٥

٢ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٥

٢- قوله تعالى " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت و يؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها و الله سميع عليم " ١

وجه الدلالة من الآية :

روي سعيد بن جبیر<sup>٢</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما<sup>٣</sup> أنه قال في قوله تعالى :  
" لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي ... الآية " :  
كانت المرأة من الأنصار لا يعيش لها ولد ، فتحلف لأن عاش لها ولد لتهودنه .  
فلما أجليت بنو النضير إذا فيهم ناس من أبناء الأنصار . فقالت الأنصار يا  
رسول الله : أبناؤنا . فأنزل الله " لا إكراه في الدين " .

١ - سورة البقرة آية ٢٥٦

٢ - هو : سعيد ابن هشام بن جبیر الأسدي الكوفي . حبشي الأصل . من كبار أئمة التابعين و علمائهم . سمع من جماعة من كبار الصحابة كابن عباس و ابن عمر رضي الله عنهم . كان من المتقدمين في التفسير و الحديث و الفقه . كان عابدا ورعا . قتله الحجاج بواسطة سنة ٩٥ هـ . رحمه الله . انظر حلية الأولياء ج٤ ص٢٧٢ ، تهذيب الأسماء و اللغات ج١ ص٢١٦ ، تهذيب التهذيب ج٤ ص١١ ، الأعلام ج٣ ص٩٣

٣ - هو : عبد الله بن عباس بن عبد المطلب الهاشمي . ابن عم النبي صلى الله عليه و سلم . ولد في مكة قبل الهجرة بثلاث سنوات . نشأ في عصر النبوة ، فلزم النبي صلى الله عليه و سلم ، فروى عنه أحاديث كثيرة . و كان عالما حتى سمي بالبحر ، و حبر الأمة . و هو ترجمان القرآن . و كان له علم في اللغة و الأنساب . شهد موقعة صفين و الجمل . توفي بالطائف سنة ٦٨ هـ . رضي الله عنه . انظر أسد الغابة ج٣ ص٢٩٠-٢٩٤ ، الإصابة ج٢ ص٣٣٠-٣٣٤ ، الأعلام ج٤ ص٩٥

قال سعيد :

فلم يفرق فيما ذكر بين من دان باليهودية قبل نزول القرآن أو بعده .<sup>١</sup>

٣- قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا لا تتخذوا اليهود والنصارى أولياء بعضهم أولياء بعض و من يتولهم منهم فإنه منهم إن الله لا يهدي القوم الظالمين " .<sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الآية :

يقول الجصاص :

و ذلك إنما يقع على المستقبل . فأخبر تعالى بعد نزول القرآن أن من يتولهم من العرب فهو منهم . و ذلك يقتضي أن يكون كتابيا لأنهم أهل الكتاب .<sup>٣</sup>

٤- روي عن عدي بن حاتم<sup>٤</sup> رضي الله عنه أنه قال : أتيت النبي صلى الله عليه وسلم وفي عنقي صليب ذهب .

١ - أحكام القرآن للجصاص ج٣ ص٣٢١ ، مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٢٠٦ و سيأتي بإذن الله تعالى ذكر الروايات في مسألة إسلام المكره .

٢ - سورة المائدة آية ٥١

٣ - أحكام القرآن ج٣ ص٣٢٢

٤ - عدي هو : عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي . رئيس طيء في الجاهلية و الإسلام . أسلم سنة ٩ هـ و قيل ١٠ هـ . كان نصرانيا . ثبت على إسلامه في الردة . و أحضر صدقة قومه إلى أبي بكر . شهد فتح العراق ثم سكن الكوفة . و شهد الجمل و صفين و نهران مع علي رضي الله عنه . توفي في الكوفة سنة ٦٨ هـ رضي الله عنهم .

انظر الإصابة ج٢ ص٤٦٨ ، الأعلام ج٤ ص٢٢٠

فقال عليه الصلاة والسلام : يا عدي ، اطرح عنك هذا الوثن .  
وسمعتة يقرأ في سورة براءة " اتخذوا أحمارهم و رهبانهم أربابا من دون  
الله... الآية ثم قال : " أما إنهم لم يكونوا يعبدونهم ، ولكنهم كانوا إذا  
أحلوا لهم شيئا استحلوه ، وإذا حرموا عليهم شيئا حرموه " .<sup>١</sup>

### وجه الدلالة من الخبر :

لما لم يسأل النبي صلى الله عليه و سلم عدي بن حاتم عما إذا انتحل  
النصرانية قبل نزول القرآن أو بعده ، دل على عدم اعتبار وقت الدخول في دين  
أهل الكتاب. إذ لو يختلف الحكم لسأل عنه ، و لوقع النقل عنه صلى الله عليه  
و سلم .<sup>٢</sup>

٥- و روي أيضا عن عدي بن حاتم من حديث طويل في قصة إسلامه ، أنه  
قال : أتينا النبي صلى الله عليه و سلم . فقال لي رسول الله صلى الله عليه و  
سلم : يا عدي بن حاتم ، أسلمت سلم .

١ - رواه الترمذي في السنن عن عبد السلام بن حرب عن غطيف ثم قال : هذا حديث  
غريب لا نعرفه إلا من حديث عبد السلام بن حرب ، و غطيف بن أعين ليس بمعروف في  
الحديث . ج ٥ ص ٢٧٨ و رواه البيهقي في السنن ج ١٠ ص ١١٦ و الطبراني في المعجم  
الكبير ج ١٧ ص ٩٢

و عدي هو : عدي بن حاتم بن عبد الله بن سعد الطائي . رئيس طيء في الجاهلية و  
الإسلام. أسلم سنة ٩ هـ و قيل ١٠ هـ . كان نصرانيا . ثبت على إسلامه في الردة .  
و أحضر صدقة قومه إلى أبي بكر . شهد فتح العراق ثم سكن الكوفة . و شهد الجمل و  
صفين و نهران مع علي رضي الله عنه . توفي في الكوفة سنة ٦٨ هـ رضي الله عنهم .

انظر الإصابة ج ٢ ص ٤٦٨ ، الأعلام ج ٤ ص ٢٢٠

٢ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج ٣ ص ٣٢٣ ، المبدع ج ٣ ص ٤٠٦

فقلت له : إن لي ديناً .

فقال : أنا أعلم بدينك منك .

قلت : أنت أعلم بديني مني ؟

قال : نعم . أأست ركوسياً ؟

قال : قلت : بلى .

قال : أأست ترأس قومك ؟

قال : قلت : بلى .

قال : أأست تأخذ المربع ؟

قال : قلت : بلى .

قال : فإن ذلك لا يحل لك في دينك ... الحديث .<sup>١</sup>

#### وجه الدلالة من الخبر :

لما أثبت له النبي صلى الله عليه وسلم النصرانية — إذ الركوسية صنف من النصرى — دل ذلك على صحة كون العربي من أهل الكتاب . ويدل أيضاً على أن عدم التمسك بتعاليم الدين لا يخرج صاحبه منه . فقد اتخذوا أحبارهم أرباباً من دون الله ، وكانوا يأخذون الغنائم وهو محرم عليهم .<sup>٢</sup>

١ - مصنف ابن أبي شيبة ج٧ ص٣٤٢ ، ورواه أحمد في المسند ج٤ ص٣٧٩ ، و

الطبراني في المعجم الأوسط ج٦ ص٣٥٩-٣٦٠

٢ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٢-٣٢٣ ، ج٤ ص٢٨٦



٦- كتب عامل لعمر بن الخطاب<sup>١</sup> رضي الله عنه : أن ناسا من قبلنا يدعون  
 السامرة . يسبتون يوم السبت . و يقرؤون التوراة . و لا يؤمنون بالبعث . فما  
 يرى أمير المؤمنين في ذبائهم ؟  
 فكتب إليه : هم طائفة من أهل الكتاب . ذبائهم ذبائح أهل الكتاب<sup>٢</sup> .

وجه الدلالة من الخبر :

دل قول عمر على أنهم أهل كتاب ، بالرغم من تمسكهم بالمحرف ؛ إذ أنهم لا  
 يؤمنون بالبعث .

٧- فعل و قول الصحابة رضي الله عنهم في نكاح الكناينة :  
 أ) أما فعلهم ، فقد تزوج بعض الصحابة - رضي الله عنهم - من كنايات .

---

١ - هو : عمر بن الخطاب بن نفيل القرشي العدوي . أسلم قبل الهجرة بخمس سنوات .  
 شهد جميع الغزوات . أعز الله به الإسلام . كناه النبي صلى الله عليه و سلم بأبي حفص .  
 و لقبه بالفاروق . بويع بالخلافة يوم وفاة أبي بكر سنة ١٣هـ . و فتحت في عهده الشام  
 و العراق و القدس و مصر . بنى البصرة و الكوفة . أول من دون الدواوين . و أول من  
 وضع للعرب التاريخ المحجري و له كثير من المناقب . قتله أبو لؤلؤة الجوسي في صلاة  
 الصبح . رضي الله عنه . انظر الاستيعاب ج٢ص٤٥٨-٤٧٤ ، أسد الغابة ج٤ص١٤٥-  
 ١٨١ ، الإصابة ج٢ص٥١٨-٥١٩ ، الأعلام ج٥ص٤٥-٤٦  
 ٢ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج٧ص١٧٣ ، و عبد الرزاق في المصنف ج٦ص٧٤

فتزوج عثمان بن عفان رضي الله عنه<sup>١</sup> من نائلة<sup>٢</sup> و هي نصرانية .  
وتزوج حذيفة<sup>٣</sup> و طلحة بن عبيد الله<sup>٤</sup> من يهوديات .

١ - هو : عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية القرشي . ولد بعد عام الفيل بسـت سنوات . من أوائل من أسلم من الرجال . كان غنيا شريفا . كثير الصدقة ، اشترى بسر رومة و أوقفه للمسلمين . و جهز جيش العسرة . تزوج رقية ثم أم كلثوم فلقب بسـذي النورين . ثالث الخلفاء الراشدين ، جمع المسلمين على مصحف واحد . أول من زاد في المسجد الحرام و النبوي . مات مقتولا بالمدينة المنورة سنة ٣٥ هـ . انظر أسد الغابة ج٣ ص٥٨٤-٥٩٦

٢ - هي : نائلة بنت الفرافصة ، زوج عثمان بن عفان رضي الله عنه . روت عن عثمان و زوجات النبي صلى الله عليه و سلم و غيرهن من الصحابيات . و ذكرها ابن حبان في ثقات التابعين . انظر الإكمال للحسيني ص٦٢٨ ، الثقات ج٥ ص٤٨٦ ، تعجيل المنفعة ص٥٦٠

٣ - هو : حذيفة بن حسل بن جابر العبسي . يكنى بأبي عبد الله . كان صاحب سر النبي صلى الله عليه و سلم في المنافقين ، لم يعلمهم أحد غيره . شهد أحدا و قتل أباه فيها . شهد الكثير من الفتوحات ، ففتح المدائن بفارس و نهاوند و الدينور . استعمله عمر على المدائن . و توفي بها سنة ٣٦ رضي الله عنه . انظر أسد الغابة ج١ ص٤٦٨-٤٦٩ ، الإصابة ج١ ص٣١٧-٣١٨ ، الأعلام ج٢ ص١٧١

٤ - هو : طلحة بن عبيد الله بن عثمان بن عمرو القرشي التيمي . أحد العشرة المبشرين بالجنة ، أحد الثمانية السابقين إلى الإسلام . شهد أحدا فوقى النبي صلى الله عليه و سلم بنفسه ، و اتقى النبل عنه بيده حتى شلت إصبعه . قتل يوم الجمل ، و دفن بالبصرة . انظر طبقات ابن سعد ج٣ ص٢١٤-٢١٥ ، صفة الصفوة ج١ ص٣٣٦-٣٤١ ، الإصابة ج٢ ص٢٢٠-٢٢٢

و كذلك تزوج جابر<sup>١</sup> و سعد بن أبي وقاص<sup>٢</sup> من كتابات . رضي الله عنهم  
أجمعين .<sup>٣</sup>

( ب ) و أما أقوالهم ، فقد روى البيهقي في السنن الكبرى أن عمر كتب إلى  
حذيفة رضي الله عنهما : أن المسلم ينكح النصرانية ، و لا ينكح النصراني  
المسلمة .

و روى كذلك عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أنه قال : إن الله عز وجل  
بعث محمدا صلى الله عليه و سلم بالحق ليظهره على الدين كله . فديننا خير  
الأديان ، و ملتنا فوق الملل ، و رجالنا فوق نساءهم ، و لا يكون رجالهم فوق  
نساتنا .

و روى أيضا أن جابرا بن عبد الله - رضي الله عنه - سئل عن نكاح المسلم  
اليهودية و النصرانية ، فقال : تزوجناهن زمان الفتح بالكوفة مع سعد بن أبي

---

١ - هو : جابر بن عبد الله بن عمرو بن حرام الخزرجي الأنصاري . شهد بيعة العقبة و  
الرضوان . أحد المكثرين في رواية الحديث . فقد بصره آخر عمره . و كان له حلقة في  
المسجد النبوي يؤخذ عنه العلم . توفي بالمدينة سنة ٧٨ رضي الله عنه . انظر الاستيعاب  
ج ١ ص ٢٢٢ ، صفة الصفوة ج ١ ص ٦٤٨ ، تهذيب الأسماء و اللغات ج ١ ص ١٤٢ ،  
الإصابة ج ١ ص ٢١٤

٢ - هو : سعد بن مالك بن أهيب بن عبد مناف القرشي . أحد العشرة المبشرين بالجنة  
و آخرهم وفاة . أول من رمى بسهم في سبيل الله . أحد الستة من أهل الشورى . شهد  
جميع الغزوات . فتح الله على يديه القادسية . و استعمله عمر على الكوفة . مات بالعقيق  
سنة ٥٥ هـ رضي الله عنه . انظر الإصابة ج ٢ ص ٣٠ ، تهذيب التهذيب ج ٣ ص ٤١٩ ،  
الأعلام ج ٣ ص ٨٧

٣ - انظر السنن الكبرى للبيهقي ج ٧ ص ١٧٢

وقاص و نحن لا نكاد نجد المسلمات كثيرا . فلما رجعنا طلقناهن . و قال : لا يرثن مسلما و لا يرثنهن . و نساؤهم لنا حل ، و نساؤنا عليهم حرام .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من أفعالهم و أقوالهم :

أ) لم يفرق هؤلاء الصحابة - رضي الله عنهم - إذا كانت الكتابية دانت قبل البعثة أو بعدها ، أو كانت من بني إسرائيل أو من غيرهم ، أو تمسكت بالدين الأصلي أو المحرف .

ب) لما تزوج الصحابة من الروم لم يبحثوا إذا دانوا قبل التحريف أو بعده .<sup>٢</sup>

٨- روي عن علي - رضي الله عنه - أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب و هم يقولون ما يقولون ؟ فقال : قد أحل الله ذبائحهم و هو أعلم بما يقولون .<sup>٣</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

لما روي هذا عنه و لم يرو عن غيره من الصحابة خلافه ، كان إجماعا منهم.<sup>٤</sup>

١ - انظر ج٧ ص١٧٢

٢ - انظر مغني المحتاج ج٣ ص١٨٧-١٨٨

٣ - بدائع الصنائع ج٥ ص٤٦

٤ - انظر بدائع الصنائع ج٥ ص٤٦

ثانيا : دليل من اشترط عدم التمسك بالمخرف :

أولا : من المنقول :

١- قال تعالى : " اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم و طعامكم حل لهم و المحصنات من المؤمنات و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيتموهن أجورهن محصنين غير مسافحين و لا متخذي أخدان و من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله و هو في الآخرة من الخاسرين " ١

وجه الدلالة من الآية :

المراد بالذين أوتوا الكتاب في الآية السابقة ، هم الذين كانوا كتابيين فأسلموا . كما قال تعالى : " و إن من أهل الكتاب لمن يؤمن بالله و ما أنزل إليكم و ما أنزل إليهم ... الآية " ٢ . و كقوله تعالى : " ليسوا سواء من أهل الكتاب أمة قائمة يتلون آيات الله آناء الليل و هم يسجدون \* يؤمنون بالله و اليوم الآخر و يأمرون بالمعروف و ينهون عن المنكر و يسارعون في الخيرات و أولئك من الصالحين " ٣ . فالمراد من كان من أهل الكتاب فأسلم . و كذلك هنا . ٤

الاعتراض على الاستدلال بالآية :

إذا حملنا المحصنات من الذين أوتوا الكتاب على اللاتي أسلمن ، لم يكن لتخصيص نساء أهل الكتاب بالذكر فائدة ؛ إذ الآية اشتملت على المؤمنات . و

١ - سورة المائدة آية ٥

٢ - سورة آل عمران آية ١٩٩

٣ - سورة آل عمران آية ١١٣-١١٤

٤ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٥

لأن المشركة و الكتابية إذا أسلمتا فحكمتها حكم المؤمنة . فدل ذلك على أن المراد الكتابية التي لم تسلم .<sup>١</sup>

٢- قال الله تعالى : " و قالت اليهود عزيز ابن الله و قالت النصارى المسيح ابن الله ذلك قولهم بأفواههم يضاهون قول الذين كفروا من قبل قاتلهم الله أنى يؤفكون \* اتخذوا أحبارهم و رهبانهم أربابا من دون الله و المسيح ابن مريم و ما أمروا إلا ليعبدوا إله واحدا لا إله إلا هو سبحانه عما يشركون " <sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الآية :

دلت الآيتان الكريمتان على أن أهل الكتاب في الحقيقة مشركون ، و إن كانوا يدعون التوحيد ؛ لما فيهما من تنزيه الله عما قالت و عملت اليهود و النصارى من شرك .<sup>٣</sup>

٣- روى البخاري في صحيحه<sup>٤</sup> عن نافع أن ابن عمر - رضي الله عنهما - كان إذا سئل عن نكاح النصرانية و اليهودية ، قال : إن الله حرم المشركات على المؤمنين . و لا أعلم من الإشراف شيئا أكبر من أن تقول المرأة ربها عيسى ، وهو عبد من عباد الله .

و استدلل بقوله عز وجل : " و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن و لأمة مؤمنة خير من مشركة و لو أعجبتكم و لا تنكحوا المشركين حتى يؤمنوا و لعبد

١ - انظر المبسوط ج ٤ ص ٢١٠ و ج ٣ ص ٢٩٠

٢ - التوبة ٣٠ - ٣١

٣ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٣ ص ٢٩٠ ، حاشية البجيرمي ج ٣ ص ٣٧٣

٤ - ج ٥ ص ٢٠٢٤

مؤمن خير من مشرك و لو أعجبكم أولئك يدعون إلى النار و الله يدعو إلى الجنة و المغفرة بإذنه و يبين آياته للناس لعلهم يتذكرون " <sup>١</sup> .  
 و حمل المحصنات في قوله تعالى : " اليوم أحل لكم الطيبات و طعام الذين أوتوا الكتاب حل لكم و طعامكم حل لهم و المحصنات من المؤمنات و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم إذا آتيموهن أجورهن محصنين غير مسافحين و لا متخذي أخدان و من يكفر بالإيمان فقد حبط عمله و هو في الآخرة من الخاسرين " <sup>٢</sup> على من أسلم منهن <sup>٣</sup> .

و يعترض على الدليلين الثاني و الثالث بما يلي :

( أ ) نكح بعض الصحابة - رضي الله عنهم - كما سبق - الكتابيات ، فدل فعلهم على أن الكتابيات لسن مشركات ، و إلا ما تزوجوهن . <sup>٤</sup>  
 ( ب ) روي عن أبي مالك الغفاري <sup>٥</sup> ، قال : نزلت هذه الآية " و لا تنكحوا المشركات .. " فحجر الناس عنهن حتى نزلت الآية التي بعدها " و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم " فنكح الناس نساء أهل الكتاب . <sup>٦</sup>

١ - سورة البقرة ٢٢١

٢ - سورة المائدة ٥

٣ - انظر المبسوط ج ٤ ص ٢١٠ ، البحر الرائق ج ٣ ص ١١٠

٤ - انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٠٨ ، المهذب ج ٢ ص ٤٤ ، المبسوط ج ٤ ص ٢١٠

٥ - هو : غزوان أبو مالك الغفاري روى عن عمار بن ياسر و ابن عباس و ابن ابزى روى عنه سلمة بن كهيل و السدي و حصين بن عبد الرحمن سمعت أبي يقول ذلك حدثنا عبد الرحمن نا أبو بكر بن أبي خيثمة فيما كتب الى قال سألت يحيى بن معين عن أبي مالك الذي روى عنه حصين قال هو الغفاري كوفي ثقة . الجرح و التعديل للرازي

ج ٧ ص ٥٥ و انظر الثقات لابن حبان ج ٥ ص ٢٩٢

٦ - تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٢١

فدل ذلك على أن أهل الكتاب يختلف حكمهم عن المشركين ، بالرغم من شركهم .

ج ) أن قوله تعالى : " و لا تنكحوا المشركات حتى يؤمن... " لا يخلو من أحد معنيين : إما أن يكون مطلقا فيدخل فيه أهل الكتاب . و إما أن يكون مقصورا على عبدة الأوثان .

فإذا كان مطلقا ، فيخصص بقوله تعالى : " ... و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب من قبلكم ... " إذ لا يجوز نسخ الخاص بالعام إلا بيقين .  
و إذا كان الحكم في الآية الأولى مقصورا على عبدة الأوثان ، فإن الحكم في الآية الثانية ثابت في أهل الكتاب . فليس في القرآن ما يوجب نسخه .<sup>١</sup>

د ) أن ما قاله ابن عمر - رضي الله عنهما - من باب الكراهية . إذ روي عنه أنه توقف في نكاح الكتابيات لأن آية " و لا تنكحوا المشركات " تقتضي عنده التحريم . و آية " و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب " تقتضي عنده الإباحة .

١ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٥ ، و انظر أيضا المغني لابن قدامة

ج٧ ص١٠٠ ، بدائع الصنائع ج٢ ص٢٧١



فقد روى ميمون بن مهران <sup>١</sup> أنه قال : قلت لابن عمر : إنا بأرض يخالطنا فيها أهل الكتاب ، أفنكح نساءهم و نأكل طعامهم ؟ فقرأ علي آية التحريم و آية التحليل .

قلت : إني أقرأ ما تقرأ . أفنكح نساءهم و نأكل طعامهم ؟ فأعاد علي آية التحريم و آية التحليل . <sup>٢</sup>

هـ ( روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - أن آية " و لا تنكحوا المشركات .." نسخت بآية " و المحصنات من الذين أوتوا الكتاب .." لأن الآية الأولى متقدمة ، و الآية الثانية متأخرة . <sup>٣</sup>

#### ثانيا : الأدلة من المعقول :

١- أن لفظ المشركين بإطلاقه لا يتناول أهل الكتاب - و إن كان أهل الكتاب مشركين على الحقيقة - بدليل قوله تعالى : " لم يكن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين منفكين حتى تأتيهم البينة " <sup>٤</sup>

١ - هو : ميمون بن مهران الجزري . أبو أيوب مولى لبني أسد . تابعي . روى عن بن عمر و ابن عباس و أم الدرداء والضحاك بن قيس و عمر بن عبد العزيز و عمرو بن عثمان بن عفان . و روى عنه الحكم بن عتيبة و الحجاج بن أرطأه و أبو بشر جعفر بن أبي وحشية و ابنه عمرو و غيرهم . قال عنه أحمد بن حنبل : ثقة أوثق من عكرمة . و هو كوفي سكن الجزيرة . ولد سنة ٤٠ هـ و توفي سنة ١١٨ هـ . انظر التاريخ الكبير

ج٧ص٣٣٨ ، الثقات لابن حبان ج٨ص٢٣٤

٢ - انظر أحكام القرآن للجصاص ج٣ص٣٢٤

٣ - انظر المغني ج٧ص٩٩

٤ - سورة البينة آية ١

و قوله تعالى : " إن الذين كفروا من أهل الكتاب و المشركين في نار جهنم خالدين فيها أبدا " <sup>١</sup>

و قوله تعالى : " لتجدن أشد الناس عداوة للذين آمنوا اليهود و الذين أشركوا ... الآية " <sup>٢</sup>

و قوله تعالى : " ما يود الذين كفروا من أهل الكتاب و لا المشركين ... الآية " <sup>٣</sup>  
فدلت هذه الآيات على أن لفظ المشرك لا يتناول الكفايي ؛ لأن الله عطف المشركين على أهل الكتاب ، و العطف يقتضي المغايرة . <sup>٤</sup>

و يعترض على هذا الاستدلال :

عطف المشركين على أهل الكتاب لا يدل على أنهم غير مشركين ؛ قال تعالى " إن الذين آمنوا و الذين هادوا و الصابئين و النصارى و المجوس و الذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شيء شهيد " <sup>٥</sup> فقد عطف أهل الشرك على المجوس ، و المجوس مشركون . <sup>٦</sup>

١ - سورة البينة آية ٦

٢ - سورة المائدة آية ٨٢

٣ - سورة البقرة آية ١٠٥

٤ - انظر المبسوط للسرخسي ج٤ ص٢١٠ ، البحر الرائق ج٣ ص١١٠ ، بدائع الصنائع

ج٢ ص٢٧١ ، المغني ج٧ ص٩٩

٥ - سورة الحج آية ١٧

٦ - المبسوط ج٣ ص٢٩٠

٢- من دان باليهودية أو النصرانية بعد التحريف ، يكون داخلا في دين باطل ،  
غير الذي أنزله الله سبحانه و تعالى .<sup>١</sup>

و يمكن أن يعترض على هذا الاستدلال :  
بما روي عن علي - رضي الله عنه - أنه سئل عن ذبائح أهل الكتاب و هم  
يقولون ما يقولون ؟ فقال قد أحل الله ذبائحهم و هو أعلم بما يقولون .

### ثالثا : دليل من اشترط أن لا يكون الكتابي عربيا :

١- أنه قول لبعض الصحابة - رضي الله عنهم .  
 أ) ما روي عن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه .  
 روى الإمام الشافعي بسنده أن عمر بن الخطاب - رضي الله عنه - قال : ما  
 نصارى العرب بأهل كتاب . و ما تحل لنا ذبائحهم . و ما أنا بتاركهم حتى  
 يسلموا أو أضرب أعناقهم .<sup>١</sup>

و روي أيضا عن عمر - رضي الله عنه - أنه نهي عن ذبيحة الجوسي و نصارى  
 العرب ، إذ يقول : لا تأكلوا ذبيحة الجوسي و ذبيحة نصارى العرب . أتروهم  
 أهل كتاب ؟ فإنهم ليسوا بأهل كتاب .<sup>٢</sup>

ب) ما روي عن علي بن أبي طالب - رضي الله عنه .  
 روى الشافعي بسنده أن عليا - رضي الله عنه - قال : لا تأكلوا ذبائح  
 نصارى بني تغلب . فإنهم لم يتمسكوا من دينهم إلا بشرب الخمر .<sup>٣</sup>

و في مصنف عبد الرزاق<sup>٤</sup> أن عليا - رضي الله عنه - قال : لا تؤكل ذبائح  
 نصارى العرب فإنهم لا يتمسكون من النصرانية إلا بشرب الخمر .

١ - الأم ج٢ ص٢٣٢

٢ - تفسير السيوطي ج٥ ص٥

٣ - انظر الأم ج٢ ص٢٣٢

٤ - ج٦ ص٧٢

و روي عنه أنه قال: لا تؤكل ذبائح نصارى العرب ؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب .  
وقرأ قوله تعالى : " و منهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أمانى و إن هم إلا  
يظنون " ٢٠١

( ج ) و روي مثل ذلك عن : ابن مسعود<sup>٣</sup> ، و جابر بن زيد<sup>٤</sup> - رضي الله  
عنهم .

وجه الدلالة من أقوال الصحابة السابقة :

أ ) يقول الشافعي بعد أن ذكر قول عمر و على - رضي الله عنهما :  
كأنما ذهباً إلى أنهم لا يضبطون موضع الدين فيعقلون كيف الذبائح . و ذهباً إلى  
أن أهل الكتاب هم الذين أوتوه لا من دان به بعد نزول القرآن . و بهذا نقول  
لا تحل ذبائح نصارى العرب بهذا المعنى - و الله أعلم .<sup>٥</sup>

١- البقرة ٧٨

٢- بدائع الصنائع ج٥ ص٤٥

٣- انظر تفسير زاد المسير ج٢ ص٢٩٥

٤- انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٦

و جابر، هو : جابر بن زيد الأزدي ويكنى أبا الشعثاء . كان فقيهاً عالماً ، مفتي أهل  
البصرة . يقول عنه ابن عباس رضي الله عنهما : لو نزل أهل البصرة عند قول جابر بن  
زيد لأوسعهم عما في كتاب الله علماً . توفي سنة ١٠٣ هـ - رحمه الله تعالى . انظر طبقات

ابن سعد ج٧ ص١٨٢

٥- انظر الأم ج٢ ص٢٣٢

ب) صرح عمر - رضي الله عنه - أن الجوس ، و نصارى العرب ليسوا من أهل الكتاب .<sup>١</sup> كما نفى علي - رضي الله عنه - النصرانية عن نصارى العرب .

و يعترض على استدلالهم بما يلي :

أ) أن نفى علي - رضي الله عنه - النصرانية عن العرب ، ليس لأنهم عرب . إنما لأنهم لم يتمسكوا بأحكام الشريعة النصرانية إلا بشرب الخمر .<sup>٢</sup>  
 ب) يقول الكاساني : و الآية الكريمة التي تلاها سيدنا علي - رضي الله عنه - دليل على أنهم من أهل الكتاب ؛ لأنه عز وجل قال : " و منهم أميون لا يعلمون الكتاب إلا أماني و إن هم إلا يظنون " أي من أهل الكتاب . و كلمة من للتبعيض .<sup>٣</sup>  
 ج) يقول الأثرم<sup>٤</sup> : و ما علمت أحدا كرهه من أصحاب النبي صلى الله عليه و سلم إلا عليا .<sup>٥</sup>

١- انظر تفسير السيوطي ج ٥ ص ٥

٢- انظر أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٣٢٢

٣- بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٥

٤- هو : أحمد بن محمد بن هانئ الطائي ، و يقال الكلبي . و المشهور بالأثرم . يعد من الأئمة الفقهاء الحفاظ . روى عن أبي نعيم الفضل بن دكين ، و نعيم بن حماد ، و أبي بكر ابن أبي شيبة و الطيالسي و غيرهم كثير . و روى عنه النسائي و ابن هارون و غيرهم . تلميذ الإمام أحمد . سمع منه مسائل كثيرة فصفها و رتبها . من مصنفاته : علل الحديث ، الناسخ و المنسوخ ، التاريخ و غيرهم . توفي حوالي سنة ٦١ رحمه الله . انظر الفهرست ص ٣٢٠ ، تاريخ بغداد ج ٥ ص ١١٠-١١٢ طبقات الخنابلة ج ١ ص ٦٦-٧٤ ،

تذكرة الحفاظ ج ٢ ص ٥٧٠-٥٧٢ ، العبر ج ١ ص ٣٧٤

٥- المغني ج ٩ ص ٢٧٧ ، المبدع ج ٧ ص ٧٢

إلا أنه يرد على الاعتراض الأخير :

روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه عن ذبيحة نصارى العرب ، كما سبق .

٢- لم يعتبر الثوري نصارى العرب من النصارى .

لأن النصرانية ليست متأصلة فيهم . فالتأصلة فيهم هم الذين أنزل عليهم الإنجيل دون غيرهم .<sup>١</sup>

٣- ضعف الشافعي ما روي عن ابن عباس - رضي الله عنهما - إباحة ذبائح

نصارى بني تغلب ، فيقول :

و هو لو ثبت عن ابن عباس كان المذهب إلى قول عمر و علي - رضي الله عنهما أولى .<sup>٢</sup>

١ - انظر الثمر الداني شرح رسالة القيرواني ص ٣٤١

٢ - الأم ج ٢ ص ٢٣٢

رابعاً : دليل من اشترط أن يدين باليهودية أو النصرانية قبل بعثة نبينا محمد  
صلى الله عليه و سلم :

١- أن الكافر غير الكتابي بعد مبعث النبي صلى الله عليه و سلم لا يقبل منه إلا  
الإسلام أو القتل . فلا يقبل منه الدخول في دين أهل الكتاب .<sup>١</sup>

و يمكن أن يعترض عليه :

ما سبق ذكره من نكاح الصحابة - رضي الله عنهم - الكتابيات و لم يفرقوا  
بين من دان منهن قبل البعثة أو بعدها .



خامسا : دليل من اشترط أن يكون الكتابي من بني إسرائيل دون غيرهم :  
وهو أن يكون اليهودي و النصراني من بني إسرائيل .

١- لما ذكر الله عز وجل نعمته على بني إسرائيل و ما آتاهم دون غيرهم في أكثر من موضع في القرآن كقوله تعالى : " و لقد آتينا بني إسرائيل الكتاب و الحكم و النبوة " ١ دل ذلك على أن الكتابي هو من كان من بني إسرائيل . ٢

يعترض على استدلالهم بالآية :

لا تنفي الآية أن من دان بدينهم أنه منهم . فهي إخبار من الله أنه آتاهم الكتاب . ٣

٢- يقول الشافعي ٤ : و لا يحل نكاح حرائر من دان من العرب دين اليهودية و النصرانية لأن أصل دينهم كان الحنيفية ، ثم ضلوا بعبادة الأوثان . و إنما انتقلوا إلى دين أهل الكتاب بعده . لا بأنهم كانوا الذين دانوا بالتوراة و الإنجيل فضلوا عنها و أحدثوا فيها ، إنما ضلوا عن الحنيفية .  
ويقول أيضا : وكذلك كل أعجمي كان أصل دين من مضى من آبائه عبادة الأوثان و لم يكن من أهل الكتابين المشهورين التوراة و الإنجيل فدان دينهم لم يحل نكاح نسائهم .

١- سورة الجاثية آية ١٦

٢- انظر أحكام القرآن للشافعي ج٢ص٥٧، أحكام القرآن للجصاص ج٣ص٣٢٢

٣- انظر أحكام القرآن للجصاص ج٣ص٣٢٢

٤ الأم ج٥ص٧

٣- أن طعام أهل الكتاب يحتمل ذبائحهم و يحتمل غيره من الأطعمة . ثم ثبت أن المراد ذبائحهم .

و كذلك إباحة نسائهم ، يحتمل نساء كل من دان بدين أهل الكتاب . و يحتمل أن يكون المراد بعض أهل الكتاب دون البعض الآخر .

و لما كان دلالة ما يروى عن النبي صلى الله عليه و سلم أن المراد نساء بني إسرائيل من أهل التوراة و أهل الإنجيل دون المجوس ، و لما ذكر الله نعمته على بني إسرائيل دون غيرهم في عدة مواضع من القرآن ، دل هذا كله على أن المراد بنساء أهل الكتاب هم نساء اليهود و النصارى من بني إسرائيل .<sup>١</sup>

يعترض على الدليل الثاني و الثالث :

كما سبق ذكره أن الصحابة الذين نكحوا الكنائيات لم يفرقوا - رضي الله عنهم - إذا كانت الكنايية من بني إسرائيل أو من غيرهم .

٤- من دان بدين أهل الكتاب من العرب أو العجم لا يعتبر من أهل الكتاب حقيقة ، إنما منهم اسما . إذ لم يكن آباؤهم من بني إسرائيل و لا من أهل الكتاب .<sup>٢</sup>

١ انظر الأم ج٤ ص١٨٢

٢ انظر الأم ج٤ ص١٨٢

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - الرأي الأول ، و هو : كل من دان باليهودية أو النصرانية فهو كتابي . سواء دان قبل التحريف أو النسخ أو البعثة المحمدية ، أو بعد ذلك . و سواء كان من بني إسرائيل ، أو من الروم ، أو من بقية العجم ، أو من العرب . و ذلك لما يلي :

١- ما سبق ذكره من أدلة الرأي الأول . و بما سبق ذكره من اعتراضات على ما استدل به الآخرون .

٢- عموم ذكر أهل الكتاب في الشرع . فلا تختلف أحكام الشريعة الإسلامية المتعلقة بأهل الكتاب من حيث كونهم من بني إسرائيل أو من غيرهم . أو دانوا قبل التحريف أو بعده ، أو قبل نزول القرآن أو بعده .<sup>١</sup> فقد ثبت عن الصحابة - رضي الله عنهم ، و جمهور العلماء أنهم لم يفرقوا بين من دخل دين أهل الكتاب قبل أو بعد البعثة ، و قبل التبديل أو بعده .

يقول الجصاص<sup>٢</sup> :

و قد روي عن جماعة من السلف القول في أهل الكتاب من العرب لم يفرق أحد منهم فيه بين من دان بذلك قبل نزول القرآن أو بعده . و لا نعلم أحدا من

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٦٥ ، ج٩ ص٢٧٧ و الكافي ج٤ ص٣٤٧ و المبدع ج٢ ص٧٢  
 ٢ - الجصاص هو : أبو بكر أحمد بن علي الرازي صاحب أبي الحسن الكرخي . ولد سنة خمس و ثلاثمائة و مات سنة سبعين و ثلاثمائة و إليه انتهت رئاسة العلم لأصحاب أبي حنيفة ببغداد و عنه أخذ فقهاؤها . طبقات الفقهاء ص ١٥٠ ، الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ص ٨٤-٨٥

السلف أو الخلف اعتبر فيهم ما اعتبره الشافعي في ذلك . فهو منفرد بهذه المقالة خارج بها عن أقاويل أهل العلم .  
ثم قال بعد إيراد بعض الأدلة عن الصحابة - رضي الله عنهم :  
و لم يفرق أحد من هؤلاء بين من دان بذلك قبل نزول القرآن و بعده . فهو إجماع منهم <sup>١</sup> .

ويقول الشيخ تقي الدين <sup>٢</sup> :  
كل من تدين بدين أهل الكتاب فهو منهم سواء كان أبوه أو جده قد دخل في دينهم أو لم يدخل ، و سواء كان دخوله بعد النسخ و التبديل أو قبل ذلك .  
و هو المنصوص الصريح عن الإمام أحمد - رحمه الله . و إن كان بين أصحابه خلاف معروف . و هو الثابت عن الصحابة - رضي الله عنهم - بلا نزاع بينهم . و ذكر الطحاوي أنه إجماع قديم <sup>٣</sup> .

١ - أحكام القرآن ج٣ ص٣٢١-٣٢٢

٢ - هو : أحمد بن عبد الحليم بن عبد السلام النميري الحراني دمشقي الحنبلي . و يكنى بأبي العباس ، و تقي الدين ابن تيمية . الإمام ، الحافظ ، الحجة ، الفقيه ، المجتهد ، المجاهد بالسيف و اللسان و القلم فسجن كثيرا . له مصنفات كثيرة مشهورة ، منها : تعارض العقل و النقل ، اقتضاء الصراط المستقيم ، مجمع فتاويه و غيرهم . توفي في السجن ٧٢٨ هـ . رحمه الله . انظر البداية و النهاية ج٤ ص١٣٥-١٤٠ ، الذيل على الطبقات

ج٢ ص٣٨٧-٤٠٨ ، شذرات الذهب ج٦ ص٨٠-٨٦

٣ - الإنصاف ج١٠ ص٣٣٨

و يقول الطحاوي<sup>١</sup> بعد أن أورد ما روي عن عمر - رضي الله عنه - أنه اعتبر السامرة من أهل الكتاب ، و نهي علي - رضي الله عنه - عن ذبيحة نصارى العرب، و إباحة ابن عباس لها - رضي الله عنهم :  
و لم يفرق أحد من هؤلاء بين من دان بذلك قبل نزول القرآن أو بعده . و لم يخالف عليهم واحد منهم ، فصار إجماعاً<sup>٢</sup> .

٣- أن نصارى بني تغلب كغيرهم من طوائف النصارى ، يخالفونهم في بعض الفروع . و هذا لا يخرجهم عن كونهم نصارى<sup>٣</sup> .

٤- أن إسرائيل هو يعقوب عليه الصلاة و السلام و بينه و بين نزول التوراة زمان طويل . و لسنا نعلم أدخل كل بني إسرائيل على كثرتهم في زمان موسى صلى الله عليه و سلم أم بعده قبل التحريف . بل في القصص ما يدل على استمرار بعضهم على عبادة الأوثان ، و الأديان الفاسدة .

و بتقدير استمرار هذا في اليهود ، فلا يستمر في النصارى ؛ لأن بني إسرائيل بعد بعثة عيسى - صلى الله عليه و سلم - منهم من آمن به ، و منهم من صد عنه

١ - هو : أحمد بن محمد بن سلامة الأزدي الطحاوي . نسبة إلى طحية قرية بصعيد مصر . و يكنى بأبي جعفر . برع في الفقه و الحديث ، و انتهت إليه رئاسة المذهب الحنفي بمصر . عد من طبقة المجتهدين . له مصنفات معروفة ، منها : شرح معاني الآثار ، أحكام القرآن ، مشكل الآثار و غيرهم . توفي بمصر سنة ٣٢١هـ - رحمه الله . انظر الفوائد البهية في تراجم الحنفية و معه التعليقات السنية على الفوائد ص ٣١ ، الأعلام ج ١ ص ٢٠٦

٢ - مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٢٠٦

٣ - انظر بدائع الصنائع ج ٥ ص ٤٥

فأصر على دين موسى . ثم من المصريين من تنصر على تعاقب الزمان قبل  
التحريف و بعده .<sup>١</sup>

---

١ - روضة الطالبين ج٧ ص١٣٨

## الفرع الثاني : المجوس

اختلف العلماء في عد المجوس من أهل الكتاب على الرأيين الآتين :

### الرأي الأول : المجوس ليسوا من أهل الكتاب .

اعتبر كثير من العلماء هذا الرأي قول جمهور العلماء ، و شذ من قال أنهم أهل كتاب .<sup>١</sup>

بل إن بعض العلماء اعتبره إجماع<sup>٢</sup> . يقول ابن جرير<sup>٣</sup> في تفسيره :  
و أما المجوس ، فالعلماء بمجمعون إلا من شذ منهم على أن ذبائحهم لا تؤكل ،  
و لا يتزوج منهم ؛ لأنهم ليسوا أهل كتاب على المشهور عند العلماء .<sup>٤</sup>

١ - انظر تفسير ابن جرير ج٦ ص٧٧ و ج٨ ص١١١ ، تفسير زاد المسير ج٢ ص٢٩٧ ،  
تفسير فتح القدير ج٢ ص١٤ ، التمهيد ج٢ ص١١٩ ، بداية المجتهد ج١ ص٣٣١ ، أحكام  
القرآن للجصاص ج٣ ص٣٢٦ ، المغني لابن قدامة ج٧ ص١٠٠

٢ - انظر زاد المسير ج٢ ص٢٩٥

٣ - هو : محمد بن جرير بن يزيد بن كثير ، أبو جعفر الطبري . من أهل طبرستان . مولده  
سنة ٢٢٤هـ استقر في أواخر أمره ببغداد وكان من كبار أئمة الاجتهاد ، يحكم بقوله  
ويرجع إلى رأيه ؛ فكان حافظا لكتاب الله عارفا بالقراءات بصيرا بالمعاني فقيها في أحكام  
القرآن عالما بالسنن وطرقها صحيحها وسقيمها وناسخها ومنسوخها عارفا بأقوال  
الصحابة والتابعين . وله الكتاب المشهور في أخبار الأمم وتاريخهم وله كتاب التفسير لم  
يصنف مثله ، وله في أصول الفقه وفروعه كتب كثيرة من أقاويل الفقهاء وتفرد بمسائل  
حفظت عنه . توفي ببغداد سنة ٣١٠هـ . انظر سير أعلام النبلاء ج٤ ص٢٦٧-٢٨٢

٤ - ج٦ ص٧٧

يقول ابن قدامة<sup>١</sup> :

قول أبي ثور<sup>٢</sup> يخالف الإجماع ، فلا يلتفت إليه .<sup>٣</sup>

و هذا الرأي عليه الأحناف<sup>٤</sup> ، و المالكية<sup>٥</sup> ، و الحنابلة<sup>٦</sup> .

١ - هو : موفق الدين عبد الله بن أحمد بن محمد بن قدامة بن مقدام بن نصر المقدسي . ولد سنة ٥٤١هـ بجماعيل و قدم مع أهله إلى دمشق . سمع الحديث الكثير و رحل مرتين إلى العراق و تفقه ببغداد على مذهب أحمد . تبحر في فنون كثيرة ، و بلغ درجة الاجتهاد . له تصانيف كثيرة ، منها : المغني شرح الخرقني ، الكافي ، المقنع ، البرهان في مسائل القرآن . توفي سنة ٦٢٠هـ . انظر الذيل على الطبقات ج٢ ص ١٣٣ ، البداية و النهاية ج١٣ ص ٩٩-١٠٠ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤١٣

٢ - جوز أبو ثور ذبيحة الجوسي . و أبو ثور هو : إبراهيم بن خالد بن أبي اليمان الكلبي البغدادي الفقيه و يقال كنيته أبو عبد الله و يعرف بأبي ثور . يقول عنه ابن حبان : ( كان أحد أئمة الدنيا فقها و علما و ورعا و فضلا و ديانة و خيرا من صنف الكتب و فرع على السنن و ذب عن حريمها و قمع مخالفيها ) . و كان أبو ثور أولا يتفقه بالرأي و يذهب إلى قول أهل العراق حتى قدم الشافعي ببغداد فاختلف إليه أبو ثور و رجع عن الرأي إلى الحديث . توفي سنة ٢٤٠هـ . انظر تهذيب الكمال ج٢ ص ٨٠-٨٢

٣ - انظر المغني ج٩ ص ٢٦٤

٤ - انظر حاشية الطحاوي على مراقبي الفلاح ج٢ ص ٢٤٧ ، المبسوط للسرخسي ج٤ ص ٢١٠ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص ١٢٩ ، بدائع الصنائع ج٢ ص ٢٧١ ، البحر الرائق ج٣ ص ١١٠ ، الدر المختار ج٢ ص ٢٤٧

٥ - انظر المدونة الكبرى ج٢ ص ٢٨٢ و ج٨ ص ٣٩١ ، التاج و الإكليل ج٦ ص ٢٨٥ ، حاشية العدوي ج١ ص ٧٣٩ ، كفاية الطالب ج٢ ص ٧٩ و ج٣ ص ٣٩١ ، الثمر الداني ص ٤٥١ و ص ٥٧٧ ، الفواكه الدواني ج٢ ص ١٨٨

٦ - انظر المقنع مع شرحه المبدع ج٣ ص ٤٠٥ ، الكافي ج٤ ص ٣٤٦ ، المغني ج١ ص ٦٢ و ج٧ ص ١٠٠ ، الفروع ج٦ ص ٢٥٩ ، الروض المربع ج٢ ص ١٦ ، الإقناع مع شرحه الكشاف ج٣ ص ١١٧ ، منتهى الإرادات ج٢ ص ١٢٨ ، دقائق أولي النهى ج٣ ص ٤٠٥



و هو أحد قولي الشافعي ، و عليه بعض الشافعية <sup>١</sup> .  
و رواية عن الإمام أحمد ، <sup>٢</sup> و قال به ابن تيمية . <sup>٣</sup>

و تجدر الإشارة إلى أن هؤلاء الشافعية و الحنابلة اعتبروا للمجوس شبهة كتاب.

و بين ابن مفلح <sup>٤</sup> سبب و فائدة اعتبار شبهة كتاب لهم ، فيقول :  
و إنما قيل لهم شبهة كتاب ؛ لأنه روي أنه كان لهم كتاب فرفع . فصار لهم  
بذلك شبهة أوجبت حقن دمائهم و أخذ الجزية منهم . و لم يتنهض في حل  
إباحة نسائهم و حل ذبائحهم . <sup>٥</sup>

١ - انظر المهذب ج ٢ ص ٢٥٠ و ج ٢ ص ٤٤ ، الوسيط ج ٥ ص ١٢٥ ، روضة الطالبين  
ج ٧ ص ١٣٥ و ج ١٠ ص ٣٠٤ ، ، جواهر العقود ص ٥٧٥ و ص ٦٧٨ ، فتح الوهاب  
ج ٢ ص ٧٦ ، حاشية البحر رمي ج ٣ ص ٣٧٢ و ج ٤ ص ١٦٢ ، الإقناع ج ٢ ص ٥٦٩ و  
ص ٥٨٠ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٦-١٨٧ و ج ٤ ص ٢٤٤

٢ - انظر مسائل الإمام أحمد برواية ابنه عبد الله ج ٣ ص ٨٦٧-٨٦٨ ، و برواية ابنه  
صالح ج ٢ ص ٢٢٣ ، الأحكام السلطانية ص ١٢٥

٣ - انظر الفتاوي الكبرى ج ٣ ص ١٠٨-١١٠

٤ - هو : إبراهيم ابن محمد الأكمل بن عبد الله بن محمد بن مفلح المقدسي الصالحي . و  
يعرف بابن مفلح كأسلافه . برع في الفقه و أصوله . من أشهر مؤلفاته المبدع شرح  
المقنع . وهو شرح حافل ممزوج مع المتن ، فيه من الفوائد و النقول ما لا يوجد في غيره .  
و هو عمدة في المذهب الحنبلي . توفي سنة ٨٨٤ هـ رحمه الله . انظر شذرات الذهب  
ج ٧ ص ٣٣٨ ، المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤٢١ ، مصطلحات الفقه الحنبلي  
ص ٢٠٦-٢٠٧

٥ - المبدع ج ٣ ص ٤٠٥ و انظر أيضا المهذب ج ٢ ص ٤٤

الأدلة :أولا : الأدلة من المنقول :

١ - قال الله تعالى : " و هذا كتاب أنزلناه مبارك فاتبعوه و اتقوا لعلكم  
ترحمون \* أن تقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا و إن كنا  
عن دراستهم لغافلين .<sup>١</sup>

## وجه الدلالة من الآية :

أخبر سبحانه و تعالى أن أهل الكتاب طائفتان . ( فلو كان الجوس أو غيرهم  
من أهل الشرك من أهل الكتاب لكانوا ثلاث طوائف ) .<sup>٢</sup>

يعترض على الاستدلال بالآية بما يلي :

## الاعتراض الأول :

أن قوله تعالى " أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا " أنه حكاية عن ما قاله  
المشركون . و جائز أن يكون قد أخطأوا .<sup>٣</sup>

١ - سورة الأنعام آية ١٥٥-١٥٦

٢ - أحكام القرآن للحصاص ج٤ ص٢٨٢ ، و انظر أيضا المبسوط ج٤ ص٢١٠-٢١١ ،  
بدائع الصنائع ج٢ ص٢٧١

٣ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٧

### الاعتراض الثاني :

يقول ابن حزم<sup>١</sup> :

إنما قال الله تعالى هذا بنص الآية فهيا عن هذا القول ، لا تصحيحا .<sup>٢</sup>

### الاعتراض الثالث :

أن القائل بالطائفتين هم قريش . و لم يشتهر عندهم من الطوائف الذين كلنت عندهم كتاب إلا اليهود و النصارى . و هذا لا ينفي وجود بقية الكتب المترلة، كالصحف و الزبور . و بالتالي لا ينفي وجود كتاب للمجوس فيكونون من أهل الكتاب .<sup>٣</sup>

### و يرد على هذه الاعتراضات :

أن الله سبحانه و تعالى لم يحك هذا القول عن المشركين . و لكنه قطع بذلك عذرهم ؛ لئلا يقولوا إنما أنزل الكتاب على طائفتين من قبلنا ، و إن كنا عن

---

١ - هو : أبو محمد علي بن أحمد بن سعيد بن حزم الفارسي الأصل ثم الأندلسي القرطبي. سمع من طائفة من العلماء ، مثل : يحيى بن مسعود بن وجه الجنة و أبي عمر أحمد بن الحسور و غيرهم ، و حدث عنه ابنه أبو رافع الفضل و أبو عبد الله الحميدي و غيرهما . نشأ في تنعم و رفاهية ، و رزق ذكاء مفرطا فترك الوزارة و انصرف إلى العلم و التصنيف . و عرف عنه عدم قبوله القياس . كان كثير الوقعة بلسانه و قلمه في العلماء ، فأورثه ذلك حقدًا في قلوب أهل زمانه . له مؤلفات كثيرة في الطب و المنطق و الأدب و الفرق و الفقه . ولد سنة ٣٨٤هـ و توفي سنة ٤٥٦هـ . انظر سير أعلام النبلاء

ج ١٨ ص ١٨٤-١٨٥ ، البداية و النهاية ج ١٢ ص ٩١-٩٢ ، الأعلام ج ٤ ص ٢٥٤

٢ - المحلي ج ٧ ص ٤٥٦

٣ - انظر فتح الباري ج ٦ ص ٢٦٠

دراستهم لغافلين . فهذا إنما هو قول الله ، و احتجاج منه على المشركين في قطع عذرهم بالقرآن .<sup>١</sup>

و لو سلمنا أن قوله تعالى حكاية عن المشركين ، لكان دليلاً على أن الجوس ليسوا منهم ؛ لأن الطائفتين هما اليهود و النصارى . و لو أخطأ المشركون في قولهم ، لأنكر الله سبحانه و تعالى عليهم ذلك ، و لبين خطأهم .<sup>٢</sup>

٢- قال تعالى : " يا أهل الكتاب لم تحاجون في إبراهيم و ما أنزلت التوراة و الإنجيل إلا من بعده أفلا تعلقون " <sup>٣</sup>

٣- و قال تعالى : " يا أهل الكتاب لستم على شيء حتى تقيموا التوراة و الإنجيل ... الآية " <sup>٤</sup>

وجه الدلالة من الآيتين :

دلت الآيتان الكريمتان على أن أهل الكتاب هم أهل التوراة و الإنجيل ، و هم اليهود و النصارى ، لا غير .<sup>٥</sup>

١ - أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٧ و انظر أيضا ج٤ ص١٩٨

٢ - انظر بدائع الصنائع ج٢ ص٢٧١

٣ - سورة آل عمران آية ٦٨

٤ - سورة المائدة آية ٦٨

٥ - انظر التمهيد ج٢ ص١٢٠ ، عون المعبود ج٨ ص٢٠٤

و يمكن أن يقوي هذا الاستدلال ما روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال " إنما أحلت ذبائح اليهود و النصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة و الإنجيل ".<sup>١</sup>

لذلك يقول الشافعي في نكاح الكتابية :

ثم ما لا أعلم فيه مخالفا أنه أراد أهل التوراة و الإنجيل من بني إسرائيل ، دون المجوس .<sup>٢</sup>

٤- روى عبد الرزاق في المصنف أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قللى :  
ما أدري كيف أصنع بالمجوس و ليسوا أهل كتاب ؟  
فقال عبد الرحمن بن عوف<sup>٣</sup> : سمعت رسول الله صلى الله عليه و سلم  
يقول : سنوا بهم سنة أهل الكتاب .<sup>٤</sup>

١ - سبق تخرجه

٢ - الأم ج٤ ص١٨٢ ، و انظر أيضا سنن البيهقي ج٧ ص١٧٢

٣ - هو : عبد الرحمن بن عوف بن عبد الحارث بن زهرة القرشي الزهري . يكنى بأبي محمد . سماه النبي صلى الله عليه و سلم عبد الرحمن بدلا من عبد الكعبة . و هو أحد العشرة المبشرين بالجنة . شهد جميع الغزوات . كان تاجرا غنيا كثير الصدقة و العتق . هاجر المهجرتين ، و هو أحد الستة من أهل الشورى الذين جعل عمر فيهم الخلافة من بعده . و هو من المقلين لرواية الحديث . توفي بالمدينة سنة ٣٢ هـ . انظر طبقات ابن سعد ج٣ ص١٢٤ و ما بعدها ، أسد الغابة ج٣ ص٤٨٠ و بعدها ، حلية الأولياء ج١ ص٩٨ و بعدها

٤ - ج١٠ ص٣٢٥ و انظر مصنف ابن ابي شيبة ج٢ ص٤٣٥

وجه الدلالة من الخبر :

يقول جمهور الفقهاء : المراد بقوله عليه الصلاة و السلام " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " أي سنوا بهم سنة أهل الكتاب في أخذ الجزية .  
و أنه دليل على أنهم ليسوا أهل كتاب . و إلا قال : هم أهل كتاب .

فمن أقوالهم ، ما قاله ابن جرير الطبري في تفسيره :  
و في قول رسول الله صلى الله عليه و سلم " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " دليل على أنهم ليسوا أهل كتاب . و على هذا جمهور الفقهاء .<sup>١</sup>

و يقول ابن عبد البر<sup>٢</sup> في التمهيد :  
أن قوله عليه الصلاة و السلام يعني الجزية . فهو دليل على أنهم ليسوا كتاب .

و على ذلك جمهور الفقهاء .<sup>٣</sup>

١ - ج ٨ ص ١١١

٢ - هو : الحافظ الإمام أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر بن عاصم النمري القرطبي . ولد سنة ٣٦٨هـ . طلب الحديث فساد أهل الزمان في الحفظ والإتقان . له التمهيد شرح الموطأ ، والاستذكار مختصره ، والاستيعاب في الصحابة ، وغير ذلك . كان أولا ظاهريا ثم صار مالكيا فقيها ، كثير الميل إلى أقوال الشافعي . مات ٤٦٣هـ . انظر طبقات الحفاظ للسيوطي ج ٢ ص ٤٣١-٤٣٢

٣ - انظر ج ٢ ص ١١٩

و يقول السرخسي<sup>١</sup> عن قوله عليه الصلاة والسلام أنه :  
تنصيب على أنه لا كتاب لهم .<sup>٢</sup>

و يقول ابن نجيم<sup>٣</sup> :  
أي اسلكوا بهم طريقته . يعني عاملوهم معاملتهم في إعطاء الأمان بأخذ الجزية  
منهم .

و يقول ابن قدامة :  
و قوله عليه الصلاة والسلام " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " دليل على أنه لا  
كتاب لهم . وإنما أراد النبي صلى الله عليه وسلم في حقن دمائهم ، و  
اقرارهم بالجزية ، لا غير .

١ - هو : محمد بن أحمد بن أبي سهل أبو بكر السرخسي . صاحب المبسوط وغيره .  
أحد الفحول الأئمة الكبار أصحاب الفنون كان إماما علامة حجة متكلم فقيها أصوليا  
مناظرا لزم الإمام أبا محمد عبد العزيز الحلواني حتى تخرج به وصار انظر أهل زمانه وأخذ  
في التصنيف . أملى المبسوط وهو في السجن . مات في حدود التسعين وأربع مائة . انظر  
الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص ٢٨-٢٩ ، الفكر السامي ج ٢ ص ١٨١

٢ - المبسوط ج ١٠ ص ١١٩

٣ - البحر الرائق ج ٣ ص ١٠٩ و ابن نجيم هو : زين الدين بن إبراهيم بن محمد بن بكر  
الحنفي ، الشهير بابن نجيم ، اسم بعض أجداده . ولد بالقاهرة سنة ٩٢٦ هـ ، وأخذ  
من علمائها . وتفقه على الشيخ أمين الدين ابن عبد العال الحنفي ، و البلقيني ، و ابن  
الشلي وغيرهم . من مؤلفاته : الأشباه والنظائر ، البحر الرائق شرح كتر الدقائق . توفي  
سنة ٩٧٠ هـ . انظر ترجمته في مقدمة كتاب الأشباه والنظائر .

و يقول في موضع آخر :

لم يأخذ عمر - رضي الله عنه - الجزية من الجوس حتى حدثه عبد الرحمن بن عوف أن رسول الله صلى الله عليه و سلم أخذها من مجوس هجر . فلو لم يكونوا من أهل الكتاب ، ما توقف عمر من أخذ الجزية منهم .<sup>١</sup>

يعترض على هذا الاستدلال :

يحتمل أن يكون رسول الله صلى الله عليه و سلم أراد : سنوا بهم سنة أهل الكتاب الذين يعلم كتابهم علم ظهور و استفاضة . أما الجوس فعلم كتابهم علم خصوص .<sup>٢</sup>

٥- كتب النبي صلى الله عليه و سلم إلى صاحب الروم : يا أهل الكتاب تعالوا إلى كلمة سواء بيننا و بينكم .  
و كتب إلى كسرى و لم ينسبه إلى كتاب .<sup>٣</sup>

٦- روي أبو داود في السنن<sup>٤</sup> عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال :  
جاء رجل من الأسديين من أهل البحرين ، و هم مجوس أهل هجر إلى رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فمكث عنده ثم خرج .  
فسألته : ما قضى الله و رسوله فيكم ؟  
فقال : شر !

١ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٤٦

٢ - التمهيد ج ٢ ص ١٢٠

٣ - أحكام القرآن ج ٣ ص ٣٢٧

٤ - ج ٣ ص ١٦٨



قلت : مه ؟

قال : الإسلام أو القتل !

قال ابن عباس : فأخذ الناس بقول عبد الرحمن بن عوف ، و تركوا ما سمعت أنا من الأسبذيين .

وجه الدلالة من الخبر :

دل هذا الخبر على أنهم ليسوا أهل كتاب ؛ لحكم النبي صلى الله عليه و سلم فيهم حكم المشركين . و الله أعلم .

ثانيا : الأدلة من المعقول .

١- لما غلبت فارس الروم ، فرح كفار مكة ؛ لأنهم مثلهم ليس لهم كتب .  
ثم لما غلبت الروم فارس ، فرح المسلمون ؛ لأنهم أهل كتاب مثلهم .<sup>١</sup>

٢- اعتقاد الجوس يدل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب .

أ ) لا يقول الجوس بالتوحيد ، و إنما يقولون بالهين هما أصل العالم . و هما : النور و الظلمة .

فالنور إله قديم يسمى يزدان ، و هو يخلق الخير .

و الظلمة تسمى أهرمن ، و هو يخلق الشر . و هو شيطان حادث من فكرة الإله القديم .<sup>٢</sup>

١ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٧-٣٢٨

٢ - انظر تفسير أبي السعود ج٦ ص١٠٠ ، الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٧ ص٥٣ و

ج١٢ ص٢٣ ، المبسوط للسرخسي ج٣٠ ص٣٢

( ب ) لا يقر المجوس بنبوة موسى عليه الصلاة والسلام ، و لا بكتاب  
مزل . و لا يوافقهم اليهود و النصارى .<sup>١</sup>

( ج ) يقرأون كتاب زرادشت ، و يدعون نبوته . و كان زرادشت  
متنبيا كذابا .<sup>٢</sup>

### ٣- عبادة المجوس تدل على أنهم ليسوا من أهل الكتاب .

( أ ) روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أن المجوس أصحاب  
الأصنام .<sup>٣</sup>

و روي عنه أنه قال : إن أهل فارس لما مات نبيهم كتب لهم إبليس  
المجوسية .<sup>٤</sup>

( ب ) يعبدون الشمس و القمر و النار و الجمر .<sup>٥</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٣٠ ص ٣٢

٢ - انظر بدائع الصنائع ج ٢ ص ٢٧١ ، المهذب ج ٢ ص ٤٤ ، حاشية البحريني

ج ٣ ص ٣٧٢ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٧

٣ - انظر تفسير السيوطي ج ٦ ص ١٧

٤ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ١٩٢ ، و أبو داود في السنن ج ٣ ص ١٦٨ ،

أحاديث الخلاف ج ٢ ص ٣٥٣

٥ - انظر تفسير ابن جرير ج ١٧ ص ١٢٩ ، تفسير الصنعاني ج ٣ ص ٣٩ ، تفسير أبي

السعود ج ٦ ص ١٠٠ ، القوانين الفقهية ص ١٢ ، حاشية الطحاوي ج ٢ ص ٢٤٨ ، البحر

الرائق ج ٥ ص ١٢٠ ، الدر المختار ج ١ ص ٦٥٢

#### ٤- الدليل على اعتبار شبهة الكتاب للمجوس :

يقول ابن قدامة :

لأن الشبهة تقوم مقام الحقيقة فيما بيني على الاحتياط ؛ فحرمت دماؤهم .  
و لم يثبت حل نسائهم و ذبائحهم ؛ لأن الحل لا يثبت بالشبهة .  
و لأن الشبهة لما اقتضت تحريم دما ، اقتضت تحريم ذبائحهم و نسائهم . ليثبت  
التحريم في المواضع كلها تغليبا له على الإباحة .<sup>١</sup>

#### الرأي الثاني : للمجوس كتاب منزل ، فهم من أهل الكتاب .

و هو أحد قولي الشافعي . و عليه الشافعية .<sup>٢</sup>

و ممن قال به : أبو ثور<sup>٣</sup> ، و ابن حزم .<sup>٤</sup>

#### الأدلة :

#### أولا : الأدلة من المنقول .

١- قال تعالي : و رسلا قد قصصناهم عليك من قبل و رسلا لم نقصصهم

عليك و كلم الله موسى تكليما "°

١ - المغني ج٩ ص١٧٣-١٧٤

٢ - انظر المهذب ج٢ ص٢٥٠ ، الوسيط ج٥ ص١٢٥ ، السنن الكبرى لليهقي

ج٩ ص١٨٨-١٨٩ ، روضة الطالبين ج٧ ص١٣٥ و ج١٠ ص٣٠٤ ، فتح الباري

ج٩ ص٤١٧ ، حاشية البجيرمي ج٣ ص٣٧٢ و ج٤ ص١٦٢ ، مغني المحتاج ج٣ ص١٨٧

٣ - انظر المغني ج٩ ص٢٦٤

٤ - انظر المحلى ج٧ ص٣٤٦ ، ٤٥٦ و ج٩ ص٤٤٨

٥ - سورة النساء آية ١٦٤

## وجه الدلالة من الآية :

كان للمجوس كتابا منسوبا إلى زرادشت . فلما بدلوه رفع منهم .<sup>١</sup>

٢- روى الشافعي عن ابن عيينة عن أبي سعد سعيد بن المرزبان عن نصر بن عاصم قال : قال فروة بن نوفل الأشجعي : علام تؤخذ الجزية من المجوس ، و ليسوا بأهل كتاب ؟  
فقام عليه المستورد ، فأخذ بلبه ، و قال : يا عدو الله أتظن عليّ أبي بكر و علي أمير المؤمنين - يعني عليا و قد أخذوا منهم الجزية !  
فذهب به إلى القصر . فخرج علي رضي الله عنه فقال : إلبدا في ظل القصر .

فقال علي رضي الله عنه : أنا أعلم الناس بالمجوس . كان لهم علم يعلمونه ، و كتاب يدرسونه . و إنما ملكهم سكر ، فوقع علي ابتسه أو أخته . فاطلع عليه بعض أهل مملكته .

فلما صحا خاف أن يقيموا عليه الحد ، فامتنع منهم . فدعا أهل مملكته . فلما أتوه قال : أتعلمون دينا خيرا من دين آدم ، و قد كان آدم ينكح بنيه بناته ؟ و أنا علي دين آدم . فما يرغب بكم عن دينه ؟ فتابعوه ، و قاتلوا الذين خالفوهم حتى قتلوهم .  
فأصبحوا و قد أسري علي كتابهم . فرفع من بين أظهرهم . و قد رفع العلم الذي في صدورهم . فهم أهل كتاب .

١ - انظر المحلى ج٧ص٤٥٦ ، حاشية البحريني ج٣ص٣٧٢

و قد أخذ رسول الله صلى الله عليه و سلم و أبو بكر و عمر منهم  
الجزية .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

يقول الشافعي : ما روي عن علي رضي الله تعالى دليل على أن الجوس أهل  
كتاب .<sup>٢</sup>

يعترض على الاستدلال بالخبر :

الاعتراض الأول : ضعف أكثر العلماء ضعف هذه الرواية . فمن أقوالهم :

(أ) يقول ابن عبد البر:

و أكثر أهل العلم يأبون ذلك ولا يصححون هذا الأثر.<sup>٣</sup>

(ب) أنكر الإمام أحمد بشدة هذه الرواية .<sup>٤</sup>

١ - الأم ج٤ ص١٧٣-١٧٤ ، مسند الشافعي ج٢ ص١٧٠ و رواه البيهقي من طريق  
الشافعي ، و قال : حديث نصر بن عاصم عن علي رضي الله عنه عن النبي صلى الله  
عليه و سلم متصل . و به نأخذ . انظر السنن الكبرى ج٩ ص١٨٨-١٨٩ و حسنه ابن  
حجر . انظر فتح الباري ج٦ ص٢٦١

٢ - الأم ج٤ ص١٧٤

٣ - التمهيد ج٢ ص١٢٠ و انظر أيضا أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٨ ، المبسوط  
للسرخسي ج٤ ص٢١١ و ج١٠ ص١١٩

٤ - انظر المغني ج٧ ص١٠٠

(ج) ضعف ابن الجوزي<sup>١</sup> و الطحاوي هذا الأثر ؛ لأن فيه سعيد بن المرزبان .  
و هو مجروح ، متروك الحديث .<sup>٢</sup>

(د) يقول أبو عبيد<sup>٣</sup>: لا أحسب ما روه عن علي في هذا محفوظا. ولو كان له  
أصل لما حرم النبي صلى الله عليه و سلم نساءهم و هو كان أولى بعلم ذلك.<sup>٤</sup>

### الاعتراض الثاني :

على فرض صحة هذه الرواية ، إلا أنه يقال :

( أ ) لو صح الأثر المروي عن علي رضي الله عنه ، فإنه يخالف نص القرآن بأن  
الكتاب أنزل على طائفتين و ليس ثلاث طوائف .<sup>٥</sup>

١ - هو : أبو الفرج عبد الرحمن بن علي القرشي الحنبلي . وعرف جدهم بالجوزي  
لجوزة كانت في دراهم لم يكن بواسطة سواها ولد سنة عشر وخمسمائة أو قبلها . سمع  
من ابن الحصين وأبي غالب بن النباء وخلق كثير . له تصانيف سائرة في فنون العلم ، منها  
زاد المسير في التفسير وجامع المسانيد والمغني في علوم القرآن . مات سنة ٥٩٧ . انظر  
طبقات الحفاظ ص ٤٨٠

٢ - انظر أحاديث الخلاف ج٢ ص٣٥٣ ، مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٢٠٧

٣ - هو : القاسم بن سلام بن عبد الله البغدادي . الفقيه ، المجتهد ، الحافظ ، القاضي .  
العالم باللغة و النحو و القراءات . سمع من شريك و سفان بن عيينة ، و عبد الله بن  
المبارك و غيرهم . و قرأ القرآن على الكسائي و البلخي . له مصنفات في علوم مختلفة ،  
منها الأموال ، فضائل القرآن ، الناسخ و المنسوخ . ولد سنة ١٦٧ هـ ، و توفي سنة  
٢٢٤ هـ . رحمه الله . انظر طبقات ابن سعد ج٧ ص٣٥٥ ، تهذيب التهذيب

ج٨ ص٢٨٣-٢٨٤ ، طبقات الحنابلة ص ١٩٠-١٩١

٤ - نقلا من المغني ج٩ ص٢٦٤

٥ - انظر الميسوط للسرخسي ج١٠ ص١١٩

(ب) لو ثبت أن لهم كتابا ، فإن أحكام أهل الكتاب لا تثبت لغير اليهود و  
النصارى لقوله تعالى " إنما أنزل الكتاب على طائفتين ... " <sup>١</sup>

(ت) إن صحت هذه الرواية ، فتدل على أنهم ليسوا أهل كتاب ؛ لرفع الكتلب  
منهم ، فأصبحوا بدون كتاب . فهم من ذلك الوقت غير متحلين لشيء من  
كتب الله تعالى . <sup>٢</sup>

(ث) يقول ابن بطال : لو كان لهم كتاب و رفع ، لرفع حكمه ، ولما استثنى  
تحريم ذبائحهم و نكاح نسائهم . <sup>٣</sup>

و يرد على قول ابن بطال :

أن الاستثناء وقع تبعا للأثر الوارد في ذلك ؛ لأن في ذلك شبهة تقضي حقن  
الدم . بخلاف النكاح فإنه مما يحتاط له . <sup>٤</sup>

و يمكن الاعتراض على هذا الرد :

أن النبي عليه الصلاة و السلام لا ينطق عن الهوى ، إنما بوحي من عند الله  
سبحانه و تعالى . فكيف يقال أنه حرم ذبائحهم و نساءهم للشبهة؟! و سبق  
نقل قول أبي عبيد بنحو هذا المعنى .

١ - المغني ج٧ ص١٠٠-١٠١

٢ - انظر أحكام القرآن للجصاص ج٣ ص٣٢٨ ، المبسوط للسرخسي ج٤ ص٢١١ و  
ج١٠ ص١١٩

٣ - نقلا من فتح الباري ج٦ ص٢٦٢

٤ - فتح الباري ج٦ ص٢٦٢

٣- كتب النبي عليه الصلاة والسلام إلى مجوس هجر يدعوهم إلى الإسلام.  
فمن أسلم ، قبل منه الحق . و من أبي : كتب عليه الجزية ، و أن لا  
تؤكل لهم ذبيحة ، و ألا تنكح لهم امرأة .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

يقول الشافعي :

أن النبي صلى الله عليه و سلم أخذ منهم الجزية ؛ لأنهم أهل كتاب .  
ثم قال بعد ذلك : لم أعلم ممن سلف من المسلمين أحدا أجاز أن تؤخذ الجزية  
من غير أهل الكتاب .<sup>٢</sup>

و يعترض عليه :

لو كان المجوس من أهل الكتاب لما نهي النبي صلى الله عليه و سلم عن أكل  
ذبائحهم ، و نكاح نسائهم . و الله أعلم .  
بل روي النهي عن صيد المجوس عن بعض الصحابة و التابعين - رضي الله  
عنهم ، كعلي بن أبي طالب ، و جابر بن عبد الله ، و سعيد بن المسيب<sup>٣</sup> ،

١ - رواه عبد الرزاق في المصنف و اللفظ له ج ١٠ ص ٣٢٦ ، و رواه البيهقي في السنن

الكبرى و قال : هذا مرسل ، و إجماع أكثر المسلمين عليه يؤكد . ج ٩ ص ١٩٢

٢ - الأم ج ٤ ص ١٧٤

٣ - هو : سعيد بن المسيب بن حزن بن أبي وهب القرشي المخزومي . أحد العلماء  
السبعة بالمدينة ، و إمام التابعين في زمانه . سمع من عثمان و علي و زيد بن ثابت و  
غيرهم من الصحابة رضي الله عنه . و روى عنه خلق كثير . و لد سنة ١٣ هـ بالمدينة ،  
و توفي بها سنة ٩٤ هـ رحمه الله . انظر طبقات ابن سعد ج ٥ ص ١١٩ و بعدها ، حلية  
الأولياء ج ٢ ص ١٦١ و بعدها ، سير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٢١٧-٢١٩



و عكرمة<sup>٢٠١</sup>

و يرد على الاعتراض :

ليس تحريم نسائهم و ذبائحهم متفقا عليه . و لكن الأكثر من أهل العلم عليه.<sup>٣</sup>

فكان أبو ثور يرى حل ذبائحهم و نكاح نسائهم .

و حكى عن سعيد بن المسيب أنه لم يكن يرى بذبيحة الجوسي بأسا إذا أمره

المسلم بذبحها .

و روي أيضا عنه و عن عطاء ، و طاوس<sup>٤</sup> ،

---

١ - هو عكرمة بن عبد الله البربري المدني . يكنى بأبي عبد الله . تابعي جليل ، مولى عبد الله بن عباس رضي الله عنهما . كان من أعلم الناس بالتفسير و المغازي . و يعد من الفقهاء . أدرك الكثير من الصحابة ، طاف البلدان ، يقول له ابن عباس : انطلق فأفت الناس . فمن سألك عما يعنيه فأفته ، و من سألك عما لا يعنيه فلا تفته . فإنك تطرح عني ثلثي مؤونة الناس . انظر حلية الأولياء ج٣ ص٣٢٦-٣٢٩ ، طبقات الحفاظ ص٤٣-٤٤ ، طبقات الفقهاء ص٤٦ ، الأعلام ج٤ ص٢٤٤

٢ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٣٢٧

٣ - فتح الباري ج٦ ص٢٦٢

٤ - هو : طاوس بن كيسان الهمداني الخولاني اليماني . أبو عبد الرحمن . مولى أبناء الفرس . من عباد اليمن و سادات التابعين . ثقة ، فقيه ، روى عن العبادلة الأربعة و عائشة و أبي هريرة و غيرهم من الصحابة رضي الله عنهم . و روى عنه وهب بن منبه ، و عمرو بن دينار و غيرهم . توفي بمكة سنة ١٠٦ هـ . رحمه الله . انظر طبقات فقهاء اليمن ص٧٤ ، تهذيب التهذيب ج٥ ص٨ ، التقريب ج١ ص٣٧٧

و عمرو بن دينار<sup>١</sup> : أنهم لم يكونوا يرون بأسا بالتسري بالمجوسية .<sup>٢</sup>

٤- روى عبد ابن حميد في تفسير سورة البروج بإسناد صحيح عن ابن

ابزي لما هزم المسلمون أهل فارس ، قال عمر رضي الله عنه : اجتمعوا .

فقال : إن المجوس ليسوا أهل كتاب فنضع عنهم الجزية ، و لا من عبدة

الأوثان فنجري عليهم أحكامهم !!

فقال علي رضي الله عنه : بل هم أهل كتاب . فذكر نحو الرواية السابقة .<sup>٣</sup>

٥- روي أن حذيفة رضي الله عنه تزوج مجوسية .<sup>٤</sup>

يعترض على استدلالهم بأن حذيفة رضي الله عنه تزوج مجوسية بما يلي :

الاعتراض الأول :

لم يثبت ، و لم يصح أن حذيفة رضي الله عنه تزوج مجوسية . وإنما الصحيح

المحفوظ أنه تزوج يهودية .<sup>٥</sup>

١- هو : عمرو بن دينار المكي أبو محمد الجمحي . أحد الأعلام . روى عن جابر وأبي

هريرة وابن عمر . و عنه شعبة وابن عيينة وأيوب وحماد بن زيد وأبو حنيفة . قال ابن

أبي نجیح : ما كان عندنا أفقه ولا أعلم من عمرو بن دينار . لا عطاء ولا مجاهد ولا

طاوس . مات سنة خمس وعشرين ومائة وهو ابن ثمانين سنة . رحمه الله . انظر طبقات

الحفاظ ص ٥٠

٢- انظر فتح الباري ج ٦ ص ٢٥٩ ، المحلى ج ٧ ص ٤٥٦

٣- فتح الباري ج ٦ ص ٢٦٢-٢٦٢

٤- انظر المغني ج ٧ ص ١٠٠ ، المحلى ج ٩ ص ٤٤٩

٥- انظر التمهيد ج ٢ ص ١٢٨ ، سنن البيهقي ج ٧ ص ١٧٢-١٧٣ و ج ٩ ص ١٩٢ ،

المغني ج ٧ ص ١٠١

### الاعتراض الثاني :

أن عمر بن الخطاب كتب إلى حذيفة بن اليمان - رضي الله عنهما - و هو بالكوفة ، و كان نكح امرأة من أهل الكتاب ، فكتب عمر أن فارقتها ؛ فإنك بأرض المجوس ، و إني أخشى أن يقول الجاهل قد تزوج صاحب رسول الله صلى الله عليه و سلم كافرة ! و يجهل الرخصة التي كانت من الله عز و جل في نساء أهل الكتاب ، فيتزوجوا نساء المجوس .<sup>١</sup>

### الاعتراض الثالث :

روي بسند صحيح عن حذيفة رضي الله عنه أنه قال :  
لولا أني رأيت أصحابي أخذوا الجزية من المجوس ؛ ما أخذتها .<sup>٢</sup> فكيف يقول هذا ثم يتزوج مجوسية !!

### ثانيا : الأدلة من المعقول .

١ - كان المجوس يدينون غير دين الأوثان ، و يخالفون أهل الكتاب من اليهود و النصارى في بعض دينهم . و كان أهل الكتاب اليهود و النصارى يختلفون عن بعض دينهم . و كان المجوس بطرف من الأرض لا يعرف السلف من أهل الحجاز من دينهم ما يعرفون من دين اليهود و النصارى حتى عرفوه . و كانوا و الله أعلم أهل كتاب يجمعهم اسم أنهم أهل كتاب مع اليهود و النصارى .<sup>٣</sup>

١ - التمهيد ج ٢ ص ١٢٨

٢ - انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ٢١٣

٣ - الأم ج ٤ ص ١٧٣

٢- كان للمجوس كتاب إلا أنه نسي و لم تعرف تلاوته . مثل صحف إبراهيم و موسى ، و زبور داود .<sup>١</sup>

٣- قيل ( المجوس ) قوم من النصارى ، اعتزلوهم و لبسوا المسوح .  
و قيل أنهم أخذوا من دين النصارى شيئاً ، و من دين اليهود شيئاً .<sup>٢</sup>

---

١ - انظر أحكام القرآن للشافعي ج٢ ص٥٤

٢ - تفسير أبي السعود ج٦ ص١٠٠

### الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - الرأي الأول القائل بأن المجوس ليسوا بأهل كتاب . و ذلك لما سبق ذكره من الأدلة ، و ما أورد من اعتراضات على أدلة الرأي الآخر .

و يكفي ما قاله جمهور العلماء أن المراد بقول النبي صلى الله عليه و سلم " سنوا بهم سنة أهل الكتاب " أي عاملوهم معاملة أهل الكتاب في قبول الجزية . و لو كانوا أهل كتاب لقال عليه الصلاة و السلام أنهم أهل كتاب . و الله أعلم .

يقول الشوكاني :

و لم يبق على دين الأنبياء الذين أنزل الله عليهم كتابه إلا اليهود و النصارى .<sup>١</sup>

١ - السيل الجرار ج٢ ص٢٥٣

و الشوكاني : هو محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني . فقيه مجتهد من كبار علماء اليمن . ولد ببحرة شوكان ، و نشأ بصنعاء . تولى القضاء سنة ١٢٢٩ هـ ، و مات حاكماً بها . له ١١٤ مؤلفاً . توفي سنة ١٢٥٠ هـ . رحمه الله . انظر الأعلام

### الفرع الثالث : الصابئة

يلخص ابن الجوزي أقوال المفسرين في الصابئة ، فيقول <sup>١</sup> :  
 و في الصابئين سبعة أقوال :  
 أحدها : أنهم صنف من النصارى ألين قولاً منهم . و هم السائحون ، المحلقة  
 أو ساط رؤوسهم . روي عن ابن عباس .  
 و الثاني : أنهم قوم بين النصارى و المجوس ليس لهم دين . قاله مجاهد .  
 و الثالث : أنهم قوم بين اليهود و النصارى . قاله سعيد بن جبير .  
 و الرابع : قوم كالمجوس . قاله الحسن و الحكم .  
 و الخامس : فرقة من أهل الكتاب ، يقرؤون الزبور . قاله أبو العالية .  
 و السادس : قوم يصلون إلى القبلة ، و يعبدون الملائكة ، و يقرؤون الزبور .  
 قاله قتادة .  
 و السابع : قوم يقولون لا إله إلا الله فقط ، و ليس لهم عمل ، و لا كتاب ، و  
 لا نبي . قاله ابن زيد .

و خلاصة أقوال الفقهاء في اعتبارهم من أهل كتاب ، الأربعة الآراء الآتية :

#### الرأي الأول : النظر فيهم .

فإن كانوا يوافقون أحد أهل الكتابين في أصل دينهم ، فهم فرقة منهم .  
 و لو اختلفوا في الفروع . كتعظيمهم للكواكب تعظيم المسلمين للقبلة فهم أهل

كتاب ؛ لأن الموافقة في أصل الدين توجب الموافقة في الحكم . أما إذا كانوا يعبدون الكواكب حقيقة فليسوا أهل كتاب .  
و هو الصحيح في المذهب الحنفي كما قال في البحر الرائق<sup>١</sup> .

و قول للشافعي .<sup>٢</sup> و قطع به جمهور الشافعية<sup>٣</sup>  
و اعتبره النووي المذهب . و حمل عليه القولان الآخران للشافعي .<sup>٤</sup>  
كذلك يقول الغزالي : و اتفق جماهير الأصحاب على أن المسألة ليست على قولين ؛ و لكن ظن الشافعي رضي الله عنه مرة أنهم يخالفون القوم فيما يوجب التكفير فتلتحق بالزندقة . و ظن مرة أنهم يخالفون فيما يوجب البدعة ، و نكاح المبتدعة صحيح .

إلا أن بعض الشافعية اعتبرهما قولين .<sup>٥</sup>  
و الذي يظهر لي صحة ما قاله النووي و الغزالي .

و هو وجه عند الحنابلة ، و اختاره جماعة منهم .<sup>٦</sup>

١ - ج٣ ص١١١ ، الهداية ج١ ص١٩٣

٢ - انظر الأم ج٤ ص١٨٣ و ج٥ ص٧

٣ - انظر منهج الطلاب ج٦ ص٨٢ ، المهذب ج٢ ص٤٤ و ج٧ ص١٣٩ ، الأحكام السلطانية ص١٢٥ ، فتح الوهاب ج٢ ص٧٧ ، جواهر العقود ص٦٧٩ ، مغني المحتاج ج٣ ص١٨٩ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٠٦ ، حواشي الشرواني ج٨ ص٤٥٧

٤ - انظر روضة الطالبين ج١٠ ص٣٠٥-٣٠٦

٥ - انظر روضة الطالبين ج١٠ ص٣٠٦ ، الوسيط ج٥ ص١٢٨-١٢٩

٦ - انظر المقنع مع المبدع ج٣ ص٤٠٥ ، الكافي ج٤ ص٣٤٧ ، المغني ج٧ ص١٠٠ و

ج٩ ص٢٦٣ ، الإنصاف ج٤ ص٢١٨

## الرأي الثاني : أنهم من أهل الكتاب ؛ لأنهم يؤمنون بنبي و يقرون بكتاب.

و هو قول أبي حنيفة<sup>١</sup> رحمه الله<sup>٢</sup>.

إلا أن الجصاص يقول :

فالذي يغلب في ظني في قول أبي حنيفة في الصابئين ، أنه شاهد قوما منهم يظهرهم أنهم من النصارى ، و أنهم يقرؤون الإنجيل و ينتحلون دين المسيح تقية. لأن كثيرا من الفقهاء لا يرون إقرار معتقدي مقالهم بالجزية ، و لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف<sup>٣</sup>.

و هو أحد أقوال الشافعي<sup>٤</sup>

١ - هو : النعمان بن ثابت التيمي الكوفي . أحد الأئمة الأربعة . أدرك بعض الصحابة ، منهم مالك بن أنس رضي الله عنهم . روى عن جماعة من التابعين منهم الحكم بن عتبة ، الشعبي ، عكرمة ، عطاء ، قتادة و غيرهم . و روى عنه ابن حماد ، حمزة الزيات و زفر و غيرهم . كان ورعا تقيا ، فروي أنه مكث أربعين سنة يصلي الصبح بوضوء العشاء . من مصنفاته : الفقه الأكبر ، المسند . ولد سنة ٨٠ هـ ، و توفي سنة ١٥٠ هـ رحمه الله . انظر سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٩٠ و بعدها . البداية و النهاية ج١٠ ص١٠٧ ، الفكر السامي ج١ ص٣٣٩ و بعدها .

٢ - انظر تحفة الفقهاء ج٢ ص١٣٠ ، أحكام القرآن ج٣ ص٣٢٨ ، المبسوط

ج٤ ص٢١١ ، بدائع الصنائع ج٢ ص٢٧٠ ، الدر المختار ج٤ ص١٩٨

٣ - أحكام القرآن ج٣ ص٣٢٨

٤ - انظر الأم ج٤ ص٢٤٠



و عن أحمد رواية أن الصابئة نصارى ، و رواية أخرى أنهم يهود .<sup>١</sup>  
 و المذهب عند الخنابلة أنهم نصارى .<sup>٢</sup>  
 أي المذهب أنهم أهل كتاب .

و استدلو بما يلي :

أولا : من المنقول

- ١- روي عن عمر بن الخطاب رضي الله عنه أنه قال : هم يسبتون .<sup>٣</sup>
- ٢- سئل جابر بن زيد - رضي الله عنه - عن الصابئين ، أمن أهل الكتاب هم ؟ و طعامهم و نسائهم حل للمسلمين ؟  
 فقال : نعم .<sup>٤</sup>

وجه الدلالة من الأثرين :

- يدل قول عمر رضي الله عنه على اعتبارهم من اليهود .  
 و تدل إجابة جابر رضي الله عنه صراحة على أنهم أهل كتاب .
- 
- ١ - انظر المغني ج٧ ص١٠٠ و ج٩ ص٢٦٣ ، المبدع ج٧ ص٧١ ، الفروع ج٦ ص٣١١ ،  
 الإنصاف ج٤ ص٢١٨
  - ٢ - انظر المبدع ج٣ ص٤٠٦ ، الفروع ج٦ ص٢٥٩ ، الإقناع مع شرحه الكشاف  
 ج٣ ص١١٨ ، منتهى الإرادات مع شرحه الدقائق ج٢ ص١٢٨
  - ٣ - المغني ج٩ ص٢٦٣
  - ٤ - احكام القرآن للحصاص ج٤ ص٢٨٣

## ثانيا : من المعقول :

١- يقول أبو العالية <sup>١</sup> :

الصابئون فرقة من أهل الكتاب ، يقرؤون الزبور .<sup>٢</sup>

٢- الصابئة طائفة من النصارى ، أصل دينهم دين نوح . و سميت بذلك  
لنسبتها إلى صابئ عم نوح عليه السلام.<sup>٣</sup>

و قيل : هم قوم يشبه دينهم دين النصارى . إلا أن قبلتهم نحو مهب الجنوب .  
يزعمون أنهم على دين نوح .<sup>٤</sup>

١ - هو : رفيع بن مهران الإمام المرقئ الحافظ المفسر، أبو العالية الرياحي البصري .  
كان مولى لامرأة بني رياح . أدرك زمان النبي صلى الله عليه وسلم و هو شاب لكنه أسلم  
في خلافة أبي بكر الصديق ودخل عليه . وسمع من عمر وعلي وأبي ذر وابن مسعود  
وعائشة وأبي موسى وأبي أيوب وابن عباس وزيد بن ثابت وغيرهم من الصحابة رضي الله  
عنهم . حفظ القرآن وقرأه على أبي بن كعب ، وزيد ، وعمر ، وابن عباس . وتصدر  
لإفادة العلم وبعد صيته . كان ابن عباس يرفعه على السرير وقريش أسفل من السرير و  
يقول : هكذا العلم يزيد الشريف شرفا ويجلس المملوك على الأسرة . قال أبو بكر بن  
أبي داود : ليس أحد بعد الصحابة أعلم بالقرآن من أبي العالية وبعده سعيد بن جبير . وقد  
وثقه أبو زرعة وأبو حاتم . توفي سنة ١٠٣ هـ وقيل ٩٦ هـ رحمه الله . انظر سير  
أعلام النبلاء ج٤ ص٢٠٨-٢٠٩ ، طبقات الفقهاء ص٩٣

٢ - تفسير السيوطي ج١ ص١٨٣

٣ - انظر المغني ج٣ ص١٨٩ ، تفسير أبي السعود ج١ ص١٠٨

٤ - تفسير ابن كثير ج١ ص١٠٥ ، جامع أحكام القرآن للقرطبي ج١ ص٤٣٤

لذلك يقول أبو حنيفة :

مخالفتهم للنصارى في بعض الأشياء لا تخرجهم من أن يكونوا من جملتهم كبنى تغلب . فإنهم يخالفون النصارى في الخمر و الخنازير ، ثم كانوا من جملة النصارى .<sup>١</sup>

و يعترض على هذا الاستدلال :

أن الصابئة قوم أقدم من النصارى ، كانوا يعبدون الكواكب في زمن إبراهيم عليه السلام .<sup>٢</sup>

الرأي الثالث : ليسوا أهل كتاب .

و هو قول صاحبي أبي حنيفة : أبي يوسف<sup>٣</sup> ،

١ - المبسوط للسرخسي ج ٤ ص ٢١١

٢ - انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٥ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٩ ، الإهراج ج ١ ص ١٦-١٧

٣ - هو : يعقوب بن إبراهيم بن حبيب بن سعد الأنصاري الكوفي . ولد سنة ١١٣ هـ . حدث عن هشام بن عروة ويحيى بن سعيد الأنصاري وعطاء بن السائب ويزيد بن أبي زياد وغيرهم . وحدث عنه يحيى بن معين وأحمد بن حنبل وعلي بن الجعد وأسد بن الفرات وعدد كثير . و تخرج به أئمة كمحمد بن الحسن ومعلی بن منصور وهلال الرأي وابن سماعه وعدة . لزم أبا حنيفة وتفقه به وهو أنبل تلامذته وأعلمهم . فقد كان أبوه فقيرا له حانوت ضعيف فكان أبو حنيفة يتعاهد أبا يوسف بالدرهم مائة بعد مائة . و صحبه أكثر من سبع عشرة سنة . توفي سنة ١٨٢ هـ رحمه الله . انظر سير أعلام النبلاء ج ٨ ص ٥٣٥-٥٣٧ ، الجواهر المضية في طبقات الحنفية ج ٢ ص ٥١٩

و محمد<sup>١</sup> ، و الجصاص<sup>٢</sup> .

و نسب أبو الحسن الكرخي<sup>٣</sup> هذا القول إلى أبي حنيفة بالنسبة للصائبين بناحية  
حران ؛ لأنهم يعبدون الكواكب<sup>٤</sup> .

و ممن اعتبرهم غير أهل كتاب : المالكية<sup>٥</sup> .

١ - هو : أبو عبد الله محمد بن الحسن الشيباني . قدم أبوه العراق فولد محمد بواسط سنة  
اثنتين وثلاثين ومائة ونشأ بالكوفة وسمع العلم من الإمام الأعظم والأوزاعي والإمام مالك  
والثوري ومسعر بن كدام وروى عنه الإمام الشافعي وغيره من العلماء الكرام والمشائخ  
العظام . ولاه الرشيد القضاء . ومات بالري سنة ١٨٩هـ . انظر الجواهر المضية في  
طبقات الحنفية ج٢ ص٥٢٦-٥٢٧

٢ - انظر أحكام القرآن للجصاص ج٣ ص٣٢٨ ، المبسوط ج٤ ص٢١١ ، بدائع  
الصنائع ج٢ ص٢٧٠

٣ - هو : أبو الحسن عبيد الله بن الحسين الكرخي . انتهت إليه رئاسة العلم في أصحاب  
أبي حنيفة رحمه الله تعالى وكان ورعا وعنه أخذ أبو بكر أحمد بن علي الرازي وأبو بكر  
الدامغاني وأبو علي الشاشي وأبو عبد الله البصري وأبو القاسم علي بن محمد التتوخي  
ومنهم أبو طاهر محمد بن محمد بن سفيان . وكان أكثر أخذه عن القاضي أبي حلزم وولي  
القضاء بالشام ومنهم . ولد سنة ٢٦٠هـ و توفي سنة ٣٤٠هـ . رحمه الله . انظر  
الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص٣٣٧ ، طبقات الفقهاء ص١٤٨

٤ - أحكام القرآن للجصاص ج٣ ص٣٢٨

٥ - انظر القوانين الفقهية ص١٢ و١٢١ ، الثمر الداني ص٤٥١ ، كفاية الطالب

ج٢ ص٧٩

و استدلووا بما يلي :

أولا : من المنقول

١- قوله تعالى " إن الذين آمنوا و الذين هادوا و النصارى و الصابئين و النصارى و المجوس و الذين أشركوا إن الله يفصل بينهم يوم القيامة إن الله على كل شئ شهيد " ١

وجه الدلالة من الآية :

روي عن ابن عباس رضي الله عنهما أنه قال : الذين هادوا اليهود ، والصابئون ليس لهم كتاب ، و المجوس أصحاب الأصنام ، و المشركون نصارى العرب . ٢

٢- سئل ابن عباس عن الصابئين ؟

فقال : هم قوم بين اليهود و النصارى . لا تحل ذبائحهم و لا مناكحتهم . ٣

ثانيا : من المعقول :

١- أن اعتقاد الصابئة و عبادتهم تدل على أنهم ليسوا أهل كتاب :  
 أ) فهم ينفون الخالق - عز وجل - ، و يثبتون للكواكب الألوهية و تدبیر العالم .

١ - سورة الحج آية ١٧

٢ - تفسير السيوطي ج ٦ ص ١٧

٣ - مصنف عبد الرزاق ج ٦ ص ١٢٥

و أيضا اتخذوا أصناما لها و سموها باسمها ، و يصرفون العبادة لها . و يقولون أن  
الفلك حي ناطق .<sup>١</sup>

ب ) و قيل أنهم موحدون ، إلا أنهم يعتقدون تأثير النجوم ، و أنها فاعلة .<sup>٢</sup>

ج ) و قيل أن الصابئة قوم عدلوا عن اليهودية و النصرانية ، و عبدوا الملائكة و  
نسبوهم إلى الله سبحانه و تعالى .<sup>٣</sup>

٢- قيل معنى الصابئة الخروج من دين إلى دين . أو لأنهم مالوا عن سائر  
الاديان إلى ما هم فيه . أو مالوا عن الحق إلى الباطل . لذلك كان الكفار  
يسمون الصحابة صابئة لخروجهم عن دينهم إلى الإسلام .<sup>٤</sup>  
و اختار الشوكاني أن الصابئة سميت بذلك لأنها خرجت من دين اليهود و  
النصارى ، و عبدوا الملائكة .<sup>٥</sup>

١ - انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٥ ، المغني ج ٩ ص ٢٦٤ ، المبدع ج ٣ ص ٤٠٦ ،

انظر فتح الوهاب ج ٢ ص ٧٧ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٩ ، البحر الرائق ج ٣ ص ١١١

٢ - جامع أحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٤٣٥

٣ - انظر الثمر الداني ص ٤٥١ ، القوانين الفقهية ص ١٢ و ص ١٢١ ، تفسير الطبري

ج ١ ص ٣١٩

٤ - انظر تفسير أبي السعود ج ١ ص ١٠٨ ، تفسير الواحدي ج ١ ص ١١٠ ، تفسير

الطبري ج ١ ص ٣١٨-٣١٩ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٩

٥ - انظر فتح القدير ج ١ ص ٩٤

٣- قيل أن الصابئة من لا دين لهم . فقد اعتبر بعض أهل التأويل أن الذين عناهم الله بهذا الاسم هم الذين لا دين لهم . و روي ذلك عن مجاهد <sup>١</sup> ، و ابن أبي نجيح <sup>٢</sup> ، و عطاء <sup>٣</sup> .

و يقول عبد الله بن وهب <sup>٤</sup> : قال عبد الرحمن بن زيد <sup>٥</sup> :

١ - هو : أبو الحجاج مجاهد بن جبر مولى مخزوم رضي الله عنه . و كان من العلماء . قال حماد لقيت عطاء وطاووسا ومجاهدا وشامت القوم فوجدت أعلمهم مجاهدا . قال الهيثم توفي سنة مائة وقال أبو نعيم سنة اثنتين ومائة وقال يحيى ابن سعيد القطان سنة أربع ومائة انظر طبقات الفقهاء ص ٥٨

٢ - هو : الإمام الثقة المفسر عبد الله بن أبي نجيح الثقفي المكي . حدث عن مجاهد وطاووس وعطاء ونحوهم ولم يرو شيئا عن أحد من الصحابة . حدث عنه شعبة والثوري وعبد الوارث وسفيان بن عيينة وابن علي وآخرون . وثقه يحيى بن معين وغيره إلا أنه دخل في القدر . وقال البخاري كان يتهم بالاعتزال والقدر . أما التفسير فهو فيه ثقة احتج به أرباب الصحاح ولعله رجع عن البدعة . وقد رأى القدر جماعة من الثقات واخطئوا . توفي سنة ١٣١هـ رحمه الله . انظر سير أعلام النبلاء ج ٦ ص ١٢٥-١٢٦

٣ - انظر تفسير الطبري ج ١ ص ٣١٩

٤ - هو : عبد الله بن وهب ابن مسلم الإمام شيخ الإسلام أبو محمد الفهري مولاهم المصري الحافظ مولده سنة خمس وعشرين ومائة . طلب العلم وله سبع عشرة سنة . روى عن خلق كثير ، منهم : ابن جريج ويونس بن يزيد وحنظلة بن أبي سفيان وحبي بن عبد الله المعافري وحيوة بن شريح . لقي بعض صغار التابعين . وكان من أوعية العلم ومن كنوز العمل . انظر سير أعلام النبلاء ج ٩ ص ٢٢٣-٢٢٤

٥ - هو : عبد الرحمن بن زيد بن أبي الموالي مولى لعلي بن أبي طالب من أهل المدينة كنيته أبو محمد يروى عن محمد بن المنكدر روى عنه الثوري وقتيبة بن سعيد . الثقات لابن حبان ج ٧ ص ٩١

الصائبون أهل دين من الأديان كانوا بجزيرة الموصل . يقولون لا إله إلا الله . و ليس لهم عمل و لا كتاب و لا نبي ، إلا قول لا إله إلا الله . قال : و لم يؤمنوا برسول . فمن أجل ذلك كان المشركون يقولون للنبي صلى الله عليه و سلم و أصحابه : هؤلاء الصائبون ، يشبهونهم بهم . يعني في قول لا إله إلا الله .<sup>١</sup>

( ج ) سئل وهب بن منبه<sup>٢</sup> عن الصائبين ؟ فقال : الذي يعرف الله وحده ، و ليست له شريعة يعمل بها ، و لم يحدث كفرا .<sup>٣</sup>

( د ) يقول ابن كثير<sup>٤</sup> :

قال بعض العلماء : الصائبون الذين لم تبلغهم دعوة نبي .<sup>٥</sup>

١ - انظر تفسير الطبري ج ١ ص ٣١٩ ، ابن كثير ج ١ ص ١٠٥ ، تفسير الثعالبي

ج ١ ص ٧٢

٢ - هو : وهب بن منبه ابن كامل بن سيج بن ذي كبار الصنعاني . تابعي ثقة . ولد سنة ٣٤٤ هـ أخذ عن ابن عباس وأبي هريرة إن صح وأبي سعيد وجابر وابن عمر وعبد الله بن عمرو بن العاص على خلاف فيه وطاووس . وروايته للمسند قليلة وإنما غزارة علمه في الإسرائيليات ومن صحائف أهل الكتاب . انظر سير أعلام النبلاء ج ٤ ص ٥٤٤-٥٤٥

٣ - تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٥ ، تفسير السيوطي ج ١ ص ١٨٣

٤ - هو : إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصراوي ثم الدمشقي . يكنى بأبي الفداء . حافظ مؤرخ فقيه . ولد في قرية من الشام ، ثم انتقل مع أخيه إلى دمشق سنة ٧٠٦ هـ . ورحل في طلب العلم . له تصانيف كثيرة ، منها : البداية و النهاية ، تفسير القرآن العظيم . ولد سنة ٧٠١ هـ و توفي سنة ٧٧٤ هـ رحمه الله . انظر الأعلام ج ١ ص ٣٤٠

٥ - تفسير ابن كثير ج ١ ص ١٠٥



هـ ) يقول سعيد بن المسيب :

ذهبت الصابئون إلى اليهود فقالوا : ما أمركم ؟

قالوا : نبينا موسى جاءنا بكذا و كذا ، و نمانا عن كذا و كذا ، و هذه التوراة  
فمن تابعنا دخل الجنة .

ثم أتوا النصارى فقالوا في عيسى ما قالت اليهود في موسى ، و هذا الإنجيل .  
فمن تابعنا دخل الجنة .

فقال الصابئون : هؤلاء يقولون نحن و من اتبعنا في الجنة . و اليهود يقولون نحن  
و من اتبعنا في الجنة . فنحن لا ندين .

فسماهم الله الصابئين .<sup>١</sup>

يقول ابن كثير :

و أظهر الأقوال و الله أعلم قول مجاهد و متابعيه ، و وهب بن منبه : أنهم قوم

ليسوا على دين اليهود و لا النصارى و لا المجوس و لا المشركين .

و إنما هم قوم باقون على فطرتهم ، و لا دين مقرر لهم يتبعونه و يقتفونه .

و لهذا كان المشركون ينزبون من أسلم بالصائبى . أي أنه قد خرج عن سائر

أديان أهل الأرض إذ ذاك .<sup>٢</sup>

١ - تفسير السيوطي ج ١ ص ١٨٣

٢ - ج ١ ص ١٠٥

الرأي الرابع : إذا كانوا يؤمنون بنبي و يقرون بكتاب فهم من أهل كتاب .  
و لو كانوا يعبدون الكواكب .

و هو وجه عند الأحناف .<sup>١</sup>

و قول ثالث للشافعي .<sup>٢</sup>

و استدلوا بما يلي :

١- الأدلة السابقة في اعتبارهم أهل كتاب .

٢- أن النصرى يباح أكل ذبائحهم ، و نكاح نسائهم مع أنهم يعتقدون  
 بألوهية المسيح عليه الصلاة و السلام . فكذاك الصابئون .<sup>٣</sup>

١ - انظر البحر الرائق ج٣ ص١١١ ، حاشية ابن عابدين ج٣ ص٤٦

٢ - انظر الوسيط ج٥ ص١٢٨ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٣٠٦

٣ - انظر حاشية ابن عابدين ج٣ ص٤٦

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - القول بالنظر فيهم . فإن كانوا يوافقون  
 أحد أهل الكتاين في أصل دينهم ، فهم فرقة منهم . و لو اختلفوا في الفروع .  
 كتعظيمهم للكواكب كتعظيم المسلمين للقبلة فهم أهل كتاب ؛ لأن الموافقة في  
 أصل الدين توجب الموافقة في الحكم . أما إذا كانوا يعبدون الكواكب حقيقة  
 فليسوا أهل كتاب .<sup>١</sup>

---

١ - الكافي لابن قدامة ج٤ ص٣٤٧ ، المبدع ج٣ ص٤٠٥-٤٠٦

### الفرع الرابع : السامرة

اختلف العلماء في اعتبار السامرة من أهل الكتاب على الآراء الآتية :

الرأي الأول : النظر فيهم . فإن وافقوا أهل الكتاب فمنهم ، وإلا فلا .

و هو المنصوص عن الشافعي ، إذ يقول رحمه الله تعالى :  
وأهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم أهل الكتاب المشهورين التوراة  
والإنجيل . وهم اليهود والنصارى ، دون الجوس .  
ثم قال : والصابئون و السامرة من اليهود والنصارى الذين يحل نسائهم  
وذبائحهم . إلا أن يعلم أنهم يخالفونهم في أصل ما يحلون من الكتاب ويحرمون ،  
فيحرم نكاح نسائهم كما يحرم نكاح الجوسيات .  
وإن كانوا يجامعونهم على أصل الكتاب ويتأولون فيختلفون ، فلا يحرم ذلك  
نساءهم ، وهم منهم .<sup>١</sup>

و يحمل قول الشافعي الآخر على هذا النص . يقول الغزالي :  
واتفق جماهير الأصحاب على أن المسألة ليست على قولين . ولكن ظن الشافعي  
رضي الله عنه مرة أنهم يخالفون القوم فيما يوجب التكفير ، فتلتحق بالزنادقة .  
وظن مرة أنهم يخالفون فيما يوجب البدعة ، ونكاح المبتدعة صحيح .<sup>٢</sup>

١ - الأم ج٥ص٧ و انظر ج٤ص١٨٣

٢ - الوسيط ج٥ص١٢٨ و انظر أيضا روضة الطالبين ج١٠ص٣٠٥-٣٠٦

و هو المذهب الذي عليه الشافعية <sup>١</sup> .  
 و قال به : الماوردي <sup>٢</sup> في الأحكام السلطانية . <sup>٣</sup>

و قد نسب السيوطي <sup>٤</sup> هذا الرأي إلى بعض العلماء ، إلا أنه لم يذكر  
 من قال به ! فقال :

١ - انظر الوسيط ج ٥ ص ١٢٨ ، المهذب ج ٢ ص ٤٤ و ص ٢٥٠ ، منهج الطلاب ص ٨٢  
 روضة الطالبين ج ٧ ص ١٣٩ و ج ١٠ ص ٣٠٥-٣٠٦ ، منهاج الطالبين ص ٩٩ ، جواهر  
 العقود ص ٦٧٩ و ص ١٤٧٨ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٧٧ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٩ و  
 ج ٤ ص ٢٤٤ ، الإقناع للشريبي ج ٢ ص ٥٠٦ و ص ٢٦٥ ، حواشي الشرواني  
 ج ٨ ص ٤٥٦-٤٥٧

٢ - هو : علي بن محمد بن حبيب القاضي أبو الحسن الماوردي البصري أحد أئمة  
 أصحاب الوجوه قال الخطيب كان ثقة من وجوه الفقهاء الشافعين . ولي القضاء ببلدان  
 شتى . له مصنفات كثيرة في الفقه والتفسير وأصول الفقه والأدب وكان حافظا  
 للمذهب . وذكره ابن الصلاح في طبقاته وأتمه بالاعتزال في بعض المسائل بحسب ما فهم  
 عنه في تفسيره في موافقة المعتزلة فيها ولا يوافقهم في جميع أصولهم ومما خالفهم فيه أن  
 اللجنة مخلوقة نعم يوافقهم في القول بالقدر وهي بلية غلبت على البصريين . ولد سنة  
 ٣٧٠هـ و توفي سنة ٤٥٠هـ . رحمه الله . انظر طبقات الفقهاء ص ٢٣٠ ، طبقات  
 الشافعية ج ٢ ص ٢٣١

٣ - انظر ص ١٢٥

٤ - هو : جلال الدين أبو زيد عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي . الفقيه الحافظ المحدث .  
 ذو الباع الطويل في العلوم لاسيما العربية . له التواليف الكثيرة ، قيل بلغت نحو ٦٠٠ بين  
 مطول و مختصر ، و الجمل من الصغار . و جل تأليفه ملخصه عن تقدم . ادعى رتبة  
 الاجتهاد و هو أحق بما . ولد سنة ٨٤٩هـ و توفي سنة ٩١١هـ . انظر الفكر السامي  
 ج ٢ ص ٣٥٢

وقد قال العلماء رضي الله عنهم : إن وافقت أصول اليهود أقرروا ، و  
إلا فلا .<sup>١</sup>

### و استدلووا :

إذا كان السامرة يوافقون اليهود على أصل معتقدهم ، و يؤمنون بالتوراة فهم  
أهل كتاب ؛ لأنهم فرع من اليهود . فهم كالمبتدعة من المسلمين . فلا يصح  
اعتبار اختلافهم مع اليهود في الفروع سببا لنفي صفة أهل الكتاب عنهم .<sup>٢</sup>

### الرأي الثاني : السامرة من أهل الكتاب .

فهم طائفة يدينون بالتوراة ، و يعملون بشريعة موسى عليه الصلاة و السلام ،  
و يتشددون في دينهم . إلا أنهم يخالفون اليهود في بعض الفروع .<sup>٣</sup>  
و هو الذي عليه الأحناف<sup>٤</sup> ، و المالكية<sup>٥</sup> ، و الحنابلة .<sup>٦</sup>

١ - جواهر العقود ٢ص ١٤٧٨

٢ - انظر فتح الوهاب ج ٢ص ٧٧ ، مغني المحتاج ج ٣ص ١٨٩ و انظر أيضا بقية المراجع  
السابقة لهذا الرأي .

٣ - انظر المغني ج ٩ص ٢٦٣ ، المبدع ج ٣ص ٤٠٤

٤ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج ٣ص ٣٢١ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ص ٢٠٦ ،  
البحر الرائق ج ٣ص ١١٠ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج ٤ص ١٩٨

٥ - انظر مختصر خليل ص ٨٩ ، التاج و الإكليل ج ٣ص ٢١٢ ، مواهب الجليل  
ج ٣ص ٢١٢ ، الشرح الكبير ج ٢ص ١٠٠

٦ - انظر المقنع مع شرحه المبدع ج ٣ص ٤٠٤ ، الكافي ج ٤ص ٣٤٦ ، المغني  
ج ٧ص ١٠٠ و ج ٩ص ١٧٣ ، المحرر ج ٩ص ١٧٣ ، المبدع ج ٧ص ٧١ ، الإنصاف  
ج ٤ص ٢١٧ ، الروض المربع ج ٢ص ١٦ ، الإقناع و شرحه كشف القناع ج ٣ص ١١٧ ،  
منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج ٢ص ١٢٨

و أحد أقوال الشافعي .<sup>١</sup>

هذا ، و السامرة اسم لقبيلة يهودية و نسب إليها السامري عابد العجل .<sup>٢</sup>  
و قيل بالعكس ، سموا بالسامرة نسبة إلى السامري عابد العجل .<sup>٣</sup>

و يظهر لي أن هذا القول مبني على قول ( ابن عباس رضي الله عنهما أن  
السامري لم يكن من بني إسرائيل .<sup>٤</sup> ) فنسب السامرة إليه . و الله أعلم .

### الأدلة :

تعتبر السامرة من أهل الكتاب ؛ لأنهم فرع من اليهود ؛ إذ يدينون بشريعة  
موسى عليه الصلاة و السلام مع مخالفتهم للفروع .<sup>٥</sup>  
لهذا لما كتب عامل لعمر بن الخطاب — رضي الله عنه — يسأله : أن ناسا من  
قبلنا يدعون السامرة . يسبتون يوم السبت . و يقرؤون التوراة . و لا يؤمنون  
بالبعث . فما يرى أمير المؤمنين في ذبائهم ؟  
فكتب إليه : هم طائفة من أهل الكتاب . ذبائهم ذبائح أهل الكتاب .<sup>٦</sup>

- 
- ١ - انظر الوسيط ج ٥ ص ١٢٨ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٣٠٥-٣٠٦
  - ٢ - انظر تفسير الطبري ج ١٦ ص ٢٠٦ ، الجامع لأحكام القرآن ج ٧ ص ٢٨٥ و  
ج ١١ ص ٢٣٩ ، زاد المسير ج ٥ ص ٣١٨ ، كشف القناع ج ٣ ص ١١٧
  - ٣ - انظر مغني المحتاج ج ٣ ص ١٨٩
  - ٤ - انظر زاد المسير ج ٥ ص ٣١٨
  - ٥ - انظر البحر الرائق ج ٥ ص ١٢٠ ، الدر المختار ج ٤ ص ١٩٨
  - ٦ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٧ ص ١٧٣ ، و عبد الرزاق في المصنف ج ٦ ص ٧٤

فدل قول عمر رضي الله عنه على أنهم أهل كتاب ، بالرغم من تمسكهم بالمحرف .

### الرأي الثالث : ليسوا أهل كتاب .

و هو قول ثالث للشافعي .<sup>١</sup>

و اعتبره الشيرازي في باب الجزية وجها .<sup>٢</sup>

### و استدل :

بأنهم يخالفون اليهود في أصول دينهم التي توجب إخراجهم عن اليهودية ، كالزنادقة .<sup>٣</sup>

و يمكن أن يعترض عليه :

بأن عمر رضي الله عنه جعلهم منهم .

١ - انظر الوسيط ج ٥ ص ١٢٨ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٣٠٥-٣٠٦

٢ - انظر المهذب ج ٢ ص ٢٥٠

٣ - انظر الوسيط ج ٥ ص ١٢٩



الترجيح :

يترجح عندي و الله أعلم الرأي الأول القائل بالنظر إلى حالهم .  
 فإن كان السامرة لا يخالفون اليهود في الأصول ، فهم منهم . و بالتالي هم من  
 أهل الكتاب . و لا عبرة بخلافهم لهم في الفروع .  
 أما إذا خالفوهم في الأصول ، فليسوا من اليهود . و بالتالي ليسوا من أهل  
 الكتاب .

و أما اعتبار الصحابي الجليل عمر رضي الله عنه السامرة طائفة من أهل الكتاب،  
 فيمكن حمله - و الله أعلم - على أنه جعلهم من اليهود لما أخبر أنهم يوافقونهم  
 في الأصول ، و لم يعتبر مخالفتهم لهم في الفروع مخرجا لهم من زمرة أهل  
 الكتاب .

### الفرع الخامس : المتمسكون بالصحف

و يقصد بهم المتمسكون بالصحف السماوية السابقة . كصحف شيث<sup>١</sup> ، و صحف إبراهيم ، و صحف موسى ، و صحف إدريس ، و زبور داود ، و غيرهم . عليهم جميعا الصلاة و السلام .

أما المتمسكون بالزبور مع التوراة فهم من أهل الكتاب . لأنهم متمسكون بالتوراة ، و لأن داود عليه السلام كان بين موسى و عيسى عليهما الصلاة و السلام .<sup>٢</sup>

أما غير هؤلاء فقد اختلف العلماء في اعتبارهم من أهل الكتاب على الآراء الآتية.

و يرجع سبب اختلافهم إلى اختلافهم في اعتبار هذه الصحف كتبا للتوراة و الإنجيل و القرآن ، أم لا ؟

١ - هو : شيث بن آدم عليه الصلاة و السلام . قام بأعباء والده بعد وفاته . و كان نبيا بنص الحديث الذي رواه ابن حبان في صحيحه - و سيأتي نصه بإذن الله تعالى - و أنزل عليه خمسون صحيفة . و معنى شيث : هبة الله . و سمي بذلك لأن الله عز و جل وهب آدم و حواء هذا المولود ( شيث ) بعد مقتل هابيل . و يقال أن أنساب بني آدم اليوم كلها تنتهي إلى شيث . أما سائر أولاد آدم انقراضوا و بادوا . و الله أعلم . انظر قصص الأنبياء لابن كثير ص ٥٦-٥٨ ، الطبقات الكبرى لابن سعد ج ١ ص ٥٤

٢ - انظر حاشية البحرمي ج ٣ ص ٣٧٣

### الرأي الأول : ليسوا من أهل الكتاب .

و هو المذهب عند الشافعية<sup>١</sup> ، و الحنابلة<sup>٢</sup> .

### الأدلة :

#### أولا : من المنقول

١- قال تعالى " ... إنما أنزل الكتاب على طائفتين .. " <sup>٣</sup>

#### وجه الدلالة من الآية :

الطائفتان هما اليهود و النصارى لا غيرهما .<sup>٤</sup>

٢- روى ابن حبان في صحيحه<sup>٥</sup> من حديث طويل أن أبا ذر<sup>٦</sup> رضي الله عنه سأل النبي صلى الله عليه و سلم : ما كانت صحيفة إبراهيم عليه السلام ؟

١- انظر روضة الطالبين ج٧ ص١٣٥ ، و المذهب أنظر روضة الطالبين ج١٠ ص٣٠٤ ،

و اقتصر عليه في المذهب ج٢ ص٤٤ ، و المنهاج و شرحه مغني المحتاج أنظر ج٣ ص١٨٧

٢- انظر الكافي ج٤ ص٣٤٦ ، المغني ج٧ ص١٠٠ ، ج٩ ص٦٤ ، المبدع ج٧ ص٧١ ،

الفروع ج٥ ص٢٠٧ ، كشف القناع ج٣ ص١١٨

٣- سورة الأنعام آية ١٥٦

٤- انظر الكافي ج٤ ص٣٤٧ ، المغني ج٧ ص١٠٠ ، المبدع ج٧ ص٧٢ ، المذهب

ج٢ ص٤٤

٥- ج٢ ص٧٦-٧٩

٦- هو : أبو ذر الغفاري ، اختلف في اسمه و اسم أبيه ، و المشهور أنه جندب بن جنادة

من بني غفار من كنانة بن خزيمه . من كبار الصحابة و من السابقين إلى الإسلام . روى له

البخاري و مسلم ٢٨١ حديثا . توفي سنة ٣٢هـ . رضي الله عنه . انظر صفة الصفوة

ج١ ص٥٨٤ ، الإصابة ج٢ ص١٤٠

قال (عليه الصلاة والسلام) : كانت أمثالا كلها ...  
 ثم سأله : يا رسول الله ، فما كانت صحف موسى ؟  
 قال ( عليه الصلاة والسلام ) : كانت عبرا كلها ... الحديث "

### وجه الدلالة من الخبر :

لما وصف النبي صلى الله عليه و سلم في حديث أبي ذر صحف إبراهيم أنها  
 مواعظ و أمثال ، و ليس فيها شرائع ، لم يثبت لها حكم الكتب المشتملة على  
 الأحكام .<sup>١</sup>

٣- روي الحاكم في المستدرک على الصحيحين<sup>٢</sup> أن ابن عباس - رضي الله  
 عنهما - قال : إنما أحلت ذبائح اليهود و النصارى من أجل أنهم آمنوا بالتوراة  
 و الإنجيل.

### وجه الدلالة من الخبر :

دل قول ابن عباس رضي الله عنهما أن أهل الكتاب الذين تتعلق بهم الأحكام  
 الشرعية هم أهل التوراة و الإنجيل دون غيرهم .

لذلك يقول الشافعي :

و أهل الكتاب الذين يحل نكاح حرائرهم ، أهل الكتابين المشهورين ، التوراة و  
 الإنجيل . و هم اليهود و النصارى من بني إسرائيل دون المجوس .<sup>٣</sup>

١ - انظر المغني ج٧ ص١٠٠ ، ج٩ ص٢٦٤ ، المهذب ج٢ ص٤٤

٢ - و قال : حديث صحيح الإسناد . ج٢ ص٣٤١ ، و رواه البيهقي في السنن الكبرى

ج ٩ ص ٢٨٢

٣ - سنن البيهقي ج٧ ص١٧٢

### ثانيا : الأدلة من المعقول

- ١- أن هذه الصحف ليست من كلام الله عز وجل ، إنما من كلام الأنبياء بوحى من عند الله ، نزل به جبريل عليه السلام . كأحاديث النبي صلى الله عليه و سلم . و أحاديث النبي صلى الله عليه و سلم لا تسمى كتباً مع أنها وحي من عند الله .<sup>١</sup>
  - ٢- أن هذه الصحف ( لم تنزل بنظم يدرس و يتلى . و إنما أوحى إليهم معانيها ) .<sup>٢</sup>
  - ٣- لما لم تصلنا الكتب السابقة - التوراة و الإنجيل - كصحف إبراهيم و الزبور و غيرهم من الكتب فلا طريق لذلك سوى القول بانتساخ تلاوتها و حكمها . و ذلك بصرف الله تعالى عنها القلوب ، فترك تلاوتها . أو يرتفع حفظها من القلوب . أو يموت من يحفظها فتندرس مع مرور الأيام فتنسى .<sup>٣</sup>
- و بذلك لا يكون لأصحابها كتاب يتمسكون به . فلا يعتبرون من أهل الكتاب .

١ - انظر المهذب ج٢ ص٤٤ ، حاشية البحرى ج٣ ص٣٧٣

٢ - فتح الوهاب ج٢ ص٧٦ ، و انظر مغني المحتاج ج٣ ص١٨٧

٣ - انظر الفصول في الأصول ج٢ ص٧٨، ٢٠٣، ٢٥١ ، أصول السرخسي ج٢ ص٧٥

### الرأي الثاني : أنهم أهل كتاب .

و هو قول أبي حنيفة<sup>١</sup> .

و هو الوجه الثاني عند الشافعية<sup>٢</sup> ، و الخنابلة<sup>٣</sup> .

### الأدلة :

#### أولا : الأدلة من المنقول :

١- قوله تعالى " و إنه لفي زبر الأولين " <sup>٤</sup>

٢- قوله تعالى " صحف إبراهيم و موسى " <sup>٥</sup>

وجه الدلالة من الآيتين : ذكر صحف الأولين في هاتين الآيتين و في مواضع مختلفة في القرآن يدل على وجود كتب سوى التوراة و الإنجيل . فكما أن

١ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٤ ص٢٨٣ وكذلك في البحر الرائق أنظر

ج٣ ص١١٠ ، و الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه أنظر ج٣ ص٤٥

٢ - انظر المهذب ج٢ ص٢٥٠ ، جواهر العقود ص٦٧٨ ، إعانة الطالبين ج٣ ص٢٩٤ ،

روضه الطالبين ج١٠ ص٣٠٤ ، فتح الوهاب ج٢ ص٧٦ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٤٤ ،

الإقناع ج٢ ص٥٦٩

٣ - انظر المغني ج٧ ص١٠٠ ، الفروع ج٥ ص٢٠٧ ، الإنصاف ج٤ ص٢١٧ و

ج٨ ص١٣٦

٤ - سورة الشعراء آية ١٩٦

٥ - سورة الأعلى آية ١٩

التوراة كتاب موسى ، و الإنجيل كتاب عيسى ، فكذلك صحف إبراهيم كتابه<sup>١</sup>.

٣- في حديث أبي ذر السابق :

قلت يا رسول الله ، كم كتابا أنزله الله ؟

قال ( عليه الصلاة و السلام ) : مائة كتاب و أربعة كتب . أنزل على شيث خمسين صحيفة ، و أنزل على أخنوخ ثلاثين صحيفة ، و أنزل على إبراهيم عشر صحائف ، و أنزل على موسى عشر صحائف ، و أنزل التوراة و الإنجيل و الزبور و القرآن ... الحديث .

وجه الدلالة من الخبر :

دل هذا الحديث على أن الصحف كتباً . إذ عدها النبي صلى الله عليه و سلم من الكتب .

ثانيا : الأدلة من المعقول :

- ١- أنهم تمسكوا بكتاب من كتب الله فأشبهوا اليهود و النصارى .<sup>٢</sup>
- ٢- روي عن الإمام علي رضي الله عنه أن المجوس أهل كتاب . فلا يمنع أن يكون غيرهم ممن أنزل عليهم الصحف أهل كتاب .<sup>٣</sup>
- ٣- لما كانت الصحف كتباً متزلة من عند الله ، فيدخل أصحابها في عموم الذين أوتوا الكتاب المذكورين في القرآن .<sup>٤</sup>

١ - انظر الأم ج٤ ص٢٤١ ، الإقناع ج٢ ص٥٦٩

٢ - المغني ج٧ ص١٠٠ و انظر الإنصاف ج٤ ص٢١٧ ، ج٨ ص١٣٦

٣ - انظر ج٤ ص١٧٣

٤ - انظر الإقناع ج٢ ص٥٦٩

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - عدم اعتبار المتمسكين بالصحف السماوية السابقة من أهل الكتاب ؛ و ذلك لما يلي :

- ١- ما سبق ذكره من أدلة .
- ٢- لو كانوا أهل كتاب لورد النقل عن النبي صلى الله عليه و سلم أنه اعتبرهم من أهل الكتاب .
- ٣- اعتبار ابن عباس رضي الله عنهما سبب إباحة طعام و نساء أهل الكتاب من أجل أنهم آمنوا بالتوراة و الإنجيل . و لما كانت الصحف ليست من التوراة أو الإنجيل فلا يكونون أهل كتاب .
- ٤- صرح كثير من أهل التفسير أن المراد من أهل الكتاب طائفتان فقط ، هما اليهود و النصارى .<sup>١</sup>

---

١ - راجع الفرع الأول : اليهود و النصارى



### المطلب الثاني :

#### أنواع غير المسلمين باعتبار موقفهم من المسلمين .

يبحث هذا المطلب في تعريف أنواع الكفار من حيث موقفهم من المسلمين . و

هم : الحربي ، و الذمي ، و المعاهد ، و المستأمن .

و فيه الفروع الآتية :

الفرع الأول : الحربي .

الفرع الثاني : الذمي .

الفرع الثالث : المعاهد .

الفرع الرابع : المستأمن .

الفرع الخامس : الفرق بين ( الذمي ) و ( المعاهد أو المستأمن ) و الفرق بين

عقد الاستئمان و عقد المعاهدة .

## الفرع الأول : تعريف الحربي

الحربي لغة ، منسوب إلى الحرب .

و الحرب : المقاتلة و المنازلة .

و المشهور فيها التأنيث ، قال تعالى " .. حتى تضع الحرب أوزارها .. الآية " .<sup>١</sup>

و قد تكون بصيغة المذكر عندما تأتي بمعنى القتال ، فيقال : حرب شديد .<sup>٢</sup>

و الحربي اصطلاحاً : الكافر الذي يقيم في دار الحرب .<sup>٣</sup>

و دار الحرب : بلاد الكفار الذين لا صلح لهم مع المسلمين .<sup>٤</sup>

١ - سورة محمد آية ٤

٢ - انظر المصباح المنير ص ٤٩ ، التعاريف للمناوي ج ٢ ص ٢٧٢ ، تحرير ألفاظ التنبيه

ص ٣١٧

٣ - انظر المطلع على أبواب المقنع ص ٢٢٦ ، معجم لغة الفقهاء ص ١٧٨

٤ - المصباح المنير ص ٤٩ ، و انظر معجم لغة الفقهاء ص ١٧٨

## الفرع الثاني : تعريف الذمي

الذمي منسوب إلى الذمة .<sup>١</sup>

و الذمة في اللغة<sup>٢</sup> : تكون بمعنى العهد ، كقول النبي صلى الله عليه و سلم " .. يسعى بذمتهم أدناهم .. الحديث "<sup>٣</sup>

و بمعنى الأمان ، كما في قوله " .. من صلى الصبح فهو في ذمة الله و رسوله .. الحديث " .<sup>٤</sup>

و تكون أيضا بمعنى الضمان .

و الذمام بالكسر ما يذم به الرجل على إضاعته من العهد . و الذمام أيضا الحرمه .

و اصطلاح الفقهاء على استعمال الذمة بمعنى الذات و النفس ؛ لأنها تطلق على العهد و الأمان . و محلها الذات و النفس ، فسمي محلها باسمها .<sup>٥</sup>

١ - انظر المصباح المنير ص ٨٠ ، أنيس الفقهاء ج ٢ ص ١٨٢ ، فتح الباري ج ١٢ ص ٢٥٩

٢ - انظر المصباح المنير ص ٨٠ ، أنيس الفقهاء ج ٢ ص ١٨٢-١٨٣ ، الزاهر ج ٢ ص ٣٥٧ ،

تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٤٣ ، التعريفات للمناوي ج ٢ ص ٣٥٠ ، و التعريفات للجرجاني

ج ٢ ص ١٤٣

٣ - انظر سنن أبي داود ج ٣ ص ٨٠ ، سنن ابن ماجه ج ٢ ص ٨٩٥ ، سنن البيهقي

ج ٦ ص ٣٣٥ . و هو حديث صحيح . انظر البدر المنير ج ٢ ص ٣٥٤ ، تلخيص الحبير

ج ٤ ص ١١٨

٤ - رواه مسلم ج ١ ص ٤٥٤

٥ - تحرير ألفاظ التنبيه ص ٣٤٣ ، أنيس الفقهاء ج ٢ ص ١٨٢

لذلك سمي المعاهد من الكفار ذميا نسبة إلى الذمة ، بمعنى العهد و الأمان ؛ لأنه  
أومن على ماله و دمه بالجزية .<sup>١</sup>

فالذمي هو : من أمضي له عقد الذمة .<sup>٢</sup>

و عقد الذمة : هو التزام تقرير الكفار على كفرهم في ديارنا و حمايتهم و  
الدفاع عنهم ببذل الجزية ، و الاستسلام من جهتهم و التزامهم حكمنا .<sup>٣</sup>

و ليس المقصود من تقريرهم على الكفر الاعتراف و الرضى بكفرهم و ( لا  
على شيء من عقائدهم الخبيثة ، و إنما جاء الشرع بترك التعرض لهم ؛ و فاء  
بالعقد و حفظا لعقد الأمان الذي جرى بيننا و بينهم ) .<sup>٤</sup>

و يطلق أيضا على عقد الذمة : عقد الجزية .<sup>٥</sup>

- 
- ١ - انظر المصباح المنير ص ٨٠ ، أنيس الفقهاء ج ٢ ص ١٨٢ ، الزاهر ج ٢ ص ٣٥٧ ، عون  
المعبود ج ١٢ ص ١٦٨
  - ٢ - انظر المطلع على أبواب المقنع ص ٢٢١ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢١٤
  - ٣ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج ١ ص ٤٨٥ ، الوسيط ج ٧ ص ٥٥ ، الروض المربع  
ج ٢ ص ١٥ ، معجم لغة الفقهاء ص ٢١٤ ، الفقه الإسلامي و أدلته ج ٨ ص ٥٨٧٩
  - ٤ - المشور ج ٣ ص ٩٨
  - ٥ - انظر فتح الوهاب ج ٢ ص ٣١٠ ، التعاريف للمناوي ج ٢ ص ٢٤٣ ، حاشية الدسوقي  
ج ٢ ص ٢٠١ ، الفقه الإسلامي و أدلته ج ٨ ص ٥٨٨٣

### الفرع الثالث : تعريف المعاهد

- المعاهد و المهادن و الموادع بمعنى واحد .<sup>١</sup>  
 فالعهد : حفظ الشيء و مراعاته حالا بعد حال .  
 و يسمى الوعد الموثق الذي يلزم مراعاته : عهدا .<sup>٢</sup>  
 أما الهدنة : مشتقة من الهدون ، و هو السكون .  
 قال هدنت الرجل و أهدنته : إذا أسكنته . و هدن هو : سكن .  
 و هدنت القوم هدنا ، أي سكنتهم عنك أو عن شيء بكلام أو بإعطاء عهد .  
 و هادنته مهادة : صالحته .<sup>٣</sup>

و المهادنة و الموادعة و المعاهدة اصطلاحا : مصالحة أهل الحرب على ترك القتال مدة معينة بعوض أو غيره ، سواء فيهم من يقر على دينه و من لم يقر ، دون أن يكونوا تحت حكم الإسلام .<sup>٤</sup>

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٣٨ ، المطلع على أبواب المقنع ص٢٢١ ، الزاهر ج٢ ص٣٩٨ ،  
 الفقه الإسلامي و أدلته ج٨ ص٥٨٧١

٢ - التعاريف للمناوي ج٢ ص٥٢٩ و انظر التعريفات للجرجاني ج٢ ص٢٠٤

٣ - انظر المصباح المنير ص٢٤٣ ، المطلع على أبواب المقنع ص٢٢١ ، تحرير ألفاظ التنبيه  
 ص٣٢٢

٤ - الفقه الإسلامي و أدلته ج٨ ص٥٨٧٢ و انظر الزاهر ج٢ ص٣٩٧ ، تحرير ألفاظ  
 التنبيه ص٣٢٢ ، المغني ج٩ ص٢٣٨ ، المطلع على أبواب المقنع ص٢٢١ ، الإنصاف  
 ج٤ ص٢١١ ، مواهب الجليل ج٣ ص٣٦٠

و يترتب على المودعة أو الهدنة إنهاء الحرب بين المتحاربين . و يأمن المعاهدون على أنفسهم و أموالهم و نسائهم و أولادهم . فالمودعة عقد أمان .<sup>١</sup>

فالمعاهد : من أبرم معه أو مع دولته معاهدة صلح ، أو معاهدة عدم اعتداء .<sup>٢</sup>

و من العلماء من جعل المعاهد بمعنى المستأمن .

فقالوا : المعاهد ، هو الرجل من أهل دار الحرب يدخل إلى دار الإسلام بأمان لقضاء غرض ثم يرجع لبلاده .<sup>٣</sup>

١ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٩ ، الفقه الإسلامي و أدلته ج٨ ص٥٨٧٣

٢ - معجم لغة الفقهاء ص٤٣٨

٣ - انظر حاشية الدسوقي ج٢ ص٢٠١ ، نيل الأوطار ج٧ ص١٥٥

### الفرع الرابع : تعريف المستأمن

المستأمن : من أمضي له عقد الاستئمان .  
و الاستئمان مشتق من الأمان مصدر أمن .<sup>١</sup>

و أمن لغة : سلم .  
و استأمنه ، طلب منه الأمان .  
و استأمن إليه ، دخل في أمانه .<sup>٢</sup>

و الأمان اصطلاحا :  
رفع استباحة دم الحربي و رقه و ماله حين قتاله . أو العزم عليه مع استقراره  
تحت حكم الإسلام مدة ما .<sup>٣</sup>

فالأمان نوعان : أمان مؤبد و هو عقد الذمة ، و أمان مؤقت .  
و الأمان المؤقت نوعان أيضا : استئمان و معاهدة ( أو مهادنة أو موادة ) .<sup>٤</sup>

١ - انظر المطلع على أبواب المقنع ص ٢٢٠

٢ - انظر المصباح المنير ص ١٠

٣ - مواهب الجليل ج ٣ ص ٣٦٠ و انظر معجم لغة الفقهاء ص ٨٨ ، الفقه الإسلامي و  
أدلته ج ٨ ص ٥٨٦٤

٤ - انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٠٦ و ص ١٠٨ ، الفقه الإسلامي و أدلته ج ٨ ص ٥٨٦٤

فالاستئمان هو : إعطاء الحربي الأمان المؤقت على نفسه و ماله و عرضه و دينه  
لدخول دار الإسلام .<sup>١</sup>

و من العلماء من جعل الاستئمان : طلب دخول دار غيره بأمان ، سواء كان  
طالب الأمان مسلما أو حريبا . و سواء الدار المراد دخولها دار إسلام أو دار  
حرب .<sup>٢</sup>

و عقد الأمان إذا انعقد ، كففتنا عن الحربي - طالب الأمان - و عن ما يتبعه  
من أهل و مال .<sup>٣</sup>

١ - انظر مواهب الجليل ج٣ ص٣٦٠ ، تحرير ألفاظ التنبيه ص٣٢٥ ، المطلع على أبواب

المقنع ص٢٢١ ، معجم لغة الفقهاء ص٤٢٦

٢ - الدر المختار ج٤ ص١٦٦ ، أنيس الفقهاء ج٢ ص١٨٥

٣ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج١ ص٤٨١ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٩



## الفرع الخامس : الفرق بين الذمي و المعاهد و المستأمن

أولاً : الفرق بين ( الذمي ) و ( المعاهد أو المستأمن ) :

١- المعاهد و الذمي سيان . إلا أن أحدهما ( أي المعاهد ) عهده إلى مدة ، و الآخر ( الذمي ) بلا مدة ما أدى الجزية .<sup>١</sup>

٢- المعاهد و المستأمن باقيا على أحكام الكفر ، فلا تجري عليهما أحكام الإسلام ، فهما كالحربي . بخلاف الذمي .<sup>٢</sup>  
لأن الذمي ذل و رضي بما حكم به عليه من الذلة ، بخلاف المعاهد فلم يرض بما حكم عليه به منها .<sup>٣</sup>

إلا أن بعض العلماء اعتبر المعاهد في حكم الذمي لأجل أمانه و عهده .<sup>٤</sup>  
و فريق ثالث اعتبر المعاهد كالذمي إذا اشترط عليه التزام الأحكام عند الأمان .<sup>٥</sup>

١ - الزاهر ج٢ ص٣٥٧

٢ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٩ ، الوسيط ج٦ ص٤٧٩ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٣٧ ، حاشية البجيرمي ج٤ ص٢١٧ ، روضة الطالبين ج١٠ ص١٤٢ ، حاشية الدسوقي ج٤ ص٣٦٨

٣ - نيل الأوطار ج٧ ص٢٢٤

٤ - انظر الوسيط ج٤ ص٣٦١ و ج٦ ص٤٧٩ ، روضة الطالبين ج١٠ ص١٤٢

٥ - انظر الوسيط ج٦ ص٤٧٩ ، روضة الطالبين ج١٠ ص١٤٢

٣- أن المعاهدين لم يلتزموا أحكامنا ، و لم نلتزم دفع بعضهم عن بعض بخلاف  
الذميين .<sup>١</sup>

٤- المعاهد و المستأمن لم يستوطننا دار الإسلام ، بخلاف الذمي .<sup>٢</sup>

٥- الذمي يدفع جزية ، بخلاف المعاهد و المستأمن .

هذا ، و قد يراد بالمعاهد كل من له عهد مع المسلمين . سواء كان يعقد جزية  
أو هدنة من سلطان أو أمان من مسلم . كقوله عليه الصلاة و السلام " من قتل  
معاهدا " ٣ ، ٤

و أكثر ما يطلق ( المعاهد ) في الحديث على أهل الذمة . و قد يطلق على  
غيرهم من الكفار إذا صولحوا على ترك الحرب مدة ما .<sup>٥</sup>

١ - مغني المحتاج ج٣ ص١٩٥

٢ - انظر الوسيط ج٤ ص٣٦١

٣ - نص الحديث " من قتل معاهدا لم يرح رائحة الجنة وإن ريحها توجد من مسيرة  
أربعين عاما " صحيح البخاري ج٣ ص١١٥٥

٤ - انظر المفردات في غريب القرآن ص ٣٥٠ ، فتح الباري ج١٢ ص٢٥٩

٥ - عون المعبود ج٧ ص٣١٣ و انظر نيل الأوطار ج٧ ص٢٢٤

### ثانيا : الفرق بين عقد الاستئمان ، و عقد المعاهدة :

يتبين مما سبق من تعريف الاستئمان و المعاهدة أن : عقد الاستئمان يعطى للأفراد . و الغرض منه دخول ديار المسمين .  
أما عقد المعاهدة فيعطى للجماعات ، كأهل حصن أو بلدة . و الغرض منه إيقاف القتال . و الله أعلم .

### المبحث الثاني :

#### فضل الدخول في الإسلام

و فيه المطالب الآتية :

- المطلب الأول في فضل : دخول الجنة و النجاة من النار .
- المطلب الثاني في فضل : الإسلام يجب ما قبله من السيئات .
- المطلب الثالث في فضل : تبديل السيئات إلى حسنات .
- المطلب الرابع في فضل : ثبوت أجر ما عمل من خير في كفره .
- المطلب الخامس : متفرقات في فضل الدخول في الإسلام .

### المطلب الأول في فضل : النجاة من النار ، و الفوز بالجنة .

إن مما أجمع عليه المسلمون - بل من الأمور المسلم بها عند العالم و الجاهل ، و الكبير و الصغير - أن الجنة لا يدخلها إلا المسلم .  
و أن الكافر لا يدخل الجنة و لا يشم رائحتها مهما صغر أو عظم كفره . و سواء كان منافقا ، أو كتابيا ، أو وثنيا . و سواء كان مواليا للمسلمين ، سلما لهم ، أو كان معاديا حربيا لهم . و سواء عمل خيرا كثيرا أو لم يعمل خيرا قط .  
فإذا أسلم الكافر يكون قد نجا من عذاب الله تعالى و ناره . و أصبح من زمرة المسلمين الموعودين بالجنة . و قد دل على ذلك آيات و أحاديث كثيرة .  
فمن هذه الآيات :

١- قوله تعالى : " و إن كنتم في ريب مما نزلنا على عبدنا فأتوا بسورة من مثله و ادعوا شهداءكم من دون الله إن كنتم صادقين \* فإن لم تفعلوا و لن تفعلوا فاتقوا النار التي وقودها الناس و الحجاره أعدت للكافرين \* و بشر الذين آمنوا و عملوا الصالحات أن لهم جنات تجري من تحتها الأنهار كلما رزقوا منها من ثمرة رزقا قالوا هذا الذي رزقنا من قبل و أتوا به متشابها و لهم فيها أزواج مطهرة و هم فيها خالدون " ١

٢- قوله تعالى : " و قالوا لن تمسنا النار إلا أياما معدودة قل أتخذتم عند الله عهدا فلن يخلف الله عهده أم تقولون على الله ما لا تعلمون \* بلى من كسب سيئة و أحاطت به خطيئته فأولئك أصحاب النار هم فيها خالدون \* و الذين آمنوا و عملوا الصالحات أولئك أصحاب الجنة هم فيها خالدون " ١

٣- قوله تعالى : " لا يغرنك تقلب الذين كفروا في البلاد \* متاع قليل ثم مأواهم جهنم و بس المهاد \* لكن الذين اتقوا ربهم لهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها نزلا من عند الله و ما عند الله خير للأبرار " ٢

٤- قوله تعالى : " إن الذين كفروا بآياتنا سوف نصليهم نارا كلما نضجت جلودهم بدلناهم جلودا غيرها ليذوقوا العذاب إن الله كان عزيزا حكيما \* و الذين آمنوا و عملوا الصالحات سندخلهم جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها أبدا لهم فيها أزواج مطهرة و ندخلهم ظلا ظليلا " ٣

٥- قوله تعالى : " لن يستكف المسيح أن يكون عبدا لله و لا الملائكة المقربون و من يستكف عن عبادته و يستكبر فسيحشرهم إليه جميعا \* فأما الذين آمنوا و عملوا الصالحات فيوفيهم أجورهم و يزيدهم من فضله و أما الذين

١ - سورة البقرة آية ٨٠-٨٢

٢ - سورة آل عمران آية ١٩٦-١٩٨

٣ - سورة النساء آية ٥٦-٥٧

استكفوا و استكبروا فيعذبهم عذابا أليما و لا يجدون لهم من دون الله وليا و  
لا نصيرا " ١

٦- قوله تعالى : " و إذا سمعوا ما أنزل إلى الرسول ترى أعينهم تفيض من  
الدمع مما عرفوا من الحق يقولون ربنا آمنا فاكتبنا مع الشاهدين \* و ما لنا لا  
نؤمن بالله و ما جاءنا من الحق و نطمع أن يدخلنا ربنا مع القوم الصالحين \*  
فأنابهم الله بما قالوا جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها و ذلك جزاء  
المحسنين \* و الذين كفروا و كذبوا بآياتنا أولئك أصحاب الجحيم " ٢

٧- قوله تعالى : " قل هل ننبئكم بالأخسرين أعمالا \* الذين ضل سعيهم في  
الحياة الدنيا و هم يحسبون أنهم يحسنون صنعا \* أولئك الذين كفروا بآيات ربهم  
و لقاءه فحبطت أعمالهم فلا نقيم لهم يوم القيامة وزنا \* ذلك جزاؤهم جهنم بما  
كفروا و اتخذوا آياتي و رسلي هزوا \* إن الذين آمنوا و عملوا الصالحات  
كانت لهم جنات الفردوس نزلا \* خالدين فيها لا يبغون عنها حولا " ٣

٨- يحكي الله سبحانه و تعالى ما قال السحرة لفرعون لما آمنوا :  
" إنا آمنا بربنا ليغفر لنا خطايانا و ما أكرهتنا عليه من السحر و الله خير و أبقى  
\* إنه من يأت ربه مجرما فإن له جهنم لا يموت فيها و لا يحيي \* و من يأتته

١ - سورة النساء آية ١٧٢-١٧٣

٢ - سورة المائدة آية ٨٣-٨٦

٣ - سورة الكهف آية ١٠٣-١٠٨

مؤمننا قد عمل الصالحات فألئك لهم درجات العلى \* جنات عدن تجري من  
تحتها الأنهار خالدين فيها و ذلك جزاء من تزكى " ١

٩- قوله تعالى : " هذان خصمان اختصموا في ربهم فالذين كفروا قطعت لهم  
ثياب من نار يصب من فوق رءوسهم الحميم \* يصهر به ما في بطونهم و الجلود  
\* و لهم مقامع من حديد \* كلما أرادوا أن يخرجوا منها من غم أعيدوا فيها و  
ذوقوا عذاب الحريق \* إن الله يدخل الذين آمنوا و عملوا الصالحات جنات  
تجري من تحتها الأنهار يلحون فيه من أساور من ذهب و لؤلؤا و لباسهم فيها  
حرير " ٢

١٠- قوله تعالى : " فآمنوا بالله و رسوله و النور الذي أنزلنا و الله بما تعملون  
خير \* يوم يجمعكم ليوم الجمع ذلك يوم التغابن و من يؤمن بالله و يعمل  
صالحا يكفر عنه سيئاته و يدخله جنات تجري من تحتها الأنهار خالدين فيها  
أبدا ذلك الفوز العظيم \* و الذين كفروا و كذبوا بآياتنا أولئك أصحاب النار  
خالدين فيها و بس المصير " ٣

و الآيات في هذا المعنى كثيرة جدا ، و يكتفى بما ذكر لعدم الإطالة .

١ - سورة طه ٧٣-٧٦

٢ - سورة الحج آية ١٩-٢٣

٣ - سورة التغابن آية ٨-١٠



### أما ما يدل من السنة على دخول الكافر الجنة إذا أسلم :

- ١- الأحاديث الدالة على أن من قال لا إله إلا الله دخل الجنة . منها :
- أ ( أن أبا ذر رضي الله تعالى عنه قال : أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - وعليه ثوب أبيض وهو نائم . ثم أتيته وقد استيقظ ، فقال : " ما من عبد قال لا إله إلا الله ثم مات على ذلك إلا دخل الجنة "
- قلت : و إن زنى ، و إن سرق !!
- قال : " و إن زنى ، و إن سرق " .
- قلت : و إن زنى ، و إن سرق !!
- قال : " و إن زنى ، و إن سرق " .
- قلت : و إن زنى ، و إن سرق !!
- قال : " و إن زنى ، و إن سرق على رغم أنف أبي ذر " .<sup>١</sup>

ب ( أتى النبي - صلى الله عليه وسلم - رجل ، فقال : يا رسول الله ما الموجبتان ؟

فقال : " من مات لا يشرك بالله شيئاً دخل الجنة . و من مات يشرك بالله شيئاً دخل النار " <sup>٢</sup>

٢- كان رسول الله صلى الله عليه وسلم في غزوة خيبر ، فخرجت سرية ، فأخذوا إنساناً معه غنم يرعاها ، فجاجعوا به إلى رسول الله - صلى الله عليه وسلم . فكلمه النبي - صلى الله عليه وسلم - ما شاء الله أن يكلم .

١ - صحيح البخاري ج ٥ ص ٢١٩٣ و انظر صحيح ابن حبان ج ١ ص ٣٩٣

٢ - صحيح مسلم ج ١ ص ٩٤

فقال له الرجل : إني آمنت بك ، وبما جئت به . فكيف بالغنم يا رسول الله ؟  
 فإنها أمانة ، و هي للناس الشاة والشاتان وأكثر من ذلك !  
 قال عليه الصلاة و السلام : أحصب وجوهها ؛ ترجع إلى أهلها .  
 فأخذ قبضة من حصاء ، أو تراب فرمى بها وجوهها . فخرجت تشتد حتى  
 دخلت كل شاة إلى أهلها .

ثم تقدم إلى الصف ، فأصابه سهم فقتله ، ولم يصل لله سجدة قط !!  
 فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : أدخلوه الخباء . فأدخل خباء رسول  
 الله صلى الله عليه وسلم .  
 حتى إذا فرغ رسول الله - صلى الله عليه وسلم - دخل عليه ، ثم خرج فقلل :  
 " لقد حسن إسلام صاحبكم . لقد دخلت عليه وإن عنده لزوجتين له من  
 الخور العين " .<sup>١</sup>

٣ - يقول عليه الصلاة و السلام : " إن الشيطان قعد لابن آدم بأطرقه . فقعد  
 له بطريق الإسلام ، فقال : تسلم ، و تذر دينك ودين آبائك وآباء آبائك؟!  
 فعصاه ، فأسلم .  
 ثم قعد له بطريق الهجرة . فقال : تهاجر وتذر أرضك وسمائك؟! وإنما مثل  
 المهاجر كمثل الفرس في الطور !  
 فعصاه ، فهاجر .  
 ثم قعد له بطريق الجهاد . فقال : تجاهد؟! و هو جهد النفس و المال ، فتقاتل  
 فتقتل ، فتكبح المرأة ، و يقسم المال .

١ - رواه الحاكم في المستدرک ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد ولم يخرجاه .

فعصاه ، فجاهد .

فقال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : فمن فعل ذلك كان حقا على الله أن يدخله الجنة . و من قتل ، كان حقا على الله أن يدخله الجنة . وإن عرق كان حقا على الله أن يدخله الجنة . أو وقصته دابة كان حقا على الله أن يدخله الجنة .<sup>١</sup>

٤- كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه و سلم، فمرض ، فأتاه النبي صلى الله عليه و سلم يعوده ، فقعده عند رأسه . فقال له : أسلم . فنظر إلى أبيه ، وهو عنده . فقال له ( أبوه ) : أطع أبا القاسم . فأسلم . فخرج النبي صلى الله عليه و سلم و هو يقول : الحمد لله الذي أنقذه بي من النار .<sup>٢</sup>

٥- كان أبو هريرة - رضي الله عنه - يقول : حدثوني عن رجل دخل الجنة لم يصل قط !؟

فإذا لم يعرفه الناس ، سألوه من هو ؟  
فيقول أصيرم بنى عبد الأشهل عمرو بن ثابت بن وقش .

١ - رواه النسائي في السنن الكبرى ج٣ ص١٥ و انظر شعب الإيمان للبيهقي ج٤ ص٢١ ، مسند الحارث ج١ ص١٥٠ ، مسند أحمد ج٣ ص٤٨٣ و هو حديث صحيح ، ذكره ابن حبان في صحيحه ، انظر ج١٠ ص٤٥٣ و انظر أيضا كشف الخفاء ج٢ ص٨٩  
٢ - رواه البخاري في الصحيح ج١ ص٤٥٥ ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ج٣ ص٣٨٣ ، صحيح ابن حبان ج١١ ص٢٤٢ ، سنن أبي داود ج٣ ص١٨٥

فكان يأبى الإسلام على قومه ، فلما كان يوم أحد وخرج رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى أحد ، بدا له الإسلام ، فأسلم .  
فأخذ سيفه ، فغدا حتى أتى القوم فدخل في عرض الناس ، فقاتل حتى أثبتته الجراحة .

فبينما رجال بني عبد الأشهل يلتمسون قتلاهم في المعركة ، إذا هم به . فقالوا والله إن هذا للأصيرم ، و ما جاء ؛ لقد تركناه و إنه لمنكر لهذا الحديث !  
فسألوه : ما جاء بك يا عمرو ، أحربا على قومك ، أو رغبة في الإسلام ؟  
قال : بل رغبة في الإسلام . آمنت بالله ورسوله ، و أسلمت . ثم أخذت سيفي فغدوت مع رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقاتلت حتى أصابني ما أصابني . ثم لم يلبث إن مات في أيديهم .  
فذكروه لرسول الله صلى الله عليه وسلم ، فقال " إنه لمن أهل الجنة " .<sup>١</sup>

١ - رواه أحمد في المسند ج٥ ص٤٢٨ يقول الهيثمي عن إسناده : و رجاله ثقات . مجمع الزوائد ج٩ ص٣٦٣ و كذلك يقول ابن حجر : و قد أخرج بن إسحاق في المغازي قصة إسلام عمرو بن ثابت بإسناد صحيح . فتح الباري ج٦ ص٢٥

### المطلب الثاني في فضل :

### الإسلام يجب ما قبله من السيئات .

دلت نصوص القرآن و السنة على مغفرة الله تعالى ما فعل الكافر من معاصي حال كفره ؛ ترغيباً له في الإسلام .

### فمن نصوص القرآن ، ما يلي :

١- قال تعالى " ربنا إننا سمعنا منادياً ينادي للإيمان أن آمنوا بربكم فآمنا ربنا فاغفر لنا ذنوبنا و كفر عنا سيئاتنا و توفنا مع الأبرار \* ربنا و ءاتنا ما وعدتنا على رسلك و لا تخزنا يوم القيامة إنك لا تخلف الميعاد \* فاستجاب لهم ربهم أي لا أضيع عمل عامل منكم من ذكر أو أنثى بعضكم من بعض فالذين هاجروا و أخرجوا من ديارهم و أوذوا في سبيلي و قاتلوا و قتلوا لأكفرن عنهم سيئاتهم و لأدخلنهم جنات تجري من تحتها الأنهار ثواباً من عند الله و الله عنده حسن الثواب " ١

٢- قال تعالى " و لو أن أهل الكتاب آمنوا و اتقوا لكفرنا عنهم سيئاتهم و لأدخلناهم جنات النعيم " ٢

١ - سورة آل عمران آية ١٩٣-١٩٥

٢ - سورة المائدة آية ٦٥

٣- قال تعالى " قل للذين كفروا إن ينتهوا يغفر لهم ما قد سلف وإن يعودوا فقد مضت سنة الأولين " <sup>١</sup> و هي المدار الذي عليه العلماء في أغلب أحكامهم فيما يتعلق بهذا الأمر .

٤- قال تعالى " ألم يأتكم نبا الذين من قبلكم قوم نوح و عاد و ثمود و الذين من بعدهم لا يعلمهم إلا الله جاءهم رسلهم بالبينات فردوا أيديهم في أفواههم و قالوا إنا كفرنا بما أرسلتم به و إنا لنفي شك مما تدعوننا إليه مريب \* قالت رسلهم أفي الله شك فاطر السماوات و الأرض يدعوكم ليغفر لكم من ذنوبكم و يؤخركم إلى أجل مسمى قالوا إن أنتم إلا بشر مثلنا تريدون أن تصدونا عما كان يعبد آباؤنا فأتونا بسلطان مبين " <sup>٢</sup>

٥- قال تعالى " و إذ صرفنا إليك نفرا من الجن يستمعون القرآن فلما حضروه قالوا أنصتوا فلما قضي ولوا إلى قومهم منذرين \* قالوا يا قومنا إنا سمعنا كتابا أنزل من بعد موسى مصدقا لما بين يديه يهدي إلى الحق و إلى طريق مستقيم \* يا قومنا أجيئوا داعي الله و آمنوا به يغفر لكم من ذنوبكم و يجركم من عذاب أليم \* و من لا يجب داعي الله فليس بمعجز في الأرض و ليس له من دونه أولياء أولئك في ضلال مبين " <sup>٣</sup>

١ - سورة الأنفال آية ٣٨

٢ - سورة إبراهيم آية ٩-١٠

٣ - سورة الأحقاف ٢٩-٣٢

٦- قال تعالى " فمن أظلم ممن كذب على الله و كذب بالصدق إذ جاءه  
 أليس في جهنم مثوى للكافرين \* و الذي جاء بالصدق و صدق به أولئك هم  
 المتقون \* لهم ما يشاءون عند ربهم ذلك جزاء المحسنين \* ليكفر الله عنهم أسوأ  
 الذي عملوا و يجزيهم أجرهم بأحسن الذي كانوا يعملون " ١

### ثانيا : من نصوص السنة :

١- يقول عمرو بن العاص ٢ :

لما جعل الله الإسلام في قلبي ، أتيت النبي صلى الله عليه وسلم فقلت : ابسط  
 يمينك فلأبأبعك . فبسط ( عليه الصلاة و السلام ) يمينه .  
 قال : فقبضت يدي .

قال ( عليه الصلاة و السلام ) : مالك يا عمرو ؟

قلت : أردت أن أشرط !

قال ( عليه الصلاة و السلام ) : تشترط بماذا ؟

قلت : أن يغفر لي !

١ - سورة الزمر ٣٢-٣٥

٢ - هو : عمرو بن العاص بن وائل بن هاشم القرشي السهمي . اختلف في وقت  
 إسلامه : فقيل عام خير سنة سبع هجرية . كان من أبطال العرب و دهاقم . أمره النبي  
 صلى الله عليه و سلم في غزوة ذات السلاسل ، و أرسله أبو بكر رضي الله عنه أميراً إلى  
 الشام كان والي فلسطين ثم مصر في عهد عمر . ثم تولى مصر مرة أخرى في عهد معاوية  
 رضي الله عنهم أجمعين . توفي سنة ٤٣هـ و قيل غير ذلك . انظر الاستيعاب  
 ج٢ ص ٥٠١ ، الإصابة ج٣ ص ٢ ، تهذيب الأسماء و اللغات ج٢ ص ٣٠

قال ( عليه الصلاة و السلام ) : " أما علمت أن الإسلام يهدم ما كان قبله ،  
وأن الهجرة تهدم ما كان قبلها ، وأن الحج يهدم ما كان قبله ... الحديث <sup>١</sup>  
و هذا الحديث أيضا مدار العلماء في هذه المسألة .

٢- روي عن ابن عباس رضي الله عنهما : أن ناسا من أهل الشرك قتلوا  
فأكثروا ، وزنوا فأكثروا ، فأتوا النبي صلى الله عليه وسلم فقالوا : إن الذي  
تقول وتدعو إليه لحسن . ولو تخبرنا أن لما عملنا كفارة !؟  
فترل قوله تعالى " والذين لا يدعون مع الله إلها آخر ولا يقتلون النفس التي حرم  
الله إلا بالحق و لا يزنون و من يفعل ذلك يلق أثاما \* يضاعف له العذاب يوم القيامة  
و يخلد فيه مهانا \* إلا من تاب و آمن و عمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله  
سيئاتهم حسنات و كان الله غفورا رحيفا " <sup>٢</sup>  
و قوله " قل يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله  
يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم \* و أنبئوا إلى ربكم و أسلموا له من  
قبل أن يأتيكم العذاب ثم لا تنصرون " <sup>٣ ، ٤</sup>  
و في رواية الطبراني :

أن ابن عباس رضي الله عنهما ، قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم  
إلى وحشي قاتل حمزة يدعوه إلى الإسلام .

١ - ج ١ ص ١١٢ و انظر صحيح ابن خزيمة ج ٤ ص ١٣١ ، السنن الكبرى للبيهقي

ج ٩ ص ٨٩ و ص ١٢٣

٢ - سورة الفرقان الآيات ٦٨-٧٠

٣ - سورة الزمر آية ٥٣-٥٤

٤ - رواه البخاري في الصحيح ج ٤ ص ١٨١١ ، و كذلك مسلم في الصحيح ج ١ ص ١١٣ ،

البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ٩٨



فأرسل إليه ( وحشي ) : يا محمد ، كيف تدعوني إلى دينك وأنت تزعم أن من قتل ، أو أشرك ، أو زنا يلقى أثاما ، يضاعف له العذاب يوم القيامة ، ويخلد فيه مهانا . وأنا قد صنعت ذلك ، فهل تجدي لي من رخصة ؟!

فأنزل الله عز وجل " إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما "

فقال وحشي : يا محمد ، هذا شرط شديد : إلا من تاب ، وآمن ، وعمل عملا صالحا . فلعلي لا أقدر على هذا !

فأنزل الله عز وجل " إن الله لا يغفر أن يشرك به ويغفر ما دون ذلك لمن يشاء "

فقال وحشي : يا محمد ، أرى بعد مشيئة ، فلا أدري يغفر لي أم لا !! فهل غير هذا ؟

فأنزل الله عز وجل " يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم لا تقنطوا من رحمة الله إن الله يغفر الذنوب جميعا إنه هو الغفور الرحيم "

قال وحشي : هذا . فجاء فأسلم .

فقال الناس : يا رسول الله ، إذا أصبنا ما أصاب وحشي ؟

قال عليه الصلاة والسلام : هي للمسلمين عامة .<sup>١</sup>

٣- يقول عليه الصلاة والسلام : " إذا أسلم العبد فحسن إسلامه يكفر الله عنه كل سيئة كان زلفها . وكان بعد ذلك القصاص ، الحسنه بعشر أمثالها إلى سبعمائة ضعف ، و السيئة بمثلها إلا أن يتجاوز الله عنها " <sup>٢</sup>

١- المعجم الكبير ج ١١ ص ١٩٧ يقول الهيثمي : وفيه أبي بن سفيان ، ضعفه الذهبي .

أنظر مجمع الزوائد ج ٧ ص ١٠١

٢- رواه البخاري في الصحيح ج ١ ص ٢٤

٤- يقول عليه الصلاة والسلام : " أجلوا الله ، يغفر لكم " و أجلوا الله : أي أسلموا لله .<sup>١</sup>

٥- جاء إلى النبي - صلى الله عليه وسلم - شيخ كبير يدعم على عصا له ، فقال : يا رسول الله ، إن لي غدرات و فجرات ، فهل يغفر لي ؟ قال : ألسنت تشهد أن لا إله إلا الله ؟ قال : بلى . و أشهد أنك رسول الله . قال عليه الصلاة والسلام : " قد غفر لك غدراتك وفجراتك " .<sup>٢</sup>

٦- أن الجارود العبيدي<sup>٣</sup> قال : أتيت النبي - صلى الله عليه وسلم - أبايعه .

١ - انظر مسند أحمد ج٥ ص١٩٩ ، مسند الشاميين ج١ ص١٣٨ ، المعجم الأوسط للطبراني ج٧ ص٤٤ يقول الهيثمي : فيه أبو العذراء ولم أعرفه وبقية رجاله عند أحمد وثقوا . مجمع الزوائد ج١٠ ص٢١٧

٢ - رواه أحمد في المسند ج٤ ص٣٨٥ و انظر حسن الظن بالله ص١١٩ و يقول عنه الهيثمي : رجاله موثقون . مجمع الزوائد ج١ ص٣٢

٣ - الجارود : اسمه بشر بن عمرو بن حنش بن المعلى . كان الجارود شريفا في الجاهلية ، وكان نصرانيا فقدم على رسول الله صلى الله عليه وسلم في الوفد . فدعاه رسول الله صلى الله عليه وسلم إلى الإسلام وعرضه عليه . فقال الجارود : إني قد كنت على دين ، و إني تارك ديني لدينك أفتضمن لي ديني . فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم أنا ضامن لك أن قد هداك الله إلى ما هو خير منه . ثم أسلم الجارود فحسن إسلامه . أدرك الردة فشهد شهادة الحق ودعا إلى الإسلام . تولى ثغر الهند و توفي بها سنة ٦١ و قيل ٦٢ هـ رضي الله عنه . انظر الطبقات الكبرى لابن سعد ج٥ ص٥٦١ ، الإصابة

فقلت له : ( أبايعك ) على أني إن تركت ديني و دخلت في دينك لا يعذبني الله  
في الآخرة ؟

فقال عليه الصلاة و السلام : " نعم " .<sup>١</sup>

٧ - لم يأمر النبي - صلى الله عليه و سلم - أحدا ممن أسلم أن يقضي صلاة ،  
و لا صوما ، و لا زكاة . و لا يأخذه بضمآن دم ، و لا مال ، و لا بشيء من  
الأشياء .<sup>٢</sup>

#### وجه الدلالة من هذه النصوص :

يقول الطبري :

يقول تعالى ذكره لنبيه محمد صلى الله عليه وسلم قل يا محمد للذين كفروا من  
مشركي قومك إن ينتهوا عما هم مقيمون عليه من كفرهم بالله ورسوله  
و قتالك و قتال المؤمنين فينبوا إلى الإيمان : يغفر الله لهم ما قد خلا و مضى من  
ذنوبهم قبل إيمانهم و إنابتهم إلى طاعة الله و طاعة رسوله بإيمانهم و توبتهم .<sup>٣</sup>

و تدل كذلك هذه النصوص على : أنهم فعلوا ما يوجب الحد فيما يتعلق بحقوق  
الله تعالى من زنا ، و حقوق الآدميين من قتل النفس . إلا أنهم إذا آمنوا و عملوا

١ - رواه أبو يعلى في المسند ج ٢ ص ٢١٩ و رجاله ثقات . انظر مجمع الزوائد ج ١ ص ٣٢

٢ - شرح العمدة لابن تيمية ج ٢ ص ٣٥-٣٦

٣ - تفسير الطبري ج ٩ ص ٢٤٧

عملا صالحا ، فإن الله تعالى برحمته يغفر لهم كل ذنب . فلا يقاد منهم ، و لم يلزموا بديّة ، و لم يؤمروا بكفارة لما فعلوا في كفرهم .<sup>١</sup>

يقول ابن عباس رضي الله عنهما في قوله تعالى " يا عبادي الذين أسرفوا على أنفسهم ... الآية :

قد دعا الله إلى مغفرته من زعم أن المسيح ابن الله ، و من زعم أن عزيرا ابن الله ، و من زعم أن الله فقير ، و من زعم أن يد الله مغلولة ، و من زعم أن الله ثالث ثلاثة . يقول لهؤلاء : " أفلا يتوبون إلى الله و يستغفرونه و الله غفور رحيم " .

ثم دعا إلى توبته من هو أعظم قولا من هؤلاء ، الذي قال أنا ربكم الأعلى ، و قال : ما علمت لكم من إله غيري .<sup>٢</sup>

فدل قول ابن عباس - رضي الله عنهما - على أن الكافر مهما بلغ في كفره من القول على الله غير الحق - سبحانه و تعالى عما يقولون و عما يصفون - فإن الله بكرمه و رحمته سيغفر ما صدر منه . فمن باب أولى أن يغفر بقية الذنوب . و الله أعلم .

١ - أنظر الأم ج٦ ص٣٦ ، تفسير الطبري ج١٩ ص٤٢ ، الواحدي ج٢ ص٩٣٦ ، تفسير السيوطي ج٤ ص٦٤ ، شرح النووي على صحيح مسلم ج٢ ص١٣٩ ، فتح الباري

ج٧ ص١٦٨ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٤٩٧

٢ - فتح القدير للشوكاني ج٤ ص٤٧٣

يقول ابن العربي<sup>١</sup> :

هذه لطيفة من الله سبحانه من بها على الخليفة ؛ وذلك أن الكفار يقتحمون الكفر والجرائم ، و يرتكبون المعاصي و يرتكبون المآثم . فلو كان ذلك يوجب مؤاخذتهم لما استدركوا أبدا توبة ، و لا نالتهم مغفرة . فيسر الله عليهم قبول التوبة عند الإنبابة ، و بذل المغفرة بالإسلام ، و هدم جميع ما تقدم ليكون ذلك أقرب إلى دخولهم في الدين ، و أدعى إلى قبولهم كلمة الإسلام ، و تأليفا على الملة ، و ترغيبا في الشريعة .

فإنهم لو علموا أنهم يؤاخذون لما تابوا ولا أسلموا . فقد روى مسلم<sup>٢</sup> : أن رجلا فيمن كان قبلكم قتل تسعة وتسعين نفسا ثم سأل هل من توبة ؟ فجاء

---

١ - ابن العربي هو : محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن أحمد المعروف بابن العربي . درس الفقه والأصول وقيد الحديث واتسع في الرواية وأتقن مسائل الخلاف والأصول والكلام ، فكان من أهل التفنن في العلوم و الاستبحار فيها . من تصانيفه : أحكام القرآن كتاب حسن وكتاب المسالك في شرح موطأ مالك والحصول في أصول الفقه . توفي سنة ٥٤٣هـ رحمه الله . انظر الديباج المذهب ص ٢٨٠-٢٨٣

٢ - انظر صحيح مسلم ج ٤ ص ٢١١٨ و نص الرواية : أن النبي صلى الله عليه وسلم قال : كان فيمن كان قبلكم رجل قتل تسعة وتسعين نفسا فسأل عن أهل الأرض فدل على راهب فأتاه فقال إنه قتل تسعة وتسعين نفسا فهل له من توبة فقال لا فقتله فكمل به مائة ثم سأل عن أهل الأرض فدل على رجل عالم فقال إنه قتل مائة نفس فهل له من توبة فقال نعم ومن يحول بينه وبين التوبة انطلق إلى أرض كذا وكذا فإن بها أناسا يعبدون الله فاعبد الله معهم ولا ترجع إلى أرضك فإنها أرض سوء فأنطلق حتى إذا نصف الطريق أتاه الموت فاختصمت فيه ملائكة الرحمة وملائكة العذاب فقالت ملائكة الرحمة جاء تائباً مقبلاً بقلبه إلى الله وقالت ملائكة العذاب إنه لم يعمل خيراً قط فأتاهم ملك في صورة آدمي فجعلوه بينهم فقال قيسوا ما بين الأرضين فأبى أيتهما كان أدنى فهو له فقاوسه فوجدوه أدنى إلى الأرض التي أراد فقبضته ملائكة الرحمة "

علما فسأله ، فقال : لا توبة لك . فقتله و كمل به مائة . ثم جاء علما آخر  
فسأله . قال و من يسد عليك باب التوبة ؟  
فانظروا إلى قول العابد : لا توبة له ! فلما علم أنه قد أيّسه قتله ؛ فعل اليائس  
من الرحمة . فالتنفير مفسدة للخليقة ، و التيسير مصلحة لهم .<sup>١</sup>

و يقول الطبري :

يقول تعالى ذكره لنييه محمد صلى الله عليه وسلم قل يا محمد للذين كفروا من  
مشركي قومك إن ينتهوا عما هم مقيمون عليه من كفرهم بالله ورسوله  
وقتالك وقاتل المؤمنين فينبوا إلى الإيمان : يغفر الله لهم ما قد خلا ومضى من  
ذنوبهم قبل إيمانهم وإنابتهم إلى طاعة الله وطاعة رسوله بإيمانهم وتوبتهم .<sup>٢</sup>

١ - أحكام القرآن لابن العربي ج٢ ص٨٥٢-٨٥٣

٢ - تفسير الطبري ج٩ ص٢٤٧

هذا ، و قد اعتبر بعض العلماء أن هذه النصوص ليست على إطلاقها ؛  
لورود نصوص أخرى تقيدها . فمن هذه القيود :

١ - عدم الإصرار و الاستمرار على ما فعل من سيئات حال كفره إلى ما  
 بعد إسلامه . إنما عليه التوبة منها و عمل الصالحات .  
 و ممن قال به : مالك<sup>١</sup> ، و أحمد<sup>٢</sup> ، و ابن حزم<sup>٣</sup> ، و الشوكاني<sup>٤</sup> .

و استدلووا : بما في صحيح مسلم<sup>٥</sup> أن أناسا قالوا لرسول الله - صلى الله عليه  
و سلم : يا رسول الله ، أنؤاخذ بما عملنا في الجاهلية ؟

- ١ - انظر حاشية العدوي ج١ ص٩٨ ، الفواكه الدواني ج١ ص٧٦  
 و مالك هو : مالك بن أنس بن مالك الأصبحي الحميري . إمام دار الهجرة و أحد الأئمة  
 الأربعة عند أهل السنة . و إليه ينسب المذهب المالكي . كان صلبا في دينه ، بعيدا عن  
 الأمراء و الملوك . أخذ العلم عن نافع و سعيد المقبري و الزهري و بن دينار و غيرهم  
 كثير . سأله المنصور أن يضع للناس كتابا يحملهم على العمل به ، فصنف الموطأ . ولد  
 سنة ٩٣هـ و توفي سنة ١٧٩هـ . انظر سير أعلام النبلاء ج٨ ص٤٨ و بعدها ، البداية  
 و النهاية ج١٠ ص١٧٤-١٧٥ ، الأعلام ج٥ ص٢٥٧ ، الفكر السامي ج١ ص٣٧٦-٣٧٧  
 ٢ - انظر فتح الباري شرح صحيح البخاري ج١٢ ص٢٦٧  
 ٣ - انظر المحلى لابن حزم ج١ ص١٩ و ج١١ ص١٣٩ ، الإحكام ج٥ ص١٠٥-١٠٧  
 ٤ - انظر نيل الأوطار ج٦ ص٢٠١-٢٠٢ ، السيل الجرار ج٣ ص٣٧٠  
 و الشوكاني هو : محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني . فقيه مجتهد ، من كبار  
 علماء اليمن . ولد بهجرة شوكان ، و نشأ بصنعاء . تولى قضاءها سنة ١٢٢٩هـ و مات  
 حاكما بها . له ١١٤ مصنفا . توفي سنة ١٢٥٠هـ رحمه . انظر الأعلام ج٦ ص٢٩٨  
 ٥ - ج١ ص١١١

فقال عليه الصلاة والسلام : " أما من أحسن منكم في الإسلام فلا يؤاخذ بما .  
و من أساء أخذ بعمله في الجاهلية و الإسلام " .

و في رواية أخرى قال عليه الصلاة و السلام : " من أحسن في الإسلام لم  
يؤاخذ بما عمل في الجاهلية . و من أساء في الإسلام أخذ بالأول و الآخر " .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

المراد بالإحسان في قوله " من أحسن " : أي الدخول في الإسلام بالظاهر  
والباطن جميعا . و أن يكون مسلما حقيقيا ؛ فهذا يغفر له ما سلف في الكفر  
بنص القرآن العزيز ، و الحديث الصحيح الإسلام يهدم ما قبله ، و بإجماع  
المسلمين .

والمراد بالإساءة في قوله " من أساء " أي : عدم الدخول في الإسلام بقلبه ، بل  
يكون منقادا في الظاهر ، مظهرا للشهادتين غير معتقد للإسلام بقلبه ، فهذا  
منافق باق على كفره بإجماع المسلمين ؛ فيؤاخذ بما عمل في الجاهلية قبل إظهار  
صورة الإسلام ، و بما عمل بعد إظهارها ؛ لأنه مستمر على كفره .<sup>٢</sup>

١ - صحيح مسلم ج١ ص١١١

٢ - شرح النووي على صحيح مسلم ج٢ ص١٣٦ و انظر أيضا فتح الباري شرح  
صحيح البخاري ج١٢ ص٢٦٦ ، المحلى لابن حزم ج١ ص١٩ و ج١١ ص١٣٩ ،  
الإحكام ج٥ ص١٠٥-١٠٧ ، حاشية العدوي ج١ ص٩٨ ، الفواكه الدواني ج١ ص٧٦ ،  
مغني المحتاج ج٤ ص٤٤٠



إلا أن العلماء الآخرون اعترضوا على هذا القول .  
فقالوا أن المقصود أنه إذا أساء بعد إسلامه ، فإنه يعاتب . و يبكت على ما فعله  
في كفره ، و يعاقب على ما فعله بعد إسلامه . كأنما يقال له : ألم يمنعك  
إسلامك من معاودة ما فعلت في كفرك !؟  
و من العلماء من قال ، يقصد بالإساءة : أي يرجع إلى الكفر بعد الإسلام ، و  
الموت عليه . و العياذ بالله .  
و منهم من قال : أن الكافر إذا أسلم ، يكون بإسلامه كيوم ولدته أمه .<sup>١</sup>

و الذي يظهر لي - و الله أعلم - صحة الرأي الأول ؛ لقوله عليه الصلاة و  
السلام " أخذ بالأول و الآخر " . فيهدم الإسلام إثمين : إثم الكفر ، و إثم بقية  
المعاصي التي لم يستمر عليها .

٢- التفريق بين الحربي و الذمي و المستأمن .  
فأما الحربي فلا خلاف بينهم أنه غير مؤاخذ بما فعل في كفره مطلقا .  
و أما الذمي ، فقد اختلفوا فيه :  
فمنهم من جعله كالحربي لعموم النصوص .  
و منهم من قيد عموم هذه النصوص بعقد الذمة الذي يوجب عليه التزام أحكام  
المسلمين .

أما المستأمن فاختلف فيه : فمنهم من جعل حكمه حكم الحربي .  
و منهم من جعله كالذمي .

١ - انظر فتح الباري ج١٢ ص٢٦٦-٢٦٧ ، شرح النووي على مسلم ج٢ ص١٣٦

و قول ثالث : إذا أخبر عند عقد الأمان أن عليه التزام أحكام المسلمين ،  
فحكمه حكم الذمي ، وإلا كالحربي .<sup>١</sup>

٣- التفريق بين ما كان حقا لله ، و ما كان حقا للآدمي .

فما كان حقا لله تعالى كشربه الخمر : فلا يؤاخذ به .

و ما كان حقا للآدمي كالسرقة : فيؤاخذ به .<sup>٢</sup>

و استدلووا بقوله تعالى : " قال يا قوم إني لكم نذير مبين \* أن اعبدوا الله و

اتقوه و أطيعون \* يغفر لكم من ذنوبكم و يؤخركم إلى أجل مسمى إن أجل

الله إذا جاء لا يؤخر لو كنتم تعلمون " <sup>٣</sup>

وجه الدلالة من الآية :

أن لفظ " من ذنوبكم " المقصود منه : أن الكافر إذا آمن فقد بقي عليه ذنوب ،

و هي مظالم العباد . فثبت التبعض بالنسبة للكافر .<sup>٤</sup>

١ - و سيأتي بإذن الله تعالى المزيد من القول في مسألة : قتل قبل إسلامه ، و مسألة فعل ما يوجب الحد قبل إسلامه .

٢ - سيأتي أيضا المزيد من القول هناك .

٣ - سورة نوح الآيات ٢-٤

٤ - انظر البرهان في علوم القرآن للزركشي ج٤ ص٤٢٣

### المطلب الثالث في فضل:

### تبديل السيئات إلى حسنات .

من كرم الله سبحانه و تعالى و فضله أنه يكافئ الكافر على إسلامه أن يبدل سيئاته إلى حسنات .

قال تعالى : " و الذين لا يدعون مع الله إلها آخر. ولا يقتلون النفس التي حرم الله إلا بالحق ولا يزنون و من يفعل ذلك يلق أثاما \* يضاعف له العذاب يوم القيامة ويخلد فيه مهانا \* إلا من تاب وآمن وعمل عملا صالحا فأولئك يبدل الله سيئاتهم حسنات وكان الله غفورا رحيما \* ومن تاب وعمل صالحا فإنه يتوب إلى الله متابا " ١

وجه الدلالة من الآية :

للمفسرين في تبديل السيئات إلى حسنات التأويلات الثلاثة الآتية :

التأويل الأول ٢ :

يبدل الله سيئاتهم في الدنيا حسنات لهم يوم القيامة . أي أن سيئاتهم الماضية حال كفرهم تنقلب بنفس التوبة النصوح و هو إسلامهم ، فتصبح حسنات . لأنه كلما تذكر ما مضى ندم ، و استرجع ، و استغفر . فينقلب الذنب طاعة بهذا الاعتبار . فيوم القيامة وإن وجدته مكتوبا عليه ، فإنه لا يضره و ينقلب حسنة في صحيفته .

١ - سورة الفرقان الآيات ٦٨-٧١

٢ - انظر تفسير الطبري ج ١٩ ص ٤٦-٤٧ ، تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٢٨-٣٢٩ ،

الجامع لأحكام القرآن ج ١٣ ص ٧٧-٧٩

### و استدلووا على جواز انقلاب السيئات و تحويلها إلى حسنات بما يلي :

١- ثبتت السنة بذلك وصحت به الآثار المروية عن السلف رضي الله عنهم .  
فمن هذه النصوص :

أ) قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : إني لأعلم آخر أهل الجنة دخولا الجنة ، و آخر أهل النار خروجا منها .

رجل يؤتى به يوم القيامة ، فيقال : اعرضوا عليه صغار ذنوبه ، و ارفعوا عنه كبارها . فتعرض عليه صغار ذنوبه ، فيقال : عملت يوم كذا وكذا ، كذا وكذا . وعملت يوم كذا وكذا ، كذا وكذا .

فيقول نعم . لا يستطيع أن ينكر ، و هو مشفق من كبار ذنوبه أن تعرض عليه .  
فيقال له : فإن لك مكان كل سيئة حسنة .

فيقول : رب قد عملت أشياء لا أراها ها هنا !

فلقد رأيت رسول الله صلى الله عليه وسلم ضحك حتى بدت نواجذه .<sup>١</sup>

ب) قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : ليطمنن أقوام لو أكثروا من السيئات ! قالوا لم يا رسول الله ؟

قال : " الذين بدل الله سيئاتهم حسنات " <sup>٢</sup>

و روي أن أبا هريرة - رضي الله عنه - قال : ليأتين الله عز وجل بأناس يوم القيامة رأوا لو أنهم قد استكثروا من السيئات .

١ - رواه مسلم في الصحيح ج١ ص١٧٧

٢ - رواه الحاكم في المستدرک و قال : إسناده صحيح ولم يخرجاه . ج٤ ص٢٨١

قيل من هم يا أبا هريرة ؟

قال : الذين يبذل الله سيئاتهم حسنات .<sup>١</sup>

ج ( أتى أبو طويل شطب الممدود رضي الله عنه رسول الله - صلى الله عليه وسلم - فقال : أرأيت رجلا عمل الذنوب كلها ، فلم يترك منها شيئا . و هو في ذلك لم يترك حاجة ، و لا داجة إلا أتاها . فهل له من توبة ؟

قال عليه الصلاة و السلام : فهل أسلمت ؟

قال : أما أنا ، فأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له ، و أنك رسول الله .

قال : " نعم . تفعل الخيرات وتترك السيئات فيجعلهن الله لك خيرات كلهن .

قال : و غدراي و فجراي ؟

قال : نعم .

قال : الله أكبر . فما زال يكبر حتى توارى .<sup>٢</sup>

د ( قال رسول الله - صلى الله عليه وسلم : " إذا نام بن آدم ، قال الملك للشيطان : أعطني صحيفة . فيعطيه إياها ، فما وجد في صحيفته من حسنة

١ - انظر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٢٨

٢ - رواه الطبراني في المعجم الكبير ج ٧ ص ٣١٤ . يقول ابن الهيثم : رواه الطبراني والبخاري بنحوه . و رجال البخاري رجال الصحيح غير محمد بن هارون أبي نسيب ، وهو ثقة . مجمع الزوائد ج ١ ص ٣١-٣٢ و يقول المنذري : إسناده جيد قوي . و شطب قد ذكره غير واحد في الصحابة . إلا أن البغوي ذكر في معجمه أن الصواب عن عبد الرحمن بن جبير بن نفير مرسل أن رجلا أتى النبي صلى الله عليه وسلم طويل شطب . والشطب في اللغة الممدود فصحفه بعض الرواة وظنه اسم رجل والله أعلم . الترغيب و التهيب ج ٤ ص ٥٥

و انظر أيضا الإصابة ج ٣ ص ٣٤٩

محي بها عشر سيئات من صحيفة الشيطان ، و كتبهن حسنات . فإذا أراد أحدكم أن ينام ، فليكبر ثلاثا وثلاثين تكبيرة ، و يحمد أربعاً وثلاثين تحميدة ، ويسبح ثلاثا وثلاثين تسيحة ، فتلك مائة .<sup>١</sup>

هـ ) يقول سلمان الفارسي - رضي الله عنه : يعطى الرجل يوم القيامة صحيفته فيقرأ أعلاها ، فإذا سيئاته . فإذا كاد يسوء ظنه نظر في أسفلها فإذا حسناته ، ثم ينظر في أعلاها فإذا هي قد بدلت حسنات .<sup>٢</sup>

### التأويل الثاني<sup>٣</sup> :

يبدل الله بقبايح أعمالهم في الشرك محاسن الأعمال في الإسلام . أي أن الله عز وجل ينقلهم عما يسخطه من الأعمال إلى ما يرضى . فيوفقهم الله لعمل الصالحات بدل و مكان ما عملوا من سيئات . فيكون التبديل في الدنيا . فيبدلهم الله بعبادة الأوثان عبادة الله . فيكتب موضع كافر مؤمن ، و موضع عاص مطيع .

و يبدلهم بقتالهم مع المشركين قتالاً مع المسلمين .  
و يبدلهم بنكاح المشركات نكاح المؤمنات .

١ - المعجم الكبير ج٣ ص٢٩٦ ، مسند الشاميين ج٢ ص٤٤٦ فيه محمد بن إسماعيل بن

عياش و هو ضعيف . انظر مجمع الزوائد ج١٠ ص١٢١-١٢٢

٢ - انظر تفسير ابن كثير ج٢ ص٣٢٨

٣ - انظر تفسير الطبري ج١٩ ص٤٦-٤٧ ، تفسير ابن كثير ج٢ ص٣٢٨-٣٢٩ ،

الجامع لأحكام القرآن ج١٣ ص٧٧-٧٩ ، السنن الكبرى للنسائي ج٢ ص٢٨٧ ، المحتسب

ج٧ ص٨٦

يقول ابن عباس - رضي الله عنهما : يدلهم بالشرك إيماننا ، و بالقتل إمساكا ،  
و بالزنا إحصانا .

و يقول أيضا : هم المؤمنون كانوا قبل إيمانهم على السيئات . فرغب الله بهم عن  
ذلك فحوهم إلى الحسنات ، و أبدلهم مكان السيئات حسنات .

و يقول : هم الذي يتوبون فيعملون بالطاعة ، فيبدل الله سيئاتهم حسنات حين  
يتوبون .

و قد رجح الطبري هذا التأويل ، فيقول <sup>١</sup> :

وأولى التأويلين بالصواب في ذلك تأويل من تأوله فأولئك يبدل الله سيئاتهم  
أعمالهم في الشرك حسنات في الإسلام بنقلهم عما يسخطه الله من الأعمال إلى  
ما يرضى .

وإنما قلنا ذلك أولى بتأويل الآية ؛ لأن الأعمال السيئة قد كانت مضت على ما  
كانت عليه من القبح . و غير جائز تحويل عين قد مضت بصفة إلى خلاف ما  
كانت عليه ، إلا بتغييرها عما كانت عليه من صفتها في حال أخرى .

فيجب إن فعل ذلك كذلك أن يصير شرك الكافر الذي كان شركا في الكفر  
بعينه إيماننا يوم القيامة بالإسلام ، و معاصيه كلها بأعيانها طاعة . وذلك ما لا  
يقوله ذو حجا .

التأويل الثالث <sup>٢</sup> : التبديل عبارة عن الغفران . أي يغفر الله لهم تلك السيئات ،  
لا أن يبدلها حسنات .

١ - ج ١٩ ص ٤٧-٤٨

٢ - انظر تفسير ابن كثير ج ٢ ص ٣٢٨ ، الجامع لأحكام القرآن ج ١٣ ص ٧٨

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - التأويل الأول القائل بانقلاب السيئات فتصبح حسنات بفضل الله و كرمه . و ذلك لما يلي :

١- ما سبق ذكره من الأحاديث الدالة على أن الله عز وجل يبدل السيئات حسنات . فما المانع أن يبدل سيئات الكافر حسنات إذا أسلم؟!  
فإن الله عز وجل يفعل ما يشاء ، فله الأمر كله ، و إليه يرجع الأمر كله . و الحمد لله رب العالمين ما أكرمه و ما أرحمه . فلا يعجزه أن يحول السيئات إلى حسنات .<sup>١</sup>

٢- يمكن مناقشة ما قاله الطبري بأن أعماله السيئة قد مضت على ما كانت عليه من القبح ، و غير جائز تحويل عينها :  
أن الأعمال تعتبر ماضية منتهية إذا مات الإنسان . أما ما دام حيا فيمكنه تغيير ما عمل في الماضي .

فلو عمل المسلم الصالحات ، ثم ارتد - و العياذ بالله من الردة - و مات مرتدا ، فقد حبط عمله بنص القرآن و إجماع المسلمين . فلا يقال أن أعماله الصالحة قد مضت و انتهت غلا تتغير عينها !

و كذلك يقال : لو عمل المسلم السيئات ، ثم تاب منها توبة نصوحا ، محيت عنه . و لا يقال أنهما قد مضت و انتهت ، فلا تتغير عينها !  
و محوها ليس بتغيير لعينها ، بل إزالة و إلغاء لعينها بالمرّة . و الله اعلم .

---

١ - اللهم اغفر لنا و لوالدينا و أزواجنا و ذرياتنا ، و ارحمنا ، و بدل سيئاتنا حسنات

بفضلك يا أرحم الراحمين ... آمين



### المطلب الرابع في فضل :

### ثبوت أجر ما عمل من خير في كفره .

إذا عمل الكافر في كفره أعمالاً صالحة ، كالتقرب و الطاعات كأن يعتقد الرقبة ، أو يطعم الطعام ، أو يغيث الملهوف ، أو يبر والديه ، أو يصل الرحم ، أو يفني بعهدته ، أو يصدق في قوله ... ثم يمن الله عليه بالإسلام ، فيسلم : فإن جمهور العلماء على أن الله عز وجل بفضله يقبل منه ذلك و يثيبه عليه كأنما عمله و هو مسلم . و نقل بعضهم الإجماع على ذلك .<sup>١</sup> بل إن من العلماء من قال بقبول ما فعل من خير بالإضافة إلى مضاعفتها ؛ لأن الحسنه بعشر أمثالها أو أكثر .<sup>٢</sup>

و استدلووا بما يلي :

١- روي في الصحيحين عن حكيم بن حزام<sup>٣</sup> قال : قلت يا رسول الله ،

١ - انظر المجموع للنووي ج٣ ص٤-٥ و انظر شرحه على صحيح مسلم ج٢ ص١٤٠-١٤١ و انظر أيضا المحلى لابن حزم ج١ ص١٩ ، الأشباه و النظائر للسيوطي ص٢٥٤ ، الفواكه الدواني ج١ ص٧٤ و ص٩٩ ، نيل الأوطار ج٦ ص٢٠١-٢٠٢ ، السيل الجرار ج٣ ص٣٧٠

٢ - انظر الفواكه الدواني ج١ ص٧٤

٣ - هو : حكيم بن حزام بن خويلد القرشي الأسدي ، يكنى أبا خالد هو ابن أخي خديجة بنت خويلد زوج النبي صلى الله عليه و سلم . ولد في الكعبة ، و كان من أشرف قريش ووجهها في الجاهلية و الإسلام . كان مولده قبل الفيل بثلاثة عشر سنة أو اثنتي عشر سنة . وتأخر إسلامه إلى عام الفتح و صحب النبي صلى الله عليه و سلم . وعاش في الجاهلية ستين سنة و في الإسلام ستين سنة و توفي سنة أربع و خمسين . انظر الاستيعاب ج٨ ص٣٦٢ و بعدها

أرأيت أمورا كنت أتحنث بها في الجاهلية من صدقة ، أو عتاقة ، أو صلة رحم  
أفيها أجر ؟

فقال رسول الله صلى الله عليه و سلم : " أسلمت على ما أسلفت من خير " <sup>١</sup>  
و رواية البخاري بلفظ " على ما سلف من خير " <sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

التحنث يقصد به : التعبد ، و عمل البر . <sup>٣</sup>

يقول النووي : و إن أسلم ، فالصواب المختار أنه يثاب عليها ( أي العبادة ) في  
الآخرة ... ثم قال :

فهذان حديثان صحيحان لا يمنعهما عقل ، و لم يرد الشرع بخلافهما ؛ فوجب  
العمل بهما . وقد نقل الإجماع على ما ذكرته من إثبات ثوابه إذا أسلم . <sup>٤</sup>

٢- يقول صعصعة بن ناجية المجاشعي - رضي الله عنه ° :

١ - لفظ الرواية لمسلم في الصحيح ج١ ص١١٤ .

٢ - انظر الصحيح ج٢ ص٥٢١

٣ - انظر شرح مسلم للنووي ج٢ ص١٤٠

٤ - المجموع ج٣ ص٤-٥ و انظر شرحه على صحيح مسلم ج٢ ص١٤٠-١٤١

٥ - هو : صعصعة بن ناجية بن عقال . جد الشاعر الفرزدق بن غالب بن صعصعة بن  
ناجية . روى عنه طفيل بن عمرو وابنه عقال وروى عنه الحسن إلا أنه قال حدثني  
صعصعة عم الفرزدق وهو عندهم جد الفرزدق الشاعر . كان صعصعة هذا من أشرف  
بني تميم ، و وجوه بني مجاشع . كان في الجاهلية يفتدى الموءودات من بني تميم فامتدح  
الفرزدق جده فقال : وجدي الذي منع الوائدات \* وأحيي الوئيد فلم تؤد . نزل هو و  
ولده البصرة . الاستيعاب ج٨ ص٧١٨ ، الطبقات لابن سعد ج٧ ص٣٨

قدمت على النبي صلى الله عليه وسلم فعرض علي الإسلام ، فأسلمت . و علمني آيات من القرآن .

فقلت : يا رسول الله ، إني عملت أعمالا في الجاهلية فهل لي فيها من أجر؟  
قال : و ما عملت ؟

فقلت : ضلت ناقتان لي عشراوان ، فخرجت أتبعهما على جمل لي . فرفع لي بيتان في فضاء من الأرض فقصدت قصدهما ، فوجدت في أحدهما شيخا كبيرا.  
فقلت : أحسستم ناقتين عشراوين فأناديهما ؟

فقال مقسم بن دارم : قد أصبنا ناقتيك ، و بعناهما . و قد نعش الله بهما أهل بيتين من قومك من العرب من مضر .

فبينما هو يخاطبني إذ نادته امرأة من البيت الآخر : ولدت .. ولدت ..

قال : و ما ولدت ؟ إن كان غلاما فقد شركنا في قومنا ، و إن كانت جارية فادفنيها .

فقالت : جارية .

فقلت : و ما هذه المولودة ؟

قال : ابنة لي .

فقلت : إني أشتريها منك .

فقال : يا أبا بني تميم ، أتبيع ابنتك؟! و إني رجل من العرب من مضر !

فقلت : إني لا أشتري منك رقبتها ، بل إنما أشتري منك روحها أن لا تقتلها .

قال : بم تشتريها ؟

فقلت : بناقتي هاتين وولدهما .

قال : و تزيدني بعيرك هذا ؟

قلت : نعم على أن ترسل معي رسولا، فإذا بلغت إلى أهلي رددت إليه البعير.  
فلما كان في بعض الليل ، فكرت في نفسي أن هذه مكرمة ما سبقني إليها أحد  
من العرب . و ظهر الإسلام وقد أحييت ثلاثمائة وستين من المؤودة . اشترى  
كل واحدة منهن بناقتين عشراوين وجمل .

فهل لي في ذلك من أجر؟؟

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : تم لك أجره ؛ إذ من الله عليك بالإسلام .<sup>١</sup>

إلا أن بعض العلماء لم يأخذ بظاهر هذه الأخبار ، فقالوا :

قوله : " أسلمت على ما أسلفت من خير " مخالف ظاهره للأصول ؛ لأن  
الكافر لا يصح منه التقرب لله تعالى فيكون مثابا على طاعته ؛ لأن من شرط  
التقرب أن يكون عارفا بالتقرب إليه .

فإذا عدم الشرط ، انتفى صحة المشروط . فكان المعنى في الحديث : إنك  
اكتسبت طباعا جميلة في الجاهلية أكسبتك عادة جميلة في الإسلام . وذلك أن  
حكيمًا - رضي الله عنه - عاش مائة وعشرين سنة ، ستين في الإسلام وستين  
في الجاهلية . فأعتق في الجاهلية مائة رقبة وحمل على مائة بعير ، وكذلك فعل في  
الإسلام . وهذا واضح .<sup>٢</sup>

١ - المستدرک علی الصحیحین ج ٣ ص ٧٠٧ ، معجم الطبرانی الكبير ج ٨ ص ٧٦-٧٧  
٢ - جامع أحكام القرآن للقرطبي ج ٨ ص ١٦٢ و انظر فتح الباري شرح البخاري  
ج ١ ص ٩٩ و ج ٥ ص ١٦٩ ، الأشباه و النظائر للسيوطي ص ٢٥٤ ، الفواكه الدواني  
ج ١ ص ٧٤

و استدلووا :

بأن عائشة - رضي الله عنها - قالت : قلت يا رسول الله ، ابن جدعان كان في الجاهلية يصل الرحم ، و يطعم المسكين فهل ذاك نافعه ؟ قال عليه الصلاة و السلام : " لا ينفعه ؛ إنه لم يقل يوماً رب اغفر لي خطيئتي يوم الدين " .<sup>١</sup>

## وجه الدلالة من الخبر :

علق النبي صلى الله عليه و سلم انتفاع الكافر بما عمل من خير بإسلامه . فإذا لم يسلم لم ينفعه ما عمل . و الله أعلم .

الترجيح :

الذي يظهر لي - و الله أعلم - قبول ما عمل في كفره من خير ، فيجازى عليه بالحسنات في الآخرة ؛ لما يلي :

- ١- ليس على الله بعزيز و لا بعيد أن يقبل من الكافر ما عمل من خير في كفره بشرط أن يسلم . فكما أن الله سبحانه و تعالى بفضله و كرمه يغفر للكافر جميع ذنوبه ، بل يقبل السيئات إلى حسنات مكافأة له على إسلامه ، فما المانع أن يكافئه أيضا بقبول ما عمل من خير ؛ ليثقل ميزان حسناته ترغيبا له في الإسلام !؟

يقول القرطبي<sup>١</sup> :

و قد قيل : لا يبعد في كرم الله أن يشبه على فعله ذلك بالإسلام كما يسقط عنه ما ارتكبه في حال كفره من الآثام . وإنما لا يثاب من لم يسلم ، و لا تاب و مات كافرا .

١ - هو أبو عبد الله محمد بن أحمد بن أبي بكر القرطبي . المفسر . جمع في تفسير القرآن كتابا كبيرا في اثني عشر مجلدا سماه كتاب جامع أحكام القرآن والمبين لما تضمن من السنة وآي القرآن . وهو من أجل التفاسير وأعظمها نفعا أسقط منه القصص والتواريخ وأثبت عوضها أحكام القرآن واستنباط الأدلة وذكر القراءات والأعراب والناسخ والمنسوخ . توفي سنة ٦٧١هـ - رحمه الله . انظر الديباج المذهب ص ٣١٧

وهذا ظاهر الحديث وهو الصحيح إن شاء الله . و ليس عدم شرط الإيمان في عدم ثواب ما يفعله من الخير ثم أسلم ومات مسلما بشرط عقلي لا يتبدل . و الله أكرم من أن يضيع عمله إذا حسن إسلامه . و الله أعلم .<sup>١</sup>

٢- كذلك يدل ظاهر قول النبي صلى الله عليه وسلم لصعصعة بن ناجية " تم لك أجره " . على حصول تمام الأجر في الدنيا و الآخرة ؛ لأن الكافر إذا عمل خيرا يجازى عليه في الدنيا دون الآخرة . فلما أسلم تم أجره بحصوله على الثواب الأخروي . و الله أعلم

٣- استدل بعض العلماء بقول الله تعالى : " فلا اقتحم العقبة \* و ما أدراك ما العقبة \* فك رقبة \* أو إطعام في يوم ذي مسغبة \* يتيما ذا مقربة \* أو مسكينا ذا متربة \* ثم كان من الذين آمنوا و تواصوا بالصبر و تواصوا بالمرحمة \* أولئك أصحاب الميمنة " <sup>٢</sup>

فقالوا : قيل المراد من قوله تعالى " ثم كان من الذين آمنوا " أي إذا فعل الكافر القرب كعتق الرقبة ، و إطعام المسكين ، فإن ذلك سينفعه إذا آمن بالله و رسوله .<sup>٣</sup>

٤- إذا أخرج الكافر في كفره كفارة يمين أو ظهار أو غيرها من الكفارات في حال كفره ، فلا يلزمه إعادتها بعد إسلامه .

١ - جامع أحكام القرآن للقرطبي ج٨ ص١٦٢

٢ - سورة البلد الآيات ١١-١٨

٣ - انظر الجامع لأحكام القرآن ج٢٠ ص٧١

فدل هذا على قبول ما عمل من خير .<sup>١</sup>

٥- كما يتفضل الله عز وجل على العاجز بثواب ما كان يعمل في حال قدرته و استطاعته ، مع أنه لم يصدر منه الفعل . فلا مانع أن يتفضل على المسلم الحديث بثواب ما فعل في كفره و قد صدر منه الفعل .<sup>٢</sup>

٦- يدل حديث عائشة - رضي الله عنها - أن ابن جدعان لو أسلم ؛ لنتفعه ما فعل من خير .<sup>٣</sup>

١ - انظر فتح الباري شرح البخاري ج ١ ص ٩٩

٢ - انظر فتح الباري شرح البخاري ج ١ ص ١٠٠

٣ - انظر فتح الباري شرح البخاري ج ١ ص ١٠٠



### المطلب الخامس :

#### متفرقات في فضل الدخول في الإسلام .

الحديث عن فضل الدخول في الإسلام حديث طويل . يمكن أن يجعل كتابا مستقلا . فالدخول في الإسلام له فضل كبير عظيم . فهو دين الله الذي ختم به الرسالات ، ورضيه لعباده .

ففضل الإسلام لا يقتصر على الإنسان كفرد ، بل يتعدى فضله إلى جميع جوانب الحياة الإنسانية : سواء الجانب الاعتقادي ، أو التعبدي ، أو الفكري ، أو الأخلاقي ، أو الاجتماعي ، أو السياسي ، أو الاقتصادي . فيرتقى الإسلام بالإنسان و الإنسانية في جميع هذه الجوانب .

بل إن فضل الإسلام لا يقتصر على معتقه ، فيتعدى فضله إلى جميع البشر مسلمهم و كافرهم . و يتعدى أيضا فضله إلى الحيوان و البيئة .  
فالدخول في الإسلام على مستويين : مستوي خاص ، و هو دخول الأفراد فيه .  
و مستوى عام ، و هو دخول المجتمعات و الحكومات فيه .

و لما كان موضوع الرسالة في الأحكام الفقهية المتعلقة بالدخول في الإسلام ، فإن التوسع في هذا المبحث - فضل الدخول في الإسلام - يخرج الرسالة عن صلب موضوعها ؛ لذا رأيت اكتفاء التوسع بما سبق في المطالب السابقة .  
و سأذكر في هذا المطلب - بإذن الله تعالى - عرضا سريعا موجزا لبعض ما تيسر لي جمعه عن فضل الدخول في الإسلام . فأقول و بالله التوفيق :

## ١ - دخول الأبناء تلقائياً في الإسلام بإسلام الوالدين أو أحدهما .

قال تعالى " و الذين آمنوا و اتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم و ما ألتناهم من عملهم من شيء كل امرء بما كسب رهين " .<sup>١</sup>  
 يقول ابن عباس - رضي الله عنهما - في تفسير الآية :  
 و أتبعناهم ذرياتهم بإيمان الآباء ، فأدخلناهم الجنة .<sup>٢</sup>

## ٢ - التحلي بمكارم الخلق . و التحلي عن مساوئها .

تعتبر الأخلاق جزءاً مهماً في الدين الإسلامي . فيكفي قول النبي عليه الصلاة و السلام " إنما بعثت لأتمم مكارم الأخلاق " .<sup>٣</sup>  
 و رواية أخرى " بعثت لأتمم حسن الأخلاق " .<sup>٤</sup>  
 و رواية ثالثة " بعثت لأتمم صالح الأخلاق " .<sup>٥</sup>

و كذلك قرن الإسلام الأخلاق بالإيمان ، فلا يكتمل إيمان المرء حتى يحسن خلقه . يقول عليه الصلاة و السلام " أكمل المؤمنين إيماناً أحسنهم أخلاقاً " .<sup>٦</sup>

١ - سورة الطور آية ٢١

٢ - زاد المسير ج ٨ ص ٥١

٣ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ١٩١

٤ - رواها مالك في الموطأ ج ٢ ص ٩٠٤

٥ - رواه الحاكم ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه . المستدرک

ج ٢ ص ٦٧٠ ، و رواه أحمد في المسند ج ٢ ص ٣٨١ ، و ابن أبي شيبه في المصنف

ج ٦ ص ٣٢٤ ، و انظر مجمع الزوائد ج ٨ ص ١٨٨

٦ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ١٠ ص ١٩١

و قوله عليه الصلاة و السلام: **والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن ، والله لا يؤمن!**  
 قيل : **ومن يا رسول الله ؟**  
 قال : **الذي لا يأمن جاره بوائقه .**<sup>١</sup>

و قوله عليه الصلاة و السلام " **من كان يؤمن بالله واليوم الآخر فلا يؤذ جاره . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليكرم ضيفه . ومن كان يؤمن بالله واليوم الآخر فليقل خيرا ، أو ليسكت .**<sup>٢</sup>  
 و غيرها من الأحاديث الدالة على ذلك .

فلما كان للأخلاق هذه الأهمية و المكانة في الدين ، وجب على من دخل في الإسلام أن يتحلى بها .

و نتيجة لذلك يكون المسلم إنسانا : صادقا ، أميناً ، وفيا للعهد ، كريماً ، مضيافاً ، مسامحاً سهلاً ، بشوشاً ، ألوفاً مؤتلفاً ، متواضعاً ، في عون من استعان به ... و غير ذلك من الصفات الحسنة .

و أيضاً نتيجة لذلك ، يكون المسلم غير كذاب ، و لا خوان ، و لا غدار ، و لا سباب ، و لا فحاش ، و لا نمام ، و لا مغتاب ... و لا غير ذلك من الصفات السيئة .

١ - صحيح البخاري ج٥ ص٢٢٤٠

٢ - صحيح مسلم ج١ ص٦٨ ، موطأ مالك ج٣ ص٩٢٩

### ٣- الراحة النفسية و السعادة .

إذا آمن المسلم بركن الإيمان بالقدر خيره و شره إيمانا جازما ، فإنه سيسعد في حياته لأنه يعلم أن كل ما يحدث له إنما هو خير . فإذا أصابته سراء شكر ، و لم يكفر و لم يبطر . و إذا أصابته ضراء صبر ، و لم يجزع .

هذا من ناحية . و من ناحية أخرى يكون مطمئنا آمنا ؛ فهو لا يخش إلا الله ، و يؤمن أنه لو اجتمعت الإنس و الجن على أن يضروه ، ما ضره إلا بإذن الله .

### ٤- العزة و الكرامة .

فالله سبحانه و تعالى هو العزيز ، و جعل العزة له و لرسوله و للمؤمنين . فما على المسلم إلا أن يعتز بدينه و يعليه ، فيعزه الله .

خرج عمر بن الخطاب إلى الشام و معه أبو عبيدة بن الجراح ، فأتوا على مخاضة و عمر على ناقه له ، فترل عنها ، و خلع خفيه فوضعهما على عاتقه ، و أخذ بزمام ناقته فخاض بها المخاضة .

فقال أبو عبيدة : يا أمير المؤمنين ، أنت تفعل هذا ، تخلع خفيك و تضعهما على عاتقك ، و تأخذ بزمام ناقتك و تخوض بها المخاضة !! ما يسرني أن أهل البلد استشفروك .

فقال عمر : أوه ، لم يقل ذا غيرك أبا عبيدة جعلته نكالا لأمة محمد صلى الله عليه وسلم . إنا كنا أذل قوم فأعزنا الله بالإسلام . فمهما نطلب العزة بغير ما أعزنا الله به ، أذلنا الله .<sup>١</sup>

و روي أن رجلين من مزينة كانا رجلي سوء ، فلما أسلما سألهما النبي عليه الصلاة والسلام : ما أسماؤكما ؟  
فقالا : المهانان .

فقال عليه الصلاة والسلام : بل أنتما المكرمان .<sup>٢</sup>

#### ٥- العدالة ، و قبول شهادته .

جاء أعرابي إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال إني رأيت الهلال - يعني هلال رمضان .

فقال : أتشهد أن لا إله إلا الله ؟

قال : نعم .

قال : أتشهد أن محمدا رسول الله؟

قال . نعم .

قال : يا بلال ، أذن في الناس أن يصوموا .<sup>٣</sup>

١ - رواه الحاكم في المستدرک ج ١ ص ١٣٠ و قال : هذا حديث صحيح على شرط الشيخين لاحتجاجهما جميعا بأبيوب بن عائذ الطائي وسائر رواته ولم يخرجاه . و انظر شعب الإيمان لليهقي ج ٦ ص ٢٩١

٢ - رواه عبد الرزاق في المصنف ج ١٠ ص ٣١٧

٣ - رواه الحاكم في المستدرک ج ١ ص ٥٨٦

يقول الشوكاني :

الإسلام يجب ما قبله ؛ فهو عدل بمجرد تكلمه بكلمة الإسلام ، وإن لم ينضم إليها عمل .<sup>١</sup>

### ٦ - العفة و الطهارة .

حرم الإسلام الزنا و كل ما يقرب إليه من نظر أو سمع . و حرم الفحش و البذاءة في الأقوال و الأفعال . فإذا أسلم المرء و قد كان يعمل الفواحش من قبل ، فإنه سينوب إلى الله ، و يقلع عما هو عليه . فيصبح إنسانا طاهرا عفيفا .

روي أن امرأة كانت بغيا في الجاهلية . فمر بها رجل - أو مرت به - فبسط يده إليها .

فقالت : مه . إن الله أذهب بالشرك و جاء بالإسلام .

فتركها وولى ، و جعل ينظر إليها حتى أصاب وجهه الحائط . فأتى النبي صلى الله عليه وسلم فذكر ذلك له .

فقال عليه الصلاة و السلام : أنت عبد أراد الله بك خيرا . إن الله تبارك و تعلى إذا أراد بعبد خيرا عجل له عقوبة ذنبه حتى يوافي به يوم القيامة .<sup>٢</sup>

فدل الأثر على تغير حال هذه المرأة من حال البغاء في كفرها إلى حال الطهر و العفاف بعد الإسلام .

١ - نيل الأوطار ج٤ ص٢٦٢

٢ - رواه الحاكم في المستدرک ج١ ص٥٠٠ و قال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم و لم يخرجاه . و انظر شعب الإيمان لليهقي ج٧ ص١٥٤ ، مسند الروياني

### ٧- القناعة و الزهد في زينة الدنيا الزائفة .

يقول عليه الصلاة و السلام " يأكل المسلم في معي واحد ، و الكافر يأكل في سبعة أمعاء " <sup>١</sup>

يقول بعض العلماء : أن هذا الخير مثل ضربه النبي صلى الله عليه و سلم للمؤمن و زهده في الدنيا ، و الكافر و حرصه عليها .  
فالأكل يراد به الاهتمام بالدنيا .

و معي واحد ، يراد به القناعة من الدنيا . كالذي يقنع بالأكل القليل .  
و سبعة أمعاء ، يراد به عدم القناعة ، و الشراهة في جمع أكثر ما يستطيع من الدنيا . <sup>٢</sup>

يقول أنس بن مالك : إن كان الرجل ليأتي رسول الله صلى الله عليه و سلم يسلم للشيء من الدنيا ، لا يسلم إلا له . فما يمسي حتى يكون الإسلام أحب إليه من الدنيا و ما فيها . <sup>٣</sup>

يقول النووي : المراد أنه يظهر الإسلام أولاً للدنيا ، لا بقصد صحيح . ثم من بركة النبي صلى الله عليه و سلم ، و نور الإسلام لم يلبث إلا قليلاً حتى ينشرح

١ - الموطأ ج٢ ص٩٢٤ ، صحيح البخاري ج٥ ص٢٠٦١ ، سنن الترمذي ج٤ ص٢٦٦ ،

السنن الكبرى للنسائي ج٤ ص١٧٨

٢ - نظر شعب الإيمان للبيهقي ج٥ ص٢٣-٢٤ ، معتصر المختصر ج٢ ص٢٢١-٢٢٢ ،

الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٧ ص١٩٣ ، فتح الباري شرح صحيح البخاري

ج٩ ص٥٣٨-٥٣٩ ، شرح سنن ابن ماجه للسيوطي ص٢٣٤ ، تحفة الأحوذى

ج٥ ص٤٤١

٣ - صحيح مسلم ج٤ ص١٨٠٦ ، سنن البيهقي ج٧ ص١٩ ، مسند أبي يعلى

ج٦ ص٣٩٨ يقول الهيثمي : رجاله رجال الصحيح . مجمع الزوائد ج٣ ص١٠٤

صدره بحقيقة الإيمان ، و يتمكن من قلبه . فيكون حينئذ أحب إليه من الدينار و ما فيها .<sup>١</sup>

#### ٨- التآلف و المحبة بين أفراد الأسرة و المجتمع .

المسلم لا يكره أخاه المسلم ، و لا يحقد عليه ، و لا يتمنى له الشر و الأذى ، و لا يعتدي على حقوقه أو عرضه و لو في غيبته ، و لا يتكبر عليه ، و لا يحقره . و بمعنى آخر كما وصفنا النبي عليه الصلاة و السلام بقوله " مثل المؤمنين في توادهم و تراحمهم و تعاطفهم مثل الجسد إذا اشتكى منه عضو تداعى له سائر الجسد بالسهر و الحمى " <sup>٢</sup>

و قوله " المسلمون كرجل واحد . إن اشتكى عينه ، اشتكى كله . و إن اشتكى رأسه اشتكى كله " <sup>٣</sup> .

و الحكيم العاقل لا يضر بجسده ، إنما يرعاه و يحافظ عليه من أدنى أذى و شر . فيما أننا جسد واحد ، فلا تؤذ بعضنا بعضا . بل نرعى و نحافظ على بعضنا البعض . فإذا كان هذا حالنا ، فلا شك سيسود بيننا المحبة و الألفة . و يكفي قوله عليه الصلاة و السلام " لا يؤمن أحدكم حتى يحب لأخيه ما يحب لنفسه " <sup>٤</sup>

١ - شرح النووي على صحيح مسلم ج ١٥ ص ٧٢-٧٤

٢ - رواه مسلم ج ٤ ص ١٩٩٩

٣ - رواه مسلم ج ٤ ص ٢٠٠٠

٤ - مسند أبي عوانة ج ١ ص ٣٣ ، المحتجى ج ٨ ص ١٢٥ ، سنن الدارمي ج ٢ ص ٣٩٧ و

صححه الهيثمي في مجمع الزوائد ج ١ ص ٩٥



فإذا كان هذا على مستوى المجتمع ، فمن باب أولى تحقيق ذلك بين أفراد الأسرة الواحدة ؛ فالأقرب ون أولى بالمعروف .

### ٩- الإصلاح و عدم الإفساد في الأرض .

يحث الإسلام المسلمين على أعمار الأرض ماديا و معنويا و إصلاحها . و ينهاهم عن إفسادها و الإفساد فيها . و بمعنى آخر إصلاح حياتهم الدنيا عليها . و دل على ذلك آيات و أحاديث كثيرة . قال تعالى " و إذا تولى سعى في الأرض ليفسد فيها و يهلك الحرث و النسل و الله لا يحب الفساد " <sup>١</sup>

و قال " و لا تفسدوا في الأرض بعد إصلاحها و ادعوه خوفا و طمعا إن رحمت الله قريب من المحسنين " <sup>٢</sup>

و قال تعالى " فهل عسيتم إن توليتم أن تفسدوا في الأرض و تقطعوا أرحامكم \* أولئك الذين لعنهم الله فأصمهم و أعمى أبصارهم " <sup>٣</sup> أي : هل عسيتم أيها القوم إن توليتم عن تنزيل الله جل ثناؤه ، و فارقتم أحكام كتابه ، و أدبرتم عن محمد صلى الله عليه وسلم ، و عما جاءكم به ، أن

١ - سورة البقرة آية ٢٠٥

٢ - سورة الأعراف آية ٥٦

٣ - سورة محمد آية ٢٢-٢٣

تفسدوا في الأرض . فتكفروا به ، وتسفكوا فيها الدماء ، وتقطعوا أرحامكم وتعودوا لما كنتم عليه في جاهليتكم .<sup>١</sup>

### ١٠- تحرير العقل من الخرافات و التقليد .

ينهى الإسلام الإنسان بصفة خاصة ، و المسلم بصفة عامة عن اتباع الآخرين بدون علم و لا هدى . فلا يكون إمعة إذا أحسن الناس أحسن ، و إذا أساؤا أساء . إنما عليه أن يحسن في جميع الحالات ، سواء أحسن الناس أم أساؤا . قال تعالى " و لا تقف ما ليس لك به علم إن السمع و البصر و الفؤاد كل أولئك كان عنه مسئولا " <sup>٢</sup>

و قال " و إذا قيل لهم اتبعوا ما أنزل الله قالوا بل نتبع ما ألفينا عليه آباءنا أو لو كان آباؤهم لا يعقلون شيئا و لا يهتدون " <sup>٤</sup>

و كذلك يدعو الإسلام إلى التفكير و التدبير في أخبار الأمم السابق ، و التفكير كذلك في الكون .

و نتيجة لذلك ، فإن المسلم إنسان مستقل بتفكيره ، متحرر من الأهواء و الأوهام و غيرها من المؤثرات . فهو يسعى دائما للوصول إلى الحق .

١ - انظر تفسير الطبري ج ٢٦ ص ٥٦

٢ - نص الحديث : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " لا تكونوا إمعة تقولون إن أحسن الناس أحسنا ، و إن ظلموا ظلمنا . و لكن وطنوا أنفسكم إن أحسن الناس أن تحسنوا ، و إن أساءوا فلا تظلموا . رواه الترمذي و قال : هذا حديث حسن غريب لا نعرفه إلا من هذا الوجه . ج ٤ ص ٣٦٤

٣ - سورة الإسراء آية ٣٦

٤ - سورة البقرة آية ١٧٠

### ١١- التحرر من الأمور الجاهلية .

و يقصد بذلك التحرر من كل الأمور الجاهلية ، كالعادات و التقاليد الخاطئة  
الظالمة التي لا يليق بالمسلم أن يتصف بها ؛ لما فيها من الاستعلاء و الظلم و  
الفساد الأخلاقي و الاجتماعي .

تزوج رجل من الأنصار امرأة ، فطعن عليها في حسبتها . فقال الرجل : إني لم  
أتزوجها لحسبها ؛ إنما تزوجتها لدينها ، و خلقها .

فقال النبي صلى الله عليه وسلم : ما يضرك ألا تكون من آل حاجب بن زرارة .  
ثم قال النبي صلى الله عليه وسلم : إن الله تبارك تعالى جاء بالإسلام فرفع به  
الحسيصة ، و أتم به الناقصة ، و أذهب به اللوم . فلا لوم على مسلم إنما اللوم  
لوم الجاهلية .<sup>١</sup>

و في رواية أخرى : " إن الله عز وجل جاء بالإسلام ، فسوى بين الناس . ولا  
لوم على مسلم " .<sup>٢</sup>

و حاجب بن زرارة كان من أشرف أعيان مكة<sup>٣</sup> . فلا فرق بين أن يكون  
المسلم من أعيان البلد أو من رعاياها .

١ - ذكره القرطبي في الجامع ج١٦ ص٣٤٦ و لم أستطع أن أجد من أخرجه

٢ - رواه الفاكهي في أخبار مكة ج٥ ص١٥٢

٣ - أخبار مكة ج٥ ص١٥٢

الباب الأول : فيما يثبت به الإسلام

و فيه الفصلان الآتيان :

الفصل الأول : فيما يثبت به إسلام العاقل البالغ

الفصل الثاني : فيما يثبت به إسلام الصغير و من في حكمه

## الفصل الأول : فيما يثبت به إسلام العاقل البالغ

و فيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : في اشتراط التشهد لثبوت الإسلام .

و يشتمل هذا المبحث على المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : صيغة التشهد المجزئة للدخول في الإسلام .

و يشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : إذا اقتصر الداخل في الإسلام على شهادة أن لا إله إلا الله أو ما يشبهها .

الفرع الثاني : إذا اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله .

المطلب الثاني : التلفظ بألفاظ أخرى غير الشهادة . مثل أن يقول أسلمت ، أو آمنت ، أو أنا مسلم ، أو أنا مؤمن ، أو آمنت بالله و بمحمد ، و ما شابه ذلك .

المطلب الثالث : هل يشترط مع التشهد التبرؤ من الدين الذي كان عليه ؟

المبحث الثاني : أسلم و لم يرد الإسلام .

المبحث الثالث : أسلم بشرط .

المبحث الرابع : ثبوت الإسلام بأداء العبادات .

المبحث الخامس : إسلام المكره .

المبحث السادس : إسلام السكران .

## المبحث الأول : في اشتراط التشهد لثبوت الإسلام

يشتمل هذا المبحث على المطالب الثلاثة الآتية :

المطلب الأول : صيغة التشهد المجزئة للدخول في الإسلام .

و يشتمل هذا المطلب على فرعين :

الفرع الأول : إذا اقتصر على شهادة أن لا إله إلا الله أو ما يشبهها .

الفرع الثاني : إذا اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله .

المطلب الثاني : إذا لم يتلفظ بالشهادتين ، إنما قال أسلمت ، أو آمنت ، أو

أنا مسلم ، أو أنا مؤمن ، أو آمنت بالله و بمحمد ، و ما شابه ذلك .

المطلب الثالث : هل يشترط التبرؤ من الدين الذي كان عليه ؟

### المطلب الأول :

### صيغة التشهد المجزئة للدخول في الإسلام .

صيغة الشهادتين المجزئة للدخول في الإسلام التي يحكم بإسلام قائلها بدون خلاف بين العلماء ، هي :

أشهد أن لا إله إلا الله ، و أشهد أن محمدا رسول الله ، و التبرؤ مما كان عليه أو التبرؤ من كل دين خلاف الإسلام .<sup>١</sup>

و لا مانع من إبدال الكلمات بمترادفاتهما للحكم بإسلامه . مثل أن يبدل " لا إله إلا الله " بأحد العبارات الآتي ذكرها . مع مراعاة الإتيان بلفظ " الله " في كلمة التوحيد ، فلا يقع الإسلام إلا به ، لا غير . فلا يجزي أن يقول لا إله إلا العزيز وغير ذلك من أسمائه تعالى . فيجزئه أن يقول :<sup>٢</sup>

لا إله غير الله .

أو لا إله سوى الله .

أو لا إله ما عدا الله .

أو لا إله ما خلا الله .

أو ما من إله إلا الله .

أو لا إله إلا الرحمن .

أو لا رحمن إلا الله .

١ - انظر مراتب الإجماع ج٢ ص١٢٧

٢ - انظر روضة الطالبين ج١٠ ص٨٣ ، مغني المحتاج ج٤ ص١٤١ ، حواشي الشرواني

ج٩ ص٩٧ ، الثمر الداني ص١٠

أو لا بارئ إلا الله .

أو قال بدل محمد رسول الله : أحمد رسول الله ، أو أبو القاسم رسول الله .

أو قال : محمد النبي ، بدل محمد رسول الله .

أما إذا لم يتلفظ بالشهادة على النحو المذكور سابقا ، كأن يقتصر على التلفظ

بشهادة أن لا إله إلا الله . أو يقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله .

أو يقول : آمنت بالله و بمحمد .

أو يقول : آمنت بالله .

أو يقول : آمنت بالنبي ، أو آمنت بالرسول . و غير ذلك ، فهل يحكم

بإسلامه ؟

و عليه ، فقد قسمت هذا المطلب إلى الفرعين الآتيين :

الفرع الأول : إذا اقتصر على شهادة أن لا إله إلا الله أو ما يشبهها .

الفرع الثاني : إذا اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله .



### الفرع الأول :

إذا اقتصر على شهادة أن لا إله إلا الله أو ما يشبهها .

اختلف العلماء في حكم ثبوت إسلام من اقتصر على شهادة التوحيد أو ما يشبهها على الرأيين الآتيين :

#### الرأي الأول : النظر في حال القائل .

فإذا كان الكافر ممن ينكر وجود الله - سبحانه و تعالى ، أو ممن يؤمن بوجوده لكن يشرك معه غيره ، فاقصر على شهادة أن لا إله إلا الله ، حكم بإسلامه . لأن هؤلاء يمتنعون عن الشهادة أصلاً . فإذا أقروا بها ، كان دليل إيمانهم . وهؤلاء كالمجوس ، و المشركين ، و غيرهم .

أما إن كان موحدًا لكنه منكر للرسالة ، فلا يصير مسلماً باقتضاره على شهادة أن لا إله إلا الله ، حتى يشهد أن محمداً رسول الله .<sup>١</sup> و لو قال يهودي أو نصراني أشهد أن لا إله إلا الله و أتيراً من اليهودية أو النصرانية ، لا يحكم بإسلامه ؛ لأنهم لا يمتنعون عن كلمة التوحيد . و التبرؤ عن اليهودية و النصرانية لا يكون دليل الدخول في دين الإسلام ؛ لاحتمال أنه تبرأ من ذلك ، و دخل في دين آخر سوى دين الإسلام .<sup>٢</sup>

١ - انظر شرح معاني الآثار للطحاوي ج٣ ص٢١٣ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٢-١٠٣ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٢٩٤ ، البحر الرائق ج٥ ص٨٠ و ص١٣٩ ، الدر المختار ج٤ ص٢٢٦-٢٢٧ ، الوسيط ج٦ ص٤٨ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٨٢ ، فتح الباري ج١٢ ص٢٧٩ ، الفروع ج٦ ص١٧٢ ، المبدع ج٩ ص١٨٢ ، نيل الأوطار ج٨ ص١٢  
٢ - بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣ ، و انظر البحر الرائق ج٥ ص١٣٩

و قد ذكر الشافعية بعض الأمثلة لهذه القاعدة ، أذكر منها ما يلي :<sup>١</sup>

١- إذا قال الثنوي<sup>٢</sup> لا إله إلا الله ، لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من القول بقدم الظلمة و النور . أن لا قديم إلا الله ، صار مؤمناً .

٢- إذا قال الوثني لا إله إلا الله ، فإن كان يزعم أن الوثن شريك لله تعالى ، صار مؤمناً . و إن كان يرى أن الله تعالى هو الخالق ، و يعظم الوثن لزعمه أنه يقربه إلى الله تعالى ، لم يكن مؤمناً حتى يتبرأ من عبادة الوثن .

٣- و لو كان مشبهاً<sup>٣</sup> ، فقال لا إله إلا الله ، فلا يكون مسلماً حتى يتبرأ من التشبيه ، و يقر بأنه ليس كمثل شيء .

٤- إذا قال الكافر : لا إله إلا الذي آمن به المسلمون ، صار مؤمناً .

٥- إذا اقتصر على شهادة أن لا إله إلا الله ، لكن قالها بألفاظ مرادفة لها . مثل أن يقول :

١- انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٣-٨٥ ، فتح الباري ج ١٣ ص ٣٥٩ ، مغني المحتاج

ج ٤ ص ١٤١ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ٩٧

٢- الثنوي : هو الذي يعتقد بوجود إلهين أزليين قديمين هما النور و الظلمة . انظر معجم

ألفاظ العقيدة ص ٨٠

٣- المشبهة هم الذين بالغوا في إثبات الصفات إلى درجة تشبيه الخالق بالمخلوق . معجم

ألفاظ العقيدة ص ١٠٠

أ) لا إله إلا المالك أو الرازق أو العزيز أو العظيم أو الحكيم أو الكريم ، أو الذي في السماء . فلا يحكم بإسلامه ؛ لأنه قد يريد غير الله سبحانه و تعالى . فقد يريد بالمالك أو الرازق : السلطان الذي يملك أمر الرعية ، ويرتب أرزاقهم . فلا يحكم بإسلامه حتى يتبرأ مما يخالف ما يريد .

ب) إذا قال الطبائعي القائل بنسبة الحياة و الموت إلى الطبيعة : لا إله إلا المحي المميت .

فلا يحكم بإسلامه حتى يقول : لا إله إلا الله و نحوه من أسماء الله سبحانه و تعالى التي لا تأويل له فيها .

ج) إذا قال الكافر : آمنت بالذي لا إله غيره ، أو آمنت بمن لا إله غيره ، لم يكن مؤمناً ؛ لأنه قد يريد الوثن .

الرأي الثاني : لا يحكم بإسلامه . فلا يصير مسلماً بالاختصار على كلمة

التوحيد :

و هو وجه آخر عند الشافعية .<sup>١</sup> يقول ابن حجر<sup>٢</sup> :

١ - انظر الوسيط ج٦ ص٤٨

٢ - هو : أحمد بن علي بن محمد . أبو الفضل ، المشهور بابن حجر . من أئمة العلم و التاريخ و الرجال ، المنفرد بمعرفة الحديث و علله في الأزمنة المتأخرة . أخذ عن ابن الملقن و العز بن جماعة و غيرهما . تبحر في جميع العلوم ثم اقتصر على علم الحديث حتى صار إطلاق لفظ الحافظ عليه مجمع عليه . له تصانيف كثيرة منها فتح الباري ، الإصابة . توفي سنة ٨٥٢هـ . انظر شذرات الذهب ج٧ ص٢٧٠ ، البدر الطالع ج١ ص٨٧ ، الأعلام

وفيه ( أي الحديث أمرت أن أقاتل الناس ... ) منع قتل من قال لا إله إلا الله ولو لم يزد عليها . وهو كذلك . لكن هل يصير بمجرد ذلك مسلما ؟  
الراجح : لا . بل يجب الكف عن قتله حتى يختير . فإن شهد بالرسالة و التزم أحكام الإسلام ، حكم بإسلامه . و إلى ذلك الإشارة بالاستثناء بقوله " إلا بحق الإسلام " <sup>١</sup>

و اعترضوا على ما استدلل به الآخرون بقولهم <sup>٢</sup> :

لا يصح الاستدلال بالآثار التي فيها الاكتفاء بقول لا إله إلا الله ، لأن الآثار الأخرى وردت فيها الصيغة الكاملة للشهادة . فيحتمل أن يكون الاختصار على قول لا إله إلا الله راجع إلى تقصير الرواة في الحفظ و الضبط ، لا من النبي صلى الله عليه و سلم .

و احتمال آخر : أن يكون اختصارا من النبي صلى الله عليه و سلم فيما خاطب به كفار العرب من عبدة الأوثان . فإذا قالها الوثني ، فيتوقف عن قتله ، و لا يحكم بإسلامه حتى يتم إسلامه . و إلا جعل حكمه ظاهريا كالمرتد ، لأنه لم يصير مسلما في حقيقة الأمر ، و إنما قال كلمة التوحيد تعوذا من القتل .

و احتمال ثالث : و هذا محمول عند الجماهير على قول الشهادتين و استغني بذكر إحداهما عن الأخرى لارتباطهما و شهرتهما .

١ - فتح الباري ج ١٢ ص ٢٧٩ و انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٩

٢ - انظر شرح النووي على صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٩ ، صيانة صحيح مسلم ص ١٧٤

و يقول البهوتي<sup>١</sup> :

و الأظهر أنها كناية عن الشهادتين ؛ جمعا بين الأخبار<sup>٢</sup>.

### الرأي الثالث : يحكم بإسلامه ، و يؤمر بالشهادة الأخرى .

و هو وجه ثالث عند الشافعية ، يقول الغزالي :

لو اقتصر على قوله لا إله إلا الله ، و كان ذلك على وفق ملته ، لا يحكم بإسلامه . و إن كان على خلافه كالثنوي و النصراني القائل بالثلث ، فمنهم من حكم بإسلامه ثم قال يطالب بالشهادة الثانية ، فإن أبي جعل مرتدا . و منهم من لم يحكم بإسلامه ما لم يأت بكلمتي الشهادة<sup>٣</sup> .

١ - هو : منصور بن يونس صلاح الدين البهوتي . شيخ الحنابلة بمصر و خاتمة علماء الحنابلة . كان عالما عاملا متبحرا ، محررا لفروع الفقه ، مرحولا إليه من الآفاق لانفراده في عصره بالفقه الحنبلي . له مصنفات منها : دقائق أولي النهى شرح المنتهى ، كشاف القناع شرح الإقناع و غيره . ولد سنة ١٠٠٠هـ ، و توفي سنة ١٠٥١هـ رحمه الله . انظر المدخل إلى مذهب الإمام أحمد ص ٤٤٠ ، الفكر السامي في الفقه الإسلامي ج ٢ ص ٣٦٩-٣٧٠ ، الأعلام ج ٧ ص ٣٠٧

٢ - دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٣٩١

٣ - الوسيط ج ٦ ص ٤٨ ، و انظر أيضا روضة الطالبين ج ٨ ص ٢٨٣

### الرأي الرابع : يحكم بإسلامه .

و هو الذي عليه المالكية ، كما يظهر ذلك من كلام الدردير<sup>١</sup> ، إذ الشهادة هي :

النطق بما يدل على ثبوت إفراد الله بالألوهية ولحمد صلى الله عليه وسلم بالرسالة . فلا يشترط في الإسلام لفظ أشهد ، ولا النفي والإثبات ، ولا الترتيب على المعتمد .<sup>٢</sup>

### الترجيح :

يؤجل ترجيح هذا الفرع مع الفرع الثاني . بإذن الله تعالى .

١ - هو : أحمد بن محمد بن أحمد العدوي الشهير بالدردير . شيخ المالكية بمصر ، إمام في العلوم العقلية و النقلية . له شرح على المختصر و متن في الفقه و شرحه ، و تأليف آخر في فنون أخرى . له أخلاق عالية و صراحة في الحق . توفي سنة ١٢٠١هـ رحمه الله .  
الفكر السامي ج٢ ص٢٩٣

٢ - الشرح الكبير ج١ ص١٣٠ و انظر أيضا حاشية الدسوقي عليه نفس الصفحة ،  
الفواكه الدواني ج١ ص٩٢-٩٣ ، حاشية العدوي ج١ ص١٢٦

### الفرع الثاني :

#### إذا اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله .

اختلف العلماء في حكم هذا الفرع على الثلاثة الآراء الآتية :

#### الرأي الأول : النظر في حال القائل .

فيختلف الحكم بإسلام من أتى بشهادة أن محمدا رسول الله . فيفرق بين اليهودي و النصراني و المجوسي و غيرهم من أهل الأديان . و هو الذي عليه جمهور الأحناف <sup>١</sup> ، و الشافعية <sup>٢</sup> .

و رواية عن أحمد ، فقال : أما اليهودي فيجبر ؛ لأنه يوحد . و أما النصراني و المجوسي فلا ؛ لأنهم لا يوحدون .

يقول القاضي أبو يعلى <sup>٣</sup> : فظاهر هذا أنه فرق بين أهل الأديان <sup>٤</sup> .

١ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٢-١٠٣ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٢٩٤ ، البحر الرائق

ج٥ ص٨٠ و ص١٣٩ ، الدر المختار ج٤ ص٢٢٦-٢٢٧

٢ - انظر روضة الطالبين ج١٠ ص٨٤ ، الكوكب الدرري ص٣٦٣ ، مغني المحتاج

ج٤ ص١٤١

٣ - هو : محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن احمد بن الفراء ، أبو يعلى . كان عالما بالفقه و أصوله و القراءة و الحديث ، و خصوصا الفقه الحنبلي و اختلاف الروايات عن الإمام أحمد . فهو مرجع الحنابلة . ولد سنة ٢٨٠هـ و توفي سنة ٤٢٢هـ رحمه الله . انظر

طبقات الحنابلة ج٢ ص١٩٣-١٩٦

٤ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٣١١ و انظر الكافي

ج٤ ص١٦٠ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٣١١ ، المحرر

ج٢ ص١٦٨ ، الفروع ج٦ ص١٧٢ ، المبدع ج٩ ص١٨١-١٨٢

### و من الأمثلة على ذلك :

١ - إذا كان الكافر ممن ينكر وجود الله - سبحانه و تعالى ، أو يوحد الله لكن ينكر النبوة كاليهود ، فاقصر على شهادة أن محمدا رسول الله ، حكم بإسلامه<sup>١</sup> ؛ لأن كفره بجحده لرسالة محمد صلى الله عليه و سلم .<sup>٢</sup>

٢ - أما إن كان ممن يؤمن بوجود الله لكن يشرك معه غيره - سبحانه و تعالى - كالنصراني ، فلا يحكم بإسلامه حتى يشهد أن لا إله إلا الله ؛ لأنه غير موحد ، فلا يحكم بإسلامه حتى يوحد الله تعالى و يقر بما كان يجحده .<sup>٣</sup>  
و لأن شهادتهم بالنبي صلى الله عليه و سلم ليس بصريح في إسلامهم ؛ لجواز أن يعتقد أن المرسل له الابن ، أو روح القدس .<sup>٤</sup>

و قول آخر في النصراني : يحكم بإسلامه<sup>٥</sup> ؛ لأن هؤلاء يمتنعون من كل واحدة من كلمتي الشهادة . فكان الإتيان بواحدة منهما أيتها كانت دلالة الإيمان .<sup>٦</sup>

- 
- ١ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٢-١٠٣ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٢٩٤ ، البحر الرائق ج٥ ص٨٠ و ص١٣٩ ، الدر المختار ج٤ ص٢٢٦-٢٢٧ ، الكافي ج٤ ص١٦٠ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٣١١ ، المحرر ج٢ ص١٦٨
- ٢ - انظر الكافي ج٤ ص١٦٠ ، المحرر ج٢ ص١٦٨
- ٣ - الكافي ج٤ ص١٦٠ ، المحرر ج٢ ص١٦٨
- ٤ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٣١١
- ٥ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٢-١٠٣ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٢٩٤ ، البحر الرائق ج٥ ص٨٠ و ص١٣٩ ، الدر المختار ج٤ ص٢٢٦-٢٢٧
- ٦ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣



و لأن الأصل أن كل من أقر بخلاف ما كان معلوما من اعتقاده : أنه يحكم  
بإسلامه .<sup>١</sup>

٣- لو قال الموحد الجاحد للرسول : محمد رسول الله ، صار مؤمنا . لأن الإقرار  
برسالة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم إقرار برسالة من قبله من الرسل .<sup>٢</sup>  
و هو رواية عن أحمد .<sup>٣</sup>

٤- لو قال الموحد الجاحد للرسول : كل نبي قبل محمد صلى الله عليه و سلم  
هو من رسل الله : لم يكن مؤمنا ؛ لأنه لم يقر بنبوة نبينا محمد صلى الله عليه و  
سلم .<sup>٤</sup>

يعترض عليه :

فإن قيل كما أن نبينا محمد صلى الله عليه و سلم شهد للأنبياء السابقين و  
صدقهم ، فقد شهدوا له و بشروا به . فيكون القائل مؤمنا بإقراره بهم .<sup>٥</sup>

و يرد على الاعتراض :

أن شريعة نبينا محمد صلى الله عليه و سلم ناسخة لما قبلها ، و باقية . بخلاف  
شريعة من قبله .<sup>٦</sup>

١ - البحر الرائق ج ٥ ص ٨٠

٢ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١

٣ - انظر الإنصاف ج ١٠ ص ٣٣٦

٤ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١

٥ - انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١

٦ - انظر مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١

٥- إذا قال المعطل : محمد رسول الله ، فقيل يكون مؤمنا ؛ لأنه أثبت المرسل و الرسول .  
و الأصح لا بد أن يأتي بالشهادتين .<sup>١</sup>

٦- أما من اقتصر على شهادة الرسالة و فرق بين النبوة و الرسالة :  
فإذا قال : آمنت بمحمد النبي . فيحكم بإسلامه ؛ لأن النبي لا يكون إلا الله .  
أما إذا قال : آمنت بمحمد الرسول . فلا يحكم بإسلامه ؛ لأن الرسول قد يكون لله أو لغيره .<sup>٢</sup>

أما الإمام أحمد رحمه الله فقد فرق بين الإتيان بلفظ النبي و لفظ الرسول في الشهادة ، فيقول :  
إذا قال أشهد أن محمدا رسول الله ، فقد أقر أنه أرسل إليه و إلى الناس كلهم .  
فيحكم بإسلامه .  
أما شهادته بأنه نبي ، فلا يحكم بإسلامه ؛ لأنه قد يقول الكافر : هو نبي ، و لكن لا أدري مرسل هو أم لا .<sup>٣</sup>

١ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١

٢ - انظر الكوكب الدرري ص ٣٦٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١

٣ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٩٢

### الرأي الثاني : يحكم بإسلامه مطلقا .

و هو الذي عليه المالكية كما سبق .<sup>١</sup>  
 و هو رواية عن أحمد : فيمن قال أشهد أن محمدا رسول الله : فقد دخل في الإسلام .  
 و قيل له : يهودي أو نصراني ، أو مجوسي قال : أشهد أن محمدا رسول الله ، و قال لم أورد الإسلام ؟  
 فقال : يجبر على الإسلام .  
 يقول القاضي أبي يعلى : فظاهر هذا ( أي هذه الرواية ) أنه يحكم بإسلامه في جميع الأديان .<sup>٢</sup>

### الأدلة : من المنقول :

أن يهوديا قال للنبي صلى الله عليه و سلم : أشهد أنك رسول الله ، ثم مات .  
 فقال النبي صلى الله عليه و سلم : صلوا على صاحبكم .<sup>٣</sup>

١ - انظر الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ١ ص ١٣٠ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٩٢-٩٣

٢ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٣١١ و انظر المحرر ج ٢ ص ١٦٨ ، الفروع ج ٦ ص ١٧٢ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٣٦

٣ - ذكره أحمد في رواية مهنا . المنتقى مع شرحه نيل الأوطار ج ٨ ص ٩ ، المبدع ج ٩ ص ١٨٢ يقول الشوكاني : و حديث أنس ، قال في مجمع الزوائد : أخرجه أبو يعلى بإسناد رجاله رجال الصحيح . أ.هـ إلا أنني لم أستطع أن أجده في مسند أحمد و لا مسند أبي يعلى و لا مجمع الزوائد . و الذي وجدته حديثا آخر فيه ذكر الشهادتين . انظر مسند أحمد ج ١ ص ٤١٦ ، المعجم الكبير للطبراني ج ١٠ ص ١٥٣ و قال عنه في مجمع الزوائد : فيه عطاء بن السائب و قد اختلط . ج ٨ ص ٢٣١

وجه الدلالة من الخبر :

أن النبي عليه الصلاة و السلام حكم بإسلامه باقتصاره على شهادة أن محمدا رسول الله .

و يمكن أن يعترض عليه :

أن اليهودي مقر بوحدانية الله تعالى ، إلا أنه منكر لرسالة نبينا محمد عليه الصلاة و السلام . فحكم النبي صلى الله عليه و سلم بإسلامه لأنه أقر بما هو منكر له .

أما الأدلة من المعقول :

١- لأنه لا يقر برسالته إلا و هو مقر بمن أرسله .<sup>١</sup>

٢- أن النصراني إذا شهد بالنبي صلى الله عليه و سلم فقد اعترف بالتوحيد ؛ لأنه يكون مصدقا بما جاء به النبي صلى الله عليه و سلم من التوحيد و نفي الولد .<sup>٢</sup>

١ - الكافي ج٤ ص١٦٠ ، و انظر المبدع ج٩ ص١٨٢

٢ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٣١١

### الرأي الثالث : لا يحكم بإسلامه .

و هو الذي عليه الحنابلة .<sup>١</sup>

### و استدلو بما يلي :

- ١- يحتمل أن يريد غير نبينا محمد صلى الله عليه و سلم .<sup>٢</sup>
- ٢- لأن من جحد شيئين لا يزول جحوده إلا بإقرارهما جميعا .<sup>٣</sup>
- ٣- لأن شهادة أن محمدا رسول الله لا تتضمن كلمة التوحيد .<sup>٤</sup>

---

١ - انظر المحرر ج٢ ص١٦٨ ، المبدع ج٩ ص١٨١-١٨٢ ، الإقناع و شرحه كشاف القناع ج٦ ص١٧٩ ، الروض المربع ج٣ ص٣٤٣ ، منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج٣ ص٣٩١ ، دليل الطالب ص٣١٨ ، منار السبيل ج٢ ص٣٥٩

٢ - المبدع ج٩ ص١٨٢ ، كشاف القناع ج٦ ص١٨٠

٣ - المبدع ج٩ ص١٨٢

٤ - انظر منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج٣ ص٣٩١

الترجيح :

يترجح عندي و الله أعلم النظر في حال القائل . سواء اقتصر على كلمة التوحيد ، أو اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله ؛ و ذلك لما يلي :

- ١- ما سبق ذكره من تفصيل و أدلة .
  - ٢- العمل بالقول بالنظر إلى حال القائل يوافق الواقع . فالكفار يختلفون في معتقدهم . فمنهم من يؤمن بالله و لكن ينكر الرسالة ، أو يعتبرها خاصة بالعرب ، أو يؤمن بأن النبي لم يبعث بعد . و منهم من يشرك بالله ، أو ينسب له الولد أو البنات ، و منهم من ينكر الألوهية و الرسالة و يؤمن بالطبيعة ، و منهم من ينكر الدين بالمرّة ... و غير ذلك من معتقدهم الباطلة .
- و كما تبين من الأمثلة المذكورة سابقا في ثنايا المسألة ، أن من الكفار من يحكم بإسلامه باقتصاره على إحدى الشهادتين . و منهم من لا يحكم بإسلامه .

### المطلب الثاني :

إذا لم يتلفظ بالشهادتين ، إنما قال أسلمت ، أو آمنت .

أو قال : أنا مسلم ، أو أنا مؤمن .

أو قال : آمنت بالله و بمحمد .

أو قال : أنا بريء من كل دين يخالف دين الإسلام و ما شابه ذلك .

اختلف العلماء في الحكم بإسلام من قال أسلمت أو أنا مسلم و غيره من الألفاظ على الآراء الثلاثة الآتية :

### الرأي الأول : النظر في حال القائل .

فإذا كان لا يحتمل قوله إلا الدخول في الإسلام ، فيثبت له الإسلام . أما إذا كان يحتمل قوله غير الإسلام ، فلا يثبت لقائله الإسلام حتى يتثبت من صدقه كأن يصلي أو يطلب منه التلفظ بالشهادتين ، أو التبرؤ من كل دين يخالف الإسلام .

و هو الذي عليه الأحناف<sup>١</sup> ، و الشافعية<sup>٢</sup> .

١ - انظر شرح معاني الآثار للطحاوي ج٣ ص٢١٣ ، أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٢٢٤-٢٢٥ ، المبسوط ج١٠ ص١٨٩ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٢٩٤ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣ ، البحر الرائق ج٥ ص١٣٩

٢ - انظر السنن الكبرى للبيهقي ج٩ ص١١٥ ، الوسيط ج٦ ص٤٨ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٨٢-٨٥ ، شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص١٤٩ ، الكوكب الدرّي ص٣٦٣ ، فتح الباري ج٨ ص٢٥٩ و ج١٣ ص٣٥٥ ، مغني المحتاج ج٤ ص١٤١ ، حواشي الشرواني ج٩ ص٩٧

يقول أبو حنيفة رحمه الله :

إذا قال اليهودي أو النصراني أنا مسلم ، أو أسلمت ، سئل عن ذلك ،  
أي شيء أردت به ؟  
إن قال : أردت به ترك اليهودية أو النصرانية و الدخول في الإسلام ، يحكم  
بإسلامه . حتى لو رجع عن ذلك كان مرتدا .  
و إن قال : أردت بقولي أسلمت : أي على الحق ، و لم أرد بذلك الرجوع عن  
ديني ، لم يحكم بإسلامه .<sup>١</sup>

لذلك قبل بعض الأحناف إسلام المجوسي إذا قال : أنا مسلم ؛ لأن المجوس  
يتشاءمون من لفظ المسلم و يتبرعون منه . و لم يقبلوه من الذمي ؛ لأن الذمي  
يقصد أنه مستسلم و منقاد للحق .<sup>٢</sup>  
و كذلك إذا قال : أنا مسلم و صليت مع جماعة المسلمين ، أو أنا مسلم على  
دين محمد ، حكم بإسلامه .<sup>٣</sup>

و يقول ابن حجر :

لا يلزم من الذي ذكرته ( أي قول الكافر أنه مسلم ) الحكم بإسلام من اقتصر  
على ذلك و إجراء أحكام المسلمين عليه ، بل لا بد من التلفظ بالشهادتين على  
تفصيل في ذلك بين أهل الكتاب و غيرهم و الله أعلم .<sup>٤</sup>

١ - بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣

٢ - انظر المبسوط ج١٠ ص١٨٩

٣ - انظر تحفة الفقهاء ج٢ ص٢٩٥

٤ - فتح الباري ج٨ ص٢٥٩



و هذا الرأي رواية عن الإمام أحمد رحمه الله ،  
 فقد سئل عن الذمي يقول : أنا مسلم ؟  
 فقال : إذا صلى و شهد ، أجزى على الإسلام .<sup>١</sup>  
 فدل قوله على عدم قبول إسلامه إلا بعد النظر و التثبت من مقالته كأن يصلي .

لذلك يقول ابن قدامة :

ويجتمل أن هذا ( أي الحكم بإسلام من قال أنا مسلم ) في الكافر الأصلي أو  
 من جحد الوجدانية .

أما من كفر بجحد نبي ، أو كتاب ، أو فريضة ونحوها : فلا يصير مسلماً  
 بذلك؛ لأنه ربما اعتقد أن الإسلام ما هو عليه . فإن أهل البدع كلهم يعتقدون  
 أنهم هم المسلمون ومنهم من هو كافر .<sup>٢</sup>

و للشافعية أمثلة على هذه القاعدة ، أذكر منها ما يلي :

١- بوب البيهقي في سننه الكبرى: باب المشركين يسلمون قبل الأسر وما على  
 الإمام و غيره من التثبت إذا تكلموا بما يشبه الإقرار بالإسلام و يشبه غيره.<sup>٣</sup>

١ - انظر أحكام أهل املل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٣٠٢

٢ - المغني ج ٩ ص ٢٩

٣ - ج ٩ ص ١١٥ و البيهقي هو : أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي . الفقيه في  
 الأصول ، القائم بنصرة المذهب الشافعي . قال إمام الحرمين : ما من شافعي إلا وللشافعي  
 عليه منه ، إلا البيهقي فإن له المنة على الشافعي نفسه وعلى كل شافعي ؛ لما صنف من  
 نصرة المذهب و مناقب الإمام الشافعي . أخذ علم الحديث عن الحاكم و الفقه عن ناصر  
 العمري و كان كثير التحقيق و الإنصاف حسن التصنيف . ولد سنة ٣٨٤هـ و توفي سنة  
 ٤٥٨هـ رحمه الله . انظر طبقات الفقهاء ص ٢٣٣ ، طبقات الشافعية ج ٢ ص ٢٣٧

- ٣- لو قال من لا دين له : أنا مسلم :
- يحكم بإسلامه ؛ لأنه لا دين له يسميه إسلاما .<sup>١</sup>
- ٤- إذا قال : آمنت بالله ، أو أسلمت لله ، أو أسلمت وجهي لله ، أو الله ربي ، أو الله خالقي :
- فإن لم يكن على دين : قبل منه .
- و إن كان مشركا : لم يقبل منه حتى يقول : آمنت بالله وحده ، و كفرت بما كنت أشرك به .<sup>٢</sup>
- ٥- لو قال : آمنت بالله و بمحمد :
- كان مؤمنا بالألوهية ، و لا يكون مؤمنا بنبوة محمد صلى الله عليه و سلم حتى يقول : آمنت بمحمد النبي ؛ لأن النبي لا يكون إلا الله تعالى .
- بخلاف ما لو قال : آمنت بالله و محمد الرسول ، فلا يحكم بإسلامه ؛ لأن الرسول قد يكون لله أو لغير الله .<sup>٣</sup>
- ٦- إذا قال : أنا من أمة محمد ( صلى الله عليه و سلم ) ، أو أنا مسلم مثلكم ، أو من المسلمين : حكم بإسلامه .<sup>٤</sup>

١ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٥

٢ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٣ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ٩٧

٣ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٤ ، الكوكب الدرري ص ٣٦٣

٤ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٢ و ص ٨٥

بخلاف ما لو قال : أنا منكم ، أو مثلكم ؛ لأنه قد يريد منكم و مثلكم في البشرية ، أو نحو ذلك من التأويلات .<sup>١</sup>

٧- لو قال اليهودي : أنا بريء من اليهودية . أو قال النصراني : أنا بريء من النصرانية :

لا يحكم بإسلامهما ؛ لأن غير اليهودية و النصرانية أديان غير منحصرة ، فلا يلزم من قوله إرادته الإسلام .<sup>٢</sup>

٨- لو قال : أنا بريء من كل ملة تخالف الإسلام :

فلا يحكم بإسلامه ؛ لأنه ليس له ملة . إذ لم يقر بالإسلام .

بخلاف ما لو قال : أنا بريء من كل ما يخالف الإسلام من دين ، و رأي ، و هوى : فيحكم بإسلامه .<sup>٣</sup>

و في البحر الرائق : و لو قال : برئت من اليهودية ، و لم يقل دخلت في دين الإسلام : لا يكون مسلماً .<sup>٤</sup>

١ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٢ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤ ، حواشي الشرواني

ج ٩ ص ٩٧

٢ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٥

٣ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٥ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٤١

٤ - ج ٥ ص ١٣٩

٩- لو قال : الإسلام حق :

لم يكن مؤمناً ؛ لأنه قد يقر بالحق و لا ينقاد له . و كذلك إذا قال :  
ولي محمد ، أو أحبه .

و قول آخر يحكم بإسلامه .<sup>١</sup>

و ذكر ابن نجيم هذا المثال في البحر الرائق .<sup>٢</sup>

١٠- لو أقر بركن من أركان الإسلام على خلاف ملته ، أو حكم يختص  
بالشريعة الإسلامية كفرضية إحدى الصلوات ، أو أقر بتحريم الخمر و الخنزير :  
حكم بإسلامه .

و قول آخر :

لا يحكم بإسلامه ؛ لأن ما يصير به المسلم كافراً إذا جحدته ، يصير به الكافر  
مسلماً إذا أقر به . فالتصديق و التكذيب لا يتجزأ . إلا أن الذي عليه الجمهور  
خلاف هذه القاعدة .<sup>٣</sup>

### الأدلة :

#### أولاً : من المنقول :

١- قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا و لا  
تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمناً تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند

١- انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٢ و ص ٨٥ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ٩٧

٢- ج ٥ ص ١٣٩

٣- انظر الوسيط ج ٦ ص ٤٨ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٢-٨٣ ، شرح النووي على

صحيح مسلم ج ١ ص ١٤٩ ، فتح الباري ج ١٣ ص ٣٥٥

الله مغام كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا إن الله كلن  
بما تعملون خبيراً" <sup>١</sup>

وجه الدلالة من الآية :

يقتضي ظاهر قوله تعالى " فتبينوا " الأمر بالتثبت من قول القائل ؛ حتى نعلم  
ماذا أراد من كلامه .

و ظاهر قوله تعالى " و لا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمناً " يقتضي  
النهي عن نفي سمة الإيمان عنه ، و لا يلزم إثبات الإيمان له . <sup>٢</sup>

٢- روى البخاري عن سالم عن أبيه أن النبي صلى الله عليه وسلم بعث خالد  
بن الوليد إلى بني جذيمة فدعاهم إلى الإسلام . فلم يحسنوا أن يقولوا أسلمنا ،  
فجعلوا يقولون : صبأنا ، صبأنا .

فجعل خالد يقتل منهم ، ويأسر ، ودفن إلى كل رجل منا أسيره .  
حتى إذا كان يوم أمر خالد أن يقتل كل رجل منا أسيره ، فقلت : والله لا أقتل  
أسيري ولا يقتل رجل من أصحابي أسيره . حتى قدمنا على النبي صلى الله عليه  
وسلم فذكرناه .

فرفع النبي صلى الله عليه وسلم يديه فقال :

" اللهم إني أبرأ إليك مما صنع خالد " مرتين . <sup>٣</sup>

١ - سورة النساء آية ٩٤

٢ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٢٢٥

٣ - ج٤ ص١٥٧٧ و انظر صحيح ابن حبان ج١١ ص٥٣

وجه الدلالة من الخبر : يقول الخطابي <sup>١</sup> :

أنكر عليه ( أي النبي صلى الله عليه و سلم ) العجلة ، و ترك الثبوت في أمرهم قبل أن يعلم المراد من قولهم صيأنا . <sup>٢</sup>

### ثانيا : الأدلة من المعقول :

١- لو أن يهوديا أو نصرانيا قال : أنا مسلم . لم يكن بهذا القول مسلما . لأن كلهم يقولون نحن مسلمون ، و نحن مؤمنون . و يقولون إن ديننا هو الإيمان ، و هو الإسلام . فليس في هذا دليل على الإسلام منهم . <sup>٣</sup>

٢- ليس اليهودي و النصراني بممثلة المشركين الذين كانوا في زمان النبي صلى الله عليه و سلم ؛ لأنهم كانوا عبدة أوثان . فكان إقرارهم بالتوحيد ، و قول القائل منهم إني مسلم و إني مؤمن : تركا لما كان عليه ، و دخولا في الإسلام . فكان يقتصر منه على هذا القول ؛ لأنه كان لا يسمح به إلا و قد صدق النبي صلى الله عليه و سلم و آمن به . <sup>٤</sup>

١- هو أبو سليمان حمد بن محمد بن إبراهيم بن خطاب البستي . المشهور بالخطابي . الحافظ ، اللغوي ، صاحب التصانيف . أخذ الفقه عن أبي بكر القفال الشاشي ، و أبي علي بن أبي هريرة و نظرائهما . و حدث عنه أبو عبد الله الحاكم و أبو حامد الإسفراييني و غيرهم . من تصانيفه : شرح السنن ، و كتابه في غريب الحديث . ولد سنة بضع عشرة و ثلاث مائة و توفي سنة ٣٣٨هـ . انظر سير أعلام النبلاء ج ١٧ ص ٢٤-٢٧

٢- فتح الباري ج ٨ ص ٥٧-٥٨ و انظر معاصر المختصر ج ١ ص ٢١٥

٣- أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٢٤-٢٢٥ ، و انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٠٣ ،

تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢٩٤ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٨٥

٤- أحكام القرآن للجصاص ج ٣ ص ٢٢٥

٣- لأنه يحتمل أن يكون معتقداً أن الإسلام ما هو عليه . فيسمى دينه الإسلام . فإن أهل البدع كلهم يعتقدون أنهم مسلمون ، و منهم من هو كافر.<sup>١</sup>

٤- لو أن رجلاً و امرأة كانا في بيت ، فسئل الرجل من هذه ؟ فقال : زوجتي و صدقته المرأة ، فإننا نصدقهما ، و لا نطالبهما بشرائط عقد الزوجية . أما إذا كان رجل و امرأة يريدان ابتداء عقد النكاح ، فإننا نطالبهما بشرائط عقد الزوجية من ولي و شهود و مهر و غيره .  
فكذلك الكافر إذا أراد الإسلام ، فلا يكتفى منه أن يقول إني مسلم حتى يصف الإيمان بكماله و شرائطه . أما من جهل حاله ، فيكتفى منه أن يقول إني مسلم .<sup>٢</sup>

### الرأي الثاني : يثبت للقائل الإسلام مطلقاً دون النظر إلى حاله .

و هو الذي عليه المالكية<sup>٣</sup> ، و الحنابلة .<sup>٤</sup>  
سئل الإمام أحمد عن الذمي إذا قال : أنا مسلم ؟  
فقال : يجيز .

١ - انظر الكوكب الدرري ص ٢٣٥ ، المغني ج ٩ ص ٢٩

٢ - انظر عون المعبود ج ٣ ص ١٤٣

٣ - انظر الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ١ ص ١٣٠

٤ - انظر الكافي ج ٤ ص ١٦٠ ، المغني ج ٩ ص ٢٩ ، الفروع ج ٦ ص ١٧٣ ، المبدع ج ٩ ص ١٨٣ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٣٦ ، كشاف القناع ج ٦ ص ١٨٠ ، زاد المستقنع ج ٢ ص ٢٣٦ ، الروض المربع ج ٣ ص ٣٤٣ ، دليل الطالب ص ٣١٨ ، منار السبيل ج ٢ ص ٣٥٩

ثم سئل إذا قال : أنا مؤمن ؟

فقال : هذا أوكد .<sup>١</sup>

و سئل كذلك عن اليهودي يقول : أسلمت ، أو أنا مسلم ؟

فقال : يجبر على الإسلام ؛ قد علم ما نريد منه .<sup>٢</sup>

أما إذا صرح بعدم إرادته الإسلام ، فلا يحكم بإسلامه . فإذا قال : أنا مسلم و لا أنطق بالشهادتين ، فلا يحكم بإسلامه حتى يتلفظ بهما . و هذا ما عليه  
الحنابلة .<sup>٣</sup>

### الأدلة :

#### أولا : من المنقول :

١ - قال تعالى : " يا أيها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا و لا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتبينوا إن الله كان بما تعملون خبيرا " <sup>٤</sup>

١ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٣٠٢

٢ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٣٠٢

٣ - انظر الفروع ج ٦ ص ١٧٣ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٣٦ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٨٠ ،

منتهى الإرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج ٣ ص ٣٩٢ ، الروض المربع ج ٣ ص ٣٤٣

٤ - سورة النساء آية ٩٤



## وجه الدلالة من الآية :

حكم الله تعالى بصحة إيمان من أظهر الإسلام و أمرنا بإجرائه على أحكام المسلمين ، و إن كان في المغيب على خلافه .<sup>١</sup>

يروى البخاري في سبب نزولها أن ابن عباس - رضي الله تعالى عنهما - قال : كان رجل في غنيمة له فلحقه المسلمون ، فقال السلام عليكم . فقتلوه وأخذوا غنيمته . فأنزل الله في ذلك إلى قوله " تبغون عرض الحياة الدنيا " تلك الغنيمة.<sup>٢</sup>

و قد حكم النبي صلى الله عليه و سلم له بالإسلام بإظهار هذا القول .<sup>٣</sup> و مما يدل على ذلك : أن النبي صلى الله عليه و سلم رد على أهل المسلم المقتول الغنم و الجمل ، و حمل ديته على طريق الائتلاف .<sup>٤</sup>

## يعترض على الاستدلال بالآية :

أن قوله تعالى " و لا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمنا " لو خيلنا و ظاهره لم يدل على أن فاعل ذلك محكوم له بالإسلام . لأنه جائز أن يكون المراد أن لا تنفوا عنه الإسلام و لا تثبتوه ، و لكن تثبتوا في ذلك حتى تعلموا منه معنى ما أراد بذلك .

ألا ترى أنه قال " إذا ضربتم في سبيل الله فتبينوا و لا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمنا " فالذي يقتضيه ظاهر اللفظ الأمر بالتثبت ، و النهي عن نفي سمة الإيمان عنه .

١ - أحكام القرآن للجصاص ج٣ ص٢٢٤

٢ - الصحيح ج٤ ص١٦٧٧

٣ - أحكام القرآن للجصاص ج٣ ص٢٢٤

٤ - انظر الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٥ ص٣٣٧

و ليس في النهي عن سمة الإيمان عنه إثبات الإيمان ، و الحكم به . ألا ترى أننا متى شككنا في إيمان رجل لا نعرف حاله لم يجوز لنا أن نحكم بإيمانه و لا كفره . و لكن نتثبت حتى نعلم حاله . و كذلك لو أخبرنا مخبر بخبر لا نعلم صدقه من كذبه ، لم يجوز لنا أن نكذبه . و لا يكون تركنا لتكذيبه تصديقا منا له . كذلك ما وصفنا من مقتضى الآية ، ليس فيه إثبات إيمان و لا كفر . و إنما فيه الأمر بالتثبت حتى نتبين حاله .<sup>١</sup>

و يرد على الاعتراض :

أن الآثار الواردة في سبب نزول الآية تدل على الحكم بالإسلام ؛ لقوله عليه الصلاة و السلام لهؤلاء الصحابة " أقتلت مسلما ؟ " ، و قوله " قتلته بعدما أسلم ؟ " فدل ذلك على أن مراد الآية إثبات الإيمان له في الحكم بإظهار هذه الكلمة .<sup>٢</sup>

٢- روى البخاري في صحيحه أن المقداد بن عمرو الكندي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم : أرأيت إن لقيت رجلا من الكفار فاقتلنا ، فضرب إحدى يدي بالسيف ، فقطعها ، ثم لاذ مني بشجرة ، فقال أسلمت لله ، أقتله يا رسول الله بعد أن قالها ؟ فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتله . فقال يا رسول الله : إنه قطع إحدى يدي ، ثم قال ذلك بعد ما قطعها !

١ - أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٢٢٥-٢٢٦

٢ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٢٢٦

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : لا تقتله ؛ فإن قتله فإنه بمثلتك قبل أن تقتله ، وإنك بمثلته قبل أن يقول كلمته التي قال .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

دل الحديث على أن النبي صلى الله عليه وسلم اكتفى بقوله أسلمت عن الشهادتين .<sup>٢</sup>

فقد أخبر عليه الصلاة والسلام أن الله حرم دم هذا بإظهاره الإيمان في حال خوفه على دمه ، ولم يبحه . والأغلب أنه لم يسلم إلا متعوذاً من القتل بالإسلام .<sup>٣</sup>

٣- روى أبو داود في السنن<sup>٤</sup> أن عمرو بن أقيش كان له ربا في الجاهلية ، فكره أن يسلم حتى يأخذه . فجاء يوم أحد ، فقال أين بنو عمي ؟ قالوا : بأحد.

قال : أين فلان ؟ قالوا بأحد .

قال : فأين فلان ؟ قالوا بأحد .

فلبس لأمته وركب فرسه ، ثم توجه قبلهم . فلما رآه المسلمون قالوا : إليك عنا يا عمرو .

١ - ج٤ص١٤٧٤ ورواه مسلم في الصحيح ج١ص٩٥

٢ - انظر المبدع ج٩ص١٨٣ ، معتصر المختصر ، نيل الأوطار ج٧ص٢٠٣

٣ - الأم ج٦ص١٥٧

٤ - ج٣ص٢٠ ، ورواه البيهقي في شعب الإيمان ج٣ص٥٢-٥٣ ، ورواه الحاكم في

المستدرک ، ثم قال : هذا حديث صحيح على شرط مسلم ولم يخرجاه . ج٢ص١٢٤

قال : إني قد آمنت .

فقاتل حتى جرح ، فحمل إلى أهله جريحا . فجاءه سعد بن معاذ فقال لأخته :  
سليه حمية لقومك ، أو غضبا لهم ، أم غضبا لله ؟  
فقال : غضبا لله ورسوله . فمات ، فدخل الجنة ، وما صلى لله صلاة .

وجه الدلالة من الخبر :

أن النبي صلى الله عليه و سلم حكم بإسلامه بقوله : إني قد آمنت . و الله أعلم

٤- أن الفرات بن حيان كان عينا لأبي سفيان وحليفا ، وكان رسول الله  
صلى الله عليه وسلم قد أمر بقتله .

فمر على حلقة من الأنصار فقال : إني مسلم .

فقال رسول الله صلى الله عليه وسلم : إن منكم رجلا نكلهم إلى إيمانهم ،  
منهم الفرات بن حيان .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

أن النبي حكم بإسلامه بقوله أنه مسلم . و الله أعلم .

١ - رواه الحاكم في المستدرک ، ثم قال : هذا حديث صحيح الإسناد ، ولم يخرجاه .

ج٤ ص٤٠٧ و رواه البيهقي في السنن الكبرى ج٩ ص١٤٧

### ثانيا : الأدلة من المعقول :

١- من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله ، أو قال إني مسلم أنه يحكم له بحكم الإسلام ؛ لأن قوله تعالى " لمن ألقى إليكم السلم " إنما معناه لمن استسلم فأظهر الانقياد لما دعي إليه من الإسلام . و إذا قريء " السلام " فهو إظهار تحية الإسلام . و قد كان ذلك علما لمن أظهر به الدخول في الإسلام .<sup>١</sup>

٢- لأن تحية المسلمين : السلام . بما يتعارفون ، و بما يحيي بعضهم بعضا .<sup>٢</sup>

٣- لأن ذلك ( أي القول أنا مسلم ) اسم لشيء معلوم و هو الشهادتان . فإذا أخبر به فكأنما أخبر بالشهادتين .<sup>٣</sup>

٤- قوله ( أي الكافر ) أنا مسلم توبة ؛ لأنه يتضمن الشهادتين .<sup>٤</sup>

١ - أحكام القرآن للخصاص ج٣ ص٢٢٤ و انظر فتح الباري ج٨ ص٢٥٩

٢ - تفسير السيوطي ج٢ ص٦٣٢

٣ - انظر الكافي ج٤ ص١٦٠ ، كشاف القناع ج٦ ص١٨٠

٤ - منار السبيل ج٢ ص٣٥٩

الترجيح : يترجح عندي - و الله أعلم - الرأي الأول القائل بالنظر في حلل القائل ، و كذلك النظر إلى حال الموقف الذي قال فيه ما قال . وذلك لما يلي :

١- ما سبق ذكره من أدلة هذا الرأي .

٢- الجمع بين أدلة الرأيين . فتحمل أدلة الرأي الأول إذا كان حال القائل يحتمل من قوله إرادته الدخول في الإسلام ، أو إرادته شيئاً آخر . أما أدلة الرأي الثاني فتحمل إذا كان حال القائل لا يحتمل إلا دخوله في الإسلام . كالكافر إذا أسلم أثناء القتال لورود النص .

٣- الواقع يؤيد الرأي الأول ؛ فبعض الناس يجيد التلاعب بالألفاظ . و لما كلن الأمر جد و خطير ؛ فالإسلام يلزم الداخول فيه العمل بأحكامه من أوامر و نواه . و لما كان يترتب على ترك الإسلام الحكم بالردة ، و جب التثبت من معرفة إرادة و نية القائل من قوله : أسلمت ، أو أنا مسلم أو غيره من الألفاظ التي تحتمل أن يكون المراد غير ظاهرها .

و مما يؤيد الدليل الثاني و الثالث ، أن رسول الله صلى الله عليه و سلم قال لخيرين من أهل نجران قدما إليه : أسلما ! فقالا : أسلمنا . فقال عليه الصلاة و السلام : إنكما لم تسلما ؛ فأسلما . قالوا : بلى ، قد أسلمنا قبلك .

فقال لهما عليه الصلاة و السلام : " كذبتما ؛ يمنعكما من الإسلام دعاؤكما لله عز وجل ولدا ، و عبادتكما الصليب ، و أكلكما الخنزير " .<sup>١</sup> فلم يقبل إسلامهما بقولهما أسلمنا ؛ لعدم قصدهما الدخول في الإسلام ، و إنما قصدهما دخولهما في النصرانية . و الله أعلم .

١ - انظر تفسير الطبري ج٣ ص١٦٣ ، السيرة النبوية لابن هشام ج٣ ص١١٥ ، تفسير ابن كثير ج١ ص٣٦٩ ، فضائل الصحابة ج٢ ص٧٧٦ و لم أجد درجة الحديث

### المطلب الثالث :

## هل يشترط التبرؤ من الدين الذي كان عليه ؟

### بيان المسألة :

تبحث هذه المسألة في حكم اشتراط التبرؤ مما كان يعتقد في كفره عند دخوله الإسلام . سواء أتى بالشهادتين ، أو اقتصر على إحداهما ، أو قال أنا مسلم أو أسلمت ... و غير ذلك .  
 فعلى سبيل المثال : إذا كان يشرك مع الله - سبحانه و تعالى - ، فهل يشترط التبرؤ من هذا الشرك ؟  
 أو كان يؤمن بالتوحيد و بالرسالة ، إلا أنه يؤمن أنها خاصة للعرب ، فهل يشترط الإقرار بأنها لجميع الناس ؟ و غير ذلك مما يعتقد الكفار .

### الحكم :

اتفق العلماء على أن من تلفظ بالشهادتين و تبرأ من كل دين أو معتقد غير الإسلام ، و أنه معتقد لشريعة الإسلام فهو مسلم .<sup>١</sup>  
 إلا أنهم اختلفوا في اعتبار التبرؤ شرطاً في صحة الدخول في الإسلام ، على الآراء الآتية :

الرأي الأول : إذا كان لفظ الشهادتين أو كلامه يحتمل حملة على دينه أو معتقده الذي كان عليه ، فيشترط التبرؤ منه ، و من كل ما يخالف الإسلام .  
و إلا فلا يشترط التبرؤ .

كأن يكون كفره بمحمد نبي أو كتاب أو رسالة محمد صلى الله عليه و سلم إلى غير العرب ، أو محمد نبي يعث غير نبينا محمد عليه الصلاة و السلام ، فتوبته مع إتيانه بالشهادتين إقراره بما جحدته . فيقول مثلاً : محمد عبد الله و رسوله صلى الله عليه و سلم إلى جميع الخلق ، أو أبرأ من كل دين خالف الإسلام .

و هو الذي عليه الأحناف <sup>١</sup> .

و قول الشافعي و عليه الشافعية <sup>٢</sup> ، و الحنابلة <sup>٣</sup> .

و قال به ابن حزم <sup>٤</sup> .

- 
- ١ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٢٢٥ ، المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٩٩ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٢٩٤ ، الفروق للكرائسي ج١ ص٣٣٧ ، البحر الرائق ج٥ ص١٣٩ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج٤ ص٢٢٦-٢٢٧
- ٢ - انظر الأم ج٦ ص١٥٨-١٥٩ ، الوسيط ج٦ ص٤٨ ، المهذب ج٢ ص٢٢٣ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٨٢ ، إعانة الطالبين ج٤ ص١٤٠ ، شرح النووي على صحيح مسلم ج١ ص١٤٩ ، فتح المعين ج٤ ص١٤٠ ، جواهر العقود ج٢ ص١٨٣٤-١٨٣٥ ، حواشي الشرواني ج٩ ص٩٨ ، مغني المحتاج ج٤ ص١٤١
- ٣ - انظر الكافي ج٤ ص١٦٠ ، عمدة الفقه ص١٥٠ ، المحرر ج٢ ص١٦٨ ، المبدع ج٩ ص١٨١ ، الروض المربع ج٣ ص٣٤٣ ، زاد المستنقع ج٢ ص٢٣٦ ، منتهى الإيرادات و شرحه دقائق أولي النهى ج٣ ص٣٩٠-٣٩١
- ٤ - المجلى ج٧ ص٣١٦-٣١٧



يقول الكاساني<sup>١</sup> :

الطرق التي يحكم بها يكون الشخص مؤمنا ثلاثة نص ودلالة وتبعية .  
أما النص فهو : أن يأتي بالشهادة أو بالشهادتين أو يأتي بهما مع التبري مما هو عليه صريحا .

وبيان هذه الجملة : أن الكفرة أصناف أربعة : صنف منهم ينكرون الصانع أصلا ، وهم الدهرية المعطلة ، وصنف منهم يقرون بالصانع وينكرون توحيدده وهم الوثنية والمجوس ، وصنف منهم يقرون بالصانع وتوحيدده وينكرون الرسالة رأسا وهم قوم من الفلاسفة ، وصنف منهم يقرون بالصانع وتوحيدده والرسالة في الجملة لكنهم ينكرون رسالة نبينا محمد عليه أفضل الصلاة والسلام وهم اليهود والنصارى .

فإن كان من الصنف الأول والثاني ، فقال لا إله إلا الله : يحكم بإسلامه ؛ لأن هؤلاء يمتنعون عن الشهادة أصلا . فإذا أقروا بها كان دليل إيمانهم . وكذلك إذا قال أشهد أن محمدا رسول الله ؛ لأنهم يمتنعون من كل واحدة من كلمتي الشهادة ، فكان الإتيان بواحدة منهما - أيتها كانت - دلالة الإيمان .

وإن كان من الصنف الثالث ، فقال لا إله إلا الله : لا يحكم بإسلامه ؛ لأن منكر الرسالة لا يمتنع عن هذه المقالة . ولو قال أشهد أن محمدا رسول الله : يحكم بإسلامه ؛ لأنه يمتنع عن هذه الشهادة ، فكان الإقرار بها دليل الإيمان .

١ - هو أبو بكر بن مسعود بن أحمد الكاساني ، علاء الدين الحنفي مصنف كتاب بدائع الصنائع . تفقه على محمد بن أحمد بن أبي أحمد السمرقندي المنعوت علاء الدين وقرأ عليه معظم تصانيفه مثل التحفة في الفقه وغيرها من كتب الأصول وزوجه شيخه ابنته الفقيهة العالمة . كان عالما حافظا لأقوال علماء المذهب . وله غير البدائع من المصنفات منها : السلطان المبين في أصول الدين . وتوفي سنة سبع وثمانين وخمس مائة . انظر الجواهر المضيئة في طبقات الحنفية ص ٢٤٤-٢٤٦

وإن كان من الصنف الرابع ، فأتى بالشهادتين فقال لا إله إلا الله محمد رسول الله : لا يحكم بإسلامه حتى يتبرأ من الدين الذي عليه من اليهودية أو النصرانية؛ لأن من هؤلاء من يقر برسالة رسول الله لكنه يقول إنه بعث إلى العرب خاصة دون غيرهم ، فلا يكون إتيانه بالشهادتين بدون التبري دليلاً على إيمانه .<sup>١</sup>

و يشترط انتفاء الاحتمال من التبري للحكم بالإسلام . فلا يصلح التبري أن يكون دليل الإيمان مع بقاء الاحتمال .  
فلو قال يهودي أو نصراني أشهد أن لا إله إلا الله و أتبرأ من اليهودية أو النصرانية ، لا يحكم بإسلامه ؛ لاحتمال أنه تبرأ من دينه ، و دخل في دين آخر سوى دين الإسلام.  
لذلك يشترط مع تبريه أن يقول : و دخلت في دين الإسلام . فينتفي الاحتمال بإقراره .<sup>٢</sup>

### الأدلة :

#### أولاً : من المنقول .

١ - أن ثوبان مولى رسول الله صلى الله عليه و سلم قال : كنت قائماً عند رسول الله صلى الله عليه و سلم ، فجاء حبر من أحبار اليهود ، فقال السلام عليك يا محمد .

١ - بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٢-١٠٣ و انظر أيضا البحر الرائق ج٥ ص٨٠ ، الدر المختار ج٤ ص٢٢٦-٢٢٧

٢ - انظر البحر الرائق ج٥ ص٨٠ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣

فدفعته دفعة كاد يصرع منها . فقال : لم تدفعني ؟

قلت : ألا تقول يا رسول الله !؟

فقال اليهودي إنما ندعوه باسمه الذي سماه به أهله ..... فذكر الحديث ، و في آخره قال اليهودي للنبي عليه الصلاة و السلام : لقد صدقت ، و إنك لنبي . ثم انصرف .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

لما أقر له اليهودي بالنبوة و لم يتبرأ من دينه ، لم يلزمه النبي صلى الله عليه و سلم الدخول في الإسلام .<sup>٢</sup>

٢- قوله عليه الصلاة و السلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها وصلوا صلاتنا واستقبلوا قبلتنا وذبحوا ذبيحتنا ، فقد حرمت علينا دماءهم وأموالهم ، إلا بحقها وحسابهم على الله " .<sup>٣</sup>

٣- قوله عليه الصلاة و السلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله ، و أن محمدا رسول الله ، و يقيموا الصلاة ، و يؤتوا الزكاة . فإذا فعلوا ذلك : عصموا مني دماءهم ، و أموالهم ، إلا بحق الإسلام وحسابهم على الله " .<sup>٤</sup>

١ - رواه مسلم ج١ ص٢٥٢

٢ - انظر المحلى ج٧ ص٣١٧

٣ - صحيح البخاري ج١ ص١٥٣

٤ - رواه البخاري في الصحيح ج١ ص١٧

## وجه الدلالة من الخبرين :

دل هذان الحديثان على أن التلفظ بالشهادة المراد منه عصمة الدم ، و ليس الحكم بإسلام قائلها . فإذا ترك ما عليه من الكفر فأقام الصلاة فهو مسلم . فالترك هنا بمعنى التبري مما كان عليه .<sup>١</sup>

٤- روى النسائي<sup>٢</sup> عن يمز بن حكيم يحدث عن أبيه عن جده قال ، قلت : يا نبي الله ، ما أتيتك حتى حلفت أكثر من عدد من أصابع يديه ، أن لا أتيتك ، ولا آتي دينك . وأني كنت امرأة لا أعقل شيئاً إلا ما علمني الله ورسوله . وإني أسألك بوجه الله بم بعثك ربك إلينا ؟ قال بالإسلام .

قلت : وما آيات الإسلام ؟

قال : أن تقول أسلمت وجهي إلى الله وتخلت . وتقيم الصلاة ، وتؤتي الزكاة .

## وجه الدلالة من الخبر :

دل الحديث على وجوب التخلي عن كل الأديان . فمن لم يتخل عما سوى الإسلام لم يعلم بذلك دخوله في الإسلام .<sup>٣</sup>

١ - انظر شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢١٥ .

٢ - السنن الكبرى ج ٢ ص ٥ و انظر الجامع للأزدي ج ١١ ص ١٣٠ .

٣ - انظر شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢١٦ .

### ثانيا : الأدلة من المعقول .

١- من اليهود و النصارى من يقول : إن محمدا رسول الله و لكنه رسول إليكم . و منهم من يقول : إن محمدا رسول الله ، لكنه لم يبعث بعد ، و سيبعث . فلما كان فيهم من يقول ذلك في حال إقامته على اليهودية أو النصرانية لم يكن في إظهاره لذلك ما يدل على إسلامه ، حتى يقول إني بريء من اليهودية أو النصرانية .<sup>١</sup>

و هذا بخلاف الوثني و من شابهه ، لأنه لا يؤمن بالله و لا بالنبى صلى الله عليه و سلم . فإذا أتى بالشهادة ، فإنه يكون مقرا بخلاف ما يعتقد . فلا يطالب بالتبرؤ .<sup>٢</sup>

٢- إذا لم يكن الكافر كتابيا أو مجوسيا ، فلا يشترط له التبرؤ ؛ بدليل أن النبي صلى الله عليه و سلم اعتبر الذي قتله أسامة رضي الله عنه مسلما.<sup>٣</sup>

٣- لأنه كذب الله سبحانه بما اعتقد من الجحد ، فلا بد في إسلامه من الإسلام بما جحد .<sup>٤</sup>

١ - أحكام القرآن للحصاص ج٣ ص٢٢٥ ، و انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣

٢ - انظر الفروق ج١ ص٣٣٧

٣ - انظر المحلى ج٧ ص٣١٦-٣١٧

٤ - الروض المربع ج٣ ص٣٤٣

الرأي الثاني : لا يشترط التبرؤ مما كان عليه . و يكتفى بالتلفظ بالشهادتين.

و هو وجه آخر عند الأحناف لا يشترط التبرؤ ؛ لأن التلفظ بها ( أي الشهادة ) صار علامة على الإسلام .<sup>١</sup>

و هو الذي عليه المالكية .<sup>٢</sup>

يقول الإمام الشافعي رحمه الله :

فمن كان من أهل الأوثان ، و من لا دين له ، و لا كتاب ، فإذا شهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله ، فقد أقر بالإيمان . و متى رجع عنه قتل .<sup>٣</sup>  
و اعتره الغزالي الصحيح .<sup>٤</sup>

إلا أن النووي جمع بين قولي الشافعي ، فقال : وليس هذا باختلاف قول عند جمهور الأصحاب ... بل يختلف الحال باختلاف الكفار وعقائدهم .<sup>٥</sup>

١ - الدر المختار ج٤ ص٢٢٨-٢٢٩

٢ - انظر الشرح الكبير وحاشية الدسوقي عليه ج١ ص١٣٠ ، الفواكه الدواني

ج١ ص٩٢-٩٣

٣ - الأم ج٦ ص١٥٨

٤ - انظر الوسيط ج٦ ص٤٨

٥ - روضة الطالبين ج١٠ ص٨٢

## الأدلة .

### أولا : من المنقول .

١- قوله عليه الصلاة و السلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دمائهم و أموالهم إلا بحق الإسلام و حسابهم على الله " .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

دل هذا الخبر على أن من قال لا إله إلا الله محمد رسول الله فهو مسلم . و لم يشترط التبري مما كان عليه .<sup>٢</sup>

٢- عن أبي هريرة أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال يوم خيبر لأعطين هذه الراية رجلا يحب الله ورسوله ، يفتح الله علي يديه .  
قال عمر بن الخطاب ما أحببت الإمارة إلا يومئذ قال فتساورت لها رجاء أن أدعى لها .

قال فدعا رسول الله صلى الله عليه وسلم علي بن أبي طالب فأعطاه إياها ، وقال : " امش ولا تلتفت حتى يفتح الله عليك " .

قال فسار على شيئا ثم وقف ، ولم يلتفت ، فصرخ يا رسول الله : على ماذا أقاتل الناس ؟

١ - صحيح البخاري ج ١ ص ١٧ ، صحيح مسلم ج ١ ص ٥٣

٢ - انظر شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢١٣

قال عليه الصلاة والسلام : " قاتلهم حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله . فإذا فعلوا ذلك ، فقد منعوا منك دماءهم وأموالهم ، إلا بحقها وحسابهم على الله " .<sup>١</sup>

#### وجه الدلالة من الخبر :

في هذا الحديث أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قد كان أباح له قتلهم وإن شهدوا أن لا إله إلا الله حتى يشهدوا مع ذلك أن محمدا رسول الله . لأنهم قوم كانوا يوحدون الله ، ولا يقرون برسول الله . فأمر رسول الله صلى الله عليه وسلم عليا بقتلهم حتى يعلم خروجهم مما أمر بقتلهم عليه من اليهودية .<sup>٢</sup> ولم يشترط التبرؤ من دينهم الذي كانوا عليه .

#### و يعترض عليه :

ليس في إقرار اليهود بأن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله ما يجب أن يكونوا مسلمين . ولكن النبي صلى الله عليه وسلم أمر بترك قتلهم إذا قالوا ذلك . لأنه قد يجوز أن يكونوا أرادوا به الإسلام أو غير الإسلام فأمر بالكف عن قتلهم حتى يعلموا ما أرادوا بذلك . فمن اليهود من أتى إلى النبي صلى الله عليه وسلم فأقرروا بنبوته ، ولم يدخلوا في الإسلام . فلم يقاتلهم على إبائهم الدخول في الإسلام ؛ إذ لم يكونوا عنده بذلك الإقرار مسلمين .

١ - صحيح مسلم ج٤ ص١٨٧١

٢ - شرح معاني الآثار ج٣ ص٢١٤



فقد روي أن يهوديا قال لصاحبه تعال نسأل هذا النبي . فقال له الآخر : لا تقل له نبي ؛ فإنه إن سمعها صارت له أربعة أعين . فأتاه فسأله عن هذه الآية " و لقد آتينا موسى تسع آيات بينات ... الآية " <sup>١</sup>

فقال عليه الصلاة والسلام : لا تشركوا بالله شيئا ، و لا تقتلوا النفس التي حرم الله إلا بالحق ، و لا تسرقوا ، و لا تزنوا ، و لا تسحروا ، و لا تأكلوا الربا ، و لا تمشوا ببريء إلى سلطان ليقتله ، و لا تقذفوا المحصنة ، و لا تفروا من الزحف ، و عليكم خاصة اليهود أن لا تعدوا في السبت . فقبلوا يده ، و قالوا نشهد أنك نبي .

قال عليه الصلاة والسلام : فما يمنعكم أن تتبعوني ؟  
قالا : إن داود دعا أن لا يزال في ذريته نبي . و إنا نخشى إن اتبعناك أن تقتلنا اليهود . <sup>٢</sup>

فدل هذا الأثر على أنهم لم يصيروا بإقرارهم بنبوته نبينا محمد صلى الله عليه و سلم مسلمين ، إذ لم يقاتلهم النبي صلى الله عليه و سلم حتى يقرؤا بجميع ما يقر به المسلمون . <sup>٣</sup>

٤ - بعث النبي صلى الله عليه وسلم معاذ بن جبل إلى نحو أهل اليمن ، فقال له : إنك تقدم على قوم من أهل الكتاب ، فليكن أول ما تدعوهم إلى أن يوحدوا الله تعالى .

١ - سورة الإسراء آية ١٠١

٢ - رواه الطحاوي في شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢١٥ و رواه الحاكم في المستدرک ، و قال : هذا حديث صحيح لا نعرف له علة بوجه من الوجوه و لم يخرجاه . ج ١ ص ٥٢

٣ - انظر شرح معاني الآثار ج ٣ ص ٢١٥

الترجيح :

- يترجح عندي و الله أعلم الرأي الأول القائل بالنظر في حال الكافر . فإذا كان كلامه يحتمل حمله على معتقده ، فيلزمه التبرؤ مما يعتقد . و ذلك لما يلي :
- ١- ما سبق ذكره من أدلة هذا الرأي .
- ٢- تدل الأمثلة التي ذكرها الأحناف و الشافعية على صحة هذا الرأي . إذ يتبين من خلالها أن من الكفار من يلزمه التبرؤ ، و منهم لا يلزمه .
- ٣- القول بالرأي الأول فيه جمع بين الأدلة . إذ يحمل ما استدل به أصحاب الرأي الأول على ما إذا كان ما قاله الكافر يحتمل إرادته معتقده الكفري . و يحمل ما استدل به أصحاب الرأي الثاني على ما إذا كان ما قاله لا يحتمل معتقده الكفري .

المبحث الثاني من الفصل الأول

أسلم و لم يرد الإسلام

## المبحث الثاني : أسلم و لم يرد الإسلام

### بيان المبحث :

يبحث هذه المبحث في حكم من أسلم و لم يرد الإسلام ، فهل يترك للرجوع إلى دينه ، أم يعتبر مرتدا ، فيقتل ؟  
و من خلال النظر في كتب الفقهاء <sup>١</sup> يمكن تقسيم الذين أسلموا و لم يريدوا الإسلام إلى الحالات الآتية :

الحالة الأولى : أن يسلم الكافر غير متعمد الدخول في الإسلام . أي لا تكون عنده النية و القصد لأن يكون مسلما .  
مثل أن : يسلم هازلا . أو يفعل عبادة هازلا كأن يؤذن أو يصلي لاعبا - و هذا على القول بصحة الحكم بإسلام الكافر بأداء العبادات !  
أو يسلم و هو مغيب العقل بجلال ، أو محرم .

الحالة الثانية : أن يتلفظ بالشهادتين ثم يدعي عدم إرادته الإسلام ، أو يدعي أنه لم يعلم ما تلفظ به !

---

١ - انظر مصادر هذه المسألة ، بالإضافة إلى مصادر المسائل الآتي بحثها بإذن الله تعالى :  
إسلام المكره ، الحكم بإسلام الكافر بأدائه العبادات ، إسلام الصغير بنفسه دون والديه ، إسلام الصغير تبعا لوالديه ، إسلام المجنون . و لا حاجة لذكرها هنا لعدم التطويل.

الحالة الثالثة : أن يسلم غير راغب في الإسلام . أي أنه أسلم للدفع ضرر عنه ، أو مصلحة يجنيها . فإذا حصل مقصده ، رجع إلى دينه .  
 مثل أن : يكره عليه . أو يخاف على نفسه و ماله فيدعي الإسلام .  
 أو أن يوعد بمكافأة مالية إذا أسلم ، فيسلم ثم لا يعطى ما وعد به !

الحالة الرابعة : أن يسلم غير مدرك تمام الإدراك لمعنى الإسلام وما يقتضيه من الالتزام بأوامره ، و اجتناب نواهيه .  
 كالصغير من الدين كافرين يسلم بنفسه دون والديه . أو البالغ يسلم و يدعي عدم علمه بوجوب التمسك بالشرائع !

الحالة الخامسة : أن يدعي المحكوم بإسلامه بالتبعية عدم إرادته الإسلام بعد زوال سبب التبعية .  
 كالصغير و المجنون المحكوم بإسلامهما تبعاً لإسلام والديهما ، فيدعيان عدم إرادتهما البقاء على الإسلام بعد أن يبلغ الصغير ، و يعقل المجنون !

#### تنبيه :

ذكر الفقهاء أغلب فروع هذه المسألة في باب الردة . و هذا لا يعارض ما ذكرته في خطة البحث بعدم التعرض لأحكام المرتد . ففروع هذه المسألة لا تتعلق بأحكام المرتد ؛ إنما تتعلق بالكافر الذي طرأ عليه الإسلام ، ثم أراد الرجوع إلى دينه .

و هذا بخلاف المرتد ؛ فالمرتد كان مسلماً ، ثم طرأ عليه الكفر .

الحالة الأولى : أن يسلم الكافر غير متعمد الدخول في الإسلام . أي لا تكون عنده النية و القصد لأن يكون مسلماً .

كإسلام السكران ، و الهازل ، و من ادعى أنه لا يعلم ما قال .  
أما إسلام السكران فيأتي بحته بالتفصيل إن شاء الله تعالى في مبحث مستقل .

أولاً : إسلام الهازل ، ففيه الرأيان الآتيان :

الرأي الأول : يقبل قوله أنه أسلم هازلاً ، و لم يقصد الدخول فيه . فلا يجبر على الإسلام .<sup>١</sup>

يقول ابن عبد البر :  
وكل كافر قال لا إله إلا الله محمد رسول الله لاعبا ، غير راغب في الإسلام :  
فإن ذلك لا يوجب عليه الدخول في الإسلام إذا أباه ؛ و إنما يدخل في الإسلام  
الراغب الطائع غير المكره .<sup>٢</sup>

الرأي الثاني : لا يقبل قوله ، و يجبر على الإسلام . و إلا فهو مرتد .  
و هو الذي عليه الحنابلة .<sup>٣</sup>

١ - انظر الكافي لابن عبد البر ص ٥٨٦

٢ - الكافي ص ٥٨٦

٣ - انظر إعلام الموقعين ج ٣ ص ١٢٠ ، المبدع ج ٩ ص ١٧١ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٢٦ ،

كشف القناع ج ١ ص ٢٢٤ ، الروض المربع ج ١ ص ١٢٠ و ج ٣ ص ٣٣٨

يقول البهوتي :

ومعنى الحكم بإسلامه بما ذكر ( أي بأدائه الصلاة أو إقامة الأذان ) أنه لو ملكت عقب الصلاة ، أو الأذان : فتركته لأقاربه المسلمين دون الكفار ، ويدفن في مقابرنا .

و أنه لو أراد البقاء على الكفر ، وقال إنما صليت ، أو إنما أذنت متلاعباً أو مستهزئاً : لم يقبل منه ؛ كما لو أتى بالشهادتين ثم قال لم أرد الإسلام .<sup>١</sup>

و استدلوأ :

يقول ابن القيم<sup>٢</sup> :

الأقوال إنما تفيد الأحكام إذا قصد المتكلم بها حقيقة ، أو حكم ما جعلت له . وإذا لم يقصد بها ما يناقض معناها ، فهذا فيما بينه وبين الله تعالى . و أما في الظاهر فالأمر محمول على الصحة ؛ و إلا لما تم عقد ولا تصرف . فإذا قال بعث ، أو تزوجت : كان هذا اللفظ دليلاً على أنه قصد معناه المقصود به . وجعله الشارع بمنزلة القاصد إن كان هازلاً .

١ - كشف القناع ج١ ص٢٢٤

٢ - هو : محمد بن أبي بكر بن أيوب الدمشقي . من أركان الإصلاح الإسلامي ، و أحد كبار العلماء . تتلمذ على شيخ الإسلام ابن تيمية حتى كان لا يخرج عن شيء من أقواله ، بل ينتصر له . فهدب كتبه و نشر علمه و سجن و عذب بسببه . برع في التفسير و الفقه و الحديث و غيره من العلوم . له تصانيف كثيرة منها: إعلام الموقعين ، الطرق الحكيمة في السياسة الشرعية ، هداية الحيارى . ولد سنة ٦٩١هـ و توفي سنة ٧٥١هـ - رحمه الله . انظر الذيل على الطبقات ج٢ ص٤٤٧ ، البداية و النهاية ج١٤ ص٢٣٧ ، الأعلام ج٦ ص٥٦

و باللفظ والمعنى جميعا يتم الحكم . فكل منهما جزء السبب ، و هما مجموعته .  
 وإن كانت العبرة في الحقيقة بالمعنى ، و اللفظ دليل . و لهذا يصار إلى غيره عند  
 تعذره . وهذا شأن عامة أنواع الكلام ، فإنه محمول على معناه المفهوم منه عند  
 الإطلاق . لا سيما الأحكام الشرعية التي علق الشارع بها أحكامها .

فإن المتكلم عليه أن يقصد بتلك الألفاظ معانيها ، والمستمع عليه أن يحملها على  
 تلك المعاني .

فإن لم يقصد المتكلم بها معانيها ، بل تكلم بها غير قاصد لمعانيها ، أو قاصدا  
 لغيرها : أبطل الشارع عليه قصده . فإن كان هازلا ، أو لاعبا لم يقصد المعنى :  
 ألزمه الشارع المعنى . كمن هزل بالكفر ، و الطلاق ، و النكاح ، و الرجعة .  
 بل لو تكلم الكافر بكلمة الإسلام هازلا : ألزم به ، و جرت عليه أحكامه  
 ظاهرا . وإن تكلم بها مخادعا ما كرا محتالا ، مظهرا خلاف ما أبطن : لم يعطه  
 الشارع مقصوده . كالحلل ، و المرابي بعقد العينة .<sup>١</sup>



الحالة الثانية : أن يتلفظ الكافر بالشهادتين . ثم يدعي أنه لم يرد بها الدخول في الإسلام . أو أنه لا يعلم معنى ما قاله .  
ذكر هذه المسألة الحنبلة . و لهم فيها الآراء الآتية :

الرأي الأول : يقبل قوله إن كان هناك قرائن تدل على صدقه . و إلا فلا يصدق .

روي عن الإمام أحمد أنه قال :  
إذا قال ( أي الكافر ) : أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله ، و جئت يريد الإسلام : فهو مسلم .  
و أما إذا قال : أشهد أن لا إله إلا الله و أن محمدا رسول الله ، و هو لم يرد الإسلام : لم أجبره عليه .<sup>١</sup>

و يمكن أن يستدل لهذا الرأي :  
أن وجود القرائن على صدقه يدل على عدم إرادته الإسلام ، فلا يحكم بإسلامه بتلفظه بالشهادتين .

الرأي الثاني : لا يقبل قوله ، فيصير مرتدا .

روي عن الإمام أحمد أنه سئل عن نصراني قال : أشهد أن لا إله إلا الله ، و أن محمدا رسول الله . ثم قال : إنما شهدت شهادة ، و لم أرد الإسلام !  
فقال أحمد : يجبر على الإسلام ، و إلا يضرب عنقه .

١ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٩٥

و في رواية أخرى أنه أنكر على من لم يجبره .<sup>١</sup>  
 وهو الذي عليه الحنابلة .<sup>٢</sup>

### و استدلووا :

١- أنه حكم بإسلامه بقوله ، فيقتل كمن رجع إلى الكفر بعد أن طال مكثه  
 على الإسلام .<sup>٣</sup>

٢- ليس هناك دليل أوكد و لا أوضح من تلفظه بالشهادتين على الدخول  
 في الإسلام .<sup>٤</sup>

الرأي الثالث : يقبل قوله مطلقا . سواء وجدت قرينة صدقه أم لا . فلا  
 يصير مرتدا ، و لا يجبر على الإسلام .

روي عن الإمام أحمد أنه سئل عن رجل يهودي أو نصراني أو مجوسي تلفظ  
 بالشهادتين ، ثم قال : لم أنو الإسلام ؟  
 فقال أحمد : يجبر على الإسلام .  
 فسئل : فإن أبي أن يسلم ؟

١ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٩٣

٢ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٩ ، الكافي ج ٤ ص ١٦٤ ، المبدع ج ٩ ص ١٧١ ، الإنصاف

ج ١٠ ص ٣٣٠ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٨١ ، الروض المربع ج ١ ص ١٢٠ و ج ٣ ص ٣٣٨

٣ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٩

٤ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٩٣

قال : يجبس .

فسئل : يقتل ؟

قال : لا . و لكن يجبس .<sup>١</sup>

و استدلوا :

أن قوله يحتمل الصدق ، فلا يراق دمه بالشبهة .<sup>٢</sup>

الرأي الرابع : التفريق بين اليهودي و غيره من الكفار .

روي عن الإمام أحمد : أنه يجبر اليهودي على الإسلام .

فقد سئل عن اليهودي و النصراني إذا قال : أشهد أن محمدا رسول الله ، ثم

قال : لم أرد الإسلام . هل يجبر عليه ؟

فقال : أما اليهودي فيجبر ؛ لأنه يوحد .

و أما النصراني و المجوسي فلا ؛ لأنهم لا يوحدون .<sup>٣</sup>

و استدلوا :

كما هو ظاهر من كلام الإمام أحمد أن اليهودي يؤمن بوحداية الله تعالى ، فإذا

تلفظ بشهادة أن محمدا رسول الله ، فيكون كأنما أتى بالشهادتين . فيحكم

بصححة إسلامه .

بخلاف النصراني و المجوسي فإنهما لا يوحدان الله تعالى ، فيلزمهما أن يأتيا

بالشهادتين معا حتى يحكم بإسلامهما .

١ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٩٦

٢ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٩

٣ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٢٩٤

### الحالة الثالثة :

أن يسلم غير راغب في الإسلام . أي أنه أسلم لدفع ضرر عنه ، أو مصلحة يجنيها . فإذا حصل مقصده ، رجع إلى دينه .

كإسلام المكره ، و الخائف على نفسه و ماله ، و من أسلم رغبة في المال .  
أما إسلام المكره ، فسيأتي تفصيله بإذن الله تعالى في مبحث مستقل .

أولا : من أسلم خوفا على نفسه أو ماله ، أو ضيق عليه . فلما زال سبب الخوف ، رجع إلى دينه .

و هذه المسألة ذكرها المالكية . و لهم فيها الرأيان الآتيان :

الرأي الأول : يقبل قوله إن ظهرت قرينة صدقه . و إلا فهو مرتد .

و ذلك كنتصرائي يكون في موضع يخاف على نفسه أو ماله ، مثل أن يصحب مسلمين في سفر ، فيظهر الإسلام ، و يتوضأ و يصلي ، و ربما قدموه . فلما أمن من الخوف قال : صنعت ذلك تحصنا بالإسلام ؛ لئلا يؤخذ ما معي ، أو تؤخذ ثيابي ، و نحو ذلك .<sup>١</sup>

سئل الإمام مالك عن من أسلم ، ثم ارتد عن قرب ، و ادعى إنما كان إسلامه عن ضيق ضيق عليه ؟

فقال : إن عرف أنه عن ضيق ناله ، أو مخافة ، أو شبهة : فعسى أن يعذر .<sup>١</sup>  
و هو الذي عليه المالكية .<sup>٢</sup>

و كذلك يقول الأوزاعي في نصراني سافر مع مسلمين فأمهم ، ثم عرفوا : أنهم يعيدون ، و يعاقب و لا يجبر على الإسلام .<sup>٣</sup>

و يمكن أن يستدل لهم بما يلي :

١- أنه ما أسلم إلا تقية ، خوفا على نفسه . و في هذا دليل على عدم إرادته الدخول في الإسلام .

٢- أن قوله يحتمل الصدق ، فلا يراق دمه بالشبهة .<sup>٤</sup>

الرأي الثاني : لا يقبل قوله ، فهو مرتد .

و هو وجه آخر عند المالكية .<sup>٥</sup>

١ - عقد الجواهر الثمينة ج٣ ص٢٩٧

٢ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج٣ ص٢٩٧ و ص٢٩٨ ، مختصر خليل ص٢٨٢ ، مواهب الجليل ج١ ص٤٣٤ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٢٨٣ ، الفواكه الدواني ج١ ص١٧٤ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج٤ ص٣٠٦

٣ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج١ ص٣٢٠

٤ - انظر المغني ج٩ ص٢٩

٥ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج٣ ص٢٩٧ ، مواهب الجليل ج١ ص٤٣٤ ، التاج و

الإكليل ج٦ ص٢٨٣

و ممن قال به أشهب<sup>١</sup> ، فيقول :  
لا عذر له ، و يقتل . و إن علم أن ذلك عن ضيق كما قال<sup>٢</sup> .

### و استدلوا :

بقوله عليه الصلاة و السلام " من صلى صلاتنا ، و استقبل قبلتنا ، و  
أكل ذبيحتنا : فذلك المسلم الذي له ذمة الله و ذمة رسوله . فلا تخفروا الله في  
ذمته " <sup>٣</sup>

### وجه الدلال من الخبر :

دل الخبر على الحكم بإسلام من صلى صلاتنا . و لم يفرق بين أن يصلي مطمئنا  
أو تقية ، أو جادا أو هازلا . فلا يقبل قوله أنه صلى تقية ، خوفا على نفسه أو  
ماله . و الله أعلم

١ - هو : أشهب بن عبد العزيز بن داود الجعدي ، و اسمه مسكين . وهو من أهل مصر  
من الطبقة الوسطى من أصحاب . قرأ على نافع و تفقه بمالك و المدنيين و المصريين . قال :  
الشافعي ما رأيت أفقه من أشهب . و انتهت إليه رئاسة المذهب المالكي بمصر بعد ابن  
القاسم . سئل سحنون عن ابن القاسم و أشهب أيهما أفقه ؟ فقال : كانا كفرسي رهان  
و ربما وفق هذا ، و خذل هذا و ربما خذل هذا و وفق هذا . ولد سنة ١٤٠هـ و قيل سنة  
١٥٠هـ و توفي بمصر سنة ٢٠٤هـ رحمه الله . انظر الدياج المذهب ص ٩٨-٩٩ ،  
طبقات الفقهاء ص ١٥٥

٢ - عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٢٩٧

٣ - انظر تعظيم قدر الصلاة ج ٢ ص ٩٦٦ ، و الحديث رواه البخاري في الصحيح

ثانيا : أسلم رغبة في مال أو منفعة .  
 وفيه الرأيان الآتيان :

الرأي الأول : إسلامه صحيح . وإن رجع فهو مرتد . و يجب على من  
 وعده بالمال أن يدفعه إليه .<sup>١</sup>

سئل الإمام أحمد عن الرجل يقول لليهودي : أسلم حتى أعطيك ألف درهم .  
 فيسلم ، فلا يعطيه شيء ؟  
 فقال : قد كان النبي صلى الله عليه و سلم يتألف الناس على الإسلام . و لا  
 يعجبني إلا أن يفني له .

ثم سئل : فإن قال اليهودي : لا أسلم حتى تعطيني الألف كما شرطت ؟  
 قال : إن رجع عن إسلامه ضربت عنقه . و ينبغي أن يفني به .<sup>٢</sup>

و استدلوأ :

١ - قوله تعالى : " يا أيها الذين آمنوا أوفوا بالعقود " <sup>٣</sup>

٢ - كان النبي صلى الله عليه و سلم يتألف الناس على الإسلام .<sup>٤</sup>

١ - انظر الإنصاف ج ١٠ ص ٣٣١ ، كشف القناع ج ٦ ص ١٧٦

٢ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ١٠

٣ - سورة المائدة آية ١

٤ - انظر أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ١٠

الرأي الثاني : إسلامه صحيح . و إن رجع فهو مرتد . و لا يلزم من وعده  
بالمال أن يدفعه إليه .<sup>١</sup>

و استدلوا :

١- ما رواه البيهقي عن رجل عن أبيه عن جده أنهم كانوا على منهل من المناهل . فلما بلغهم الإسلام جعل صاحب الماء لقومه مائة من الإبل على أن يسلموا ، فأسلموا ، وقسم الإبل بينهم . و بدا له أن يجمعها منهم . فأرسل ابنه إلى النبي صلى الله عليه وسلم فقال له : ائت النبي صلى الله عليه وسلم فقل له : إن أبي يقرئك السلام ، وإنه جعل لقومه مائة من الإبل بينهم ، وبدا له أن يجمعها منهم . أفهو أحق بها ، أم هم ؟ فإن قال نعم أو لا ، فقل له : إن أبي شيخ كبير ، و هو عريف الماء ، وإنه يسألك أن تجعل لي العرافة بعده ؟ فأتاه ، فقال له : إن أبي يقرئك السلام . فقال ( عليه الصلاة و السلام ) : عليك ، و على أهلك السلام . فقال : إن أبي جعل لقومه مائة من الإبل على أن يسلموا ، فأسلموا وحسن إسلامهم . ثم بدا له أن يجمعها منهم ، أفهو أحق بها أم هم ؟ قال ( عليه الصلاة و السلام ) : إن بدا له أن يسلمها لهم ، فيسلمها . و إن بدا له أن يجمعها ، فهو أحق بها منهم . فإن أسلموا ، فلهم إسلامهم . و إن لم يسلموا ، قوتلوا على الإسلام . قال : إن أبي شيخ كبير ، و هو عريف الماء . و إنه يسألك أن تجعل لي العرافة بعده ؟



فقال ( عليه الصلاة و السلام ) : العرافة حق . و لا بد للناس من العرفاء .  
و لكن العرفاء في النار .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

يستدل بهذا الخبر - و الله أعلم - أن النبي صلى الله عليه و سلم لم يلزمه بأن  
يدفع لهم ما وعدهم به . كما أنه عليه الصلاة و السلام صحح إسلامهم ، و  
أمر بقتالهم إن رجعوا إلى دينهم .

٣- لا يجوز استحقاق الأجر على ما يجب فعله .<sup>٢</sup> و الدخول في الإسلام  
واجب عيني على كل إنسان .

١ - السنن الكبرى ج٦ ص٣٦١ ، و رواه أبو داود في السنن ج٣ ص١٣١ ، و ابن أبي

شيبه في المصنف ج٥ ص٣٤٢ و الحديث ليس بالقوي . انظر عون المعبود ج٨ ص١٠٩

٢ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج١ ص١٢٥

الحالة الرابعة : أن يسلم غير مدرك تمام الإدراك لمعنى الإسلام وما يقتضيه من  
الالتزام بأوامره ، و اجتناب نواهيه .

أولا : الصغير من الدين كافرين يسلم بنفسه دون والديه ، ثم يرجع إلى  
دينه . فقيل لا يترك يرجع إلى دينه .  
وقيل يترك .  
وقيل يهدد و يخوف ، فإن أبي ، ترك .  
و سيأتي بإذن الله تعالى تفصيل هذه الآراء في مبحث : حكم إسلام الصغير دون  
والديه .

ثانيا : الكافر البالغ يسلم ، ثم يدعي عدم علمه بوجوب التمسك بشرائع  
الإسلام ، فيرجع إلى دينه !

لم أجد هذه المسألة إلا عند المالكية . فقالوا :  
إذا لم يعلم بالدعائم حين تلفظه بالشهادة ، ثم علم بها بعد التشهد ، فأبي أن  
يلتزم بها ، و يرجع إلى دينه : فلا يجبر على الإسلام ، و لا يعد مرتدا . إنما  
يؤدب و يشدد عليه ، فإن أبي ، ترك للرجوع إلى دينه . و هذا إذا كان الكافر  
حريريا ، أو ذمي يقيم بعيدا عن المسلمين .  
أما إذا كان هذا الكافر يقيم بين أظهر المسلمين : فإنه يكون مرتدا . إلا إذا  
ظهرت قرينة صدقه بعدم علمه بوجوب التزام تعاليم الدين .<sup>١</sup>

١ - انظر مختصر خليل ص ٢٨٢ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٧٩ و ص ٢٨٣ ، الشرح  
الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ٤ ص ٣٠٦ ، حاشية الدسوقي ج ١ ص ١٩٥ و ج ٤ ص ٣٠١

الحالة الخامسة : أن يدعي المحكوم بإسلامه بالتبعية عدم إرادته الإسلام بعد  
زوال سبب التبعة .

كالصغير و المجنون المحكوم بإسلامهما تبعا لإسلام والديهما .

خلاصة آراء العلماء في هذه الحالة ، ثلاثة آراء :

الرأي الأول : يعتبر مرتدا .

الرأي الثاني : لا يعتبر مرتدا .

الرأي الثالث : إذا لم يعلم الصغير أو المجنون بإسلام والديه أو أحدهما ، فلا يجبر  
على الإسلام .

و سيأتي بإذن الله تعالى تفصيل هذه الآراء في آخر مسألة : إسلام الصغير بإسلام  
والديه أو أحدهما .

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما قاله ابن عبد البر :  
وكل كافر قال لا إله إلا الله محمد رسول الله لأعبا ، غير راغب في الإسلام :  
فإن ذلك لا يوجب عليه الدخول في الإسلام إذا أباه ؛ وإنما يدخل في الإسلام  
الراغب الطائع غير المكروه .<sup>١</sup>

## المبحث الثالث: أسلم بشرط

### بيان المبحث :

يبحث هذه المبحث في حكم اشتراط الكافر للدخول في الإسلام شرطاً يخالف الشرع . كأن يشترط أن لا يصلي جميع الصلوات ، أو أن لا يركع أو لا يسجد في الصلاة ، أو أن يرتكب شيئاً من المحرمات كشرب الخمر، أو غير ذلك من الشروط ؟

### الحكم :

اختلف في حكم هذه المسألة على الرأيين الآتين :

### الرأي الأول : يقبل إسلامه ، و يبطل ما اشترطه .

و يطالب بعد إسلامه بفعل ما اشترط تركه من الواجبات ، أو ترك ما اشترط فعله من المحرمات .<sup>١</sup>

سئل الإمام أحمد عن الكافر يسلم على أن يصلي صلاتين ؟

فقال : يقبل منه ، فإذا دخل الإسلام أمر بالصلاة .<sup>٢</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨٥ ، المغني ج ٩ ص ٢٩١ ، المبدع ج ٩ ص ١٨٣ ،

الإنصاف ج ١٠ ص ٣٣١ ، الإقناع و شرحه كشف القناع ج ٣ ص ١٤١ و ج ٦ ص ١٧٦

٢ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل أحمد ص ٤٨

و كذلك قال الشوكاني بهذا الرأي .<sup>١</sup>

### الأدلة :

#### أولا : الأدلة من المنقول

١- روى البيهقي في السنن الكبرى أن وفد ثقيف قدموا على النبي صلى الله عليه و سلم ، فأنزلهم المسجد ليكون أرق لقلوبهم .  
فاشترطوا على النبي صلى الله عليه و سلم أن لا يحشروا ، و لا يعشروا ، و لا يجبوا ، و لا يستعمل عليهم من غيرهم .  
فقال عليه الصلاة و السلام : لا تحشروا ، و لا تعشروا ، و لا تجبوا ، و لا يستعمل عليكم من غيركم . و لا خير في دين ليس فيه ركوع .<sup>٢</sup>

و معنى يحشروا : يجاهدوا .

يعشروا : أخذ العشور من أموالهم .

لا يجبوا : لا يصلوا . و قيل لا يركعوا . و قيل لا يسجدوا .<sup>٣</sup>

١ - انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ١٢

٢ - ج ٢ ص ٤٤٤ و انظر المنتقى لابن الجارود ج ٢ ص ١٠١ ، سنن أبي داود ج ٣ ص ١٦٣ ،

مصنف ابن أبي شيبة ج ٢ ص ٤١٦

٣ - انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ١٣ ، عون المعبود ج ٨ ص ١٨٦

٢- بايع سلمان رضي الله عنه النبي صلى الله عليه و سلم على أن يسجد سجدة واحدة .

فقال له النبي صلى الله عليه و سلم : أدخل في الإسلام .<sup>٢٠١</sup>

٢- بايع حكيم ابن حزام رضي الله عنه النبي صلى الله عليه و سلم على أن لا يخر إلا قائما .<sup>٣</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

أن النبي صلى الله عليه و سلم عليه و سلم قبل إسلام حكيم رضي الله عنه مع اشتراطه عدم الركوع أو السجود .

١ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل أحمد ص ٤٨

٢ - هو : سلمان الفارسي ، و يقال له سلمان الخير و سلمان بن الإسلام . خرج ممن بلده أصبهان طلبا للنبي الذي سيبعث من العرب ، فاستعبد ما شاء الله ، وكان في المدينة عند قدوم النبي صلى الله عليه و سلم ، فأسلم . و أول مشاهدته الخندق و شهد ما بعدها من غزوات . و هو الذي أشار بحفر الخندق . و قال عنه النبي صلى الله عليه و سلم : سلمان منا أهل البيت . كان أميرا على المدائن ، ينسج الصوف و يأكل من عمل يده . مات سنة ٣٦ هـ رضي الله عنه . انظر حلية الأولياء ج ١ ص ١٨٥ ، التهذيب

ج ٤ ص ١٢١ ، الأعلام ج ٣ ص ١١٢

٣ - مسند الطيالسي ج ٢ ص ١٩٣ ، السنن الكبرى للنسائي ج ١ ص ٢٢٨ و ج ٢ ص ٢٠٥ ،

المعجم الكبير للطبراني ج ٣ ص ١٩٥

سئل أحمد عن معنى قوله " لا آخر إلا قائما " ؟  
فقال : أن يركع و يسجد كما هو . و ذلك أن قريشا كانت إذا انقطع شسع  
أحدهم قال : لا أجي ، فيرمي بنعله الأخرى .<sup>١</sup>

و قيل معناه : أن لا يركع في الصلاة . بل يقرأ ثم يسجد من غير ركوع .<sup>٢</sup>  
لأن الركوع كان أثقل على القوم في الجاهلية . فلما تمكن الإسلام من قلبه ،  
اطمأنت بذلك نفسه ، وامثل ما أمر به من الركوع .<sup>٣</sup>

يعترض على هذا الاستدلال :

لم يثبت أن قول حكيم رضي الله عنه " لا آخر إلا قائما " بمعنى : أن لا يركع ،  
أو أن لا يسجد !

بل قيل أن معنى كلامه : أن أعتدل بعد الرفع من الركوع قائما ، ثم أخرج من  
القيام إلى السجود . لا أن أخرج من الركوع إلى السجود من غير اعتدال ، و  
هذا موافق للكيفية الصحيحة للصلاة .

و قيل معناه : أن لا أموت إلا متمسكا بالدين ، ثابتا عليه . يقال : قام فلان  
على الشيء ، أي ثبت عليه ، و تمسك به .

١ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل أحمد ص ٤٨

٢ - المغني ج ٩ ص ٢٩١

٣ - انظر جامع أحكام القرآن للقرطبي ج ١ ص ٣٤٥



وقيل معناه : أنه بايع النبي صلى الله عليه وسلم على الموت . و لا يبايع على الموت غير رسول الله صلى الله عليه وسلم ؛ لأنه لا يتوهم منه زوال الحالة التي لأجلها عقدت البيعة معه ، بخلاف غيره .

وقيل معناه : لا أقع في شيء من تجارتي و أموري إلا قمت به ، منتصبا له .

وقيل معناه : لا أغبن ، و لا أغبن .<sup>١</sup>

٣- روى أحمد في المسند عن نصر ابن عاصم الليثي عن رجل منهم أنه أتى النبي صلى الله عليه وسلم فأسلم على أن يصلي صلاتين . فقبل ذلك منه - عليه الصلاة والسلام .<sup>٢</sup>

#### أما الدليل على بطلان ما اشترطه :

قوله عليه الصلاة والسلام : " ... ما كان من شرط ليس في كتاب الله فهو باطل . و إن كان مائة شرط . قضاء الله أحق ، و شرط الله أوثق ... الحديث<sup>٣</sup> وجه الدلالة من الخبر :

أن الشرط إذا كان مخالفا لموجب العقد ، فإنه يبطل .<sup>٤</sup> فيلغى ما اشترطه لإسلامه مما يخالف الشرع .

١ - انظر هذه الأقوال : أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل أحمد ص ٤٨ ، معتصر المختصر ج ١ ص ٤٤ ، شرح السيوطي على النسائي ج ٢ ص ٢٠٩ ، حاشية السندي ج ٢ ص ٢٠٥

٢ - ج ٥ ص ٢٤ و ص ٣٦٣

٣ - رواه مالك في الموطأ ج ٢ ص ٧٨٠ ، و انظر صحيح البخاري ج ٢ ص ٧٥٦ ، صحيح مسلم ج ٢ ص ١١٤٢

٤ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٨٥

### الرأي الثاني : لا يقبل إسلامه .

روي عن الإمام أحمد في نفس المسألة - اسلم على صلاتين - رواية أخرى بعدم قبول إسلامه . فيقول :  
ليس قول ذا بشيء . على أي دين كان يقول أموت . وهو لم يدخل في الإسلام .<sup>١</sup>

### الأدلة :

#### أولا : من المنقول .

١ - حديث وفد ثقيف السابق .

#### وجه الدلالة من الخبر :

يدل الخبر على عدم قبول النبي صلى الله عليه و سلم ما اشترطوه .

يقول الخطابي :

إنما سمح لهم بالجهاد و الصدقة ؛ لأنهما لم يكونا بعد واجبتين في العاجل ؛ لأن الصدقة إنما تجب بانقطاع الحول . و الجهاد إنما يجب بحضوره . أما الصلاة الراتبية ، فلم يجز أن يشترطوا تركها .<sup>٢</sup>

#### وجه دلالة آخر :

معنى قوله عليه الصلاة و السلام " لا خير في دين ليس فيه ركوع " :

١ - أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل أحمد ص ٤٨

٢ - نقلا من نيل الأوطار ج ٨ ص ١٣

أي لا خير في إسلام من أسلم بشرط أن لا يصلي .<sup>١</sup> فدل على عدم صحة شرط ترك الصلاة للدخول في الإسلام .

و يعترض على هذا الاستدلال باعتراضين :<sup>٢</sup>

الاعتراض الأول :

نفي الخيرية لا يستلزم عدم جواز قبول إسلام من أسلم بشرط أن لا يصلي ؛ إذ عدم قبوله صلى الله عليه و سلم لذلك الشرط من ثقیف لا يستلزم عدم جواز القبول مطلقا .

الاعتراض الثاني :

أن النبي صلى الله عليه و سلم قبل إسلام من أسلم على صلاتين .

٢- روى أبو داود في السنن أن جابرا رضي الله عنه سمع النبي صلى الله

عليه و سلم يقول بعد ذلك :

" سيتصدقون ، و يجاهدون إذا أسلموا " <sup>٣</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

يستدل بهذا الخبر - و الله أعلم - أنه لما علم النبي صلى الله عليه و سلم أنهم سيسلمون و يحسن إسلامهم ، قبل الشرط منهم .

١ - انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ١٣

٢ - انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ١٣

٣ - ج ٣ ص ١٦٣

## الترجيح :

يقول الشوكاني رحمه الله تعالى :  
هذه الأحاديث فيها دليل على أنه يجوز مبايعة الكافر و قبول الإسلام منه و إن  
شرط شرطاً باطلاً .<sup>١</sup>

و هذا ما يترجح عندي و الله أعلم ؛ لما يلي :

- ١- قبول النبي صلى الله عليه و سلم إسلام من أسلم على صلاتين .
- ٢- يختلف حديثو العهد بالإسلام في درجة إيمانهم ، و اقتناعهم بالإسلام .  
فمنهم من يقتنع به اقتناعاً تاماً بالإسلام ؛ فلا يشترط شيئاً للدخول فيه .  
و منهم من يقتنع بالجانب الاعتقادي : فيؤمن بالله تعالى و بالنبي صلى الله عليه  
و سلم و اليوم الآخر ... إلا أن في صدره شيء من بعض الشرائع ، أو ملازال  
فيه علاقة الدين الذين كان عليه ، أو العادات و التقاليد التي نشأ عليها . فيشترط  
ترك ما يرى عدم استطاعته الالتزام به . كأن يشترط أن لا يصلي جميع  
الصلوات ، أو لا يصوم جميع رمضان ، أو لا يترك شرب الخمر ... و غير  
ذلك .

فهذا الصنف يحتاج من إلى رفق ، و تفهم حاله ؛ فلا نكون عوناً للشيطان عليه .  
فلا ننفره من الإسلام ، إنما نجذب به إليه ، فنقبل ما اشترطه . ثم بعد ذلك نعمل  
على تحبيبه إلى فعل شرائع الإسلام . و اقتناعه وجوب العمل بها . و أن ذلك من  
مقتضيات الإيمان بالله و رسوله .

يقول السرخسي :

لو أسلم بشرط أن لا يصلي ، فإن الإسلام صحيح بدون تمام الرضى . كما لو أسلم مكرها . و لا يترك بعد صحة إسلامه ليرتد ، فيرجع إلى الكفر .<sup>١</sup>

هذا ، و الغالب على هذا الصنف أنه سيؤدي جميع الشرائع التي يكلف بها بعد دخوله الإسلام ؛ إذ يجد حلاوتها ، و يقتنع بما فيها من مصالح دنيوية و أخروية .

لذلك قبل النبي صلى الله عليه و سلم شروط وفد بني ثقيف ، ثم قال " إنهم سيتصدقون و سيجاهدون إذا أسلموا " . أي أنهم سيلتزمون بعد دخولهم في الإسلام بجميع شرائعه .

٣- تطبيق حكمة التدرج في التشريع مع حديث العهد بالإسلام الذي اشترط شرطا لإسلامه .

فكما هو معلوم أن شرائع الإسلام لم تنزل جملة واحدة ، إنما نزلت منجمة خلال فترة رسالة نبينا محمد عليه الصلاة و السلام .

فعلى سبيل المثال : كان شرب الخمر منتشرًا جدا عند العرب في ذلك الوقت . فجاء تحريمه متدرجا ؛ حتى يتمكن الصحابة رضي الله عنهم من اجتنابها .

بل إن أركان الإسلام من صلاة و زكاة و صوم و حج لم تفرض جملة واحدة ، في وقت واحد ، إنما فرضت في سنوات مختلفة ، و على مراحل متدرجة .

و هذا ما يجب فعله مع الكافر إذا اشترط شرطا مخالفًا للدين للدخول في الإسلام . والله أعلم .

المبحث الرابع :ثبوت الإسلام بأداء العباداتبيان المبحث :

إذا أدى الكافر عبادة من العبادات كالصلاة ، أو غيرها ، فهل يحكم بإسلامه ؟

الحكم :

يختلف الحكم في هذه المسألة بالاعتبارات الآتية :

- ١- نوع العبادة التي أداها الكافر . كإقامة الأذان ، أو أداء الصلاة منفردا أو في جماعة ، أو سجدة التلاوة ، أو الصوم ، أو غير ذلك .
- ٢- النظر إلى العبادة . كأن تشتمل على الشهادتين ، أو أنها من شرائع الإسلام الخاصة به .
- ٣- قصد الكافر من أدائه العبادة : هل للدخول في الإسلام ، أم الخوف ، أم التلاعب ؟

فخرج بناء على هذه الاعتبارات ، الآراء التالية :

## أولا : إذا أذن الكافر .

ففيه الآراء الآتية :

الرأي الأول : أنه يحكم بإسلامه إذا توفرت الشروط الآتية ، و إلا فلا :

- ١- أن يكون الأذان عادة له .<sup>١</sup>
- ٢- أن يؤذن في وقت الصلاة .<sup>٢</sup>
- ٣- أن يؤذن في المئذنة ، أو حيث يؤذن المسلمون .<sup>٣</sup>
- ٤- وهو أن لا يكون عيسويا ؛ لأنه يشهد أن لا إله إلا الله ، و أن محمدا رسول الله ، إلا أنه يعتقد أنه صلى الله عليه و سلم أرسل إلى العرب فقط . و العيسويون هم أتباع أبي عيسى اليهودي الأصبهاني . كان في خلافة المنصور . و فارق اليهود في أشياء أخرى ، كتحريمه الذبائح .<sup>٤</sup>

و الشروط الثلاثة الأولى اشترطها الأحناف .

أما الشرط الرابع فاشترطه الأحناف و الشافعية .<sup>٥</sup>

- ١ - البحر الرائق ج ١ ص ٢٧٩ وج ٥ ص ٨١
- ٢ - انظر حاشية الطحاوي ج ١ ص ١١٦ ، الدر المختار ج ١ ص ٣٥٤
- ٣ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ١ ص ٣٢٠ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٠٣ ، البحر الرائق ج ١ ص ١٦٠
- ٤ - انظر البحر الرائق ج ١ ص ٢٧٩ ، الدر المختار ج ١ ص ٣٥٤ ، روضة الطالبين ج ١ ص ٢٠٢ ، المنهج القويم ص ١٥٣ ، إعانة الطالبين ج ٤ ص ١٤٠ ، حاشية البحريري ج ١ ص ١٧٢ ، نهاية الزين للحاوي ص ٩٦ ، مغني المحتاج ج ١ ص ١٣٧ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ٩٨
- ٥ - انظر مصادر هذه الشروط .

الرأي الثاني : يحكم له بالإسلام بدون الشروط المذكورة .  
و عليه المالكية <sup>١</sup> ، والحنابلة <sup>٢</sup> .

الرأي الثالث : لا يحكم له بالإسلام . وهو وجه عند الحنابلة <sup>٣</sup> .  
و لم أجد دليلهم . و يمكن أن يستدل لهم بأن الكافر قد يقصد من أذانه  
الاستهزاء أو التقية خوفا على نفسه ، أو غير ذلك من الأسباب .

أدلة من حكم بإسلام الكافر بأداء الأذان :  
أولا : من المنقول .

١ - روى البخاري عن أنس بن مالك رضي الله عنه أنه قال : كان رسول  
الله صلى الله عليه و سلم إذا غزا قوما لم يغر حتى يصبح . فإن سمع  
أذانا ، أمسك . و إن لم يسمع أذانا أغار بعدما يصبح . فترلنا خيبر  
ليلا. <sup>٤</sup>

- 
- ١ - انظر الفواكه الدواني ج ١ ص ١٧٤ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه  
ج ١ ص ١٩٥ ، مواهب الجليل ج ١ ص ٤٣٤  
٢ - انظر الإنصاف ج ١ ص ٣٩٥ ، الروض المربع ج ١ ص ١٢٠ ، كشف القناع ج ١ ص ٢٢٤  
٣ - انظر الإنصاف ج ١ ص ٣٩٥  
٤ - صحيح البخاري ج ٣ ص ١٠٧٧ ، و انظر صحيح مسلم ج ١ ص ٢٨٨



وجه الدلالة من الخبر :

بواب البخاري<sup>١</sup> للحديث : باب ما يحقن بالأذان من الدماء .<sup>٢</sup>

و يقول الشوكاني<sup>٣</sup> :

يصح الاستدلال به على إسلام أهل قرية سمع منهم ذلك - أي الأذان .

قلت : إذا كان يستدل بالأذان على إسلام أهل القرية ، فمن باب أولى يستدل به على إسلام الواحد .

ثانيا : من المعقول .

١ - أن إسلام أبي محذورة<sup>٤</sup> رضي الله عنه ثبت بأدائه الأذان .

١ - هو : محمد بن إسماعيل بن المغيرة . ولد في بخارى . قام برحلة طويلة في طلب الحديث ، و سمع من نحو أف شيخ . و جمع ستمائة أف حديث ، اختار منها في صحيحه ما وثق برواته . و هو أول من وضع كتابا في الإسلام بهذا النحو . له مصنفات كثيرة منها : الصحيح ، التاريخ ، الأدب المفرد . ولد سنة ١٩٤هـ و توفي سنة ٢٥٦هـ — رحمه الله . انظر سير أعلام النبلاء ج ١٢ ص ٣٩١ و بعدها

٢ - صحيح البخاري ج ٣ ص ١٠٧٧

٣ - نيل الأوطار ج ٨ ص ٧٠

٤ - هو سمرة بن معير بن لواذان بن ربيعة بن عريج بن سعد بن جمح القرشي الجمحي أبو محذورة . مؤذن رسول الله صلى الله عليه و سلم بمكة . غلبت عليه كنيته واشتهر بها واختلف في اسمه فقيل أوس بن معير وقيل سمرة بن معير وقيل غير ذلك بمكات سنة تسع وسبعين . رضي الله عنه . انظر الاستيعاب ج ٨ ص ١٢١-١٢٢ و ص ٦٥٦

فقد روي في الخبر أنه كان مستهزئاً ، يحكي أذان مؤذن النبي صلى الله عليه و سلم . فسمع النبي صلى الله عليه و سلم صوته ، فدعاه . فأمره بالأذان . فقصد النبي صلى الله عليه و سلم نطقه بالشهادتين سرا ليسلم بذلك ؛ لأنه لم يكن مقرا في ذلك الوقت . بدليل أنه لم يأمر به بلالا و لا غيره ممن كان مسلما ثابت الإسلام .<sup>١</sup>

٢- لأن الأذان من خصائص ديننا ، و شعار شرعنا . لهذا اشترط أن يكون الأذان في الوقت و في المسجد . لأنه إذا أذن خارج الوقت ، يحتمل أن يكون مستهزئاً .<sup>٢</sup>

٣- الأذان فيه نطق بالشهادتين . فإذا أذن الكافر ، فإنه يكون ناطقا بهما.<sup>٣</sup>

٤- الأذان من شعائر الإسلام ، فكان الإتيان به دليل قبول الإسلام .<sup>٤</sup>

١ - انظر المغني ج١ص٢٢٤ ، المبدع ج١ص٣١٨ ، كشاف القناع ج١ص٢٣٧

٢ - انظر حاشية ابن عابدين ج١ص٣٥٣-٣٥٤

٣ - انظر الفواكه الدواني ج١ص١٧٤ ، حاشية البجيرمي ج١ص١٧٢ ، كشاف القناع

ج١ص٢٢٤

٤ - بدائع الصنائع ج٧ص١٠٣ و انظر كشاف القناع ج١ص٢٢٤

## ثانيا : إذا صلى الكافر .

أما الصلاة ففيها الآراء الآتية :

الرأي الأول : و عليه الأحناف <sup>١</sup> ، يحكم بإسلامه بأداء الصلاة بالشروط

الآتية :

- ١- أن تكون الصلاة في وقتها .
  - ٢- عدم فعل ما يفسدها .
  - ٣- أن يصلي إماما أو مؤتما في جماعة .
  - ٤- أن يصلي في المسجد .
- و وجه آخر : إذا صلى منفردا بأذان و إقامة : حكم له بالإسلام . أما إذا صلى بدونهما : فلا يحكم له بالإسلام .<sup>٢</sup>
- و اشتراط كونه إماما وجه عند الحنابلة .<sup>٣</sup>

١ - انظر هذه الشروط : حاشية الطحاوي ج ١ ص ٦ و ص ١١٦ ، مختصر اختلاف العلماء ج ١ ص ٣٢٠ ، أصول السرخسي ج ١ ص ٦١ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٢٩٥ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٠٣ ، البحر الرائق ج ١ ص ١٦٠ و ج ٥ ص ٨١ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج ١ ص ٣٥٣

٢ - انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٥٤

٣ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ١ ص ٣٢٠ ، مراتب الإجماع ج ٢ ص ٢٨ ، تعظيم قدر الصلاة ج ٢ ص ٩٦٦ ، الإنصاف ج ٢ ص ٢٥٨

و الدليل على اشتراط أدائه الصلاة في الجماعة إماما أو مؤتما ، و في المسجد  
حتى يحكم بإسلامه :

١ - قال عليه الصلاة و السلام : " من صلى صلاتنا واستقبل قبلتنا وأكل  
ذبيحتنا ، فذلك المسلم الذي له ذمة الله و ذمة رسوله . فلا تخفروا الله في  
ذمته " .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

المراد من قوله عليه الصلاة و السلام " صلاتنا " أي : بالجماعة على الهيئة  
المخصصة .<sup>٢</sup>

٢ - يشترط أدائه للصلاة في الجماعة ؛ لأنه إذا صلاها معهم ، فإنه يكون قد  
أداها على هيئتها المخصصة للمسلمين . فتكون صلاته دليل على  
إسلامه . بخلاف الصلاة منفردا لوجودها في سائر الأمم .<sup>٣</sup>

٣ - لا بد من وجود العبادة على أكمل الوجوه ليظهر الاختصاص بهذه  
الشريعة ، و معلوم أن الانفراد نقصان .<sup>٤</sup>

١ - رواه البخاري في الصحيح ج١ ص١٥٣

٢ - انظر حاشية ابن عابدين ج١ ص٣٥٣

٣ - انظر أصول السرخسي ج١ ص٦١ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣

٤ - انظر حاشية ابن عابدين ج١ ص٣٥٤

٤- الإلتزام يدل على اتباع سبيل المؤمنين ، فالمؤتم تابع لإمامه ، ملتزم لأحكامه . بخلاف الإمام ، فإنه متبوع غير تابع .<sup>١</sup>

### الرأي الثاني : النظر في حاله :

لا يحكم بإسلامه بالصلاة ، إلا إذا علم ، أو سمع منه التشهد أثناء صلاته . فتكون الصلاة حينئذ دليل على إيمانه .  
أو يسأل بعد صلاته عنها ؟ فإذا قال صلاة مسلم : حكم بإسلامه لتبين حاله .  
و إذا قال لم يقصد بها صلاتنا : فلا يحكم بإسلامه .  
و هو الذي عليه المالكية<sup>٢</sup> ، و الشافعية .  
إلا أن الشافعية اشترطوا أن يكون ذلك في دار الحرب . فلا يحكم بإسلامه إذا صلى في دار الإسلام على الصحيح عندهم<sup>٣</sup> .  
لأنه قد يقصد بصلاته في دار الإسلام الاستتار بالصلاة و إخفاء دينه . أما إن صلى في دار الحرب فهو مسلم ؛ لأنه لا قهمة في حقه .<sup>٤</sup>  
و اعترض عليه :  
احتمال التقية و الرياء يبطل بالشهادتين .<sup>٥</sup>

١ - انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٥٣

٢ - انظر الجامع لأحكام القرآن ج ٥ ص ٣٣٩ ، الفواكه الدواني ج ١ ص ٢٠٥ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ١ ص ٣٢٥-٣٢٦ ، حاشية العدوي ج ١ ص ٣٧٧

٣ - انظر الأم ج ١ ص ١٦٨ ، المهذب ج ٢ ص ٢٢٣ ، الوسيط ج ٦ ص ٤٢٧ ، روضة الطالبين ج ١ ص ٣٤٧ و ج ١٠ ص ٧٥ ، المتثور ج ٣ ص ١٤٥ ، فتح الباري ج ١٣ ص ٣٥٥ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ٩٤ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ١٣٩

٤ - انظر المغني لابن قدامة ج ٢ ص ١٧ و ج ٩ ص ٢٩

٥ - المغني ج ٩ ص ٢٩

### الرأي الثالث : لا يحكم بإسلامه بها .

وهو وجه آخر للمالكية .<sup>١</sup> ونسبه ابن الجوزي إلى الإمام مالك .<sup>٢</sup>  
 واختاره البيهقي في السنن الكبرى<sup>٣</sup> ، فقال : باب لا يأتى مسلم بكافر لقول  
 النبي صلى الله عليه وسلم " يؤم القوم أقرؤهم لكتاب الله " ولم تكن صلاة  
 الكافر إسلاماً منه إذا لم يتكلم بالإسلام قبل الصلاة .

### الأدلة :

١- قال رسول الله صلى الله عليه وسلم : " أمرت أن أقاتل الناس حتى  
 يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها ، و صلوا صلاتنا ، و استقبلوا قبلتنا ، و ذبحوا  
 ذبيحتنا ، فقد حرمت علينا دماؤهم و أموالهم إلا بحقها و حسابهم على الله " .<sup>٤</sup>

### وجه الدلالة من الخبر :

لا تكون صلاة الكافر إسلاماً منه إذا لم يتلفظ بالشهادتين قبل أدائها .<sup>٥</sup>

١ - انظر حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٢٦

٢ - انظر أحاديث الخلاف ج ١ ص ٤٨٥

٣ - ج ٣ ص ٩٢

٤ - رواه البخاري في الصحيح و اللفظ له ج ١ ص ١٥٣ ، و رواه البيهقي في السنن

الكبرى بلفظ قريب منه ج ٢ ص ٣ و ج ٣ ص ٩٢

٥ - انظر سنن البيهقي الكبرى ج ٣ ص ٩٢ ، أحاديث الخلاف ج ١ ص ٤٨٦ ، كشف

القناع ج ١ ص ٢٢٤

٢- أن الصلاة تشتمل على الشهادتين . فيصير الكافر مسلماً بالتلفظ بهما ،  
لا بأدائه الصلاة .<sup>١</sup>

و يعترض عليه :

أن فائدة ذلك رفع الإيهام أنه لا أثر للشهادة فيها لاحتمال الحكاية .<sup>٢</sup>

٣- لأن الصلاة من فروع الإسلام ، فلم يصر مسلماً بفعلها ، كالحج و  
الصوم .<sup>٣</sup>

٤- ما كان تركه كفراً ، ففعله يكون إيماناً . ككلمة الشهادتين . و ما لا  
يكون تركه كفراً ، لا يكون فعله إيماناً . و من ثم لو صلى الكافر لا  
يحكم بإسلامه . و كذلك لو زكى أو صام .<sup>٤</sup>

٥- يحتمل أنه يقصد من صلاته العبث أو الاستهزاء .<sup>٥</sup>

١ - انظر مغني المحتاج ج٤ ص١٣٩

٢ - مغني المحتاج ج٤ ص١٣٩

٣ - المغني ج١ ص١٧

٤ - المشور ج٣ ص١٤٥

٥ - انظر فتح الباري ج١٣ ص٣٥٥

### الرأي الرابع : يحكم بإسلامه بما مطلقا .

سواء صلاها منفردا ، أو في جماعة ، أو في مسجد أو غيره و لو مستهزئا . و  
سواء في دار الإسلام أو دار الحرب .  
و هو الذي عليه الحنابلة .<sup>١</sup>

### الأدلة :

#### أولا : من المنقول .

١ - قال عليه الصلاة و السلام : " من صلى صلاتنا و استقبل قبلتنا و أكل  
ذبيحتنا ، فذلك المسلم الذي له ذمة الله و ذمة رسوله . فلا تخفروا الله  
في ذمته " .<sup>٢</sup>

#### وجه الدلالة من الخبر :

حكم النبي صلى الله عليه و سلم بإسلام من صلى صلاتنا .

١ - انظر أحاديث الخلاف ج ١ ص ٤٨٥ ، المنع و شرحه المبدع ج ١ ص ٣٠٢ ، المغني  
ج ٢ ص ١٧ و ج ٩ ص ٢٩ ، المحرر في الفقه ج ١ ص ٣٠ ، النكت و الفوائد السننية على مشكل  
المحرر ج ١ ص ٣٥ ، الإنصاف ج ١ ص ٣٩٤ ، الروض المربع ج ١ ص ١١٩ - ١٢٠ ، كشف  
القناع ج ١ ص ٢٢٤

٢ - رواه البخاري في الصحيح و ج ١ ص ١٥٣



٢- قال النبي عليه الصلاة و السلام " نهيت عن قتل المصلين " <sup>١</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

ظاهره أن العصمة تثبت بالصلاة . و العصمة لا تكون بدون الإسلام . <sup>٢</sup>  
و يقول ابن قدامة : فجعل الصلاة حدا بين الإسلام و الكفر . فمن صلى فقد  
دخل في حد الإسلام . <sup>٣</sup>

ثانيا : الأدلة من المعقول .

١- يفيد الظن بالنظر الغالب على من يصلي أنه مسلم . <sup>٤</sup>  
و قد نقل إسحاق بن راهويه <sup>٥</sup> الإجماع على أن من رأيناه يصلي ، فإن ذلك  
دليل على إيمانه . <sup>٦</sup>

١ - سنن الدارقطني ج ٢ ص ٥٤ ، سنن أبي داود ج ٤ ص ٢٨٢ ، سنن البيهقي ج ٨ ص ٢٢٤

٢ - كشف القناع ج ١ ص ٢٢٤

٣ - المغني ج ٢ ص ١٧

٤ - نهاية الزين للجاوي ص ١٣٠

٥ - هو : إسحاق بن إبراهيم بن مخلد المعروف بابن راهويه . جالس الإمام أحمد وروى  
عنه . يقول عبد الله بن احمد سمعت أبي يقول : ما جاوز الجسر أفقه من اسحاق بن راهويه  
ولا أحفظ من أبي زرعة الرازي . و قال عنه أيضا : أما إسحاق بن راهويه فلم ير مثله .  
ولد سنة ١٦٦هـ و توفي سنة ٢٤٣هـ بنيسابور . رحمه الله . انظر طبقات الحنابلة

ج ١ ص ١٠٩ و ص ٢٠٠ و ص ٢٥٤

٦ - حاشية الدسوقي ج ١ ص ٣٢٦

٢- الصلاة ركن يختص به الإسلام . و بالتالي هي عبادة تختص بالمسلمين .  
فالإتيان بها إسلام ، كالشهادتين .<sup>١</sup>

٣ - لأنه تلفظ بالشهادتين أثناء صلاته .<sup>٢</sup>

٤ - لأن ما كان إسلاما في دار الحرب ، كان إسلاما في دار الإسلام ،  
كالشهادتين .<sup>٣</sup> فلا يشترط أن يكون في دار الحرب .

---

١ - انظر المغني ج ٢ ص ١٧٠ ج ٩ ص ٢٩ ، المبدع ج ١ ص ٣٠٢

٢ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٩

٣ - الكافي ج ٤ ص ١٦٠ ، المبدع ج ٩ ص ١٨٤

### ثالثا : الزكاة .

ذكرت بعض كتب الأحناف و الحنابلة الخلاف في الحكم بإسلام من أخرج الزكاة ، على الرأيين الآتين<sup>١</sup> ، و لم أجده عند غيرهما :

الرأي الأول : يحكم بإسلام الكافر بأدائه زكاة السائمة دون غيرها من أنواع الزكاة .

و الرأي الآخر : لا يحكم بإسلامه بإخراج الزكاة ، سواء السائمة أو غيرها .

### رابعا : الصوم .

كذلك ذكرت بعض كتب الأحناف و الحنابلة الخلاف في الحكم بإسلام من صام ، على الرأيين الآتين<sup>٢</sup> :

الرأي الأول : يحكم بإسلام الكافر بأدائه الصوم .

و الرأي الآخر : لا يحكم بإسلامه به .

١ - انظر حاشية الطحاوي ج ١ ص ١١٦ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٨١ ، ج ١ ص ٣٥٤ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٥٤ ، الإنصاف ج ١ ص ٣٩٥ ، كشاف القناع ج ١ ص ٢٢٤

٢ - انظر حاشية الطحاوي ج ١ ص ١١٦ ، البحر الرائق ج ٥ ص ٨١ ، حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٥٤ ، الإنصاف ج ١ ص ٣٩٥ ، كشاف القناع ج ١ ص ٢٢٤

### خامسا : الحج .

أيضا ذكرت بعض كتب الأحناف و الحنابلة الخلاف في الحكم بإسلام من حج ، على الآراء الآتية <sup>١</sup> :

الرأي الأول : يحكم بإسلام الكافر بأدائه الحج إذا فعله كاملا على الوجه الذي يفعله المسلمون .

كأن يتجرد من ثيابه كما يتجرد المسلمون في إحرامهم ، و يطوف بالبيت . أما إذا لم يفعله كاملا ، كأن يليه و لا يشهد المناسك ، أو لا يليه و يشهد المناسك ، أو يتجرد من الثياب كغير هيئة المسلمين ، أو كان في السوق أو غيره ، فلا يحكم بإسلامه .

الرأي الثاني : يحكم بإسلامه بمجرد أدائه الحج ، من غير الشروط المذكورة في القول السابق .

الرأي الثالث : لا يحكم بإسلامه بأداء الحج .

١ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج١ ص٣٢٠ ، البحر الرائق ج١ ص١٦٠ و ج٢ ص٣٤٠-٣٤١ و ج٥ ص٨١ ، حاشية ابن عابدين ج١ ص٣٥٤ ، شرح العمدة لابن تيمية ج٢ ص١١٤ ، الإنصاف ج١ ص٣٩٥ ، كشاف القناع ج١ ص٢٢٤

### الدليل على الحكم بإسلامه بالزكاة و الصوم و الحج :

- ١- أن الكافر إذا أدى العبادات على هيتها الشرعية المخصوصة ، يكون قد أتى بدليل تصديقه ، فيحكم بإسلامه .<sup>١</sup>
- ٢- مناسك الحج التي أمر الإسلام بها من شعائر المسلمين الخاصة بهم . إذ لا يوجد مثلها في غير شريعتنا . فكانت دلالة الإيمان كالصلاة بالجماعة.<sup>٢</sup>

### دليل عدم صحة الحكم بالإسلام بالزكاة :

- ١- الزكاة صدقة ، و الكفار يتصدقون . فلا نستطيع التفريق بها بين المسلم و الكافر .<sup>٣</sup>
- ٢- فرض على نصارى بني تغلب من الزكاة مثلي ما يؤخذ من المسلمين . ولم يصيروا بذلك مسلمين .<sup>٤</sup>

١ - انظر أصول السرخسي ج١ ص٦١

٢ - انظر المنشور ج٣ ص١٤٥ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٠٣ ، حاشية ابن عابدين ج١ ص٣٥٤

٣ - انظر المغني ج٩ ص٢٩ ، المنشور ج٣ ص١٤٥

٤ - المغني ج٩ ص٢٩

### أما دليل عدم صحة الحكم بالإسلام بالصوم :

- ١- الصيام إمساك عن المفطرات . و قد يفعله من ليس بصائم .<sup>١</sup>
- ٢- لأن الصيام ليس بفعل . إنما هو إمساك عن أفعال مخصوصة في وقت مخصوص . و قد يتفق هذا من الكافر ، كاتفاهه من المسلم . و لا عبرة بنية الصيام ؛ لأنها أمر باطن ، لا علم لنا بها . بخلاف الصلاة فإنها أفعال تتميز عن أفعال الكفار .<sup>٢</sup>

### و دليل عدم صحة الحكم بالإسلام بالحج :

- ١- الحج موجود في غير شريعتنا . حتى أن المشركين كانوا يحجون في أول الإسلام و لم يحكم بإسلامهم .<sup>٣</sup>

١ - المغني ج ٢ ص ١٧

٢ - المغني ج ٩ ص ٢٩

٣ - انظر حاشية ابن عابدين ج ١ ص ٣٥٤ ، المغني ج ٢ ص ١٧ و ج ٩ ص ٢٩ ، كشاف

القناع ج ١ ص ٢٢٤

### سادسا : بقية العبادات .

مثل الوضوء ، و صلاة الجنازة ، و سجدة التلاوة ، و قراءة القرآن ، و الصدقة، و الصلاة على النبي صلى الله عليه و سلم ، و غير ذلك من العبادات التي تخص المسلمين ، و يكفر من ينكرها .  
ففيها رأيان بالحكم بإسلام من فعل ذلك :

#### الرأي الأول : يحكم بإسلام فاعلها .

و هو وجه عند الأحناف<sup>١</sup> ، و المالكية<sup>٢</sup> ، و الحنابلة<sup>٣</sup> .

#### دليل صحة الحكم بالإسلام بأداء بقية العبادات :

##### أولا : من المنقول .

- ١- قال تعالى : " و لا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة كذلك كنتم من قبل فمن الله عليكم فتيبونا إن الله كان بما تعملون خبيرا " <sup>٤</sup>

١ - انظر حاشية الطحاوي ج١ ص١١٦ ، الدر المختار ج١ ص٣٥٣ وحاشية ابن عابدين عليه

٢ - انظر مواهب الجليل ج١ ص٤٣٤

٣ - انظر الإنصاف ج١ ص٣٩٥ ، المبدع ج١ ص٣٠٢

٤ - سورة النساء آية ٩٤

وجه الدلالة من الآية :

لأن تحية المسلمين السلام . بما يتعارفون ، و بما يحيي بعضهم بعضا .<sup>١</sup> إذ كانت تحيتهم في الجاهلية بخلاف ذلك .<sup>٢</sup>

٢- روى الترمذي عن جرير بن عبد الله قال : بعث رسول الله صلى الله عليه وسلم سرية إلى خثعم ، فاعتصم ناس منهم بالسجود . فأسرع فيهم القتل . فبلغ ذلك النبي صلى الله عليه وسلم ، فأمر لهم بنصف العقل ، وقال : " أنا بريء من كل مسلم يقيم بين أظهر المشركين " قالوا يا رسول الله ، لم ؟ قال : لا تراءى ناراهما .<sup>٣</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

أن النبي صلى الله عليه وسلم أنكر على الصحابة رضي الله عنهم قتلهم ، إذ حكم بإسلامهم بسجودهم .<sup>٤</sup>

١ - تفسير السيوطي ج ٢ ص ٦٣٢

٢ - فتح الباري ج ٨ ص ٢٥٩

٣ - انظر السنن ج ٤ ص ١٥٥ و رواه أيضا أبو داود في السنن ج ٣ ص ٤٥ و البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ١٤٢ و قال في مجمع الزوائد : رواه الطبراني ورجاله ثقات . و صححه . ج ٥ ص ٢٥٣

٤ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ١ ص ٣٢٠



### ثانيا : من المعقول .

١- الأضل أن الكافر متى فعل عبادة ، فإن كانت موجودة في سائر الأديان ، لا يكون بها مسلما ، كالصلاة منفردا ، و الصوم ، و الحج الذي ليس بكامل ، و الصدقة .

و متى فعل ما هو مختص بشريعتنا ، فإن كان من الوسائل كالتيمة : لا يكون به مسلما . و إن كان من المقاصد ، أو من الشعائر كالصلاة بجماعة و الحج على الهيئة الكاملة ، و الأذان في المسجد ، و قراءة القرآن : فإنه يكون به مسلما .<sup>١</sup>

٢- يحكم بإسلامه بقراءته القرآن ، لأن القرآن من خصائص المسلمين .

و يعترض عليه :

أن الكافر قد يكون يتعلم القرآن ليهتدي ، لا أنه يقرأه لكونه مسلما . فالكافر لا يمنع من قراءة القرآن .<sup>٢</sup>

٣- يحكم بإسلامه بسجدة التلاوة ؛ لأنها من خصائصنا . فإنه سبحانه و تعالى أخبر عن الكفار بأنهم إذا قرء عليهم القرآن لا يسجدون .<sup>٣</sup>

١ - البحر الرائق ج١ ص١٦٠ و انظر حاشية ابن عابدين ج١ ص٣٥٤

٢ - انظر حاشية ابن عابدين ج١ ص٣٥٤

٣ - حاشية ابن عابدين ج١ ص٣٥٤

٤ - كما يحكم بكفر من سجد لصنم ، فكذلك عكسه ، يحكم بإسلام من سجد لله .<sup>١</sup>

### الرأي الثاني : لا يحكم بإسلامه بأداء بقية العبادات .

و هو وجه عند الأحناف<sup>٢</sup> ، و الحنابلة<sup>٣</sup> .

### الأدلة :

١- لأن بقية العبادات لا تختص بشريعتنا .<sup>٤</sup>

٢- لو قرأ القرآن أو تلقنه لا يحكم بإسلامه ؛ لاحتمال أنه فعل ذلك ليعلم ما فيه من غير أن يعتقد حقيقته . إذ لا كل من يعلم شيئاً يؤمن به ، كالمعاندین من الكفرة .<sup>٥</sup>

١ - انظر كشف القناع ج١ص٢٢٤

٢ - انظر بدائع الصنائع ج٧ص١٠٣ ، البحر الرائق ج٥ص٨١ ، حاشية ابن عابدين ج١ص٣٥٤

٣ - انظر المبدع ج١ص٣٠٢ ، كشف القناع ج١ص٢٢٤

٤ - الدر المختار ج١ص٣٥٤ و انظر أيضا حاشية ابن عابدين عليه ، كشف القناع ج١ص٢٢٤-٢٢٥

٥ - بدائع الصنائع ج٧ص١٠٣

سابعاً : إذا فعل الكافر العبادات خوفاً أو تلاعباً أو استهزائاً .

اختلف في الحكم بإسلامه على الرأيين الآتيين :

الرأي الأول : إذا ادعى أنه فعل العبادة خوفاً أو غيره ، فيقبل قوله إذا ثبت صدق دعواه. وإلا فهو مرتد .<sup>١</sup>

كمن صلى خوفاً . مثل نصراني سافر مع جماعة من المسلمين ، فلما حضر وقت الصلاة صلى معهم . فلا يحكم بإسلامه . و يعزر و يطال سجنه .<sup>٢</sup>

و الرأي الآخر : لا يقبل قوله . فإذا رجع إلى الكفر فهو مرتد .<sup>٣</sup>

١ - انظر الفواكه الدواني ج١ص١٧٤ ، مواهب الجليل ج١ص٤٣٤ ، حاشية الدسوقي

ج١ص١٩٥

٢ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج١ص٣٢٠ ، تعظيم قدر الصلاة ج٢ص٩٦٧ ،

حاشية الدسوقي ج١ص٣٢٦

٣ - انظر الروض المربع ج١ص١٢٠ ، المبدع ج١ص٣٠٢ و راجع أيضاً ما سبق ذكره

عند الكلام عن إذا أسلم لاعباً هازلاً .

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - التفصيل في الحكم بإسلامه بفعله العبادة :

( أ ) فإذا لم يكن هناك وقت للتبين من قصده من فعله العبادة : فيحكم بإسلامه .  
كمجهول الحال إذا مات عقب فعله العبادة ، فإنه يحكم بإسلامه . فيرثه أقرباؤه  
المسلمون ، و يدفن في مقابر المسلمين . أي تجري عليه أحكام المسلمين .<sup>١</sup>

( ب ) أما إذا أمكن التبين من قصده من فعله العبادة ، فيسأل ماذا أراد بذلك .  
فإذا قصد بفعله الدخول في الإسلام ، أو أنه مسلم : فيحكم بإسلامه .

( ج ) أما إذا لم ينو الدخول في الإسلام ، كأن فعل العبادة تقية و تحصنا بها ، أو  
متلعبا و مستهزئا بها ، فيعرض عليه الإسلام : فإذا قبله ، فهو مسلم . و إن  
لم يقبله ، فلا يحكم بإسلامه ؛ لأن الإسلام يفتقر إلى عزم و تصديق بالقلب .  
و يعزر لاستهزائه بالدين .

يقول الشافعي :

... وهكذا إن صلى ، فالصلاة من الإيمان . أمسك عنه ، فإن زعم أنه مؤمن  
فقد أحرز ماله ونفسه . و إن زعم أنه صلى صلاته وأنه على غير الإيمان ، كان  
فيثا إن شاء الإمام قتله ، وحكمه حكم أسرى المشركين .<sup>٢</sup>

١ - انظر المغني ج ٢ ص ١٧ ، النكت و الفوائد السنية على مشكل المحرر ج ١ ص ٣٦ ،

المبدع ج ١ ص ٣٠٢ ، كشف القناع ج ١ ص ٢٢٤

٢ - الأم ج ٤ ص ٢٩٠

و هذا إذا أدى العبادة على الوجه الذي جاءت به الشريعة الإسلامية .  
فأما إن أداها حسب شريعته ، فلا يحكم بإسلامه ؛ لأنه لم يفعل ما هو من  
الدين الإسلامي . و الله أعلم .

يقول ابن قدامة :

لا يثبت الإسلام حتى يأتي بصلاة يتميز بها عن صلاة الكفار ، من استقبال  
قبلتنا ، و الركوع و السجود . و لا يحصل بمجرد القيام ؛ لأن منهم يقومون في  
صلاتهم<sup>١</sup> .

المبحث الخامس:  
إسلام المكره

بيان المبحث :

إذا أسلم الكافر بسبب إكراه وقع عليه ، فهل يحكم بإسلامه ؟ و هل الكافر الحربي و الذمي و المستأمن سواء في الحكم ؟  
و ذلك كأن يكره الذمي أو المستأمن أو الحربي في حال السلم أو بعد انتهاء القتال من قبل مسلم أو جماعة من المسلمين على الدخول في الإسلام .  
أو أن يخشى الكافر على نفسه من وجوده بين المسلمين في سفر ، فيدعي الإسلام ليحرز نفسه و ماله منهم .

و لا يدخل في المسألة اعتبار القتال أثناء الحرب من الإكراه ؛ فقد يكون الكافر في حال أفضل من المسلم . فالإكراه يلزم أن يكون الذي يوقع الإكراه أقوى من المكره ، و أن لا يكون للمكره اختيار آخر .

و يندرج تحت هذه المسألة أربع فوائد أذكرها باختصار في آخر المسألة بإذن الله تعالى . و هي :

- الفائدة الأولى : إذا أكره الكافر نفسه على الإسلام .
- الفائدة الثانية : الإكراه على الإقرار بأنه أسلم من قبل .
- الفائدة الثالثة : الفرق بين إكراه الكافر على الإسلام ، و إكراه المسلم على الكفر .

الحكم :

لم يختلف العلماء - فيما اطلعت عليه من مصادر هذه المسألة و المسائل التي قبلها من هذا المبحث - أن الكافر إذا أسلم مكرها ، ولم يعتقد الإسلام بقلبه ، فإنه لا ينفعه إسلامه في الآخرة .

يقول ابن قدامة :

من اعتقد الإسلام بقلبه وأسلم فيما بينه وبين الله تعالى : فهو مسلم عند الله موعود بما وعد به من أسلم طائعا .

و من لم يعتقد الإسلام بقلبه : فهو باق على كفره . لا حظ له في الإسلام سواء في هذا من يجوز إكراهه ، ومن لا يجوز إكراهه . فإن الإسلام لا يحصل بدون اعتقاده من العاقل ؛ بدليل أن المنافقين كانوا يظهرون الإسلام ويقومون بفرائضه ، ولم يكونوا مسلمين .<sup>١</sup>

أما في أحكام الدنيا ، فقد اختلف الفقهاء في ثبوت إسلام المكره على الآراء الآتية :

الرأي الأول : يحكم بإسلامه سواء كان حريبا أم مستأمنا أم ذميا .

و لا يقتل إذا رجع عن الإسلام . لأننا حكمنا بإسلامه باعتبار الظاهر .  
و هو الذي عليه الأحناف .<sup>٢</sup>

١ - المغني ج٩ ص٣٠

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج١٠ ص١٢٣ و ج٢٤ ص٥٦ ، أصول السرخسي ج٢ ص٢٩٠ ، أحكام القرآن للجصاص ج٢ ص١٦٩ ، الهداية ج٣ ص٢٧٩ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٧٨ ، فتاوى السغدري ج٢ ص٧٠٣ البحر الرائق ج٥ ص١٥٠ و ج٨ ص٨٨ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج٤ ص٢٤٥

و ذكر ابن قدامة وجهها آخر عندهم : أن المكروه على الإسلام إذا رجع عن الإسلام بعد زوال الإكراه أنه يعتبر مرتدا .  
 فقد نقل عن محمد بن الحسن قوله : يصير مسلما في الظاهر ، وإن رجع عنه قتل إذا امتنع من الرجوع إلى الإسلام .<sup>١</sup>  
 إلا أنني لم أجده في كتب الأحناف التي اطلعت عليها .

و لم يفرق كثير من الأحناف في مصنفاتهم بين ذمي و غيره ؛ لتساويهم في الحكم . يقول ابن نجيم : و قد أطلق كثير منهم صحة إسلام المكروه .<sup>٢</sup>  
 و مما يؤكد ذلك ، تصريح السرخسي في المبسوط ، فيقول :  
 و الذمي في هذا و الحربي سواء عندنا .<sup>٣</sup>

و هذا الرأي وجه عند المالكية<sup>٤</sup> ، و الحنابلة .<sup>٥</sup>

١ - المغني ج ٩ ص ٣٠

٢ - البحر الرائق ج ٣ ص ٣٦٥

٣ - المبسوط ج ٢٤ ص ٨٤ و انظر أيضا أصول السرخسي ج ٢ ص ٢٩٠

٤ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج ٣ ص ٢٩٧ و الشافعية . انظر الوسيط ج ٥ ص ٣٨٨ ،

المستصفي ص ٧٢-٧٣ ، المجموع ج ٩ ص ١٥٩ ، الأشباه و النظائر ص ٢٠٤ ، فتاوى

السغدي ج ٢ ص ٧٠٣

٥ - انظر الفروع ج ٦ ص ١٧٢ ، المبدع ج ٩ ص ١٧١ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٢٦



## الأدلة على صحة إسلام من أكره عليه من الحريين :

### أولا : من المنقول :

١- قوله عليه الصلاة والسلام : " عجب الله من قوم يدخلون الجنة في

السلاسل " <sup>١</sup>

و ذكر ابن حجر رواية فيها التصريح بإكراههم على الإسلام ، من طريق أبي

الطفيل مرفوعا : " رأيت ناسا من أمي يساقون إلى الجنة في السلاسل كرها .

قلت يا رسول الله ، من هم ؟

قال : قوم من العجم يسيبهم المهاجرون فيدخلون في الإسلام مكرهين . <sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

دل الحديث على صحة إسلامهم مع إكراههم ، وإلا ما دخلوا الجنة .

و يعترض على الاستدلال بهذا الخبر :

بما قاله بعض العلماء أن المقصود منهم : هم الأسرى الذين يؤتى بهم إلى بلاد

الإسلام في الوثاق والأغلال والقيود والأكبال . ثم بعد ذلك يسلمون ،

١ - رواه البخاري ج ٣ ص ١٠٩٦ ، و انظر مسند أحمد ج ٢ ص ٣٠٢ ، صحيح ابن حبان

ج ١ ص ٣٤٣ ، طبقات المحدثين بأصبهان ج ٢ ص ٣٧٧ ، و روي بزيادة : و هم كارهون .

انظر السنة لابن أبي عاصم ج ١ ص ٢٥١ ، معجم الطبراني الكبير ج ٨ ص ٢٨٣ ، حلية

الأولياء ج ٨ ص ٣٠٧

٢ - فتح الباري ج ٦ ص ١٤٥

و تصلح أعمالهم و سرائرهم . فيكونون من أهل الجنة .<sup>١</sup> فهم أكرهوا على سبيهم ، و ليس على الدخول في الإسلام .

٢- قوله عليه الصلاة و السلام " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله . فإذا قالوها عصموا مني دماءهم و أموالهم إلا بحقها " .<sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

يدل قوله عليه الصلاة و السلام على أنهم يكرهوا على إظهار الإسلام ، و لا يكرهوا على اعتقاده . إذ أن مجالستهم للمسلمين ، و سماعهم القرآن ، و مشاهدتهم دلائل النبوة ، و غير ذلك يدعوهم إلى الاقتناع بالإسلام فيعتقدونه بقلوبهم . و أيضا لأن الله يعلم أن في نسلهم من سيؤمن به سبحانه و تعالى .<sup>٣</sup> فيصح إذا إسلام الحربي و الذمي و المستأمن إذا أكرهوا على الإسلام ظاهرا ؛ لعموم الحديث .<sup>٤</sup>

١ - انظر تفسير ابن كثير ج ١ ص ٣١٢ ، صحيح ابن حبان ج ١ ص ٣٤٣ ، معتصر

المختصر ج ٢ ص ٣٣١ ، عون المعبود ج ٧ ص ٢٤٢

٢ - سبق تخريج الحديث

٣ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج ٢ ص ١٦٩

٤ - انظر المغني ج ٩ ص ٣٠ ، كشاف القناع ج ٦ ص ١٨٠

### ثانيا : من المعقول :

١- وجود حقيقة الإسلام مع الإكراه . فحقيقته التصديق بالقلب ، و الإقرار باللسان . و قد سمعنا إقراره بلسانه ، و إنما يعبر عما في قلبه لسانه . فلهذا يحكم بإسلامه .

و الأصل فيه قوله تعالى " و له أسلم من في السموات طوعا و كرها " <sup>١</sup> و قوله عليه الصلاة و السلام " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله " . و قد قبل عليه الصلاة و السلام من المنافقين ما أظهروا من الإسلام ، مع علمه أنهم أظهروه خوفا من السيف . <sup>٢</sup>

٢- الإيمان الأصل فيه التصديق بالقلب ، و ركنه الإقرار باللسان . إلا أنه قد يصير الإقرار باللسان أصل الإيمان ، فيقوم مقامه ، بمتزلة التصديق بالقلب . فإذا أكره على الإسلام ، فكأنما أسلم بلسانه . فيصير مسلما في أحكام الدنيا ؛ لوجود ركن الإقرار الذي جعل هنا أصل بنفسه يثبت به الإيمان . <sup>٣</sup>

٣- جعل الإقرار باللسان دليل على تصديق القلب في حال الاختيار . إلا أن هذه الدلالة تبطل في حال الإكراه ؛ لاحتمال أن يكون مصدقا بقلبه حقيقة ، و احتمال أن يكون أظهر الإسلام خوفا .

١ - سورة آل عمران آية ٨٣

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٨٤

٣ - انظر أصول السرخسي ج ٢ ص ٢٩٠

فلما وجد منه أحد الركنين ، و هو النطق بالشهادة . و في الركن الآخر و هو  
 الاعتقاد بالقلب احتمال . رجحنا جانب التصديق احتياطا ؛ لأن الإسلام يعلو  
 و لا يعلى عليه .  
 و لأنه مع مخالطة المسلمين سيرى محاسن الإسلام ، فيؤول أمره إلى حقيقة  
 الإيمان .<sup>١</sup>

٤ - أن المكروه مازال مكلفا ؛ لأنه يفهم و يسمع ، و يقدر على فعل أو ترك  
 ما أكره عليه . فلو أكره على قتل مسلم ، فإنه يكلف بترك القتل و يأثم إذا  
 قتله .

أما لو أكره على وفق التكليف بالشرع ، فإنه يكون مكلفا بفعله . كأن يكره  
 بالسيف على قتل حية همت بقتل مسلم ، فيجب عليه فعل ما أكره عليه ؛ لأنه  
 يجب قتلها . أو أكره على أداء الصلاة ، فعليه فعل الصلاة . و كذلك إذا أكره  
 على الإسلام ، فأسلم ، فنقول قد أدى ما كلف به .<sup>٢</sup>

٥ - يقول السرخسي :

إن تصرفات المكروه قولا منعقد عندنا ، إلا ما يحتمل الفسخ منه كالبيع و  
 الإجارة ، يفسخ . و ما لا يحتمل الفسخ منه كالطلاق و العتاق و جميع ما سمينا  
 فهو لازم .<sup>٣</sup> و الإسلام لا يقبل الفسخ .

١ - انظر البحر الرائق ج ٨ ص ٨٨ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٨

٢ - انظر المستصفي ص ٧٢ ، روضة الناظر ج ٢ ص ٥٠

٣ - المبسوط ج ٢٤ ص ٥٦

٦ - إذا لم يصح إسلام الحربي المكروه ، فإنه لا فائدة من إكراهه عليه .<sup>١</sup>

٧ - لأنه قول حمل عليه بحق .<sup>٢</sup>

### أما الأدلة على صحة إسلام من أكره عليه من الذميين و المستأمنين :

١- حكم الآية " لا إكراه في الدين " <sup>٣</sup> مقصور على ما نزلت فيه من قصة إجلاء اليهود . و أما إكراه الكافر على دين الحق فواجب . و لهذا قاتلناهم على أن يسلموا ، أو يؤدوا الجزية و يرضوا بحكم الدين عليهم.<sup>٤</sup>

٢- الآية منسوخة . نسختها آية السيف و هي قوله عز و جل " أذن للذين يقاتلون بأنهم ظلموا و إن الله على نصرهم لقدير " <sup>٥</sup> و آية " يا أيها النبي جاهد الكفار و المنافقين و اغلظ عليهم و مأواهم جهنم و بئس المصير " <sup>٦</sup> و غيرها من الآيات .

١ - انظر الوسيط ج ٥ ص ٣٨٨

٢ - المهذب ج ١ ص ٢٥٧

٣ - سورة البقرة آية ٢٥٦

٤ - انظر عون المعبود نقلا عن الخطابي ج ٧ ص ٢٤٧

٥ - سورة الحج آية ٣٩

٦ - سورة التحريم آية ٩

- وكذا مم يدل على نسخها أن النبي صلى الله عليه وسلم قد أكره العرب على دين الإسلام . و روي هذا عن ابن مسعود رضي الله عنه .<sup>١</sup>
- ٣- و باعتبار عدم نسخ الآية ، فإنها تدل على عموم الكفار ، من أهل الكتاب و من غيرهم . لأن تنكير الإكراه في سياق النفي ، و تعريف الدين يفيدان العموم .<sup>٢</sup>
- ٤- لا خلاف لو أن أسيرا من أهل الحرب قدم ليقتل ، فأسلم ، فإنه يحكم بإسلامه . و لا يعتبر خوفه من القتل مانعا من الحكم بإسلامه . فكذاك الذمي إذا أكره على الإسلام .<sup>٣</sup>
- ٥- لأنه أتى بكلمة الحق فلزمه حكمه ، كالحربي إذا أكره عليه .<sup>٤</sup>
- ٦- كما أن طلاق و عتاق المكره يقع ، بالرغم من أنه إكراه بغير حق . فكذاك يصح إسلام الذمي إذا أكره عليه .<sup>٥</sup>

١ - انظر تفسير القرطبي ج٣ ص٢٨٠ ، فهم القرآن ص٤٢٦

٢ - انظر فتح القدير للشوكاني ج١ ص٢٧٥

٣ - انظر أحكام القرآن للجصاص ج٢ ص١٦٩

٤ - المغني ج٩ ص٣٠

٥ - انظر أحكام القرآن للجصاص ج٢ ص١٦٩

## و أما الأدلة على عدم قتله إذا رجع إلى دينه :

- ١- المكروه على الإسلام لا يقتل إذا رجع عن الإسلام . لأننا حكمنا بإسلامه باعتبار الظاهر ، وهو أن الإسلام مما يجب اعتقاده ، و لكن قيام السيف على رأسه دليل على أنه غير معتقد . فيصير ذلك شبهة في إسقاط القتل عنه . و يجبر على الإسلام ؛ لأن الإكراه لا يزيل عنه حكم الإسلام .<sup>١</sup>
- ٢- لأن الأدلة قد تعارضت . فيكون الإسلام مما يجب اعتقاده دليل على أنه معتقد . و الإكراه دليل على أنه غير معتقد بما يقول .  
و تعارض الأدلة شبهة في درء ما يندرى بالشبهات .<sup>٢</sup>
- ٣- وجه الاستحسان أنا إنما قبلنا كلمة الإسلام منه ظاهرا طمعا للحقيقة ليخالط المسلمين ، فيرى محاسن الإسلام ، فينجع التصديق في قلبه على ما مر . فإذا رجع تبين أنه لا مطمع لحقيقة الإسلام فيه ، وأنه على اعتقاده الأول . فلم يكن هذا رجوعا عن الإسلام ، بل إظهار لما في قلبه من التكذيب ، فلا يقتل .<sup>٣</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢٣ ، أحكام القرآن للحصص ج ٢ ص ١٦٩ ،

الهداية ج ٣ ص ٢٧٩ ، فتاوى السغدري ج ٢ ص ٧٠٣ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٠

٢ - المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٨٤

٣ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٨

الرأي الثاني : يحكم بإسلامه إن كان حربيا . فيحكم بردته إن رجع إلى دينه  
بعد زوال الإكراه .

أما الذمي و المستأمن فلا يحكم بإسلامهما ، و لا يحكم بردتهما إن رجعا إلى  
دينهما بعد زوال الإكراه .

و هو وجه آخر عند الأحناف<sup>١</sup> . و عليه المالكية<sup>٢</sup> ، و الشافعية<sup>٣</sup> ، و الحنابلة<sup>٤</sup> .  
و ممن قال بهذا الرأي : قتادة<sup>٥</sup> ، و ابن حزم<sup>٦</sup> .

- ١ - انظر البحر الرائق ج٣ ص٣٦٥-٣٦٦ ، الدر المختار ج٤ ص٢٤٦
- ٢ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج٣ ص٢٩٧ و٢٩٨ ، مختصر خليل ص٢٨٢ ، الجامع  
لأحكام القرآن للقرطبي ج٣ ص٢٨١ ، التاج و الإكليل ج٤ ص١٢٥ و  
ج٦ ص٢٨٣ و٢٨٥ ، مواهب الجليل ج٤ ص١٢٦ ، ٢٥٨ ، ج٥ ص٢٧٦ ، الشرح  
الكبير ج٢ ص٤٤٨ و ج٣ ص٩٠٧ ، ج٤ ص٣٠٦ ، ٣٠٩ ، الفواكه الدواني ج١ ص٢٨٦ و  
ج٢ ص٥٠
- ٣ - انظر الوسيط ج٥ ص٣٨٨ ، المهذب ج١ ص٢٥٧ و ج٢ ص٧٨ ، المجموع  
ج٩ ص١٥٩ ، المتثور ج١ ص١٨٩ ، الأشباه و النظائر ص٢٠٤ ، فتاوى السغدري  
ج٢ ص٧٠٣ ، مغني المحتاج ج٣ ص٢٨٩
- ٤ - انظر المغني ج٩ ص٢٩-٣٠ ، الكافي ج٤ ص١٦٤ ، روضة الناظر ج٢ ص٤٩ ،  
الفروع ج٦ ص١٧٢ ، المبدع ج٩ ص١٧١ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٢٦ ، الإقناع و شرحه  
كشاف القناع ج٦ ص١٨٠ ، منتهى الإرادات و شرحه الدقائق ج٣ ص٣٨٦
- ٥ - هو : قتادة بن دعامة بن عزيز ، أبو الخطاب السدوسي البصري . تابعي جليل ،  
حافظ العصر ، قدوة المفسرين ، عالما بالعربية و مفردات اللغة . فكان من أوعية العلم .  
سمع من أنس بن مالك و أبي الطفيل الكناني و عكرمة و غيرهم . ولد سنة ٦١هـ — و  
توفي سنة ١١٨هـ رحمه الله . انظر طبقات ابن سعد ج٧ ص٢٢٩ ، طبقات الفقهاء  
ص٧٢ ، سير أعلام النبلاء ج٥ ص٢٦٩-٢٧٠
- ٦ - انظر المحلى ج٧ ص٣٤٦



روى عبد الرزاق في المصنف<sup>١</sup> أن قتادة قال : لا يكره يهودي و لا نصراني على الإسلام إذا أعطوا الجزية .

و اختلف المالكية في الجوسي من الذميين . فمنهم من جوز إجبار الجوسي على الإسلام إذا كان مسيبا ، و إلا فلا .  
يقول الخطاب<sup>٢</sup> :

وهذا في الجوس المسيبين ، أما الجوس الذين ثبتوا على مجوسيتهم بين ظهراي المسلمين فلا يجبرون على الإسلام ...

ثم نقل عن ابن رشد : لأن المسيبين منهم إنما أجبروا على الإسلام من أجل أنهم لم يفقهوا دينهم ولا عقلوه لما هم عليه من الجهل ، فكان ( حكمهم ) في ذلك حكم الصغار .

ثم قال : ولم يحك في ذلك خلاف<sup>٣</sup>.

و بين القرطبي العلة في ذلك ، فيقول :

السيبي متى كانوا من أهل الكتاب لم يجبروا إذا كانوا كبارا . وإن كانوا مجوسا صغارا أو كبارا أو اثنين فإنهم يجبرون على الإسلام ؛ لأن من سباهم لا ينتفع بهم مع كونهم وثنيين .

١ - ج٦ ص٢٢

٢ - هو : أبو عبد الله محمد بن عبد الرحمن الخطاب ، المالكي المذهب ، المغربي الأصل ، المولود بمكة . له شرح جليل على مختصر خليل . استمد منه كل من شرحه بعده . وهو أكثر الشروح تحريرا و اتقاناً . و عليه اعتمد البناني و ابن سودة و الرهوني في كثير من تعباثهم على الزرقاني . توفي سنة ٩٥٤هـ - رحمه الله . الفكر السامي ج٢ ص٢٧٠

٣ - مواهب الجليل ج٤ ص٢٥٨

ألا ترى أنه لا تؤكل ذبائحهم ولا توطأ نساؤهم ويدينون بأكل الميتة والنجاسات وغيرها ويستقذروهم المالك لهم ويتعذر عليه الانتفاع بهم من جهة الملك فجاز له الإجمار .<sup>١</sup>

إلا أن الدردير يقول :

والحاصل أن المجوسي يجبر على الإسلام اتفاقا إن كان صغيرا ، وعلى الراجح إن كان كبيرا . وأن الكتابي لا يجبر مطلقا اتفاقا في الكبير ، وعلى الراجح في الصغير .<sup>٢</sup>

و هذا الرأي هو الصحيح عند الشافعية :

لا يصح إجبار المجوسي على الإسلام . و يستدل على هذا من قولهم : ليس للسيد إجبار أمته المجوسية أو الوثنية على الإسلام ؛ لأن الرق أفادها الأمان من القتل .<sup>٣</sup>

و كذلك الصحيح عند الحنابلة ، فلم يفرقوا بين المجوسي و غيره من أهل الذمة؛ إذا العبرة إذا كان المكره على الإسلام ممن تقبل منه الجزية ، أم لا .<sup>٤</sup>

١ - الجامع لأحكام القرآن للقرطبي ج٣ ص٢٨١

٢ - الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج٤ ص٣٠٩ ، الفواكه الدواني ج٢ ص٥٠

٣ - انظر روضة الطالبين ج٧ ص١٦٣ ، حواشي الشرواني ج٧ ص٣٢٥ ، مغني المحتاج

ج٣ ص١٨٩

٤ - انظر المغني ج٩ ص٢٩-٣٠ ، الكافي ج٤ ص١٦٤ ، كشف القناع ج٦ ص١٨٠

يقول ابن قدامة :

ومن أكره على الإسلام بغير حق كالذمي والمستأمن لم يصح إسلامه ، ولم يثبت له أحكامه حتى يوجد منه ذلك بعد زوال الإكراه . وإن أكره عليه بحق كالمرتد ومن لا يجوز إقراره على دينه ، حكم بإسلامه .<sup>١</sup>

هذا من جانب الحكم بصحة إسلام المكره الذمي والمستأمن . أما من جانب رجوعهما إلى دينهما بعد زوال الإكراه :

فلا يحكم بردهما ؛ لعدم صحة إسلامهما ابتداءً . فإذا ماتا قبل زوال الإكراه ، فحكمهما حكم الكفار . فلا يغسلا ولا يصلى عليهما ولا يرثهما أقاربهما المسلمون . بخلاف الحربي ، فإنه يأخذ أحكام المسلمين إذا مات قبل زوال الإكراه .<sup>٢</sup>

يقول ابن حزم :

و اتفقوا أنه لا يلزم كافرا كتابيا الإسلام بغير اختياره .<sup>٣</sup>

إلا أن هناك وجها آخر عند الحنابلة باعتباره مرتدا إذا رجع إلى دينه . سواء كان حربيا أم ذميا أم مستأمنا .<sup>٤</sup>

١ - الكافي ج٤ ص١٦٤

٢ - انظر المغني ج٩ ص٢٩-٣٠ ، الكافي ج٤ ص١٦٤ ، كشاف القناع ج٦ ص١٨٠

٣ - مراتب الإجماع ج٢ ص١٢٨

٤ - انظر الفروع ج٦ ص١٧٢ ، المبدع ج٩ ص١٧١ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٢٦

و يشترط لقبول عذره في قوله أنه أكره على الإسلام :

- ١- أن تظهر قرينة صدقه . وإلا فهو كالمرتد ، يستتاب وإلا قتل .<sup>١</sup>
- ٢- أن يكون رجوعه إلى دينه عن قرب . أما إن طال مكثه على دين الإسلام ، أو وجد منه ما يدل على قبول الإسلام طواعية ، فلا يسمع عذره ، ويعتبر مرتدا .<sup>٢</sup>

### الأدلة :

أما أدلة صحة إسلام الحربي ، فقد سبق ذكرها في الرأي الأول . فلا حاجة لإعادتها ؛ لعدم التكرار .

أما أدلة عدم صحة إسلام من أكره عليه من الذميين و المستأمنين :

### أولا من المنقول :

- ١- قوله تعالى : " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي فمن يكفر بالطاغوت و يؤمن بالله فقد استمسك بالعروة الوثقى لا انفصام لها و الله سميع عليم " <sup>٣</sup>

- ١ - انظر عقد الجواهر الثمينة ج٣ ص٢٩٧ و٢٩٨ ، مختصر خليل ص٢٨٢ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٢٨٣ ، الشرح الكبير ج٤ ص٣٠٦
- ٢ - انظر الكافي لابن عبد البر ص٥٨٥ ، الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٦٤ ، كشاف القناع ج٦ ص١٨٠
- ٣ - سورة البقرة آية ٢٥٦

## وجه الدلالة من الآية :

استدل أصحاب هذا الرأي بهذه الآية بالأوجه التالية :

أ ( أن قوله تعالى : " لا إكراه في الدين " من العام المخصوص . و أنه خص منه أهل الكتاب . فإنهم لا يكرهون على الإسلام ، بل يخبرون بينه و بين أداء الجزية . و هذا المعنى مروى عن ابن عباس و مجاهد و قتادة .<sup>١</sup>

ب ( روي عن الحسن أنه قال : أنها خاصة في أهل الكتاب الذين يقرون على الجزية ، دون مشركي العرب ؛ لأنهم لا يقرون على الجزية ، و لا يقبل منهم إلا الإسلام أو السيف .<sup>٢</sup>

ج ( جعل ابن عباس رضي الله عنهما الآية خاصة في واقعة معينة<sup>٣</sup> . فروى أبو داود في السنن<sup>٤</sup> عنه أنه قال : كانت المرأة تكون مقلاتا ، فتجعل على نفسها إن عاش لها ولد أن تهوده . فلما أجليت بنو النضير كان فيهم من أبناء الأنصار . فقالوا لا ندع أبنائنا . فأنزل الله عز وجل " لا إكراه في الدين قد تبين الرشد من الغي " قال أبو داود : المقلات ، التي لا يعيش لها ولد .

١ - نواسخ القرآن ص ٩٢ ، و انظر زاد المسير ج ١ ص ٣٠٥ ، الناسخ و المنسوخ ج ٢ ص ٢٥٨

٢ - أحكام القرآن للخصاص ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨ ، تفسير السيوطي ج ٢ ص ٢١

٣ - انظر الإنصاف للبطلبيوسي ص ١٤٩ ، زاد المسير ج ١ ص ٣٠٥

٤ - ج ٣ ص ٥٨ و رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ١٨٦ ، و النسائي في السنن الكبرى ج ٦ ص ٣٠٤ ، و ابن حبان في الصحيح ج ١ ص ٣٥٢

و في رواية البيهقي<sup>١</sup> : أن النبي صلى الله عليه و سلم سكت عنهم . فلما نزلت الآية ، قال النبي صلى الله عليه و سلم : " قد خير أصحابكم . فإن اختاروكم ، فهم منكم . و إن اختاروهم فأجلوهم معهم .

وجه الدلالة من الخبرين :

يعني من شاء لحق بهم ، و من شاء دخل في الإسلام .<sup>٢</sup>  
 لذلك يقول ابن حزم : و قد صح أن النبي صلى الله عليه و سلم أكره مشركي العرب على الإسلام . فصح أن هذه الآية ليست على ظاهرها ، وإنما هي فيمن نانا الله تعالى أن نكرهه ، و هم أهل الكتاب خاصة .<sup>٣</sup>

( د ) يستدل من سبب نزول الآية على أنها خاصة في أهل الكتاب . إذ جميع من ذكر فيها كانوا من أهل الكتاب .

فقد قيل أيضا في سبب نزولها : أن ناسا من الأنصار كانوا مسترضعين في اليهود . فلما أجلى رسول الله صلى الله عليه و سلم بني النضير ، قال هؤلاء : و الله لنذهبن معهم ، و لندينن دينهم . فمنعهم أهلهم ، و أرادوا إكراههم على الإسلام . فترلت هذه الآية . و هو قول مجاهد .<sup>٤</sup>

١ - ج ٩ ص ١٨٦ و انظر تفسير الطبري ج ٣ ص ١٥ ، تفسير السيوطي ج ٢ ص ٢٠ ،  
 المعبود ج ٧ ص ٢٤٧

٢ - معاصر المختصر ج ٢ ص ١٥٠ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٢٠٦

٣ - المحلى ج ٧ ص ٣٤٦

٤ - انظر تفسير الطبري ج ٣ ص ١٦ ، زاد المسير ج ١ ص ٣٠٥ ، تفسير السيوطي

ج ٢ ص ٢٠

و قيل أيضا في سبب نزولها ، و قال به مسروق <sup>١</sup> :  
 أن رجلا من الأنصار تنصر له ولدان قبل أن يبعث النبي صلى الله عليه و سلم .  
 ثم قدما المدينة في نفر من أهل دينهم يحملون الطعام . فرآهما أبوهما ، فانتزعهما .  
 و قال : و الله لا أدعكما حتى تسلما . فأبيا أن يسلما . فاختصموا إلى النبي  
 صلى الله عليه و سلم .

فقال الأنصاري : يا رسول الله أيدخل بعضي النار و أنا انظر ؟  
 فأنزل الله هذه الآية . فخلى سبيلهما <sup>٢</sup> .

و اعترض الآخرون على الاستدلال بهذه الآية بالاعتراضات التالية :  
 الاعتراض الأول :

قيل في معنى الآية : ليس المراد من الدين ما يدين به المرء في الظاهر . إنما المراد  
 منه ما يعتقد القلب . فلا يصح إكراه القلب على اعتقاده <sup>٣</sup> .

١ - هو : أبو عائشة مسروق بن الأجدع بن مالك الهمداني رضي الله عنه . مات سنة  
 ثلاث وستين . وكان علي رضي الله عنه يقول : يا أهل الكوفة لن تعجزوا أن تكونوا  
 مثل الهمداني والسلماني ؛ إنما هما شرطا رجل . وذكر الشعبي شريحا ومسروقا ، فقال :  
 كان مسروق أعلم بالفتوى . يقول مسروق : دخلت المدينة فوجدت بها من الراسخين في  
 العلم زيد ابن ثابت . انظر طبقات الفقهاء ص ٢٨ و ص ٨٠

٢ - انظر تفسير الطبري ج ٣ ص ١٥ ، زاد المسير ج ١ ص ٣٠٥ ، تفسير السيوطي  
 ج ٢ ص ٢١

٣ - انظر نواسخ القرآن ص ٩٣

### الاعتراض الثاني :

أن هذه الآية منسوخة . فأمر بقتال المشركين في آية السيف ، و قتال أهل الكتاب في سورة براءة .<sup>١</sup>

### و يجب على هذا الاعتراض :

رد الطبري في تفسيره دعوى نسخ الآية بأنها عامة تحتمل التخصيص . إذ أن النبي صلى الله عليه و سلم أكره عبدة الأوثان من مشركي العرب و المرتد على الإسلام أو القتل . و لم يكره أهل الكتاب و قبل منهم الجزية .  
فدل ذلك على أن معنى الآية أنه لا إكراه في الدين لأحد ممن حل قبول الجزية منه بأدائه الجزية و رضاه بأحكام الإسلام .<sup>٢</sup>

### الاعتراض الثالث :

قيل فيها أنها نزلت خاصة في الأنصار .<sup>٣</sup>

### يجاب على هذا الاعتراض :

أن الآية قد تنزل في أمر خاص ، ثم يكون حكمها عاما . فالآية نزلت في قوم من الأنصار دانوا باليهودية ، فنهى الله تعالى عن إكراههم على الإسلام . فيعم

١ - انظر نواسخ القرآن ص ٩٣ ، تفسير السيوطي ج ٢ ص ٢٢ ، الجامع لأحكام القرآن

للقرطي ج ٣ ص ٢٨٠

٢ - انظر ج ٣ ص ١٧ و انظر أيضا الناسخ و المنسوخ ج ٢ ص ٢٥٩ ، الجامع لأحكام

القرآن للقرطي ج ٣ ص ٢٨٠

٣ - انظر تفسير الطبري ج ٣ ص ١٥



هذا النهي كل من كان في مثل معناهم ممن كان على دين يجوز أخذ الجزية من أهله .<sup>١</sup>

٢- روي عن عمر ابن الخطاب رضي الله عنه أنه قال لعجوز نصرانية : أيتها العجوز ، أسلمي تسلمي . إن الله تعالى بعث إلينا محمدا صلى الله عليه و سلم بالحق .

فقال العجوز : و أنا عجوز كبيرة ، و أموت إلى قريب !؟  
قال عمر : اللهم اشهد ، لا إكراه في الدين .<sup>٢</sup>

٣- روي أيضا عنه رضي الله عنه أنه قال لغلام رومي له : أسلم . فإنك لو أسلمت استعنت بك على أمانة المسلمين ، فإنني لا أستعين على أمانتهم بمن ليس منهم .  
فأبى الغلام أن يسلم .

فقال عمر : لا إكراه في الدين .<sup>٣</sup>

وجه الدلالة من الخبرين عن عمر رضي الله عنه :  
أنه لم يجبرهما على الإسلام ؛ لأنهما كانا من أهل الكتاب . و الله أعلم

١ - انظر تفسير الطبري ج ٣ ص ١٧

٢ - المحلى ج ١١ ص ١٩٦ ، الناسخ و المنسوخ ج ٢ ص ٢٥٩ ، تفسير السيوطي ج ٢ ص ٢١

٣ - مصنف ابن أبي شيبة ج ٣ ص ١٠٨ و انظر تفسير السيوطي ج ٢ ص ٢٢ ، فهم القرآن

### ثانيا : الأدلة من المعقول :

١- نسخ حكم الآية " لا إكراه في الدين " عن مشركي العرب . و بقي الحكم على أهل الكتاب . لأنه لما قامت الحجة بصحة نبوة النبي صلى الله عليه وسلم و عانده المشركون ، أمر الله المسلمين بقتالهم . فقال تعالى : " جاهد الكفار و المنافقين " و غيرها من الآيات الموجبة لقتال المشركين . و يدل على ذلك أن النبي صلى الله عليه وسلم لم يقبل من مشركي العرب إلا الإسلام أو السيف . و قبل من أهل الكتاب الجزية .<sup>١</sup>

٢- أن الذمي إذا أكره على ما لا يجوز إكراهه عليه ، لا يثبت حكم ما أكره عليه في حقه . كالمسلم إذا أكره على الكفر . و الدليل على ذلك :  
 أ ) تحريم الإكراه لقوله تعالى : " لا إكراه في الدين ... الآية  
 ب ) من شروط عقد الذمة أن نقره على دينه . فيمتنع إكراهه ؛ فقد أجمع أهل العلم على أن الذمي إذا أقام على ما عوهد عليه - و كذلك المستأمن - أنه لا يجوز نقض عهده ، و لا إكراهه على ما لم يلتزمه .<sup>٢</sup>

٣- أن الحربي يجوز إكراهه على الإسلام ؛ لأنه أبا الدخول في الذمة . أما الذمي فلا يجوز إكراهه ؛ لأنه قبل الدخول في الذمة . فيكون إكراهه بدون حق .<sup>٣</sup>

---

١ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٢ ص١٦٧-١٦٨ ، و انظر أيضا الإنصاف للبطلوسي ص١٤٩ ، تفسير الطبري ج٣ ص١٧ ، زاد المسير ج١ ص٣٠٥ ، الناسخ و المنسوخ ج٢ ص٢٥٨ ، فهم القرآن ص٤٢٦  
 ٢ - انظر المجموع ج٩ ص١٥٩ ، المغني ج٩ ص٣٠  
 ٣ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج٢ ص١٦٩ ، المغني ج٩ ص٣٠

٤- الإقرار الذي لا يؤخذ به ما كان ظلماً ، بأن يهدد و يضرب من لا يجوز فعل ذلك به . و قد أجمع الناس على أن من أسلم بعد القتال و السيف كالطائع بغير إكراه ؛ لأنه إكراه بحق . فلو أكره ذمي على الإسلام لم يكن إسلاماً إن رجع عنه ؛ و إن ادعى أن ذلك كان للإكراه ؛ لأن الذمة التي عقدت لهم تمنع من إكراههم . فإكراههم على ذلك ظلم .<sup>١</sup>

٥- تصرفات المكره القولية تكون لغوا إذا كان الإكراه بغير حق ؛ بمترلة تصرفات الصبي و المجنون .<sup>٢</sup>

٦- أن ما أكره عليه الإنسان بحق : صح ، و إلا فلا . لذا صح إكراه الحربي على الإسلام . و لم يصح إكراه الذمي ؛ لأنه يقر بالجزية على كفره .<sup>٣</sup>

٧- استثنى الذمي و المستأمن لأدلة خاصة . فبقي غيرهما من الكفار على الأصل " أمرت أن أقاتل الناس " .<sup>٤</sup>

٨- إذا أكره الذمي و المستأمن على ما لا يجوز إكراهه عليه ، فلا يثبت حكمه في حقه ، كالإقرار و العتق .<sup>٥</sup>

١- مواهب الجليل ج٥ ص٢٧٥-٢٧٦

٢- انظر المبسوط للسرخسي ج٢٤ ص٥٧

٣- انظر المنتور ج١ ص١٩٤

٤- انظر كشف القناع ج٦ ص١٨٠

٥- انظر المغني ج٩ ص٣٠

الرأي الثالث : لا يصح إكراه الكافر على الإسلام سواء كان حرييا أم ذميا  
أو مستأمنا .

يقول النووي في روضة الطالبين <sup>١</sup> :

و الإكراه على الإسلام و الرضى به و العزم عليه في المستقبل ليس بإسلام .

و يقول ابن كثير في تفسير الآية " لا إكراه في الدين " :

أي لا تكرهوا أحدا على الدخول في دين الإسلام ؛ فإنه بين واضح . ثم يقول :  
و من أعمى الله قلبه و ختم على سمعه و بصره فإنه لا يفيد الدخول في الدين  
مكرها مقسورا . <sup>٢</sup>

و يمكن أن يستدل لهذا الرأي :

يجوز أن يكون حكم هذه الآية على جميع الكفار . بدليل أن من هود أو تنصر  
من الكفار ، فإنه يقر على دينه بالجزية . و لا يجبر على الإسلام . لأن الآية فيها  
الأمر بعدم إكراه أي صنف من الكفار على الدين . <sup>٣</sup>

١ - ج ١٠ ص ٦٥

٢ - ج ١ ص ٣١١

٣ - انظر أحكام القرآن للحصاص ج ٢ ص ١٦٧-١٦٨

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

- ١- لا فرق في الحكم بين الحربي و الذمي و المستأمن و غيرهم . لعموم قوله تعال " لا إكراه في الدين " . فيدخل فيه جميع أنواع الكفار . بدليل أن النبي صلى الله عليه و سلم قبل الجزية من الجوس . و هم ليسوا أهل كتاب . فلا يلزم تخصيص الآية بأهل الكتاب . و الله أعلم .
- ٢- لا يجوز ابتداء إيقاع الإكراه على الكافر للدخول في الإسلام ؛ للآية المذكورة .
- ٣- أما إذا وقع الإكراه ، فلا يحكم بإسلامه إذا رجع إلى دينه بعد زوال الإكراه . فرجوعه دليل على عدم رضاه و اقتناعه بالإسلام . فيترك و الرجوع إلى دينه . و لا يعتبر مرتدا .
- ٤- أما إذا استمر على الإسلام بعد زوال الإكراه ، فيحكم بإسلامه . إذ أن بقاءه على الإسلام دليل على رضاه و اقتناعه به . فلو رجع إلى دينه بعد ذلك ، فيحكم برده .

٥- إذا مات قبل زوال الإكراه ، فلا يحكم بإسلامه ؛ لأنه لم يتحقق من إسلامه . فلا يدفن في مقابر المسلمين ، و لا يرثه أقربائه المسلمين ، و غيرها من الأحكام .

يقول الدكتور وهبه الزحيلي :

و الراجح مذهب الجمهور في الذمي ( عدم جواز إكراهه ) كما أن الراجح في تقديري هو : أن الحربي أيضا لا يكره على الإسلام كما يقرر جماعة من العلماء . لقوله تعالى " لا إكراه في الدين " .<sup>١</sup>

### الفائدة الأولى :

إذا أكره الكافر نفسه على الإسلام ، فإسلامه صحيح .

روى الإمام أحمد في المسند<sup>١</sup> أن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال لرجل من بني النجار : يا خال ، أسلم !  
قال : أجدني كارها .

فقال عليه الصلاة والسلام : وإن كنت كارها .  
وجه الدلالة من الخبر :

أقره النبي صلى الله عليه وسلم على إكراهه نفسه على الإسلام .  
يقول ابن كثير : لم يكرهه النبي صلى الله عليه وسلم على الإسلام ، بل دعاه إليه . فأخبره أن نفسه ليست قابلة له ، بل هي كارهة .  
فقال له أسلم وإن كنت كارها ؛ فإن الله سيرزقك حسن النية والإخلاص<sup>٢</sup> .  
و استدل في موضع آخر<sup>٣</sup> بقوله تعالى : " كتب عليكم القتال وهو كره لكم وعسى أن تكرهوا شيئا وهو خير لكم وعسى أن تحبوا شيئا وهو شر لكم والله يعلم وأنتم لا تعلمون " .<sup>٤</sup>  
و استدل الشوكاني بهذا الحديث على أنه يصح إسلام من كان كارها .<sup>٥</sup>

١ - ج٣ص١٠٩ و ص١٨١ و انظر مسند أبي يعلى ج٦ص٤٧١ ، بغية الباحث عن زوائد مسند الحارث ج٢ص٦٦٤ ، الأحاد والمثاني ج٣ص٣٨٦ . وإسناده صحيح انظر الأحاديث المختارة ج٦ص٣٣ ، تفسير ابن كثير ج١ص٣١٢

٢ - نظر تفسير ابن كثير ج١ص٣١٢

٣ - ج٢ص٣٦١

٤ - سورة البقرة آية ٢١٦

٥ - نيل الأوطار ج٨ص١٣

### الفائدة الثانية :

#### الإكراه على الإقرار بأنه أسلم من قبل .

لو أكره الذمي و الحربي على الإقرار بأنه قد أسلم من قبل ، كأن يقر بأنه أسلم قبل شهر . فإقراره باطل ، و لا يصح إسلامه .<sup>١</sup>

#### و استدلو بما يلي :

- ١- الإكراه دليل على أنه كاذب فيما أخبر به من الإقرار بالإسلام ماضيا .<sup>٢</sup>
- ٢- الإكراه يمنع صحة الإقرار .<sup>٣</sup>
- ٣- لا يجب على المسلم إكراه واحد منهما على الإقرار بالإسلام . و إنما يجب إكراه الحربي على إنشاء الإسلام .<sup>٤</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٨٤ ، بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٨ ، المشور ج ١ ص ١٩٥

٢ - المبسوط للسرخسي ج ٢٤ ص ٨٤

٣ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٧٨

٤ - المشور ج ١ ص ١٩٥ نقلا عن صاحب البحر



### الفائدة الثالثة :

#### الفرق بين إكراه الكافر على الإسلام ، و إكراه المسلم على الكفر .

١- أن امتناعه ( أي المسلم ) من إجراء كلمة الشرك حتى تحقق الإكراه دليل على أنه مطمئن القلب بالإيمان ، و أنه ما قصد بالتكلم إلا دفع الشر عن نفسه . و هذا بخلاف ما إذا أكره على الإسلام ، فإنه يحكم بإسلامه ؛ لأن الإسلام مما يجب اعتقاده . فذلك دليل على أنه قال ما قال معتقدا ، و هو معارض للإكراه . فعند تعارض الدليلين يصار إلى ظاهر ما سمع منه . فأما الشرك فهو مما لا يجوز اعتقاده ، و الإكراه دليل على أنه معتقد . فلهذا لا يحكم بردته إذا أجرى كلمة الشرك مكرها . و الله أعلم .<sup>١</sup>

٢- يحكم بإسلام الكافر إذا أكره على الإسلام ، و لا يحكم بكفر المسلم إذا أكره على إجراء كلمة الكفر . لقوله عليه الصلاة و السلام " الإسلام يعلو و لا يعلو عليه " .<sup>٢</sup> فيرجح جانب بقاءه على الإسلام . بخلاف ما لو أكره على الإسلام فيرجح دخوله في الإسلام ؛ من أجل إعلا على الكفر .<sup>٣</sup>

١ - الميسوط للسرخسي ج٢٤ ص٦٦

٢ - رواه البخاري معلقا في الصحيح ج١ ص٤٥٤ و موصولا في سنن البيهقي الكبرى ج٦ ص٢٠٥ يقول ابن حجر : و رواه الروياني في مسنده بسند حسن . انظر فتح الباري

ج٣ ص٢٢٠ ، القول المسدد ص٥٧ ، تغليق التعليق ج٢ ص٤٨٩

٣ - انظر الهداية شرح البداية ج٣ ص٢٧٩ ، بدائع الصنائع ج٣ ص١٠٠

٣- لا يحكم بكفره إذا أكره على الكفر ؛ لأن الإكراه دليل على عدم تغير الاعتقاد . بخلاف لو أكره على الإسلام ، فيحكم بإسلامه لأنه وجد منه أحد ركني الدخول في الإسلام ، وهو النطق بالشهادة .<sup>١</sup>

٤- جعلت عبارة اللسان دليل على ما يعتقد القلب . إلا أن الإكراه يبطل هذه الدلالة . فبطلت دلالة عبارة المسلم على الكفر ، فلا يحكم بكفره لبقائه على إسلامه . بخلاف الكافر إذا أكره على الإسلام ، فيقبل ظاهر إسلامه ؛ لعله يسلم حقيقة عندما يخالط المسلمين ، ويرى محاسن الإسلام .<sup>٢</sup>

١ - انظر البحر الرائق ج٨ ص٨٨

٢ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٧٨

المبحث السادس:  
إسلام السكران

بيان المبحث :

إذا أسلم الكافر في حال سكره ، فهل يصح إسلامه ، فيجبر عليه عندما يصحو ؟ أم لا يصح ، فلا يلزم به ؟

الحكم :

اختلف العلماء في ثبوت إسلام الكافر في سكره بعد إفاقة على الثلاثة الآراء التالية .

و الذي يظهر لي من بحث المسألة ، أن سبب اختلافهم مبني على الخلاف في مؤاخذه السكران بأقواله . والله أعلم .

الرأي الأول : يصح إسلام الكافر حال سكره . و يجبر عليه بعد صحوه ، و إلا فهو مرتد .

و يجبر بعد صحوه أنه قد أسلم في سكره ، فإن ثبت على إسلامه : فهو مسلم من حين إسلامه في سكره . وإن كفر : فهو كافر من حين كفر بعد صحوه . فيستتاب ثلاثة أيام ، فإن تاب وإلا قتل .<sup>١</sup>

١ - انظر حاشية البحر مبي ج٤ ص٢٠٧ ، حواشي الشرواني ج٩ ص٩٣ ، مغني المحتاج ج٤ ص١٣٨ ، المغني ج٩ ص٣٢ ، الإقناع و شرحه كشاف القناع ج٦ ص١٧٦-١٧٧

و هو المذهب عند الشافعية .<sup>١</sup>

يقول الشافعي فيما إذا أسلم أحد الزوجين الوثنيين ، ثم أسلم الآخر في حال سكره :

و لو وصفه ( أي الإسلام ) سكران كانا على النكاح ؛ لأني ألزم السكران إسلامه ، و أقتله إن لم يثبت عليه . و لا ألزم ذلك المغلوب على عقله بغير السكر ، و لا ألزمه الصبي و لا أقتله إن لم يثبت عليه .  
ولو كان الزوج هو المسلم والمرأة هي المتخلفة ، وهي مغلوبة على عقلها ( أي بغير السكر ) ، أو غير بالغة فوصفت الإسلام قطعت العصمة بينهما . ولو أسلمت بالغة ، غير مغلوبة على عقلها إلا من سكر خمر أو نبيذ مسكر ، أثبت النكاح ؛ لأني أجبرها على الإسلام ، وأقتلها إن لن تفعل .<sup>٢</sup>

و يصرح بالحكم بإسلامه في موضع آخر ، فيقول :

وإن أقر بالإيمان وهو بالغ سكران من خمر ثم رجع استتيب فإن تاب وإلا قتل  
ولو كان مغلوبا على عقله بسوى السكر لم يستتب ولم يقتل إن أبى التوبة .<sup>٣</sup>

١ - انظر الأم ج ٥ ص ٤٥ و ج ٦ ص ١٥٩ ، منهج الطلاب ج ٦ ص ١٢٤ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٧٢ ، منهاج الطالبين ص ١٣١ ، فتح الوهاب ج ٢ ص ٢٦٩ ، الإقناع ج ٢ ص ٥٥١ ، حاشية البجيرمي ج ٤ ص ٢٠٧ ، حواشي الشرواني ج ٩ ص ٩٣-٩٤ ، مغني

المحتاج ج ٤ ص ١٣٨

٢ - الأم ج ٥ ص ٤٥

٣ - الأم ج ٦ ص ١٥٩

و هو الذي عليه الحنابلة .<sup>١</sup>  
 و ذكر في الإنصاف عدة روايات عن الإمام أحمد في حكم أقوال و أفعال  
 السكران . منها رواية أنه مؤاخذ بأقواله و أفعاله ، كالصاحي . و هي المذهب .<sup>٢</sup>  
 ثم وجدت في المبدع رواية بصحة إسلام السكران .<sup>٣</sup> إلا أنه لم يذكر نصها .

تنبيه :

إطلاق الشافعية لفظ " كإسلامه " في قولهم : " تصح ردة السكران كإسلامه " أي كإسلام المرتد و الكافر الأصلي حال سكره .<sup>٤</sup>

دليل القول بصحة إسلامه ، و اعتباره مرتدا إذا لم يقبل الإسلام .

١- يحكم بإسلامه ( لتعديه بالسكر ؛ لأنه مكلف بعدم الشرب بناء على أن الكفار مخاطبون بفروع الشريعة ) .<sup>٥</sup>

٢- السكران تصح منه أقواله ، فيؤاخذ عليها .<sup>٦</sup>

١ - انظر المغني ج٩ ص٣٢ ، المبدع ج٩ ص١٧٨ ، الإقناع و شرحه كشف القناع ج٦ ص١٧٦

٢ - انظر ج٨ ص٤٣٤

٣ - انظر ج٩ ص١٧٨

٤ - انظر حواشي الشرواني ج٩ ص٩٤

٥ - حواشي الشرواني ج٩ ص٩٣-٩٤

٦ - انظر الأشباه و النظائر ص٢١٦ ، الإنصاف ج٨ ص٤٣٤

٣- على القول بصحة ( ردة السكران مع أنها محض مضرة ، و قول بلطل ،  
فلأن يصح إسلامه الذي هو قول حق ، و محض مصلحة أولى . )<sup>١</sup>

٤- لا يزول عقله بالكلية . و لهذا يتقي المحذورات ، و يفرح بما يسره ، و  
يغتم بما يضره . و يزول سكره عن قرب ، أشبه النعاس . بخلاف  
المجنون .<sup>٢</sup>

٥- السكران في سائر أحواله كالصاحي على المذهب إلا في نقض الموضوع.<sup>٣</sup>

الرأي الثاني : يصح إسلامه ، لكن لا يجبر عليه عندما يصحو . فلا يقتل إذا  
لم يقبله . و هو وجه عند الأحناف .<sup>٤</sup>

و الفائدة من تصحيح إسلامه أنه إذا مات قبل إقراره بعدم قبوله الإسلام أن  
حكمه حكم المسلمين . فيدفن في مقابرنا و يوزع ميراثه على أقاربه المسلمين .

و استدلووا :

١ . أنه كالصبي العاقل إذا ارتد .<sup>٥</sup>

٢ . لا يقتل لأن في إسلامه شبهة .<sup>٦</sup>

١ - المغني ج٩ ص٣٢

٢ - المبدع ج٩ ص١٧٨

٣ - المشور ج٢ ص٢٠٥

٤ - انظر البحر الرائق ج٥ ص٣٠ و ص١٥٠ و ج٨ ص٨٨ ، الدر المختار و حاشية ابن

عابدين ج٤ ص٢٤٦

٥ - حاشية ابن عابدين ج٤ ص٢٤٦

٦ - حاشية ابن عابدين ج٤ ص٢٤٦

٣. لا يقتل إذا لم يقبل الإسلام بعد صحوه ؛ لأن إقراره في سكره لا يدل على تغيير معتقده .<sup>١</sup> فالسكران غير معتقد لما يقول ؛ لقوله تعالى " حتى تعلموا ما تقولون " <sup>٢</sup>

الرأي الثالث : لا يصح إسلامه ، فلا يجبر عليه عندما يصحو .

وهو وجه آخر عند الأحناف<sup>٣</sup> ، والشافعية<sup>٤</sup> ، والحنابلة<sup>٥</sup> .

#### الأدلة :

- ١ - لأن السكران لا يؤخذ بأقواله ، فهو كالمجنون<sup>٦</sup> .
- ٢ - من لا تصح رده لا يصح إسلامه . فالسكران كالطفل و المعتوه لا تصح منهما الردة<sup>٧</sup> .

١ - انظر البحر الرائق ج٥ ص١٥٠

٢ - انظر المبسوط ج١٠ ص١٢٣

٣ - انظر البحر الرائق ج٥ ص٣٠ و ص١٥٠

٤ - انظر روضة الطالبين ج١٠ ص٧٢ ، الأشباه و النظائر ص٢١٦

٥ - انظر المغني ج٩ ص٣٢ ، إعلام الموقعين ج٤ ص٤٩

٦ - انظر الإنصاف ج٨ ص٤٣٥

٧ - انظر المغني ج٩ ص٣٢

٣- يقول ابن القيم :

والصحيح أنه لا عيرة بأقواله من طلاق ولا عتاق ولا بيع ولا هبة ولا وقف ولا إسلام ولا ردة ولا إقرار . لبضعة عشر دليلا ليس هذه موضع ذكرها . ويكفى منها :

قوله تعالى " يا أيها الذين آمنوا لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ... الآية

و أمر النبي صلى الله عليه وسلم باستكاه ماعز<sup>١</sup> لما أقر بالزنا بين يديه .  
و عدم أمر النبي صلى الله عليه وسلم حمزة<sup>٢</sup> بتجديد إسلامه لما قال في سكره  
أنتم عبيد لآبائي .

و فتوى عثمان وابن عباس ولم يخالفهما أحد من الصحابة .

١- هو : ماعز بن مالك الأسلمي . قال ابن حبان له صحبة وهو الذي رجم في عهد النبي صلى الله عليه وسلم ثبت ذكره في الصحيحين وغيرهما . وفي صحيح أبي عوانة وابن حبان وغيرهما من طريق أبي الزبير عن جابر أن النبي صلى الله عليه وسلم لما رجم ماعز بن مالك ، قال " لقد رأيته يتضحضح في أثار الجنة " ويقال أن اسمه عريب ، و ماعز لقب . انظر الإصابة ج ٥ ص ٧٠٥

٢- هو : حمزة بن عبد المطلب بن هاشم بن عبد مناف القرشي الهاشمي أبو عمارة عم النبي صلى الله عليه وسلم وأخوه من الرضاعة أرضعتها ثوية مولاة أبي لهب . ولد قبل النبي صلى الله عليه وسلم بستين وقيل بأربع وأسلم في السنة الثانية من البعثة . ولازم نصر رسول الله صلى الله عليه وسلم ، وأخى بينه وبين زيد بن حارثة . وشهد بدرًا وأبلى في ذلك . و عقد له رسول الله صلى الله عليه وسلم لواء وأرسله في سرية فكان ذلك أول لواء عقد في الإسلام . واستشهد بأحد ، ولقبه النبي صلى الله عليه وسلم أسد الله وسماه سيد الشهداء . انظر الإصابة ج ٢ ص ١٢١-١٢٢



والقياس الصحيح المحض على زائل العقل بدواء أو بنج أو مسكر هو فيه معذور  
بمقتضى قواعد الشريعة . فإن السكران لا قصد له ، فهو أولى بعدم المؤاخذه من  
اللاغى ، ومن جرى اللفظ على لسانه من غير قصد له .<sup>١</sup>

## الترجيح :

يترجح عندي و الله أعلم القول بعدم صحة إسلام السكران . و ذلك لما يلي :

١- قول الله تعالى " لا تقربوا الصلاة وأنتم سكارى حتى تعلموا ما تقولون ... الآية " <sup>١</sup>

فمن شهد الله تعالى له بأنه لا يدري ما يقول فلا يحل أخذه بما لا يدري ما هو من قوله . <sup>٢</sup> فلا يلزمه شيء من الأحكام ، لا طلاقاً ولا غيره ؛ لأنه غير مخاطب ؛ إذ ليس من ذوي الألباب . <sup>٣</sup>

فهذا حمزة رضي الله عنه يقول وهو سكران للنبي صلى الله عليه وآله وسلم ولعلي رضي الله عنه لما دخلا عليه : هل أنتم إلا عبيد لأبي ! فلو كان لكلام السكران حكم ، لكان هذا الكلام كفراً . فصح أن السكران غير مؤاخذ بما يفعل جملة . <sup>٤</sup>

٥- لم يختلف أحد من الأمة في أن امرؤاً لو نطق بلفظ لا يدري معناه وكن معناه كفراً أو قذفاً أو طلاقاً فإنه لا يؤاخذ بشيء من ذلك . فإذا كان

١ - سورة النساء آية ٤٣

٢ - المحلى ج ٨ ص ٤٩-٥٠

٣ - المحلى ج ٩ ص ٢٠٩

٤ - انظر المحلى ج ٩ ص ٢١١ ، السيل الجرار ج ٢ ص ٣٤٢

السكران لا يدري ما يقول فلا يجوز أن يؤخذ بشيء مما يقول .<sup>١</sup> فلا يحكم بإسلامه في سكره .

٣- يقول الكاساني :

السكران الذاهب العقل لا تصح رده استحسانا . والقياس أن تصح في حق الأحكام .

وجه القياس : أن الأحكام مبنية على الإقرار بظاهر اللسان ، لا على ما في القلب ؛ إذ هو أمر باطن لا يوقف عليه .

وجه الاستحسان : أن أحكام الكفر مبنية على الكفر ، كما أن أحكام الإيمان مبنية على الإيمان . والإيمان والكفر يرجعان إلى التصديق والتكذيب . وإنما الإقرار دليل عليهما . وإقرار السكران الذاهب العقل لا يصلح دلالة على التكذيب ، فلا يصح إقراره .<sup>٢</sup>

و بناء على كلامه : كذلك إقرار السكران الذاهب العقل لا يصلح دلالة على الإيمان . فلا يصح إسلامه في كفره . والله أعلم .

٤- الإسلام يفتقر إلى تصديق بالقلب . فالمنافق لم ينفعه إسلامه ؛ لأنه لم يعتقد بقلبه . وإجبار الكافر الذي أسلم في كفره على الإسلام بعد صحوه لا يصح ؛ لأنه لم يعتقد بقلبه ، كالمنافق . والله أعلم .

١ - المحلى ج ١١ ص ٢٩٣

٢ - بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٤

## الفصل الثاني :

### فيما يثبت به إسلام الصغير و من في حكمه .

و فيه المباحث الآتية :

المبحث الأول : في إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين .

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم صحة إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين .

المطلب الثاني : شروط صحة إسلام الصغير بنفسه .

المبحث الثاني : إسلام الصغير بإسلام والديه أو أحدهما .

المبحث الثالث : الحكم بإسلام الصغير إذا توفى والداه الكافران .

المبحث الرابع : في إسلام اللقيط .

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : الحكم بإسلام اللقيط .

المطلب الثاني : حكم ثبوت إسلام اللقيط إذا ادعى الكافر نسبه .

المبحث الخامس : إسلام المجنون .

المبحث الأول :

في إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين .

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : حكم صحة إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين .

المطلب الثاني : شروط صحة إسلام الصغير بنفسه

المطلب الأول:حكم إسلام الصغير دون والديهبيان المطلب :

يبحث هذا المطلب حكم صحة إسلام الصغير من والديه كافرين ، إذا أسلم هو بنفسه ، باختياره .  
و لا يدخل في المسألة التعرض لحكم إسلام ابن المرتد ؛ لاقتصار خطة الرسالة على أحكام الكافر الأصلي .

هذا ، و ألحقت آخر المسألة بفائدة في :  
أثر القول بصحة إسلام الصغير .

الحكم :

اختلف العلماء في حكم صحة إسلام الصغير بنفسه ، دون والديه على الآراء  
الآتي ذكرها :

### الرأي الأول : صحة إسلام الصغير .

و هو الذي عليه الأحناف استحسانا<sup>١</sup> ؛ إذ القياس أن لا عبرة باعتقاد الصغار ما يخالف اعتقاد أبيهم .<sup>٢</sup>

و عليه المالكية<sup>٣</sup> ، ففي المدونة :

أرأيت الصبي الصغير إذا صار في سهم رجل من المسلمين أو اشتراه فمات  
أيصلي عليه في قول مالك ؟

قال مالك : إن كان أجاب إلى الإسلام ، أو علم فتشهد ، صلي عليه . وإلا لم  
يصل عليه .

فقيل لمالك : إن الذي اشتراه حين اشتراه صغيرا ، إنما اشتراه ليحمله على دينه  
يدخله في الإسلام ؟

قال مالك : إن كان قد أجاب إلى الإسلام بشيء يعرف ، وإلا لم يصل عليه .

١ - انظر السير ص ٢٢٥ ، الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير ص ١١٥ ، مراقي الفلاح  
وحاشية الطحاوي عليه ج ١ ص ٣٩٧ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٩١ ، بداية  
المتدي ص ٣١ ، الهداية ج ١ ص ٩٣ ، المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ٤٧ ، تحفة الملوك  
ص ١٩٥ ، تحفة الفقهاء ج ١ ص ٣٥١ و ج ٢ ص ٣٠٩ ، معتصر المختصر ج ١ ص ١٢٢ ،  
الفروق ج ١ ص ٣٣٥ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٩ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠٣ ، الدر  
المختار ج ٢ ص ٢٣٠ و ج ٣ ص ٥٦٥

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ٨ ص ١١٩ و ج ١٠ ص ١٢٠

٣ - انظر مختصر خليل ص ٢٨٢ ، الكافي لابن عبد البر ص ٨٦ و ص ٢٠٩ ، القوانين  
الفقهية ص ٦٤ ، التاج والإكليل ج ٢ ص ٢٥٠ و ج ٦ ص ٢٨٤-٢٨٦ ، مواهب الجليل  
ج ٤ ص ٢٥٥ ، الفواكه الدواني ج ٢ ص ٢٦٦ ، الشرح الكبير ج ١ ص ٤٢٦ و ج ٤ ص ٣٠٨

قال ابن القاسم<sup>١</sup> : و ذلك إذا كان كبيرا يعقل الإسلام ، و يعرف ما أجاب إليه .<sup>٢</sup>

و في المدونة كذلك<sup>٣</sup> :

أرأيت لو أن نصرانيا له عبد صغير نصراني ، فأسلم هذا العبد الصغير ، أيجبر هذا النصراني على بيعه في قول مالك ؟

قال أرى أنه يجبر على بيعه إذا كان الغلام قد عقل الإسلام ؛ لأن مالكا قتل في الحر إذا عقل الإسلام فأسلم ، ثم بلغ فرجع عن الإسلام ، أنه يجبر على الإسلام . فكما جعل مالك إسلامه - وهو صغير إذا كان يعقل الإسلام - إسلاما ، فيجبر على بيعه .

و هو قول للشافعي . يقول الغزالي :

نص الشافعي - رضي الله عنه - أن الصبي الكافر إذا وصف الإسلام حيل بينه و بين أبويه .<sup>٤</sup>

١ - هو : عبدالرحمن بن القاسم العتقي يكنى أبا عبدالله . من كبار المصريين وفقائهم . روى عن مالك والليث وعبدالعزیز بن الماجشون ومسلم بن خالد الزنجي وغيرهم روى عنه أصبغ وسحنون وعيسى بن دينار ، وغيرهم وخرج عنه البخاري في صحيحه . سئل مالك عنه وعن ابن وهب ؟ فقال : ابن وهب عالم ، وابن القاسم فقيه . ولم يرو أحدا الموطأ عن مالك أثبت من ابن القاسم ؛ فقد انفرد ابن القاسم بمالك وطول صحبته له بما يقارب عشرين سنة . وأنه لم يخلط به غيره إلا في شيء يسير . توفي ١٩١هـ رحمه الله تعالى . انظر الديباج المذهب ص ١٤٦-١٤٧ .

٢ - ج ١ ص ١٧٨ وانظر التاج والإكليل ج ٢ ص ٢٥٠

٣ - ج ١٠ ص ٢٧٧

٤ - الوسيط ج ٤ ص ٣٠٩



و في الأم : و إن خرجت إلينا منهم زوجة رجل لم تبلغ - و إن عقلت - فوصفت الإسلام ، منعناها منه بصفة الإسلام . و لا يعطى حتى تبلغ . فإذا بلغت و ثبتت على الإسلام ، أعطيناه العوض إذا طلبها بعد بلوغها و ثبوتهما على الإسلام . فإن لم يطلبها بعد ذلك ( أي بعد البلوغ ) لم يكن له عوض من قبل ؛ لأنه لا يكمل إسلامها حتى تقتل على الردة إلا بعد البلوغ .<sup>١</sup>

و قال كذلك :

و لو جاءتنا جارية لم تبلغ فوصفت الإسلام ، و جاء زوجها و طلبها ، فمنعناه منها ، فبلغت و لم تصف الإسلام بعد البلوغ ، فتكون من الذين أمرنا إذا علمنا إيمانهم أن لا ندفعهن إلى أزواجهن . فمتى وصفت الإسلام بعد الإسلام و البلوغ لم يكن له عوض . و القول الثاني أن له العوض في كل حال منعناها منه بصفة الإسلام .<sup>٢</sup>

و قال به بعض الشافعية<sup>٣</sup> ، كالإصطخري<sup>٤</sup> .

١ - الأم ج٤ ص١٩٦

٢ - الأم ج٤ ص١٩٦

٣ - انظر الوسيط ج٤ ص٣٠٩ ، المنشور ج٢ ص٢٩٥ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٢٩ ،

الأشباه و النظائر ص٢٢١ ، نور الإيضاح ص٩٦ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٤

٤ - انظر روضة الطالبين ج٨ ص٢٨١ و الاصطخري ، هو : هو أبو سعيد الحسن بن

أحمد الاصطخري كان هو وابن سريج شيخ الشافعية ببغداد وكان قاضي قم و ولي

الحسبة ببغداد . كان زاهدا متقللا في الدنيا ولد سنة أربع وأربعين ومائتين وتوفي ببغداد

سنة ثمان وعشرين وثلاثمائة . رحمه الله . طبقات الفقهاء ص١١٩ و ص٢٠١-٢٠٢

- و عليه الحنابلة<sup>١</sup> .  
 و ممن قال بهذا الرأي أيضا ابن الجارود<sup>٢</sup> ،  
 و الشوكاني<sup>٣</sup> ،  
 و الصنعاني<sup>٤</sup> .

١ - انظر مختصر الخرقى ص ١٢٣ ، المخرج ص ٢ ص ١٦٧ ، الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥ ،  
 المغني ج ٩ ص ٢٢ ، شرح العمدة لابن تيمية ج ٤ ص ٤٦ ، المبدع ج ٦ ص ٥ و  
 ج ٩ ص ١٧٥-١٧٦ و ص ١٩١ ، الإنصاف ج ٤ ص ١٣٤ و ج ١٠ ص ٣٢٩ ، الإقناع و  
 شرحه الكشاف ج ٦ ص ١٧٥ ، الروض المربع ج ٣ ص ٣٤٢ ، دليل الطالب ص ٣١٨ ، منار  
 السبيل ج ٢ ص ٣٥٨

٢ - انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٢

و ابن الجارود هو : الإمام أبو محمد عبدالله بن علي بن الجارود النيسابوري . كان حافظا  
 من أئمة الأثر . صاحب كتاب المنتقى في السنن ، و هو مجلد واحد في الأحكام ، لا يتوكل  
 فيه عن رتبة الحسن أبدا ، إلا في النادر في أحاديث يختلف فيها اجتهاد النقاد . ولد سنة  
 ٢٣٠هـ و توفي سنة ٣٠٩هـ رحمه الله . انظر سير أعلام النبلاء ج ١٤ ص ٢٣٩-٢٤٠

٣ - انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٢

٤ - انظر سبل السلام ج ٣ ص ١٨١

و الصنعاني ، هو : محمد بن إسماعيل بن صلاح بن محمد الحسيني الكحلاني ثم الصنعاني  
 المعروف بالأمير . عالم بالدين ، له نحو مائة مؤلف . منها : توضيح الأفكار ، شرح تنقيح  
 الأنظار و هو في مصطلح الحديث ، إسبال المطر على قصب السكر ، المسائل المرضية في  
 بيان ما اتفق عليه أهل السنة و الزيدية ، و كتابه المشهور سبل السلام . ولد سنة  
 ١٠٩٩هـ و توفي سنة ١١٨٢هـ رحمه الله . انظر الأعلام ج ٦ ص ٣٨

الأدلة :أولا : من المنقول :

- ١- روى البخاري في صحيحه<sup>١</sup> أنه كان غلام يهودي يخدم النبي صلى الله عليه و سلم، فمرض ، فأتاه النبي صلى الله عليه و سلم يعوده ، فقعد عند رأسه. فقال له : أسلم .  
فنظر إلى أبيه ، وهو عنده . فقال له : أطع أبا القاسم . فأسلم .  
فخرج النبي صلى الله عليه و سلم و هو يقول : الحمد لله الذي أنقذه بي من النار .

## وجه الدلالة من الخبر :

أ) لولا صحة إسلام الصغير ، ما عرض النبي صلى الله عليه و سلم الإسلام على هذا الغلام اليهودي .<sup>٢</sup>

ب) في قوله عليه الصلاة و السلام " أنقذه بي من النار " دلالة على صحة إسلامه .<sup>٣</sup>

لأنه لما كان إسلامه صحيحا ؛ قبل منه ، فأبجأه من النار و أدخله الجنة .

١ - ج ١ ص ٤٥٥ ، ورواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٣ ص ٣٨٣ ، صحيح ابن حبان

ج ١١ ص ٢٤٢ ، سنن أبي داود ج ٣ ص ١٨٥

٢ - انظر عون المعبود ج ٨ ص ٢٤٩ ، سبل السلام ج ٣ ص ١٨١

٣ - فتح الباري ج ٣ ص ٢٢١

٢- روى البخاري <sup>١</sup> أن عمر رضي الله عنه انطلق مع النبي صلى الله عليه و سلم في رهط قبل ابن صياد ، حتى وجدوه يلعب مع الصبيان عند أطم بني مغالة ، و قد قارب ابن صياد الحلم . فلم يشعر حتى ضرب النبي صلى الله عليه و سلم بيده . ثم قال لابن صياد :

تشهد أبي رسول الله ؟

فنظر إليه ابن صياد ، فقال : أشهد أنك رسول الأميين .

فقال ابن صياد للنبي صلى الله عليه و سلم : أتشهد أبي رسول الله ؟  
فرفضه و قال : آمنت بالله و برسله .

فقال له - صلى الله عليه و سلم - : ماذا ترى ؟

قال ابن صياد : يأتيني صادق و كاذب .

فقال النبي صلى الله عليه و سلم : خلط عليك الأمر .

ثم قال له النبي صلى الله عليه و سلم إني قد خبأت لك خبيئاً ؟

فقال ابن صياد : الدخ .

فقال احسأ . فلن تعدو قدرك .

فقال عمر رضي الله عنه : دعني يا رسول الله أضرب عنقه .

فقال النبي صلى الله عليه و سلم إن يكنه فلن تسلط عليه . و إن لم يكنه ، فلا خير لك في قتله .

وجه الدلالة من الخبر :

في كشف رسول الله صلى الله عليه و سلم ابن صياد - و لم يبلغ الحلم - عن شهادته له بالرسالة ما قد دل على أنه لو شهد بها لصار مؤمناً . و لولا أن ذلك

كذلك ، لما كشفه رسول الله صلى الله عليه وسلم عن ذلك . و في ذلك دليل على أن إسلام مثله من الصبيان يكون إسلاما .<sup>١</sup>

٣- روى البخاري في صحيحه<sup>٢</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما من مولود إلا يولد على الفطرة . فأبواه يهودانه أو ينصرانه . كما تنتجون البهيمة ، هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدونها ؟

قالوا يا رسول الله : أفأرأيت من يموت وهو صغير ؟  
قال : الله أعلم بما كانوا عاملين .

و روى البيهقي رواية أخرى " ليس من مولود يولد إلا على هذه الملة حتى يعبر عنه لسانه فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . فقالوا يا رسول الله فكيف بمن كان قبل ذلك ، يعني مات ؟ قال : الله أعلم بما كانوا عاملين .

يقول البيهقي :

واختلف فيه على الأعمش : فقال عنه جرير و جماعة " إلا على الفطرة " . و قال عنه آخرون " على الإسلام " .  
و كان الأعمش يروي هذا الحديث على المعنى عنده ، لا على اللفظ المروي .<sup>٣</sup>

١ - معاصر المختصر ج ١ ص ١٢٢ ، و انظر نيل الأوطار ج ٨ ص ٢٢

٢ - ج ٦ ص ٢٤٣٤

٣ - سنن البيهقي الكبرى ج ٦ ص ٢٠٣

## وجه الاستدلال من الخبر :

الصبيان و إن كانوا قبل بلوغهم مرفوعا عنهم الثواب و العقاب ، غير أنهم إذا عبرت عنهم ألسنتهم بشيء من إيمان أو كفر ، كانوا من أهله . كما قال صلى الله عليه و سلم " فما يزال عليها حتى يعبر عنه لسانه " . و لذلك قبل صلى الله عليه و سلم إسلام من لم يبلغ .<sup>١</sup>

٤- روى ابن حبان<sup>٢</sup> في صحيحه<sup>٣</sup> عن الحارث بن مسلم التميمي عن أبيه قال : بعثنا رسول الله صلى الله عليه وسلم في سرية ، فلما بلغنا المغار استحثت فرسي فسبقت أصحابي ، فتلقاني الحي بالرين . فقلت : قولوا لا إله إلا الله تحرزوا .

فقالوها . فلامني أصحابي ، وقالوا : حرمتنا الغنيمة بعد أن ردت بأيدينا . فلما قدمنا على رسول الله صلى الله عليه وسلم أخبروه بما صنعت ، فدعاني فحسن لي ما صنعت .... الحديث

١ - معاصر المختصر ج ١ ص ١٢٢

٢ - هو الحافظ العلامة أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان التميمي البستي . صاحب التصانيف . سمع النسائي والحسن بن سفيان وأبا يعلى الموصلي . و ولي قضاء سمرقند . وكان من فقهاء الدين ، وحفاظ الآثار ، عالما بالنجوم والطب وفنون العلم . صنف المسند الصحيح والتاريخ والضعفاء وفقه الناس بسمرقند . توفي سنة ٣٥٤هـ - انظر طبقات الحفاظ ص ٣٧٥-٣٧٦

٣ - ج ٥ ص ٣٦٦-٣٦٧ إلا أن ابن الهيثم قال : في إسناده الحارث بن مسلم و هو مجهول . مجمع الزوائد ج ١ ص ٢٦

## وجه الدلالة من الخبر :

يدل إحراز النساء و الأطفال أنفسهم على صحة إسلامهم .<sup>١</sup>

٥- الأخبار الدالة على قبول إسلام من قال لا إله إلا الله ، كقوله عليه الصلاة والسلام : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمدا رسول الله و يقيموا الصلاة و يؤتوا الزكاة فإذا فعلوا ذلك عصموا مني دماءهم و أموالهم إلا بحق الإسلام و حسابهم على الله " .<sup>٢</sup>

وجه الدلالة من هذه الأخبار : دخول الصبي في عمومها .<sup>٣</sup>

٦- أن عليا ، و الزبير<sup>٤</sup> أسلما و هما ابنا ثمان سنين .<sup>٥</sup>

١ - انظر الأشباه و النظائر ص ٢٢١

٢ - رواه البخاري في الصحيح ج ١ ص ١٧

٣ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٢-٢٣

٤ - هو : الزبير بن العوام بن خويلد بن أسد بن عبد العزى بن قصي : كان إسلام الزبير بعد أبي بكر . أسلم وهو بن ست عشرة سنة و لم يتخلف عن غزوة غزاهها رسول الله صلى الله عليه وسلم . هاجر المهجرتين جميعا . و روي أن النبي صلى الله عليه وسلم قلل لكل نبي حوارى و إن حوارى الزبير . توفي في موقعة الجمل سنة ٣٦ هـ رضي الله عنه .

انظر طبقات ابن سعد ج ٣ ص ١٠٠-١١١

٥ - انظر الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥ ، الهداية ج ص ، المبسوط للسرخسي

ج ١٠ ص ١٢١ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٤٩

٧- استدلل البخاري بقول ابن عباس رضي الله عنهما " كنت أنا و أمي من المستضعفين " على صحة إسلام الصبي ؛ لأنه لم يكن مع أبيه على دين قومه .<sup>١</sup>

### ثانيا : الأدلة من المعقول :

١- اعتبار عقله قبل البلوغ لضرورة الحاجة إليه ، و ذلك يختص بما لا يمكن تحصيله له من قبل غيره . ففيما يمكن تحصيله له من جهة غيره ، لا حاجة إلى اعتبار عقله فلا يعتبر . و الدليل عليه أنه لو لم يصف الإسلام بعدما عقل ، لا تقع الفرقة بينه و بين امرأته . و لو صار عقله معتورا في الدين لوقعت الفرقة إذا لم يحسن أن يصف كما بعد البلوغ .<sup>٢</sup>

و بعبارة أخرى :

ما فيه منفعة للصبي إذا أمكن تحصيله له بوليه ، لا يعتبر فيه عقله و رشده . و إذا لم يمكن تحصيله بوليه ، يعتبر فيه عقله و رشده توفيراً للمنفعة عليه . و الإسلام يحصل له بغيره<sup>٣</sup> . فلا يعتبر فيه العقل ، فيصح إسلامه .

١ - انظر الصحيح ج١ ص٤٥٤ ، فتح الباري ج٣ ص٢٢٠ و ص٢٢١

٢ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص١٢٠-١٢١

٣ - المبسوط للسرخسي ج٢٨ ص٩٢ ، أصول السرخسي ج٢ ص٣٥٢



٢- لأن الله تعالى دعا عباده إلى دار السلام ، و جعل طريقها الإسلام . و جعل من لم يجب دعوته في الجحيم و العذاب الأليم . فلا يجوز منع الصبي من إجابة دعوة الله مع إجابته إليها ، و سلوكه طريقها . و لا إلزامه بعذاب الله ، و الحكم عليه بالنار ، و سد طريق النجاة عليه مع هربه منها .<sup>١</sup>

٣- يصح إسلامه بناء على أن اللزوم يثبت عقلا . و العقل يوجب على الصبي و البالغ ، إذا كان الصبي عاقلا .<sup>٢</sup>

٤- صح إسلامه ؛ لأنه حسن لذاته لا يقبل السقوط و نفع له .<sup>٣</sup>

٥- لأن الإسلام عبادة محضة فصحت من الصبي العاقل كالصلاة و الحج .<sup>٤</sup>

٦- يقول السرخسي :

أنه ( أي الصبي ) أتى بحقيقة الإسلام و هو من أهله ، فيحكم بإسلامه كالبالغ .

و بيان الوصف : أن الإسلام اعتقاد بالقلب و إقرار باللسان . و هو من أهل الاعتقاد . و من رجع إلى نفسه علم أنه كان معتقدا للتوحيد قبل بلوغه .

١ - المغني ج ٩ ص ٢٣

٢ - تخریج الفروع على الأصول ص ٢٤٦-٢٤٧

٣ - البحر الرائق ج ٣ ص ٢٦٨

٤ - المغني ج ٩ ص ٢٣

و لأنه من أهل اعتقاد سائر الأشياء و المعرفة به ، و من أهل معرفة أبيه ، و الرجوع إليهما إذا حزبه أمر . فعرفنا ضرورة أنه من أهل معرفة خالقه . و قد سمعنا إقراره بعبارة مفهومة .

و نحن نرى صيبا يناظر في الدين و يقيم الحجج الظاهرة حتى إذا ناظر الموحدين أفهم . و إذا ناظر الملحدين أفحم . فلا يظن بعاقل أن يقول أنه ليس من أهل المعرفة .

و الدليل على الأهلية : أنه يجعل مسلما تبعا لغيره ، و بدون الأهلية لا يتصور ذلك . و لأنه مع الصبا أهل للرسالة . قال تعالى " و آتيناكم صيبا " <sup>١</sup> فعلم ضرورة أنه أهل للإسلام .

ثم بعد وجود الشيء حقيقة ، إما يسقط اعتباره بحجر شرعي ، فلا يظن ذلك ههنا و الناس عن آخرهم دعوا إلى الإسلام . و الحجر عن الإسلام كفر . أو لا يحكم بصحته لضرر يلحقه . و لا تصور لذلك في الإسلام فإنه سبب للفوز و السعادة الأبدية ، فيكون محض منفعة في الدنيا و الآخرة . <sup>٢</sup>

١ - سورة مريم آية ١٢

٢ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢١ و انظر أصول السرخسي ج ٢ ص ٣٤١-٣٤٢

و قد ناقش القائلون بعدم صحة إسلام الصغير أدلة هذا الرأي بالاعتراضات  
التالية :

### الاعتراض الأول :

مناقشة القول بإسلام علي رضي الله عنه قبل البلوغ بالأوجه الآتية :

#### الوجه الأول :

اختلاف الروايات في وقت إسلام علي رضي الله عنه . يقول العلماء :  
( أ ) أما إسلام سيدنا علي رضي الله عنه ، فقد اختلف في وقته . فقيل إنه كان  
بالغا حين أسلم .<sup>١</sup>

ب ( بين البيهقي<sup>٢</sup> أنه اختلف في وقت إسلام علي رضي الله عنه : فقيل سبع .

وقيل ثمان .

وقيل عشر .

وقيل إحدى عشرة .

وقيل خمس عشرة .

وقيل ست عشرة . ثم قال : ففي أكثر الروايات كان رضي الله عنه بلغ من

السن حين صلى مع النبي صلى الله عليه و سلم قدرا يحتمل أن يكون احتلم فيه .

١ - الإقناع للشريبي ج٢ص٥٦٢ ، وانظر إعانة الطالبين ج٤ص٢٠٠ ، حاشية

البحيرمي ج٢ص٤٣٢

٢ - انظر السنن الكبرى ج٦ص٢٠٦-٢٠٧ ، شعب الإيمان ج١ص٩٩ و انظر أيضا

نصب الراية ج٣ص٤٥٩

ج ) الأقوال في إسلام سيدنا علي رضي الله عنه مترددة بين ست عشرة إلى سبع سنين . و ليس فيها أنه بلغ ثماني عشرة .<sup>١</sup>

د ) ضعف ما روي عن علي رضي الله عنه أنه قال : سبقتكم إلى الإسلام قدما غلاما ما بلغت أوان حلمي . و أنه يحتمل التأويل .<sup>٢</sup>

#### الوجه الثاني :

لم يكن شرع في وقت إسلام علي رضي الله عنه تعلق الأحكام بالبلوغ .  
١- الأحكام إنما صارت معلقة بالبلوغ بعد الهجرة ؛ لأن الأحكام إنما أنيطت بخمسة عشر في عام الخندق . أما قبل ذلك فقد تكون منوطة بسن التمييز .<sup>٣</sup>

٢- يقول البيهقي<sup>٤</sup> :

كان المتعارف عليه عندهم قبل قصة ابن عمر رضي الله عنهما في أحد و الخندق أن الصبي هو الذي لا يمكن أن يولد منه . و الرجل هو الذي يمكن أن يولد منه . و لما قيل أن عليا رضي الله عنه استكمل عشرا و دخل في الحادي عشر ، فإنه من بلغ هذا السن ، يمكن أن يولد منه ، فتعتبر أقواله . فصح إسلامه .

١ - انظر سبل السلام ج ١ ص ٤٤

٢ - انظر السنن الكبرى ج ٦ ص ٢٠٦-٢٠٧ ، شعب الإيمان ج ١ ص ٩٩ ، تلخيص الحبير ج ٣ ص ٧٧

٣ - انظر الإقناع للشرييني ج ٢ ص ٥٦٢ ، فتح الوهاب ج ١ ص ٤٥٧ ، إعانة الطالبين ج ٤ ص ٢٠٠

٤ - انظر شعب الإيمان ج ١ ص ١٠٠

لكن لما شرع بعد ذلك البلوغ ، و أصبح هو المعول عليه في اعتبار الأقوال . لم  
يجز أن يصح اعتبار قول الصغير في إسلامه قبل بلوغه .

الوجه الثالث :

ما ذكره البيهقي من احتمالات في سبب صحة إسلامه - رضي الله عنه . و  
هي الآتي<sup>١</sup> :

أ ( أنه بقي على إسلامه و وصف الإسلام بعد بلوغه .

ب) لأن النبي صلى الله عليه و سلم وجه إليه الخطاب بالإسلام لما صار ممن  
أهل التمييز و المعرفة كرامة و منقبة له . فلما توجه عليه الخطاب ، صحت منه  
الإجابة . و لم يخاطب به غيره من الصبيان ، فلا تصح منهم الإجابة .

ج ( أنه قد احتلم فصار بالغاً .

د ( قد يكون قول الصبي المميز كان معتبر شرعاً وقت إسلامه .

الاعتراض الثاني :

مناقشة القول بإسلام ابن عباس رضي الله عنهما قبل البلوغ بما يلي :

الوجه الأول :

أن قوله مبني على أن إسلام العباس كان بعد وقعة بدر . مع أنه اختلف في سنة  
إسلامه . فقليل أسلم قبل الهجرة .

١ - انظر السنن الكبرى ج٦ ص٢٠٦-٢٠٧ و انظر شعب الإيمان ج١ ص٩٩

و قيل قبل فتح خيبر .

و قيل عام الفتح في أول السنة .<sup>١</sup>

**الوجه الثاني :**

حكم بإسلام عبد الله بن عباس بإسلام أمه . و ليس لأنه أسلم بنفسه . فكان يقول : كنت أنا و أمي من المستضعفين . كانت أمي من النساء ، و أنا من الولدان .<sup>٢</sup>

**الاعتراض الثالث :**

مناقشة القول بإسلام الزبير رضي الله عنه قبل البلوغ .

ذكر البيهقي أنه اختلف في سنة إسلام الزبير . فروي ثمان سنن ، و روي ست عشرة سنة .<sup>٣</sup>

**الاعتراض الرابع :**

الرد على قياس الإسلام على العبادات .

لا يصح القياس على الصلاة و نحوها للفارق بينهما ؛ لأن الإسلام لا يتنفل به . و العبادات يمكن التنفل بها .<sup>٤</sup>

١ - انظر فتح الباري ج٣ ص٢٢٠ هذا

٢ - انظر صحيح البخاري ج١ ص٤٥٥ ، سنن البيهقي ج٦ ص٢٠٥

٣ - انظر السنن الكبرى ج٦ ص٢٠٨

٤ - انظر الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٦٢ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧

### الرأي الثاني : لا يصح إسلامه .

و قال به بعض الأحناف كزفر<sup>١</sup> ، و الطحاوي<sup>٢</sup> .  
و صحح ابن نجيم إسلامه في الأشباه و النظائر . فلا يجب عليه تجديده بعد بلوغه<sup>٣</sup> .

و هو قول آخر للشافعي . فيقول عن العبد الصغير إذا أسلم و سيده ذمي :  
و القياس أن لا يباع عليه حتى يصف الإسلام بعد الحلم أو بعد استكمال خمس عشرة سنة . فيكون في السن التي لو أسلم ثم ارتد بعدها قتل<sup>٤</sup> .  
و هو الصحيح من المذهب الذي عليه جمهور الشافعية<sup>٥</sup> .

- 
- ١ - هو زفر بن الهذيل بن قيس العنبري البصري . يقول عنه أبو حنيفة: هو أقيس أصحابي . و يقول عنه أنه: إمام من أئمة المسلمين ، و علم من أعلامهم في شرفه و حسبه و علمه . كان ثقة ، فقيها ، حافظا ، قليل الخطأ . يقول زفر: ما خالفت أبا حنيفة في قول إلا وقد كان أبو حنيفة يقول به . تولى قضاء البصرة . ولد سنة ١١٠هـ — و توفي سنة ١٨٥هـ . رحمه الله . انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص ٢٤٣-٢٤٤
- ٢ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٩٠-٤٩١ ، المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢٠ ، الهداية ٢ ص ١٧٠ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٤٩
- ٣ - انظر الأشباه و النظائر لابن نجيم ص ٣٠٦
- ٤ - الأم ج ٤ ص ٢٩٠-٢٩١
- ٥ - انظر شعب الإيمان ج ١ ص ٩٨ ، المهذب ج ١ ص ٤٥٠ و ج ٢ ص ٢٣٩ و ص ٢٦٢ ، الوسيط ج ٤ ص ٣٠٩ ، منهاج الطالبين ص ٨٤ ، روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٢٩ و ج ٨ ص ٢٨١ ، إعانة الطالبين ج ٣ ص ٧١ ، فتح المعين ج ٣ ص ٧١ ، فتح الوهاب ج ١ ص ٤٥٧ ، إعانة الطالبين ج ٤ ص ٢٠٠ ، المتثور ج ٢ ص ٢٩٥ ، تخريج الفروع على الأصول ص ٢٤٦ ، الأشباه و النظائر ص ٢٢١ ، حاشية البحرمي ج ١ ص ٤٨٠ و ج ٢ ص ٤٣٢ ، الإقناع للشريبي ج ٢ ص ٥٦١-٥٦٢

بل قالوا : لا يصح إسلامه و لو كان مميزا .<sup>١</sup>

### الأدلة على عدم صحة إسلام الصغير :

#### أولا : من المنقول :

استدلوا بقوله عليه الصلاة و السلام " رفع القلم عن ثلاثة : عن النائم حتى يستيقظ ، و عن الغلام حتى يحتلم ، و عن المجنون حتى يفيق " <sup>٢</sup>

#### وجه الدلالة من الخبر :

- أ ( الصبي أحد من رفع القلم عنه ، فلم يصح إسلامه .<sup>٣</sup>  
 ب ( من كان مرفوع القلم ، فلا ينبي الحكم في الدنيا على قوله .<sup>٤</sup>

### يعترض على الاستدلال بهذا الخبر بالأوجه الأربعة التالية :

#### الوجه الأول :

أن الحديث ينفي المؤاخذة حين الصبي . فلا يكتب عليه ما يؤخذ به .  
 فقلم المؤاخذة مرفوع ، لا قلم الثواب . لذلك صحت منه العبادات كالصلاة و الصوم و الحج . و الإسلام كالعبادات تكتب له لا عليه .<sup>٥</sup>

١ - انظر إعانة الطالبين ج ٢ ص ٧١

٢ - صحيح ابن حبان ج ١ ص ٣٥٥ ، و انظر صحيح ابن خزيمة ج ٢ ص ١٠٢

٣ - المغني ج ٩ ص ٢٢ ، و انظر المبدع ج ٩ ص ١٧٧

٤ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢٠

٥ - انظر الأشباه و النظائر ص ٢٢١ ، المغني ج ٩ ص ٢٢ ، المبدع ج ٩ ص ١٧٧ ، سبل

السلام ج ٣ ص ١٨١



### الوجه الثاني :

إنما لم يكن مخاطبا بالأداء لرفع الحرج عنه إذا امتنع من الأداء . فيصح منه إسلامه إذا أداه ، و لا حرج عليه إذا لم يؤده . كالمسافر لا حرج عليه إذا لم يصل الجمعة ، فإذا أداه صحت منه .<sup>١</sup>

### الوجه الثالث :

أن الإيمان من حقوق الله تعالى . ( و ما يكون من حقوق الله تعالى ، فهو صحيح الأداء عند وجود الأهلية القاصرة ) .<sup>٢</sup>

### الوجه الرابع :

الاستدلال به استدلال ضعيف ؛ لأنه يكفي في ترتب أحكام الإسلام ظهور أثرها بعد البلوغ .<sup>٣</sup>

### ثانيا : الأدلة من المعقول :

١ - لأن الإسلام قول تثبت به أحكام تشوبها المضرة . كالزكاة في ماله ، و نفقة قريبه المسلم . و يجرمه الإسلام من أن يرث قريبه الكافر ، و يفسخ نكاحه . فلم يصح من الصبي ، كالهبة و العتق .<sup>٤</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢٢

٢ - أصول السرخسي ج ٢ ص ٣٤١

٣ - انظر الأشباه و النظائر ص ٢١٢

٤ - انظر الهداية ج ٢ ص ١٧٠ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٤٩ ، المغني ج ٩ ص ٢٢ ، ٢٣ ، المبدع

ج ٩ ص ١٧٧

- ٢- لو صح إسلامه لكلف أحكامه ، و التكليف منتف عنه بدلالة الحديث.<sup>١</sup>
- ٣- لو صح إسلامه بنفسه ، كان ذلك منه فرضا لاستحالة القول بكونه مستقلا في الإسلام . و من ضرورة كونه فرضا أن يكون مخاطبا به ، و هو غير مخاطب باتفاق . فإذا لم يمكن تصحيحه فرضا ، لم يصح أصلا . بخلاف سائر العبادات ؛ فإنه يتردد بين الفرض و النفل . و بخلاف ما إذا جعل مسلما تبعا لغيره ؛ لأن صفة الفرضية في الأصل تعني عن اعتباره في التبع كالإقرار باللسان و الاعتقاد بالقلب .<sup>٢</sup>
- ٤- لأن الإسلام لا يعقل إلا بعد تقدم الإلزام . كما لا يعقل الجواب إلا بعد تقدم الخطاب . و الإسلام عبارة عن الاستسلام و الإذعان . و الابتداء بالتبرع لا يسمى إسلاما و لا انقيادا . كما أن الابتداء بالكلام لا يسمى جواب . و الإلزام منتف في حق الصبي ، فانتفى الإسلام .<sup>٣</sup>

١ - انظر الأشباه و النظائر ص ٢٢١

٢ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢٠

٣ - تخريج الفروع على الأصول ص ٢٤٦

- ٥- لأنه غير مخاطب بالإسلام ما لم يبلغ . فلا يحكم بصحة إسلامه .<sup>١</sup>
- ٦- لا عبرة لعقله قبل البلوغ حتى يكون تبعا لغيره في الدين و الدار بمترلة من لا يعقل . بدليل أنه يحكم بإسلامه إذا أسلم أحد أبويه مع كونه معتقدا للكفر في نفسه . فإذا لم يعتبر اعتقاده و معرفته في إبقاء ما كان ثابتا ، فكيف يعتبر ذلك في إثبات ما لم يكن ثابتا ، و بين كونه أصلا في حكم و تبعا فيه بعينه مغايرة على سبيل المنافاة .<sup>٢</sup>
- ٧- لأن نطقه بالشهادتين إما خير و إما إنشاء . فإن كان خيرا ، فخبره غير مقبول . و إن كان إنشاء فهو كعقوده ، و هي باطلة .<sup>٣</sup>
- ٨- بما أن أحكام الإسلام في الدنيا تنبني على قوله . و قوله إما أن يكون إقرارا أو شهادة . فلا يتعلق به حكم الشرع ، كسائر الأقرارير و الشهادات . و أما فيما بينه و بين ربه إذا كان معتقدا لما يقول ، فتحسن نسلم أن له في أحكام الآخرة ما للمسلمين .<sup>٤</sup>

١ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢٠

٢ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢٠

٣ - الإقناع للشريبي ج ٢ ص ٥٦٢ ، و انظر إعانة الطالبين ج ٤ ص ٢٠٠

٤ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢١

٩- إذا ثبت أن الصبي لا يقتل بالردة إذا كفر بعد إسلامه ، دل ذلك على أن إسلامه ليس بإسلام .<sup>١</sup>

١٠- الصغير وإن كان مميزاً فهو غير مكلف ، فأشبهه الطفل والمجنون . وهما لا يصح إسلامهما اتفاقاً .<sup>٢</sup>

١١- قول غير المميز غير معتبر . فالصغير لا يكاد يعقل ما هو الإسلام ، ولا يدري ما يقول ، فلا يثبت حكم لقوله . فلا يصح إسلامه .<sup>٣</sup> بالإضافة إلى أنه غير مكلف أشبه الطفل .

١٢- لأنه كالذي لا يعقل إذا لقن ، فتكلم به .<sup>٤</sup>

وقد اعترض أصحاب الآراء الأخرى على هذه الأدلة العقلية بما يلي :

الاعتراض الأول :

يعترض على القول بأن الإسلام قول تثبت به أحكام تشوبها المضرة بالأوجه

الأربعة التالية :

١ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٩١

٢ - انظر الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٦٢ ، المبدع ج٩ ص١٧٧

٣ - انظر المهذب ج١ ص٤٥٠ ، المغني ج٩ ص٢٤

٤ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص١٢٠

### الوجه الأول :

أن هذا الضرر مغمور في جنب ما يحصل له سعادة الدنيا والآخرة و خلاصه من شقاء الدارين و الخلود في الجحيم . فيترل مترلة الضرر في أكمل القوت المتضمن فوت ما يأكله ، و كلفة تحريك فيه لما كان بقاؤه به لم يعد ضررا . و الضرر في مسألتنا في جنب ما يحصل من النفع أدنى بذلك بكثير .<sup>١</sup>

### الوجه الثاني : يقول السرخسي في سبب بينونة زوجته الكافرة:

فإنما يحال بذلك على خبثها ، لا على إسلامه . ألا ترى أن هذا الحكم يثبت إذا جعل تبعا لغيره ، و التبعية فيما يتمحض منفعة لا فيما يشوبه ضرر .  
... ثم قال : و إنما لم يعتبر اعتقاده عند إسلام أحد الأبوين لتوفير المنفعة عليه .  
فهذا يدل على اعتبار اعتقاده إذا أسلم مع كفرهما لتوفير المنفعة عليه .<sup>٢</sup>

### الوجه الثالث :

أما الميراث و النفقة فأمر متوهم ، و هو مجبور بميراثه من أقاربه المسلمين . و سقوط نفقة أقاربه الكفار .<sup>٣</sup>

### الوجه الرابع :

أما الزكاة فإنها نفع ؛ لأنها سبب الزيادة و النماء و تحصيل المال و الثواب .<sup>٤</sup>

١ - المغني ج٩ص٢٣ و انظر أيضا الهداية ٢ص١٧٠ ، البحر الرائق ج٥ص١٤٩

٢ - المبسوط للسرخسي ج١٠ص١٢١-١٢٢ ، و انظر أصول السرخسي ج٢ص٣٤٢

٣ - المغني ج٩ص٢٣

٤ - المغني ج٩ص٢٣

الاعتراض الثاني : الرد علي القول بأن الصغير لا يكاد يعقل الإسلام ، و لا يدري ما يقول ، فلا يثبت لقوله حكم . و ذلك بالوجهين التاليين :

**الوجه الأول :**

قوله عليه الصلاة و السلام " حتى يعرب عنه لسانه ، إما شاكرا و إما كفورا " و قد أعرب هنا لسانه شاكرا شكورا ، فلا نجعله كافرا كفورا .<sup>١</sup>

**الوجه الثاني :**

أنه أتى بحقيقة الإسلام و هي التصديق . و الإقرار معه . لأن الإقرار عن طوع دليل على الاعتقاد على ما عرف . و الحقائق لا ترد .<sup>٢</sup>

الاعتراض الثالث : الرد علي القول بأنه غير مخاطب بالإسلام ما لم يبلغ .

أن صحة صلاة الصبي معناها : انعقادها سببا لحصول الثواب ، و سقوط الخطاب عنه بما إذا صلى في أول الوقت و بلغ في آخره . لا بمعنى أنه امثل لأمر الشارع ، حتى يكون داخلا تحت خطاب التكليف من الشارع . و كذلك المقصود من صحة إسلام الصبي .<sup>٣</sup>

١ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢١ .

٢ - الهداية ٢ ص ١٧٠ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٤٩ .

٣ - انظر الأحكام للآمدي ج ٢ ص ٣٤٢ .

الاعتراض الرابع على القول : أن أحكام الإسلام في الدنيا تنبني على قوله . و قوله إما أن يكون إقراراً أو شهادة . و لا يتعلق به حكم الشرع ، كسائر الأقارير و الشهادات . و أما فيما بينه و بين ربه إذا كان معتقدا لما يقول ، فنحن نسلم أن له في أحكام الآخرة ما للمسلمين .<sup>١</sup>

#### الاعتراض :

لا وجه لاعتبار هذا القول بسائر الأقاويل ، فإننا نجعله فيها كاذباً أو لاغياً . و إذا أقر بوحداية الله تعالى فلا يظن بأحد أن يقول أنه كاذب في ذلك أو لاغ . بل يتيقن بأنه صادق في ذلك ، فجرينا عليه الحكم .<sup>٢</sup>

الرأي الثالث : إسلامه موقوف . فإن ثبت بعد البلوغ على الإسلام ، تبيننا صحته من أصله . وإن وصف الكفر تبيننا أنه كان لغوا .

و يعبر بعض العلماء عن هذا القول بقبول إسلامه ظاهراً ، لا باطناً .<sup>٣</sup>

و هو رواية عن مالك أنه لم يصحح إسلامه حتى يحتلم .

١ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢١

٢ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١٢١

٣ - انظر روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٢٩

فقد قال في رجل نصراني أسلم و له أولاد لم يحتلموا ، بنو ثلاث عشرة سنة ، ثم مات : يوقف ميراث الأولاد حتى يحتلموا ، فإن أسلموا ، وإلا فلا ميراث لهم .

و يعلق ابن القاسم على كلام مالك ، فيقول :

ألا ترى أن مالكا قال في الذي مات وترك أولادا حزاورة يوقف المال ، ولم يقل يعرض الإسلام عليهم ؟ فلو كان يرى لهم الميراث بذلك الإسلام لعرضه عليهم ولعجل الميراث لهم ، ولم يؤخر المال ويوقفه عليهم . ولكنه لم ير ذلك إسلاما . أو لا ترى أنه قال لو أنهم أسلموا ثم رجعوا إلى النصرانية ، فرأى أن يستكروها على الإسلام . ولم ير أن يقتلوا ؛ فلو كان ذلك إسلاما قتلهم .<sup>١</sup>

و في المدونة كذلك :

أرأيت الصبي الذمي يزوجه أبوه ذمية أو مجوسية فيسلم الصبي أيكون إسلام الصبي إسلاما يقع فيه الفرقة بينه وبين امرأته في قول مالك ؟ قال : لم أسمع من مالك فيه شيئا . ولا أرى الفرقة تقع بينهما ، إلا أن يثبت على إسلامه حتى يحتلم وهو مسلم فتقع الفرقة بينهما . إلا أن تسلم عند ذلك ؛ لأنه لو ارتد عن الإسلام قبل أن يحتلم لم أقتله بارتداده في ذلك .<sup>٢</sup>

و هو قول ثالث للشافعي كما هو واضح من قوله المذكور آنفا في القول الثلثي . و الشاهد منه قوله : ... و لا يعطى حتى تبلغ . فإذا بلغت و ثبتت على

١ - المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠٩

٢ - المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠١



الإسلام ، أعطيناه العوض إذا طلبها بعد بلوغها و ثبوتها على الإسلام . فإن لم يطلبها بعد ذلك ( أي بعد البلوغ ) لم يكن له عوض من قبل ؛ لأنه لا يكمل إسلامها إلا بعد البلوغ .  
و كذلك عند الشافعية <sup>١</sup>

و هو رواية أخرى عن الإمام أحمد .  
إذ روي عنه أنه لا يصح إسلامه حتى يبلغ <sup>٢</sup>.

#### الرأي الرابع : إسلامه صحيح باطنا ، لا ظاهرا .

و هو عكس الرأي السابق .  
يقول الأستاذ أبو إسحاق <sup>٣</sup> : إذا أضر الصبي الإسلام كما أظهره ، حكمنا له بالفوز في الآخرة . و إن كنا لا نحكم به لصبيان الكفار ؛ بسبب تعارض الأخبار . <sup>٤</sup>

١ - انظر الوسيط ج٤ ص٣٠٩ ، روضة الطالبين ج٨ ص٢٨١ و ج٥ ص٤٢٩

٢ - انظر المغني ج٩ ص٢٢ ، المحرر ج٢ ص١٦٧ و ص١٦٩ ، المبدع ج٩ ص١٧٧ ،

الإنصاف ج١٠ ص٣٣٠

٣ - هو : أبو إسحاق إبراهيم بن محمد الإسفراييني ، إمام من أئمة الشافعية بما وراء النهر . الفقيه الأصولي المتكلم المتقدم في هذه العلوم . انصرف من العراق وقد أقر له العلماء بالتقدم . له التصانيف الجليلة ككتابه الكبير الذي سماه جامع الحلبي في أصول الدين و الرد على الملحدين . بنيت له المدرسة المشهورة بنيسابور . و هو أحد من بلغ حد الاجتهاد لتوفر شروط الإمامة و التبخر فيه . توفي سنة ٤١٨ هـ رحمه الله . انظر طبقات

الشافعية ج٢ ص١٧٠-١٧١ ، الفكر السامي ج٢ ص٣٢٥-٣٢٦

٤ - الوسيط ج٤ ص٣٠٩

### فائدة في : أثر القول بالحكم بإسلامه

يترتب على إسلام الصغير بعض الأحكام ، أذكر بعضها مما له علاقة بموضوع  
المسألة :

١- يعامل كغيره من المسلمين في حياته و مماته .

يفدفن في مقابرنا ، و يرث أقاربه المسلمين و يرثوه .<sup>١</sup>

٢- أن يحال بينه و بين أهل الكفر .

فيتولاه المسلمون ؛ لأن بقاءه مع الكفار قد يفضي إلى عودته إلى الكفر .<sup>٢</sup>  
و قال به الليث أيضا .<sup>٣</sup>

١ - انظر المبدع ج٩ ص١٧٧ ، كشاف القناع ج٦ ص١٧٦

٢ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٩٠ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٢٩ ، الإقناع  
للشربيني ج٢ ص٥٦٢ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٤ ، المحرر ج٢ ص١٦٧ ، المبدع  
ج٩ ص١٧٧ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٢٩-٣٣٠ ، كشاف القناع ج٦ ص١٧٦

٣ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٩٠ و الليث هو : ابن الحرث الليث بن سعد  
بن عبد الرحمن مولى قيس بن رفاعه وأصله من أصفهان . ولد سنة أربع وتسعين ومات  
للتصيف من شعبان يوم الخميس سنة خمس وتسعين ومائة ودفن يوم الجمعة . قال عنه  
الشافعي رحمه الله تعالى : الليث أفقه من مالك إلا أن أصحابه لم يقوموا به . ويقول عنه  
ابن وهب : والله الذي لا إله إلا هو ما رأينا أحدا قط أفقه من الليث . انظر طبقات  
الفقهاء ص٧٥-٧٦

و قول آخر عند الشافعية : أنه يتلطف بوالديه ليؤخذ منهما . فإن أبا ، فلا حيلولة .<sup>١</sup>

و قد ذكر الغزالي في الوسيط<sup>٢</sup> نص عن الشافعي بأن الصبي الكافر إذا وصف الإسلام ، حيل بينه و بين أبويه . ثم قال : و منهم من قال : هو استحباب بعد استعطاف الوالدين . فإن أبا لم نجبرهما عليه .

٣- إذا رجع الصغير عن الإسلام إلى دينه الأول . ففيه الآراء الآتية<sup>٣</sup> :

أ ( إذا قال الصغير بعدما أسلم : لم أدر ما قلت .

لم يلتفت إلى مقالته ، و لم يبطل إسلامه الأول ، و أجبر على الإسلام .  
و لا يقتل حتى يبلغ و يجاوز بعد بلوغه ثلاثة أيام ، فإن ثبت على الكفر قتل<sup>٤</sup> .

و استدلوأ :

١- لأن دعواه خلاف الظاهر .<sup>٥</sup>

١ - روضة الطالبين ج٥ ص٤٢٩ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٦٢ ، حاشية البحريني

ج٦ ص٣٥٥ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٤

٢ - ج٤ ص٣٠٩

٣ - انظر هذه الآراء : المدونة ج١٠ ص٢٧٧ ، مختصر الخرقى ص١٢٣ ، المحرر

ج٢ ص١٦٧ ، المغني ج٩ ص٢٤ ، المبدع ج٩ ص١٧٦ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٢٩-٣٣٠

٤ - انظر المدونة ج١٠ ص٢٧٧ ، المحرر ج٢ ص١٦٧ ، المغني ج٩ ص٢٤ ، المبدع

ج٩ ص١٧٦

٥ - انظر كشف القناع ج٦ ص١٧٦

٢- لأنه قد ثبت عقله للإسلام و معرفته به بأفعاله أفعال العقلاء ، و تصرفاته تصرفاتهم ، و تكلمه بكلامهم . و هذا يحصل به معرفة عقله . فلا يزول ما عرفناه بمجرد دعواه .<sup>١</sup>

### الرأي الثاني : يقبل قوله ، و لا يجبر على الإسلام .

#### و استدلوا :

- ١- أن الصبي في مظنة النقص . فيجوز أن يكون صادقا .<sup>٢</sup>
- ٢- أن إسلام الصبي ضعيف ؛ لقيام الشبهة بسبب اختلاف العلماء في صحة إسلامه . و القتل يسقط للشبهة .<sup>٣</sup>
- ٣- الصبي إذا أسلم فقد التزم حكم الإسلام ، إلا أن ضمانه لا يصح . فلو قتلناه لوجهنا العقوبة عليه بعقده . و ضمان العقود لا يلزمه ، فلا يقتل .<sup>٤</sup>

١- المغني ج٩ ص٢٤ ، المبدع ج٩ ص١٧٧

٢- الدر المختار ج٤ ص٢٤٥ ، المغني ج٩ ص٢٤ ، المبدع ج٩ ص١٧٧ ، الإنصاف

ج١٠ ص٣٢٩ ، المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠١

٣- انظر المبسوط للسرخسي ج١٠ ص١٢٣ ، الفروق ج١ ص٣٣٦

٤- الفروق ج١ ص٣٣٦

الرأي الثالث : يقبل منه إن ظهر صدقه ، وإلا فلا .

الرأي الرابع : إذا أسلم الصبي ثم ارتد ، أخيف و عذب . فإن أبي أن  
يرجع إلى الإسلام ، ترك .

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - الرأي القائل بصحة إسلام الصغير ظاهرا  
لا باطنا . و ذلك بحمل أدلة القائلين بصحة إسلامه على الظاهر ، فيعامل معاملة  
المسلمين . و تحمل أدلة القائلين بعدم صحة إسلامه على الباطن . فيوكل أمر  
آخرته إلى الله عز و جل .

أما بالنسبة لرجوعه عن الإسلام بعد بلوغه :

لا يجبر عليه ، فلا يعتبر مرتدا ؛ لأنه تبين عدم إرادته الدخول في الإسلام عن  
قصد .

و إنما نعمل على إقناعه على اختيار الإسلام و بيان حقيقة الإسلام له ، و  
مناظرته . فإذا أبي فتركه و شأنه .

المطلب الثاني :شروط صحة الحكم بإسلام الصغيربيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في الشروط التي يجب توفرها للحكم بصحة إسلام الصبي . و هذا على القول بصحة إسلام الصبي .  
 فهل يشترط في الصبي عمر محدد ، فلا يصح إسلامه إذا كان أصغر منه ؟  
 و هل يشترط أن يكون مميزا ، يعقل معنى الإسلام ؟

الحكم :

اختلف العلماء القائلون بصحة إسلام الصبي في تحديد العمر الذي يصح فيه إسلام الصغير .  
 كما أنهم اختلفوا في اشتراط عقل الإسلام ، أي التمييز .

## الشرط الأول : تحديد عمر الصغير الذي يصح إسلامه فيه .

اختلف فيه على الآراء الآتية :

### الرأي الأول : لا يشترط له سن محدد .

يقول ابن قدامة :

فإن أكثر المصححين لإسلامه لم يشترطوا ذلك ( أي العشر السنوات ) و لم يحدوا حدا من السنين .<sup>١</sup>

و هو قول أكثر الأحناف<sup>٢</sup> ، و المالكية<sup>٣</sup> الذين اطلعت على مصنفاتهم ؛ إذ لم يذكروا سنا معينة .

- 
- ١ - المغني ج٩ ص٢٣ ، و انظر المبدع ج٩ ص١٧٦
  - ٢ - انظر السير ص٢٢٥ ، الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير ص١١٥ ، مراقي الفلاح و حاشية الطحاوي عليه ج١ ص٣٩٧ ، مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٩١ ، بداية المبتدي ص٣١ ، الهداية ج١ ص٩٣ ، المبسوط للسرخسي ج٥ ص٤٧ ، تحفة الملوك ص١٩٥ ، تحفة الفقهاء ج١ ص٣٥١ و ج٢ ص٣٠٩ ، معتصر المختصر ج١ ص١٢٢ ، الفروق ج١ ص٣٣٥ ، بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٩ ، البحر الرائق ج٢ ص٢٠٣ ، الدر المختار ج٢ ص٢٣٠ و ج٣ ص٥٦٥
  - ٣ - مختصر خليل ص٢٨٢ ، الكافي لابن عبد البر ص٨٦ و ص٢٠٩ ، القوانين الفقهية ص٦٤ ، التاج و الإكليل ج٢ ص٢٥٠ و ج٦ ص٢٨٤-٢٨٦ ، مواهب الجليل ج٤ ص٢٥٥ ، الفواكه الدواني ج٢ ص٢٦٦ ، الشرح الكبير ج١ ص٤٢٦ و ج٤ ص٣٠٨



و نقل الحصفكي<sup>١</sup> في الدر المختار<sup>٢</sup> عن الطرسوسي<sup>٣</sup> أنه قال :  
 و لم أر من قدره بالسن .  
 إلا أن الحصفكي قال : و قد رأيت نقله .<sup>٤</sup>

و عند المالكية لم يذكروا السن ، و اكتفوا بقولهم كبيرا أو قولهم مميزا .  
 فقد اشترط ابن القاسم أن يكون كبيرا عاقلا .<sup>٥</sup>

١ - هو : محمد بن علي بن محمد الحصفكي . الملقب بعلاء الدين الحمصي الأصل  
 الدمشقي ، المعروف بالحصفكي . مفتي الحنفية في عصره . و صاحب التصانيف الكثيرة  
 الفائقة في الفقه ، و غيره . شرح كتاب " تنوير الأبصار لمحمد بن عبد الله التمرتاشي . و  
 بالرغم من أن شرحه عليه المسمى الدر المختار قد اشتهر جدا ، إلا أنه بلغ في الإيجاز إلى  
 حد الألفاظ . توفي سنة ١٠٨٨ رحمه الله . انظر حاشية ابن عابدين ج١ ص٣ ، ص١٥ -  
 ١٦ ، رسم المفتي ص١٣ ، خلاصة الأثر ج٤ ص٦٣-٦٤

٢ - ج٤ ص٢٥٧

٣ - الطرسوسي بفتح الطاء والراء وضم السين المهملة وسكون الواو وفي آخرها سين  
 ثانية هذه النسبة إلى طرسوس مدينة مشهورة ، و هي نسبة قاضي القضاة عماد الدين علي  
 بن عبد الواحد بدمشق . كان إماما كبيرا قدم القاهرة صحبه العسكر في سلطنة الملك  
 الناصر أحمد و كان قارئنا مجيدا ، قرأ القرآن من أوله إلى آخره في أقل من ثلاث ساعات  
 ونزل عن القضاء لولده نجم الدين أحمد ومات في حياته واستقر نجم الدين قاضي القضاة  
 بدمشق إلى أن مات رحمه الله . الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص٢٣٦

٤ - الدر المختار ج٤ ص٢٥٨

٥ - انظر التاج و الإكليل ج٢ ص٢٥٠

و قال ابن الحاجب <sup>١</sup> :

يحكم بإسلام المميز على الأصح . <sup>٢</sup>

و رواية عن الإمام أحمد أنه لم يجدد سنا .

فقد سئل عن الجوسيين يجعلان ولدتهما مسلما . فيموت و هو ابن خمس يصلى عليه ؟

فقال : يدفن في مقابر المسلمين ؛ لقول النبي - صلى الله عليه و سلم -  
" فأبواه يهودانه ، أو ينصرانه ، أو يمجسانه " يعني أن هذين لم يمجسأه ، فبقي على الفطرة . <sup>٣</sup>

فدلت الواقعة على أنه أسلم قبل بلوغه السنة الخامسة ؛ إذ أنه توفي فيها و قد جعلاه والداه مسلما من قبل . فصحيح إسلامه و هو أصغر من خمس سنوات .

١ - هو عثمان أبو عمرو بن أبي بكر بن يونس الرويني ، المعروف بابن الحاجب . اشتغل بالقرآن الكريم في صغره بالقاهرة ثم بالفقه على مذهب مالك رضي الله عنه ثم بالعريسة والقراءات وبرع في علومه وأتقنها غاية الإتقان . فكان ركنا من أركان الدين في العلم والعمل ، و استخرج ما كمن من درر الفهم ومزج نحو الألفاظ بنحو المعاني وأسس قواعد تلك المباني . و له مصنفات مختلفة في الفنون السابقة . توفي في الإسكندرية سنة

٦٤٦هـ رحمه الله . انظر الديباج المذهب ص١٩٨-١٩١

٢ - انظر التاج و الإكليل ج٦ ص٢٨٦ ، الشرح الكبير ج١ ص٤٢٧ .

٣ - المغني ج٩ ص٢٩١

أدلة عدم اشتراط سن محدد :

أولا : من المنقول :

١ . قوله عليه الصلاة و السلام : " أمرت أن أقاتل الناس حتى يقولوا لا إله إلا الله فإذا قالوها عصموا مني دماءهم و أموالهم إلا بحقها و حسابهم على الله "

و قوله " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . حتى يعرب عنه لسانه . فإما شاكرا ، و إما كفورا " .

وجه الدلالة من الروايات السابقة :

دخول الصغير في عموم صحة الحكم بإسلام من قال لا إله إلا الله . و كذلك دخوله في عموم من يعرب عنه لسانه .<sup>١</sup>

٢ . لم يرد النبي صلى الله عليه و سلم على أحد إسلامه من صغير و لا كبير.<sup>٢</sup>

أما من المعقول :

فاستدلوا بأن المقصود متى ما حصل ، فلا حاجة إلى زيادة عليه .<sup>٣</sup>

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٢-٢٣

٢ - المغني ج٩ ص٢٣

٣ - المغني ج٩ ص٢٣

الرأي الثاني : عشر سنوات .

و هو رواية عن الإمام أحمد .<sup>١</sup>

و استدلووا :

- ١- أن النبي صلى الله عليه و سلم أمر بضربهم على الصلاة و التفريق في المضاجع لعشر .<sup>٢</sup>
- ٢- أن العشر سنوات مظنة الاحتلام ، فجاز أن تقوم مقامه .<sup>٣</sup>

الرأي الثالث : ثمان سنوات .

و هو وجه عند الأحناف .<sup>٤</sup>

و استدلووا : بأن عليا و الزبير أسلما و هما ابنا ثمان سنين .<sup>٥</sup>

الرأي الرابع : سبع سنوات .

و هو وجه عند الأحناف .<sup>٦</sup>

- ١ - انظر مختصر الخرقى ص ١٢٣ ، المحرر ج ٢ ص ١٦٧ ، الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥ ، أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٣٩-٤٠
- ٢ - انظر الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥ ، أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٤٠
- ٣ - انظر شرح العمدة لابن تيمية ج ٤ ص ٤٦
- ٤ - انظر حاشية ابن عابدين ج ٤ ص ٢٥٨
- ٥ - انظر المغني ج ٩ ص ٢٣ ، الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥ ، الدر المختار ج ٤ ص ٢٥٨
- ٦ - انظر حاشية الطحاوي ج ١ ص ٣٩٧ ، الدر المختار ج ٢ ص ٢٣٠ و ج ٣ ص ٥٦٥

و رواية أخرى عن أحمد .<sup>١</sup>  
 و اعتبر ابن قدامة أن الطفل هو : من كان دون السبع السنوات . فلا يحكم  
 بإسلامه .<sup>٢</sup>

### أدلة اشتراط سبع سنوات :

#### أولا : من المنقول :

استدلوا بقوله عليه الصلاة و السلام : " مروا الصبيان بالصلاة لسبع سنين  
 واضربوهم عليها في عشر سنين و فرقوا بينهم في المضاجع " <sup>٣</sup>  
 وجه الدلالة من الخبر :  
 دل الخبر على أن ذلك حد لأمرهم و صحة عبادتهم . فيكون حدا لصحة  
 إسلامهم .<sup>٤</sup>

#### ثانيا : من المعقول :

- ١ - لأن ابن سبع سنين تصح عبادته ، فصح إسلامه كابن عشر سنين .<sup>٥</sup>
- ٢ - أقل سن يعتبر فيه التمييز و العقل سبع سنين .<sup>٦</sup>

١ - المحرر ج ٢ ص ١٦٧ ، الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥ ، المبدع ج ٦ ص ٥-٦ و  
 ج ٩ ص ١٩١ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٢٩ ، أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد  
 ص ٤٠-٤١

٢ - المغني ج ٦ ص ١٢٠

٣ - رواه الحاكم في المستدرک ج ١ ص ٣١١

٤ - المغني ج ٩ ص ٢٣ ، أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٤٠

٥ - انظر الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥

٦ - حاشية الطحاوي ج ١ ص ٣٩٧ ، الدر المختار ج ٢ ص ٢٣٠ و ج ٣ ص ٥٦٥

### الرأي الخامس : خمس سنوات .<sup>١</sup>

و ممن قال به : ابن أبي شيبة .<sup>٢</sup>

### و استدلوأ :

بأن علياً - رضي الله عنه - قيل أنه مات وهو ابن ثمان وخمسين . ومدة بعثة النبي صلى الله عليه وسلم ثلاث وعشرون سنة ، وعاش علي بعدها ثلاثين سنة . فيكون مسلماً لمدة ثلاث وخمسين سنة . فبقي خمس سنوات من عمره . فيكون إسلامه وهو ابن خمس سنين . رضي الله عنه .<sup>٣</sup>

### الرأي السادس : خمس عشرة سنة .

و ذكره ابن عابدين في الحاشية<sup>٤</sup> . وقال : هو مردود .

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٣-٢٤ ، المبدع ج٩ ص١٧٧ ، المبسوط للسرخسي

ج١٠ ص١٢١

٢ - هو إبراهيم بن عبد الله بن محمد بن أبي شيبة ، أبو شيبة الكوفي . روى عن الإمام أحمد مسائل ، ذكره أبو بكر الخلال ، ومات بالكوفة سنة خمسة وستين ومائتين رحمه الله . انظر طبقات الحنابلة ج١ ص٩٥

٣ - انظر المغني ج٩ ص٢٣-٢٤ ، المبدع ج٩ ص١٧٧ ، المبسوط للسرخسي

ج١٠ ص١٢١

٤ - ج٤ ص٢٥٨ و ابن عابدين هو : محمد أمين بن عمر بن عبد العزيز عابدين دمشق . فقيه الديار الشامية وإمام الحنفية في عصره . من مصنفاته : رد المختار على الدر المختار و يعرف بحاشية ابن عابدين . و له أيضاً رفع الأنظار عما أورده الحلبي على الدر المختار ، و نسماة الأسحار على شرح المنار في الأصول . ولد سنة ١١٩٨هـ في دمشق ، و توفي بها سنة ١٢٥٢هـ رحمه الله . انظر الأعلام ج٦ ص٤٢

### الشرط الثاني : التمييز بأن يعقل الإسلام .

و هذا لا خلاف في اشتراطه . فإن من يصحح إسلامه ، إنما يصححه إذا كان يعقل الإسلام .<sup>١</sup>

فالطفل الذي لا يعقل ، لا يتحقق من اعتقاده الإسلام . وإنما كلامه لقلقة بلسانه ، لا يدل على شيء .<sup>٢</sup>

أما إذا عقل الإسلام ؛ و أتى بما يدل على ذلك ، فإنه يحكم بإسلامه .<sup>٣</sup>

### المقصود من عقل الإسلام :

ذكر العلماء أقوالا مختلفة في المقصود من عقلا الصغير للإسلام . منها الآتي :

- ١- أن يعلم أن الله تعالى ربه لا شريك له ، و أن محمدا عبده و رسوله .<sup>٤</sup>
- ٢- أن يعقل المنافع و المضار و أن الإسلام هدى و اتباعه خير .<sup>٥</sup>
- ٣- أن يعقل صفة الإسلام المذكورة في حديث جبريل عليه السلام : أن تؤمن بالله أي بوجوده و بربوبيته لكل شيء ، و ملائكته أي بوجود

١ - المعتمد ج١ ص٢٥٤

٢ - المغني ج٩ ص٢٣

٣ - انظر التاج و الإكليل ج٢ ص٢٥٠ ، مواهب الجليل ج٤ ص٢٥٥

٤ - المغني ج٩ ص٢٣ ، المبدع ج٩ ص١٧٦

٥ - حاشية الطحاوي ج١ ص٣٩٧ ، البحر الرائق ج٢ ص٢٠٣

ملائكته ، و كتبه أي إنزالها ، و رسله أي إرسالهم عليهم السلام ، و  
اليوم الآخر أي البعث بعد الموت ، و القدر خيره و شره من الله تعالى.<sup>١</sup>

٤- العاقل هو الذي يميز الخبيث من الطيب ، و الحلو من المر .<sup>٢</sup>

٥- العاقل المميز الذي يصح إسلامه بنفسه هو ابن سبع سنوات فأكثر .<sup>٣</sup>

٦- و عند المالكية :

كل ما يدل على عقله الإسلام بأنه دين يتدين به ، و يلتزم بأحكامه . و  
لا يشترط أن يميز الثواب و العقاب ، و القرية و المعصية .<sup>٤</sup>

و اشترط بعضهم كإبن عبد البر و ابن جزي أن يتلقن الإسلام و  
يتعلمه، فيجيبه و تظهر عليه علامة الإسلام .<sup>٥</sup>

١ - انظر حاشية الطحاوي ج١ ص٣٩٧ ، البحر الرائق ج٢ ص٢٠٣

٢ - الدر المختار ج٤ ص٢٥٧

٣ - انظر الدر المختار ج٤ ص٢٥٧

٤ - انظر التاج و الإكليل ج٢ ص٢٥٠ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه .

ج٤ ص٣٠٨

٥ - انظر الكافي ص٢٠٩ ، القوانين الفقهية ص٦٤



أما أقوال العلماء في اشتراط التمييز لصحة الحكم بإسلام الصغير، فكما يلي:

### الرأي الأول : يشترط التمييز .

و قال به جمهور من صحح إسلام الصغير .

فهو الذي عليه الأحناف<sup>١</sup> ، و المالكية<sup>٢</sup> ، و الحنابلة<sup>٣</sup> .

### الأدلة :

#### أولا : من المنقول :

١ - قوله عليه الصلاة و السلام " كل مولود يولد على الفطرة فأبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . حتى يعرب عنه لسانه . فإما شاكرا ، و إما كفورا " <sup>٤</sup>

١ - السير ص ٢٢٥ ، بداية المتبدي ص ٣١ ، الهداية ج ١ ص ٩٣ ، مراقي الفلاح وحاشية الطحاوي عليه ج ١ ص ٣٩٧ ، تحفة الملوك ص ١٩٥ ، تحفة الفقهاء ج ١ ص ٣٥١ ، المبسوط للسرخسي ج ٥ ص ٤٧ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠٣ و ٢٠٥ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج ٢ ص ٢٣٠

٢ - انظر المدونة الكبرى ج ١ ص ١٧٨ و ج ١٠ ص ٢٧٧ ، الكافي لابن عبد البر ص ٨٦ و ص ٢٠٩ ، التاج و الإكليل ج ٢ ص ٢٥٠ ، مواهب الجليل ج ٤ ص ٢٥٥ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج ٤ ص ٣٠٨

٣ - انظر مختصر الخرقى ص ١٢٣ ، المحرر ج ٢ ص ١٦٧ ، الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥ ، المغني ج ٩ ص ٢٢ ، المبدع ج ٩ ص ١٧٥-١٧٦ و ١٩١ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٢٩ ، الإقناع و شرحه الكشاف ج ٦ ص ١٧٥ ، الروض المربع ج ٣ ص ٣٤٢ ، منار السبيل ج ٢ ص ٣٥٨

٤ - سبق تخريجه

وجه الدلالة من الخبر :

استدل به ابن قدامة لكن لم يذكر وجه الدلالة منه <sup>١</sup> .  
و يظهر لي : إنما يعرب لسانه عما يعتقد ، و الاعتقاد دليل على التمييز . و الله أعلم .

٢- أن معاوية بن الحكم أتى النبي صلى الله عليه و سلم بجارية . فقال لها  
النبي صلى الله عليه و سلم : أين الله ؟  
قالت : في السماء .  
قال : من أنا ؟  
قالت : أنت رسول الله .  
قال : أعتقها ؛ فإنها مؤمنة . <sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

استدل به ابن قدامة ، لكن لم يذكر أيضا وجه الدلالة منه <sup>٣</sup> .  
و الله أعلم يدل الخبر على تمييزها و عقلها الإسلام ؛ فقبله منها النبي صلى الله عليه و سلم .

ثانيا : من المعقول :

١- لأن الإسلام عبادة محضة ، فصح منه كالصلاة و الحج . <sup>٤</sup>

١ - انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥

٢ - رواه مسلم ج١ ص٣٨١

٣ - المغني ج١٠ ص١٠

٤ - انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥

- ٢- لأن الإسلام قول له حكم ، كالبيع وغيره من العقود ، فلا يصح من الطفل غير المميز <sup>١</sup> .
- ٣- إذا دلت أحواله و أقواله على معرفة الإسلام و عقله إياه ، فهو كغيره ، فيصح إسلامه <sup>٢</sup> .
- ٤- لأن كلام غير العاقل غير معتبر ؛ لعدم صدوره عن قصد <sup>٣</sup> . بخلاف ما لو كان من عاقل ، فيدل على صدوره عن قصد . فيصح إسلام الصغير العاقل ؛ لقصد الدخول في الإسلام .
- ٥- إذا كان الصغير يعقل الإسلام ، فإنه يصبح مكلفا به ؛ لصحة الاستدلال منه <sup>٤</sup> .
- ٦- كما حكم بإسلامه بإسلام أبويه و هو غير مكلف في صغره ، فكذلك يحكم بإسلامه بنفسه <sup>٥</sup> .

---

١- انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥

٢- المغني ج٩ ص٢٤

٣- حاشية ابن عابدين ج٢ ص٢٣٠

٤- انظر المعتمد ج١ ص٢٥٤

٥- انظر المعتمد ج١ ص٢٥٤

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

أولا : تحديد العمر الذي يصح إسلامه فيه .

لا يشترط له عمر معين ؛ إذ يشترط عندي ثبوته على الإسلام حتى بلوغه .

ثانيا : اشتراط التمييز .

لا يشترط التمييز ، لاشتراط بقاءه على الإسلام حتى بلوغه .

### المبحث الثاني :

## إسلام الصغير بإسلام والديه أو أحدهما

### بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في الحكم بإسلام الصغير تبعاً لإسلام والديه ، أو إسلام أحدهما .

و هل يشترط أن يكون الذي أسلم الأب ، أم الأم ليلحق به ؟

أما إن لم يسلم واحد منهما ، فقد أجمع العلماء على أن ابنيهما الصغير كافر ؛<sup>١</sup> لأنه لا حكم لنفسه ، فتبع أبويه ، كابن المسلم الصغير .<sup>٢</sup>

و ألحقت بالمسألة الفوائد التالية :

الفائدة الأولى : الحكم بإسلام الصغير تبعاً لإسلام الجد .

الفائدة الثانية : الحكم بإسلام الصغير تبعاً لإسلام عمه .

الفائدة الثالثة : أثر اختلاف الدار على الحكم بإسلام الصغير تبعاً لإسلام والديه أو من أسلم منهما .

الفائدة الرابعة : أثر الحكم للصغير بالإسلام .

١ - انظر الإجماع ج٢ ص٧٠ ، التمهيد ج٩ ص١١٨ و ج١٨ ص١٣٤

٢ - انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص٢٧٧

الحكم :

اتفق العلماء على أنه لا يحكم بإسلام الابن البالغ إذا أسلم الأبوان أو أحدهما.<sup>١</sup>  
لأن تبعية الولد في الإسلام لأحد أبويه تنقطع ببلوغه عاقلا .<sup>٢</sup>

كذلك لا خلاف بين العلماء إذا أسلم الأب وحده : فإنه يحكم بإسلام أولاده الصغار .<sup>٣</sup>

و عند المالكية يشترط للحكم بإسلام الصغير تبعا لوالده : أن يكون غير مميز ، لم يراهق . أي لم يبلغ ثلاث عشرة سنة . أما إذا كان مميزا ، فيجب أن يعقل أن الإسلام دين يجب التدين به .<sup>٤</sup>

أما موضوع البحث : من يصح إلحاق الصغير بإسلامه :  
فقد اختلف فيه على الآراء الآتية :

- ١ - انظر مراتب الإجماع ج٢ ص٥٤ و ص١٢٧ ، الإجماع ج٢ ص١٢٢
- ٢ - انظر حاشية ابن عابدين ج٤ ص١٧٣
- ٣ - انظر معتصر المختصر ج٢ ص١٥٠ ، جواهر العقود ج٢ ص٤٦٧ و انظر أيضا المصادر الآتي ذكرها في الرأي الأول من الجانب الأول
- ٤ - انظر المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠٨-٣٠٩ ، مختصر خليل ص٢٨٢ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٣٨٤ ، الشرح الكبير ج٤ ص٣٠٨

الرأي الأول : يتبع من أسلم من الأبوين ، سواء الأب أم الأم .

وهو الذي عليه الأحناف<sup>١</sup> ، و الشافعية<sup>٢</sup> ، و الحنابلة<sup>٣</sup> .

يقول الشافعي :

و إذا كان بين المشركين ولد ، فأبي الأبوين أسلم ، فكل من لم يبلغ من الولد تبع للمسلم . يصلى عليه إذا مات و يورث من المسلم و يرثه المسلم<sup>٤</sup> .

و يقول ابن قدامة :

الولد يتبع أبويه في الدين . فإن اختلفا ، وجب أن يتبع المسلم منهما<sup>٥</sup> .

١ - انظر السير ص ١٣٢ ، بداية المبتدي ص ٦٥ و شرحه الهداية ج ١ ص ٢١٩ ، المبسوط للسرخسي ج ٨ ص ١١٩-١٢٠ ، حاشية الطحاوي على مراقي الفلاح ج ١ ص ٣٨٣ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٨٩ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٩ و ص ٢٥٢ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠٣ ، ج ٤ ص ٢٢٦ ، الدر المختار ج ٢ ص ٢٣٠ و ج ٣ ص ١٨٩

٢ - انظر الوسيط ج ٤ ص ٣١٠ ، المهذب ج ٢ ص ٢٣٩ ، منهج الطلاب ص ٦٨ ، منهاج الطالبين ص ٨٤ ، روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٣٠ و ج ٨ ص ٢٨١ ، الإقناع للشريبي ج ٢ ص ٥٦٠ ، فتاوى ابن الصلاح ج ٢ ص ٦٣٦ ، فتح الوهاب ج ١ ص ٤٥٧ ، فتح المعين ج ٤ ص ١٩٩-٢٠٠ ، زيد ابن رسلان ص ٣٠٦ ، نهاية الزين للجاوي ص ٣٦٥ ، نور الإيضاح ص ٩٦ ، مغني المحتاج ج ٣ ص ٢٥

٣ - انظر مختصر الخرقى ص ١٢٤ ، الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ٢٧٧ ، المغني ج ٢ ص ٢٢٠ و ج ٩ ص ٢٦ ، المحرر ج ٢ ص ١٦٧ ، المبدع ج ٩ ص ١٩١ ، كشاف القناع ج ٣ ص ٥٦ ، الروض المربع ج ٢ ص ٧ ، دليل الطالب ص ١٠٢ ، منار السبيل ج ١ ص ٢٧٢ ، أحكام أهل الملل من الجامع لمسائل الإمام أحمد ص ٣٣-٣٤

٤ - الأم ج ٤ ص ٢٦٨ و انظر أيضا مثله ج ٦ ص ٣٦ و ص ٣٨

٥ - المغني ج ٩ ص ٢٦

و ممن قال به من العلماء : ابن حزم<sup>١</sup> ، و عطاء<sup>٢</sup> ، و قتادة<sup>٣</sup> .  
 و هو ما قضى به شريح<sup>٤</sup> لما اختصم إليه في صبي أحد أبويه نصراني ، فقال :  
 الوالد المسلم أحق بالولد .<sup>٥</sup>

و هو وجه عند المالكية ، قال به ابن وهب .<sup>٦</sup>

### و كذلك الحمل - الجنين - حكمه كالصغير ، يتبع من أسلم من الوالدين في الإسلام .<sup>٧</sup>

- ١ - انظر المحلى ج٧ ص٣٢٢
- ٢ - مصنف ابن أبي شيبة ج٦ ص٢٨٦
- ٣ - انظر سنن البيهقي الكبرى ج٦ ص٢٠٥
- ٤ - هو : القاضي أبو نصر شريح . ابن القاضي عبد الكريم ابن الشيخ أبي العباس جد صاحب البحر فيكون شريح ابن عم صاحب البحر . كان إماما في الفقه . و ولي القضاة بآمل طبرستان . و له مصنفات في المذهب كروضة الأحكام ، وزينة الأحكام . و مات في شوال سنة خمس وخمسمائة رحمه الله . طبقات الفقهاء ص٢٥٦
- ٥ - سنن البيهقي الكبرى ج١٠ ص٢٦٩
- ٦ - انظر الكافي لابن عبد البر ص٨٦ ، التلقين ج٢ ص٤٦٠ ، التاج و الإكليل ج٢ ص٢٥٠ ، الشرح الكبير ج٤ ص٣٠٨
- ٧ - انظر الدر المختار ج٤ ص٢٥٧ و ج٦ ص٧٦٧ ، المهذب ج٢ ص٢٣٩ ، روضة الطالبين ج٦ ص٤٠ و ج١٠ ص٢٥٢ ، الإقناع للشرييني ج٢ ص٣٨٤ و ج٢ ص٥٥٩ ، مغني المحتاج ج٣ ص٢٥ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٢٩ ، إعانة الطالبين ج٤ ص٢٠٠ ، الشرح الكبير ج٢ ص١٨٤ ، المحلى ج٩ ص٢٢١ ، الكافي لابن قدامة ج٤ ص٢٧٧ ، المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٢٩٠ ، العدة شرح العمدة ص٥٢٠ ، المبدع ج٩ ص١٩١ ، كشاف القناع ج٣ ص٥٦



الأدلة :أولا : من المنقول :

١- قوله تعالى " و الذين آمنوا و اتبعتهم ذريتهم بإيمان ألحقنا بهم ذريتهم " .<sup>١</sup>

وجه الدلالة من الآية :

أ ( يقول ابن عباس رضي الله عنهما في تفسير الآية :

و أتبعناهم ذرياتهم بإيمان الآباء ، فأدخلناهم الجنة .<sup>٢</sup>

و روي عنه أيضا رضي الله عنه : " و اتبعتهم ذريتهم بإيمان " ، أي بلغت أن

آمنت ، و ألحقنا بهم ذريتهم الصغار الذين لم يبلغوا الإيمان .

يقول ابن الجوزي :

و معنى هذا القول أن أولادهم الكبار تبعوهم بإيمان منهم . و أولادهم الصغار

تبعوهم بإيمان الآباء ؛ لأن الولد يحكم له بالإسلام تبعا لوالده .<sup>٣</sup>

ب ( يقول البيهقي أن الآية قرأت : " و أتبعناهم ذرياتهم بإيمان ألحقنا بهم

ذرياتهم " .<sup>٤</sup>

١ - سورة الطور آية ٢١

٢ - زاد المسير ج ٨ ص ٥١

٣ - زاد المسير ج ٨ ص ٥١

٤ - سنن البيهقي الكبرى ج ٦ ص ٢٠٢

٢- قوله تعالى : " ... و لن يجعل الله للكافرين على المؤمنين سبيلا " <sup>١</sup>  
 وقوله عليه الصلاة و السلام " الإسلام يعلو و لا يعلى عليه " . <sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الآية و الخبر :

اعتبار جانب من أسلم يوجب إسلام الولد . و اعتبار جانب الطرف الآخر  
 يوجب كفر الولد . فيترجح موجب الإسلام و لو كان جانب الأم ؛ إعلاء  
 لكلمة الله ، و عملاً بموجب الحديث . <sup>٣</sup>

و يقول الشافعي :

و كان الإسلام أولى به ؛ لأن الله تعالى أخير علو الإسلام على الأديان . و  
 الأعلى أولى أن يكون له الحكم . <sup>٤</sup>

٣- قوله عليه الصلاة و السلام : " ما من مولود إلا يولد على الفطرة . فأبواه  
 يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . كما تنتج البهيمة جمعاء ، هل تحسون فيها من  
 جدعاء " . ثم قال أبو هريرة رضي الله عنه فطرة الله التي فطر الناس عليها .  
 و في رواية " حتى يعرب عنه لسانه ، فإذا أعرب عنه لسانه فإما شاكرا و إما  
 كفورا . <sup>٥</sup>

١ - سورة النساء آية ١٤١

٢ - سبق تخريجه

٣ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٧ ص ١٢٨ ، المهذب ج ٢ ص ٢٣٩ ، السيل الجوارح  
 ص ٥٨٣-٥٨٤

٤ - سنن البيهقي الكبرى ج ١٠ ص ٢٦٨ و انظر المشور ج ٣ ص ٣٥٠

٥ - سبق تخريجه .

وجه الدلالة من الخبر :

جعل رسول الله صلى الله عليه و سلم أن لا حكم لهم في أنفسهم ما لم يفصحوا عن اختيارهم الدين . و جعل حكمهم تبعاً لأبويهم .<sup>١</sup>

٤- روى البيهقي أن النبي صلى الله عليه و سلم قال : " الإسلام يزيد و لا ينقص " .<sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

إنما أراد و الله أعلم أن حكم الإسلام يغلب . و من تغلبه أن يحكم للولد بالإسلام بإسلام أحد والديه .<sup>٣</sup>

٥- قوله عليه الصلاة و السلام " ما من الناس من مسلم يتوفى له ثلاث لم يبلغوا الخنث : إلا أدخله الله الجنة ؛ بفضل رحمته إياهم " .<sup>٤</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

دل الحديث على أن الولد يكون مسلماً بإسلام أحد أبويه ؛ لما في قوله " ما من الناس مسلم يموت له ثلاث من الولد " فإنه يقتضي أن من كان له

١ - انظر سنن البيهقي الكبرى ج٦ ص٢٠٣

٢ - السنن الكبرى ج٦ ص٢٠٥ و رواه الحاكم في المستدرک و قال : صحيح الإسناد و

لم يخرجاه . انظر ج٤ ص٣٨٣

٣ - سنن البيهقي ج٦ ص٢٠٥

٤ - رواه البخاري في الصحيح ج١ ص٤٢١

ذلك المقدار من الأولاد دخل الجنة ، وإن كانوا من امرأة غير مسلمة . و  
نفعهم لأبيهم في ذلك الأمر إنما يصح بعد الحكم بإسلامهم ؛ لأجل إسلام  
أبيهم .<sup>١</sup>

٦- أسلم ابنا سعية القرظيان من بني قريظة و رسول الله صلى الله عليه  
وسلم حائم عليهم قد حاصرهم ، فترك رسول الله صلى الله عليه  
وسلم لهما دورهما ، وأمواهما من النخل والأرض وغيرها .<sup>٢</sup>

وجه الدلالة من الخبر :

لما أحرز النبي صلى الله عليه و سلم بإسلامهما أمواهما ، و أولادهما ، دل ذلك  
على الحكم بإسلام أولادهما .<sup>٣</sup>

٧- حكم بإسلام كثير من أولاد الصحابة رضي الله عنهم ؛ بإسلام والديهم أو  
أحدهما . مثل : أسماء بنت أبي بكر ، و عبد الله بن عمر أسلما بإسلام أبيهما .<sup>٤</sup>  
و حكم بإسلام عبد الله بن عباس بإسلام أمه . فكان يقول أنا و أمي من  
المستضعفين . كانت أمي من النساء ، و أنا من الولدان .<sup>٥</sup>

١ - نيل الأوطار ج ٨ ص ١٦

٢ - رواه البيهقي في السنن الكبرى ج ٩ ص ١١٣

٣ - انظر المهذب ج ٢ ص ٢٣٩

٤ - انظر سنن البيهقي ج ٦ ص ٢٠٤-٢٠٥

٥ - انظر صحيح البخاري ج ١ ص ٤٥٥ ، سنن البيهقي ج ٦ ص ٢٠٥

٧- روى أن عمر بن الخطاب رضي الله عنه قال في نصرانيين بينهما ولد صغير فأسلم أحدهما : أولاهما به : المسلم .<sup>١</sup>  
و في رواية أخرى : الولد للوالد المسلم .<sup>٢</sup>

### ثانيا : من المعقول :

١- لا يترك أحد على مخالفة الإسلام إلا من اتفق أبواه على تهويله أو تنصيره أو تمجيسه فقط . فإذا أسلم أحدهما ، فلم يمجسه أبواه ، و لا نصراه ، و لا هوداه . فهو باق على ما ولد عليه من الإسلام .<sup>٣</sup>

٢- أنه مثل ولد المسلم الأصلي من زوجته الكتائية . فهو محكوم بإسلامه .<sup>٤</sup>

٣- الإسلام دين الله الذي رضي له عباده ، و بعث به رسله دعاء لخلقه إليه . فيترجح جانب إسلام أحد الوالدين على جانب كفر الآخر .<sup>٥</sup>

٤- يحصل بالإسلام سعادة الدنيا و الآخرة . و يتخلص به في الدنيا من القتل و الاسترقاق ، و أداء الجزية . و في الآخرة من سخط الله و عذابه .<sup>٦</sup>

١ - مصنف عبد الرزاق ج٦ ص٣٠

٢ - سنن البيهقي الكبرى ج١٠ ص٢٦٩

٣ - المحلى ج٧ ص٣٢٣ و انظر السيل الجرار ج٤ ص٥٨٣

٤ - انظر المغني ج٩ ص٢٦

٥ - انظر المغني ج٩ ص٢٦

٦ - المغني ج٩ ص٢٦

٥- يترجح جانب التبعية للأم ؛ لأن الصغير يتبع خير الأبوين دينا ؛ لأنه أنظر له حصول المنفعة . فيحكم بإسلامه بإسلامها .<sup>١</sup>

٦- لأن الطفل بعض لكل واحد من أبويه ، فيصير مسلما تبعا لكل واحد منهما .<sup>٢</sup>

أما الدليل على أن الحمل - الجنين - يتبع من أسلم من والديه في الإسلام :

- ١- لأنه لا يصح إسلامه بنفسه ، فتبع المسلم منهما ، كالولد .<sup>٣</sup>
- ٢- لأنه إذا كان الأب مسلم أصلي و الأم كافرة ، فالجنين مسلم . فكذلك إذا أسلم الأب .<sup>٤</sup>
- ٣- تغليباً للإسلام ؛ فالإسلام يعلو و لا يعلو عليه .<sup>٥</sup>

١- انظر الهداية ج١ ص٩٣ ، المبسوط للسرخسي ج١٠ ص١١٦ ، البحر الرائق ج٢ ص٢٢٤

٢- فتاوى ابن الصلاح ج٢ ص٦٣٦

٣- المهذب ج٢ ص٢٣٩ ، الكافي لابن قدامة ج٤ ص٢٧٧

٤- انظر المغني ج٨ ص٣١٦ و ص٣٢٢ ، الفواكه الدواني ج٢ ص١٩ ، الشرح الكبير

ج٢ ص١٨٤ ، حاشية العدوي ج٢ ص٧٩ ، المحلى ج٥ ص١٤٣

٥- انظر روضة الطالبين ج٨ ص٢٨١ ، الإقناع للشرييني ج٢ ص٥٦١

### الرأي الثاني : يتبع أباه في الإسلام دون أمه .

و هو قول مالك .

فقد سئل عن نصراني تحته نصرانية . فأسلمت الأم ، ولهما أولاد صغار . لمن يكون الأولاد ؟ و على دين من هم ؟

فقال : هم على دين الأب . و يتركون مع الأم ما داموا صغارا تحضنهم .<sup>١</sup>

و هو المشهور الذي عليه المالكية .<sup>٢</sup>

و ممن قال به<sup>٣</sup> : الشعبي<sup>٤</sup> ، و ابن عون<sup>٥</sup> ،

١ - انظر المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠٧ و ج٤ ص٣٢٥ و ج١٠ ص٢٨٥

٢ - انظر الكافي لابن عبد البر ص٨٦ و ص٥٥٨ ، التمهيد ج١٨ ص١٣٥ ، التلقين ج٢ ص٤٥٩ ، بداية المجتهد ج١ ص١٧٥ و ج٢ ص٢٣٢ القوانين الفقهية ص٦٤ ، التاج و الإكليل ج٢ ص٢٥٠ و ج٦ ص٢٨٤ ، مواهب الجليل ج٤ ص٢٥٥ ، الشرح الكبير ج٤ ص٣٠٨ ، حاشية العدوي ج١ ص٥١٧ ، مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٩٠

٣ - انظر التمهيد ج١٨ ص١٣٥ و ص١٣٦

٤ - هو : أبو عمرو عامر بن شراحيل بن عبد ، الشعبي . من همدان . ولد لست سنين نخلت من خلافة عثمان رضي الله عنه و مات سنة أربع و مائة و قيل سنة سبع و مائة . روي أن ابن عمر مر به و هو يحدث بالمغازي فقال : شهدت القوم وأنه أعلم بها مني . كان يستفتي أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم بالكوفة . شهد له العلماء الأكابر كالمكحول و الزهري و أبي الحصين بالعلم . انظر طبقات الفقهاء ص٨٢

٥ - هو عبد الله بن عون بن أرطبان . الإمام القدوة ، عالم البصرة ، الحافظ أبو عون المزني . سمع ابن عون من فقهاء أهل الأرض كالشعبي و الحسن و ابن سيرين و غيرهم . و لم يسمع من أنس بن مالك و لا من صحابي مع أنه ولد في حياة ابن عباس و طبقته . كان من أئمة العلم والعمل ، و شهد له بالعلم و الورع . ولد سنة ٦٦ هـ و توفي سنة

١٥١ هـ رحمه الله . انظر سير أعلام النبلاء ج٦ ص٣٦٤-٣٧١

و ابن الماحشون<sup>١</sup> ، و ابن دينار<sup>٢</sup> .

### الأدلة :

١- أن الموليين إذا كان لهما ولد ، كان ولاؤه لمولى أبيه ، دون أمه . و لو كان الأب عبدا أو الأم مولاة ، فأعتق العبد ، لجر ولاء ولده إلى مواليه .<sup>٣</sup>

٢- لأن شرف الولد بشرف أبيه . و ينتسب إلى قبيلته ، دون قبيلة أمه . فوجب أن يتبع أباه في دينه ، أي دين كان .<sup>٤</sup>

٣- لأن الولد تابع لأمه في الرق و الحرية . و تابع لأبيه في الدين .<sup>٥</sup>

١ - هو: أبو مروان بن عبد الملك بن عبد العزيز الماحشون . قيل أنهم من أهل أصبهان

انتقلوا إلى المدينة . تفقه بأبيه ، و بمالك ، و ابن أبي حازم ، و ابن دينار و غيرهم ؛ فهو فقيه ابن فقيه و كان مفتي أهل المدينة في زمانه . و كان فصيحا . مات عبد الملك سنة

ثلاث عشر ومائتين . انظر الدياج المذهب ص ١٥٣ ، طبقات الفقهاء ص ١٥٣

٢ - هو : أبو محمد عمرو بن دينار . يقول سفيان بن عيينة : سئل عطاء بن تآمرنا ؟ قال :

بعمر بن دينار . وقال طاووس لابنه : يا بني ، إذا قدمت مكة فجالس عمرو بن دينار ؛

فإن أذنيه قمع العلماء . مات سنة ١٢٦هـ . طبقات الفقهاء ص ٥٩

٣ - المغني ج ٩ ص ٢٦

٤ - المغني ج ٩ ص ٢٦ و انظر التمهيد ج ١٨ ص ١٣٦

٥ - التاج و الإكليل ج ٢ ص ٢٥٠



اعترض القائلون بصحة تبعية الصغير بإسلام أمه بالأوجه الآتية :

**الوجه الأول :**

أن ابن المسلمة من زنى استكراه ، يحكم بإسلامه بإسلام أمه . و هذا ما يقول به القائلون بإسلام الولد بإسلام أبيه دون أمه .<sup>١</sup>

**الوجه الثاني :** يقول ابن القيم :

الطفل لا يستقل بنفسه ، بل لا يكون إلا تابعا لغيره . فجعله الشارع تابعا لخير أبويه في الدين ؛ تغليبا لخير الدينين . فإنه إذا لم يكن له بد من التبعية ، لم يجر أن يتبع من هو على دين الشيطان ، و تنقطع تبعيته عن من هو على دين الرحمن . فهذا محال في حكمة الله تعالى و شرعه .<sup>٢</sup>

**الوجه الثالث :**

أن الأم أحد الأبوين ، فيتبعها ولدها في الإسلام كالأب . بل الأم أولى به ؛ لأنها أخص به ؛ لأنه مخلوق منها حقيقة . و تختص بحمله و رضاعه . و يتبعها في الرق و الحرية و التدبير و الكتابة.<sup>٣</sup>

**الوجه الرابع :** لأن سائر الحيوانات يتبع الولد أمه دون أبيه .<sup>٤</sup>

هذا ، بالإضافة إلى ما ذكر من أدلة على تبعية الصغير لإسلام أحد أبويه .

١ - انظر المحلى ج٧ ص٣٢٢

٢ - إعلام الموقعين ج٢ ص٦٧

٣ - المغني ج٩ ص٢٦ و انظر المهذب ج٢ ص٢٣٩

٤ - المغني ج٩ ص٢٦

الرأي الثالث : يتبع إسلام أمه ، دون إسلام أبيه .

لأنهم تبع للأُم في الحرية و الرق للأب . ذكره ابن حزم في المحلى <sup>١</sup> .

الرأي الرابع : إذا أسلم أحد الوالدين ، فيخير عند بلوغه بين دين أبيه ، و دين أمه .

و هو قول الثوري <sup>٢</sup> .

و استدل :

بما روى عبد الحميد بن سلمة عن أبيه عن جده أن أبويه اختصما فيه إلى النبي صلى الله عليه و سلم ، أحدهما مسلم ، و الآخر كافر . فخيره ، فمال إلى الكافر . فقال : اللهم اهده . فتوجه إلى المسلم . فقضى له به <sup>٣</sup> .

وجه الدلالة من الخبر :

أن النبي صلى الله عليه و سلم خيره بين أبيه و أمه <sup>٤</sup> .

١ - ج٧ص٣٢٢

٢ - المغني ج٩ص٢٦ و الثوري هو : الفقيه المفتي أبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري . أتني عليه كثير من العلماء الأجلاء كسفيان بن عيينة و مالك بن أنس و أحمد بن حنبل و غيرهم . ولد سنة ٩٦هـ و توفي سنة ١٦١هـ رحمه الله . انظر طبقات الفقهاء ص٨٥-

٨٦

٣ - مصنف ابن أبي شيبة ج٦ص٢٨٥ ، سنن النسائي الكبرى ج٤ص٨٣

٤ - المغني ج٩ص٢٦

و يعترض عليه :

تخير الغلام بين والديه في الحضانة ، و ليس في الدين .<sup>١</sup>

الرأي الخامس : لا يحكم بإسلام الصغير بالتبعية مطلقا . سواء أسلم أبوه ، أم أمه ، أم جده ، أم عمه .

و هو وجه عند المالكية ، و قول آخر لمالك .<sup>٢</sup>

سئل الإمام مالك عن رجل أسلم و له ولد قد ناهزوا الحلم و لم يحتلموا بنو ثلاث عشرة سنة و ما أشبههم . ثم هلك . كيف ترى في ولده ؟

قال : أرجئ ماله ، فإن احتلم الأولاد فأسلموا فأعطهم الميراث . و إن أبوا أن يسلموا إذا احتلموا ، و ثبتوا على دينهم ، فلا يعرض لهم ، و دعهم على دينهم . و اجعل ميراث أبيهم للمسلمين .<sup>٣</sup>

فلم يعتبرهم مسلمين ؛ و إلا دفع إليهم ميراثهم ، و لم يجعلهم ينتظرون حتى يبلغوا . بل لم يقرهم أيضا على دينهم ؛ لأنه لو أقرهم على دينهم لانقطع حقهم في الميراث ، و لم يوقف المال حتى يبلغوا فيصنفوا الإسلام أو دينهم .<sup>٤</sup>

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٦

٢ - انظر الكافي لابن عبد البر ص٥٥٨ ، الشرح الكبير ج٤ ص٣٠٨

٣ - المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠٩

٤ - انظر المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠٩

و هو قول آخر لعطاء . و استدل :

بأنهم ولدوا في النصرانية على النصرانية .<sup>١</sup>

إلا أن الشافعي ينكر هذا القول ، فيقول :

إذا ولدوا على الشرك ، كانوا عليه حتى يعربوا عن أنفسهم . فلو أسلم أبوهم لم يكن حكم واحد منهم أنه مسلم . و لست أقول بهذا ، و لا أعلم أحدا يقول به من أهل العلم .<sup>٢</sup>

---

١ - مصنف عبد الرزاق ج٦ ص٢٧

٢ - الأم ج٤ ص٢٦٨

## الفائدة الأولى : الحكم بإسلام الصغير تبعا لإسلام الجد .

و فيها الرأيان الآتيان :

### الرأي الأول : يصير مسلما بإسلام الجد .

و هو رواية عن أبي حنيفة<sup>١</sup> ، و وجه عند الأحناف<sup>٢</sup> .  
و قال به الأوزاعي ، وكذلك قال في الجد من الأم<sup>٣</sup> ، و الشعبي<sup>٤</sup> .

و هو الصحيح عند الشافعية ، و لو كان الأب حيا<sup>٥</sup> .

إلا أن بعض الشافعية اشترط : موت الأب حتى يحكم بإسلام النافلة بإسلام  
جده<sup>٦</sup> .

- 
- ١ - انظر الهداية ج٢ ص١٦٩ ، البحر الرائق ج٥ ص١٤٩
  - ٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج٨ ص٨٧ ، البحر الرائق ج٥ ص١٤٩ ، حاشية ابن عابدين ج٤ ص١٦٩
  - ٣ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٨٣ ، المحلى ج٧ ص٣٢٣
  - ٤ - انظر بدائع الصنائع ج٤ ص١٦٧
  - ٥ - انظر الوسيط ج٤ ص٣١٠ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٠ و ج١٠ ص٢٥٢-٢٥٣ ، إعانة الطالبين ج٤ ص١٩٩ ، الإقناع للشريفي ج٢ ص٥٥٩ و ص٥٦٠ ، مغني المحتاج ج٤ ص٢٢٩ ، فتح المعين ج٤ ص١٩٩ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧
  - ٦ - انظر الوسيط ج٤ ص٣١٠ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٢٥٣ ، فتاوى ابن الصلاح ج٢ ص٦٣٦

الأدلة :

١- لأن الجد يقوم مقام الأب في الولاية فإن الأب إذا كان عبدا تتحول الولاية إلى الجد فكذا يقوم مقامه في جر الولاء و الإسلام .<sup>١</sup>

٢- الحكم بتبعية الصغير لإسلام جده من الأمور التي يدخل فيها ولد الولد في مسمى الولد ، سواء مع وجود الولد ( الأب ) أو عدمه .<sup>٢</sup>

٣- لأنه بموت الأب لا يوجد من يحجب بين الجد و النافلة .<sup>٣</sup>

الرأي الثاني : لا يحكم بإسلامه تبعا لإسلام جده أو جدته .

و هو الصحيح عند الأحناف .<sup>٤</sup>

و عليه المالكية ؛ إذ لا يتبع الصغير إلا والده في الإسلام .

١ - بدائع الصنائع ج٤ ص١٦٧

٢ - انظر المنشور ج٣ ص٣٥٧

٣ - انظر فتاوى ابن الصلاح ج٢ ص٦٣٦

٤ - انظر النافع الكبير شرح الجامع الصغير ص٣٠٣ ، المبسوط للشيباني ج٤ ص١٧٤ -

١٧٥ ، المبسوط للسرخسي ج٨ ص٨٧ و ج١٠ ص١١٦ ، بدائع الصنائع ج٤ ص١٦٧ ،

البحر الرائق ج٥ ص١٤٩ ، حاشية ابن عابدين ج٤ ص١٦٩

يقول خليل<sup>١</sup> في المختصر:

وحكم بإسلام من لم يميز لصغر أو جنون بإسلام أبيه فقط<sup>٢</sup>.

و صرح الدردير بعدم الحكم بإسلام الصغير بإسلام جده<sup>٣</sup>.

و هو وجه عند الشافعية ، ذكره النووي<sup>٤</sup>.

و عليه الحنابلة<sup>٥</sup>.

و قال به ابن حزم<sup>٦</sup>.

### الأدلة:

١- حديث كل مولود يولد على الفطرة ...

وجه الدلالة منه :

لما اجتمع أبواه على تمويده أو تنصيره أو تمجيسه ، فلا عبرة بإسلام جده<sup>٧</sup>.

١ - هو : خليل بن إسحاق الجندي . كان مجعاً على فضله وديانته . مشاركاً في فنون من

العربية والحديث والفرائض . فاضلاً في مذهب مالك ، صحيح النقل . تخرج بين يديه

جماعة من الفقهاء الفضلاء وتفقه بالإمام أبي محمد عبد الله المتوفى أحد شيوخ مصر علماً

وعملاً . من مصنفاته المختصر المشهور و التوضيح توفي رحمه الله في سنة ٧٧٦هـ . انظر

الديباج المذهب ص ١١٥ ، الفكر السامي ج ٢ ص ٢٤٣-٢٤٥

٢ - ص ٢٨٢ و انظر التاج و الإكليل ج ٦ ص ٢٨٤ و غيره من الشروح عليه

٣ - انظر الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٠٨

٤ - انظر روضة الطالبين ج ١٠ ص ٢٥٢-٢٥٣

٥ - انظر المحرر ج ٢ ص ١٦٩ ، المغني ج ٦ ص ٢٨٧ ، المبدع ج ٦ ص ٢٨٦ و ج ٩ ص ١٩١ ،

الإنصاف ج ١٠ ص ٣٤٧ ، كشف القناع ج ٣ ص ٥٦

٦ - المحلى ج ٧ ص ٣٢٤

٧ - انظر المحلى ج ٧ ص ٣٢٣

- ٢- لأن الجد يدلي بغيره ، فهو كالأخ .<sup>١</sup>
- ٣- لأن الجد لا يجزى الولاء إلى حفيده .<sup>٢</sup>
- ٤- لأن الطفل بعض لكل واحد من أبويه ، فيصير مسلماً تبعاً لكل واحد منهما . و الأب يحجب كل من كان بعضاً منه ، و الأم هكذا .<sup>٣</sup>  
فيحجب الأب إسلام أبيه ( أي الجد ) عن ابنه .
- ٥- أن ما لا يؤثر في الحال لا يؤثر في الاستقبال .  
فلما لم يؤثر إسلام الجد على حفيده في الحال عند وجود الأب ، لم يؤثر في المستقبل إذا مات الأب .<sup>٤</sup>
- ٦- لأن الصغير لو صار مسلماً بإسلام الجد ، لصار مسلماً بإسلام جد الجد ، أي الجد الأدنى مسلماً بإسلام الجد الأعلى . و هكذا حتى آدم عليه السلام .

١ - انظر المغني ج٦ ص٢٨٧ ، كشف القناع ج٤ ص٥٠٦ .

٢ - انظر بدائع الصنائع ج٤ ص١٦٧ ، المغني ج٦ ص٢٨٧ ، كشف القناع ج٤ ص٥٠٦ .

٣ - فتاوى ابن الصلاح ج٢ ص٦٣٦ .

٤ - انظر المشور ج٣ ص١٥٤ .



و بالتالي يكون الناس كلهم مسلمين بإسلام آدم - عليه الصلاة والسلام .  
 فيلزم الحكم بالردة لكل كافر ؛ لأنهم أولاد آدم ، و ما جاز أن يسيى صغير  
 أبدا. و هذا باطل .<sup>١</sup>

و يعترض على هذا الأخير :

الكلام ( هنا ) في جد يعرف النسب إليه ، بحيث يحصل بينهما التوارث . و بأن  
 التبعية في اليهودية و النصرانية حكم جديد ؛ و إنما أبواه يهودانه أو ينصرانه .<sup>٢</sup>

---

١ - انظر المبسوط للشيباني ج٤ ص١٧٥ ، المبسوط للسرخسي ج٨ ص٨٧ و ج١٠ ص١١٦ ، بدائع الصنائع ج٤ ص١٦٧-١٦٨ ، حاشية ابن عابدين ج٢ ص١٩٧ و ج٣ ص١٦٩

٢ - الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٦٠ و انظر إعانة الطالبين ج٤ ص٢٠٠

الفائدة الثانية :

الحكم بإسلام الصغير تبعا لإسلام عمه .

و هو قول الأوزاعي .<sup>١</sup>

و اعتبره ابن حزم مما اختلف فيه العلماء .<sup>٢</sup>

الفائدة الثالثة :

أثر اختلاف الدار على الحكم بإسلام الصغير تبعا لإسلام والديه أو

من أسلم منهما .

و فيها ثلاث حالات ، هي :

الحالة الأولى : إذا كان الوالدان أو الذي أسلم منهما و الأبناء معا في دار واحدة . سواء كانوا في دار الإسلام ، أو دار الحرب .

الحالة الثانية : إذا كان الوالدان أو الذي أسلم منهما في دار الحرب ، و الأبناء في دار الإسلام .

الحالة الثالثة : إذا كان الوالدان أو الذي أسلم منهما في دار الإسلام ، و الأبناء في دار الحرب .

١ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٨٣ ، المحلى ج٧ ص٣٢٣

٢ - مراتب الإجماع ج٢ ص٥٥ و ص١٢١ و ص١٢٨

أما الحالة الأولى : إذا كان الوالدان أو الذي أسلم منهما و الأبناء معا في دار

واحدة . سواء كانوا في دار الإسلام ، أو دار الحرب :

فيحكم بإسلام الأبناء . و هو الذي عليه جمهور الفقهاء .<sup>١</sup>

حتى و لو خرج الأب بعد إسلامه إلى دارنا ، فيستمر الحكم بإسلام الصغار .

ولا يكونون فينا<sup>٢</sup> ، و كذلك قال الشافعي في الأم<sup>٣</sup> .

مع مراعاة موقف المالكية من عدم الحكم بالإسلام للصغير بإسلام أمه .

### الأدلة :

١ - لما حاصر النبي صلى الله عليه و سلم بني قريظة ، أسلم ابنا سعية القرظيان ، فأحرز النبي صلى الله عليه و سلم بإسلامهما أموالهما ، و أولادهما.<sup>٤</sup>

١ - انظر السير ص ١٣٢ ، الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير ص ٣١٦ ، الهداية ج ٢ ص ١٥٥ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٥ ، المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١١٦ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٥٢ ، الفروق ج ١ ص ٢٣٢ ، فتاوى السغدري ج ٢ ص ٧١٧ ، المهذب ج ٢ ص ٢٣٩ ، روضة الطالبين ج ١٠ ص ٢٥٢ ، فتح المعين ج ٤ ص ٢٠٢ ، فتح الوهاب ج ١ ص ٤٥٧ ، نهاية الزين للجاوي ص ٣٦٥ ، الإقناع للشريبي ج ٢ ص ٥٥٩ ، مغني المحتاج ج ٤ ص ٢٢٨-٢٢٩ ، المغني ج ٩ ص ٢١٦ ، كشاف القناع ج ٣ ص ٥٨ ، المحلى ج ٧ ص ٣٠٩ .

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١١٦ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٣ ص ٤٥٢ ، فتاوى السغدري ج ٢ ص ٧١٧ .

٣ - ج ٤ ص ٢٧٨ .

٤ - انظر الأم ج ٤ ص ٢٧٨ ، المهذب ج ٢ ص ٢٣٩ .

٢- لأنهم كانوا تحت ولايته حين أسلم ؛ إذ الدار واحدة .<sup>١</sup>

الحالة الثانية : إذا كان الوالدان أو الذي أسلم منهما في دار الحرب ، و

الأبناء في دار الإسلام :

حكمتها حكم الحالة الأولى .

لأن الأبناء من أهل دار الإسلام ، فصار من أسلم من الوالدين بمنزلة المسلمين.<sup>٢</sup>

الحالة الثالثة : إذا كان الوالدان أو الذي أسلم منهما في دار الإسلام ، و

الأبناء في دار الحرب :

كالحرابي يدخل بأمان دار الإسلام ، ثم يسلم<sup>٣</sup> . فقد اختلف في حكم هذه

الحالة على الرايين الآتين :

الرأي الأول : يحكم بإسلام أولادهم الصغار بإسلام والديهم أو أحدهما .

و لا يجوز سبيهم ؛ لعصمتهم بالإسلام .<sup>٤</sup>

يبين الشافعي الحكم في أولاده الصغار ، و الكبار ، و كذلك الحمل في بطن

امراته الكافرة :

١ - الهداية ج٢ ص١٥٥ و انظر النافع الكبير ص٣١٦

٢ - انظر السير ص١٣٢ ، البحر الرائق ج٣ ص٢٢٥

٣ - انظر الأم ج٤ ص٢٧٨

٤ - انظر الأم ج٤ ص٢٧٨ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٢٥٢ ، فتح المعين ج٤ ص٢٠٢ ،

مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٥٢ ، الكافي لابن عبد البر ص٢١٩ ، المغني

ج٩ ص٢١٦ ، كشاف القناع ج٣ ص٥٨ ، المحلى ج٧ ص٣٠٩

إذا دخل الحربي بلاد الإسلام بأمان ، وخلف في دار الحرب أموالا وودائع في يد مسلم ويدي حربي ويدي وكيل له ، ثم أسلم : فلا سبيل عليه ، ولا على ماله ، ولا على ولده الصغار . ما كان له عقار أو غيره .

و هكذا لو أسلم في بلاد الحرب وخرج إلى دار الإسلام : لا سبيل على مال مسلم ... ثم قال :

فأما ولده الكبار وزوجته : فحكمهم حكم أنفسهم . يجري عليهم ما يجري على أهل الحرب من القتل والسب .

وإن سببت امرأته حاملا منه : لم يكن إلى إرقاق ذي بطنها سبيل ؛ من قبل أنه إذا خرج فهو مسلم بإسلام أبيه ، ولا يجري السب على مسلم .<sup>١</sup>

و هو إحدى الروايات عن مالك ، و صححها و اختارها ابن عبد البر فيقول : وفي الحربي يخرج مسلما ويتخلف ولده وماله بدار الحرب ثم يغزو مع المسلمين فيغنمون ماله وولده اختلاف .

والذي اختاره من ذلك : أن ولده الصغار مسلمون بإسلامه ولا سبيل إليهم إن غلب على داره . وكذلك ما كان من ماله وديعة عند مسلم أو ذمي وما عدا ذلك فهو فيء . وقد روي أيضا ذلك عن مالك .

و روي عنه : أنه أولى بماله كله قبل القسم بغير ثمن وبعد القسم بالثمن . وكلا الروايتين أصح من رواية ابن القاسم عند أهل العلم .

و رواية ابن القاسم : أن ماله وولده فيء للمسلمين .

ولو خرج حربي مستأمنا ثم أسلم : أحرز صغار ولده دون ماله . وتحصيل مذهب مالك : أن ماله وولده فيء . والأول أولى وباللغة التوفيق .<sup>٢</sup>

١ - الأم ج ٤ ص ٢٧٨

٢ - الكافي ص ٢١٩

وكذلك نفس الحكم إذا أسلمت الأم في دار الإسلام . لأنه لما تعارض اعتبار جانب الأب الذي يجعل الولد حربيا ، مع جانب الأم الذي يجعل الولد من دار الإسلام ، ترجح هنا جانب التبعية للأم لتوفير منفعة الولد . فحكم بإسلامه .<sup>١</sup>

الرأي الثاني : لا يحكم بإسلامهم . فهم فيء للمسلمين .  
و هو وجه عند الأحناف<sup>٢</sup> . و تحصيل مذهب مالك<sup>٣</sup> .

### الأدلة :

١ - لأن الصغير إنما صار مسلما تبعا لإسلام أبيه إذا كان في يده و تحت ولايته . و مع تباين الدارين لا يتحقق ذلك .<sup>٤</sup>

٢ - لأنه لا يمكن أن يجعل الوالد من أهل دار الحرب . بخلاف العكس .<sup>٥</sup>

الرأي الثالث : التفريق بين بقائه في دار الحرب ، و خروجه منها .

فإن أسلم في دار الحرب ولم يخرج إلى دار الإسلام : فلا يحكم بإسلام أولاده الصغار .

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١١٦

٢ - انظر الجامع الصغير و شرحه النافع الكبير ص ٣١٦ ، الهداية ج ٢ ص ١٥٥ ، المبسوط

للسرخسي ج ١٠ ص ١١٦ ، البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٥

٣ - انظر الكافي لابن عبد البر ص ٢١٩

٤ - الهداية ج ٢ ص ١٥٥ و انظر النافع الكبير ص ٣١٦

٥ - البحر الرائق ج ٢ ص ٢٢٥

أما إذا أسلم و خرج إلينا ، أو خرج مستأمنًا ، فأسلم في دار الإسلام : فيحكم بإسلام أولاده الصغار .  
و هذا الرأي وجه آخر عند الأحناف .<sup>١</sup>

### الفائدة الرابعة : أثر الحكم بالإسلام عليه .

- ١- من حكم بإسلامه بإسلام أحد أبويه ، فحكمه حكم سائر المسلمين في حياته و موته .<sup>٢</sup>
- ٢- تجري عليه أحكام الإسلام في الحال ، أي فور إسلام من تبعه . بشرط أن يستمر على إسلامه بعد البلوغ .<sup>٣</sup>  
و يظهر فائدة ذلك أنه لو أظهر الكفر بعد بلوغه ، فإن أحكام الإسلام من أجزاء عقته في الكفارة ، أو توريثه من مسلم و غيره : تعتبر منقوضة . و ذلك في الفترة ما بين بلوغه حتى إظهاره الكفر .

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ١١٦ ، فتاوى السغدري ج ٢ ص ٧١٧ ، حاشية

ابن عابدين ج ٤ ص ١٦٩

٢ - انظر المهذب ج ١ ص ٤٣٨ ، انظر الكافي لابن قدامة ج ٢ ص ٣٧١ ، الشرح الكبير

ج ٤ ص ٣٠٨

٣ - انظر الوسيط ج ٤ ص ٣١٠

أما في فترة صباه فانتقاض الأحكام فيه وجهان : أحدهما ينتقض . و الآخر لا ؛ لأن الحكم بالإسلام مجزوم ما دام سبب التبعية قائما ، و هو الصبي . و تنقطع التبعية بالبلوغ .<sup>١</sup>

٣- هل يجب أن يتلفظ بالشهادة بعد البلوغ ؟

إذا اعتبرناه مرتدا إذا صرح بالكفر عند بلوغه ، فلا يجب التلفظ بالشهادة عند البلوغ ؛ لأن إسلامه صحيح مستمر إلى ما بعد بلوغه ؛ لذلك حكمنا بردته . أما إذا اعتبرناه كافرا أصليا إذا صرح بالكفر بعد بلوغه ، فيجب التلفظ بالشهادة ؛ لأن إسلامه كان محكوما به في فترة صباه إلى أن بلوغه . بل لو مات قبل التشهد ، مات كافرا .<sup>٢</sup>

و أوجب الشافعي عليه التشهد إذا بلغ . فقد حكم أن لا يقتل به المؤمن إذا لم يصف الإسلام بعد بلوغه . لأن الحكم بإسلامه انقطع ببلوغه . فعليه أن يختار دينه بنفسه .<sup>٣</sup>

أما ابن نجيم من الأحناف فيقول:

الصغير المحكوم بإسلامه بالتبعية ، لا يلزمه تجديد إيمانه عندما يبلغ . لوقوعه فرضا .<sup>٤</sup>

١ - انظر الوسيط ج٤ ص٣١٠ ، المهذب ج١ ص٤٣٨

٢ - روضة الطالبين ج٨ ص٢٨١

٣ - انظر الأم ج٦ ص٣٨

٤ - انظر البحر الرائق ج٣ ص٢٢٥



٤- هل يحكم عليه بالردة إذا كفر عندما يبلغ ؟  
اختلف في الحكم برده على الرأيين الآتين :

### الرأي الأول : يحكم برده :

و هو الذي عليه الشافعية <sup>١</sup> ، و الحنابلة . <sup>٢</sup>  
و هو قول لمالك و بعض المالكية . يقول ابن عبد البر :  
ومن ارتد ممن لا يبلغ الحلم أو المحيض ، أو أسلم أبوه : حبس حتى يسلم إذا  
بلغ. واختلف قول مالك وأصحابه في الصغير يرتد ، وفي الذي يسلم أبوه وهو  
صغير : هل يجبران على الإسلام أم لا إذا بلغا ؟  
فروي عنه أنهما يجبران عليه بالسيف ؛ لأن الصغير مسلم بإسلام أبيه .  
وروي عنه أنهما لا يجبران .  
ومن أصحابه من رأى أنهما يجبران على الإسلام .  
وقال بعضهم يضيق عليهما حتى يسلما . <sup>٣</sup>

و استدلوا : بأنه محكوم بإسلامه يقينا ؛ لثبوت إسلامه بإسلام أبيه . فأشبهه  
غيره من المسلمين . <sup>٤</sup>

١ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٨ ، الوسيط ج٤ ص٣١٠ ، روضة الطالبين ج٨ ص٢٨١ ،  
منهاج الطالبين ص٨٤ ، إغاثة الطالبين ج٤ ص٢٠٠ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧ ، الإقناع  
للشربيني ج٢ ص٥٦١

٢ - انظر الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١ ، المغني ج٩ ص٢٦

٣ - الكافي لابن عبد البر ص٥٨٥

٤ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٨ ، فتح الوهاب ، الكافي لابن عبد البر ص٥٨٥ ، الكافي  
لابن قدامة ج٢ ص٣٧١ ج١ ص٤٥٧

## الرأي الثاني : يجبر على الإسلام و لا يقتل . فيحبس ، و يضيق عليه .

- و هو الذي عليه الأحناف <sup>١</sup> ، و أصحاب الرأي <sup>٢</sup> .  
 و هو قول لمالك و بعض المالكية <sup>٣</sup> .  
 و وجه عند الشافعية <sup>٤</sup> .

### و استدلو بما يلي :

- ١- الردة تكذيب بالإسلام بعد التصديق به . و هنا لم يوجد منه تصديق بعد بلوغه ؛ هو لم يقر بالإسلام بعدما أدرك . فانعدم وجود معنى الردة منه ، فلا يعتبر مرتداً <sup>٥</sup> .
- ٢- لأنه ما كان مسلماً مقصوداً بنفسه . و إنما ثبت له حكم الإسلام تبعاً لغيره ، فيصير بذلك شبهة في إسقاط القتل عنه <sup>٦</sup> .

- 
- ١ - انظر تحفة الفقهاء ج٢ ص٣٠٩ ، الفروق ج١ ص٣٣٥ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٣٥ ، حاشية ابن عابدين ج٤ ص٢٥٧ ،
- ٢ - المغني ج٩ ص٢٦
- ٣ - انظر الكافي لابن عبد البر ص٥٨٥
- ٤ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٨ ، الوسيط ج٤ ص٣١٠ ، منهاج الطالبين ص٨٤ ، روضة الطالبين ج٨ ص٢٨١
- ٥ - انظر السير ص٢٢٤ ، بدائع الصنائع ج٧ ص١٣٥
- ٦ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص١٢٣

- ٣- لأنه لم يلتزم حكم الإسلام بنفسه . فلم يكن بالردة مناقضا ما أوجبه بعقده ، فجاز أن لا تتوجه العقوبة عليه .<sup>١</sup>
- ٤- لأن حقيقة الإسلام تكون بالاعتقاد بالقلب و الإقرار باللسان . و قد انعدم ذلك منه . فيصير هذا شبهة في إسقاط القتل .<sup>٢</sup>
- ٥- ثبوت حكم الإسلام له بطريق التبعية كان لتوفير المنفعة عليه . و ليس في القتل معنى توفير المنفعة .<sup>٣</sup>
- ٦- لأنه لما بلغ زال حكم التبعية ، فاعتبر بنفسه .<sup>٤</sup>

### الرأي الثالث : إذا لم يعلم الصغير بإسلام أبيه ، فلا يجبر على الإسلام .

و وجدت هذا الرأي عند المالكية - و لم أجده عند غيرهم : أن الصغير إذا لم يعلم بالحكم بإسلامه بإسلام أبيه ، كأن يترك مع أمه الكافرة ، فبلغ كافرا ، فإنه لا يجبر على الإسلام بالقتل . و يجبر عليه بالتهديد أو الضرب و غيره .<sup>٥</sup>

١ - الفروق ج١ ص٣٣٥

٢ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٤

٣ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٤

٤ - المهذب ج١ ص٤٣٨

٥ - انظر مختصر خليل ص٢٨٢ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٢٨٤ ، الشرح الكبير و حاشية

الدسوقي عليه ج٤ ص٣٠٨

الترجيح :

يترجح عندي و الله أعلم ما يلي :

أولا : بالنسبة للحكم بإسلام الصغير بإسلام والديه .

يحكم بإسلام الصغير إذا أسلم والداه ، أو أحدهما . سواء كان من أسلم منهما الأب أو الأم . و ذلك لما سبق ذكره من الأدلة . فالولد يتبع خير الدينين ؛ فالإسلام يعلو و لا يعلى عليه . و لتحقيق المنفعة للصغير . فليس هناك ما هو أعظم نعمة ، و لا أكبر خير من الإسلام .

ثانيا : بالنسبة للحكم بإسلام الصغير بإسلام جده أو عمه .

يترجح و الله أعلم أن الجد إذا قام بحضانة الصغير و رعايته و تربيته على الإسلام حتى بلغ ، فيحكم بإسلامه . سواء كان الأب حيا أو ميتا . و كذلك الحال بالنسبة لعمه . و بمعنى آخر : أن الذي يقوم برعاية و تربية الصغير و تنشئته على الإسلام ، فإن الصغير يتبعه في الحكم بالإسلام .

يقول ابن القاسم :

من ترك ولده الصغير مع مطلقته النصرانية لأنه ابنها فغفل عنه حتى احتلم على النصرانية إن لم يرجع للإسلام لم يقتل .<sup>١</sup>

و كذلك اشترط بعض الشافعية موت الأب حتى يحكم بإسلام النافلة بإسلام جده . فلعل المقصود من اشتراطهم هذا ، أن الجد هو الذي يقوم بتربية و رعاية الصغير .

ثالثا : بالنسبة لأثر اختلاف الدار على الحكم بإسلام الصغير تبعاً لإسلام والديه أو من أسلم منهما .

يترجح عندي و الله أعلم القول بأن لا فرق بين كون الوالدين مع أبائهما ، أو كانوا في ديار مختلفة . فيحكم بإسلام الصغير بإسلامهما ، أو من أسلم منهما .

يقول ابن حزم :

و إذا أسلم الكافر الحربي فسواء أسلم في دار الحرب ثم خرج إلى دار الإسلام ، أو لم يخرج ، أو خرج إلى دار الإسلام ثم أسلم ، كل ذلك سواء . و جميع ماله الذي معه في أرض الإسلام أو في دار الحرب أو الذي تركه وراءه في دار الحرب ... ثم قال : و أولاده الصغار مسلمون أحرار .<sup>١</sup>

رابعا : بالنسبة للحكم عليه بالردة إذا كفر عند بلوغه .

يترجح عندي و الله أعلم الحكم عليه بالردة إذا كفر عند بلوغه . و ذلك لثبوت الحكم بإسلامه . و لأن الإسلام خير له فلا نتركه لما يضره .

### المبحث الثالث :

## إسلام الصغير إذا توفي والداه الكافران

### بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في الحكم بإسلام الصغير بموت والديه ، أو موت أحد والديه سواء الأب أم الأم . و هل يختلف الحكم من دار الإسلام إلى دار الحرب ؟

و ألحقت آخر المبحث فائدة في أثر الحكم بإسلامه . و ذلك على قول من حكم بإسلامه .

### الحكم :

اختلف العلماء في حكم إسلام الصغير بموت والديه أو أحدهما على الثلاثة الآراء الآتية . و يرجع سبب اختلافهم إلى اختلافهم : هل الصغير يحكم بإسلامه تبعاً لوالديه أو أحدهما ، أم تبعاً للدار ؟ و هل تبعية دين الوالدين أقوى أم تبعية دين أهل الدار ؟

الرأي الأول : لا يحكم بإسلامه مطلقا . سواء مات كلاهما أم أحدهما ، و  
سواء في دار الإسلام أم دار الحرب .

على الرغم من أن هذا الرأي قول جمهور الفقهاء - كما قال ابن قدامة وغيره -<sup>١</sup> إلا أنني لم أجد للأحناف و الشافعية و المالكية في الكتب التي اطلعت عليها قول صريحا في هذه المسألة . لذا يقول المرداوي عنها أنها من مفردات المذهب .<sup>٢</sup>

و بالنظر إلى نصوص تلك المذاهب في مسائل أخرى قريبة من هذه المسألة ، يمكن أن يستنبط منها الحكم بعدم إسلام الصغير بموت كلا والديه أو أحدهما ، و سواء في دار الإسلام أم دار الحرب . فمن هذه النصوص :

#### أولا : أمثلة من نصوص الأحناف .

١- يروي الشافعي أن أبا حنيفة - رحمهما الله - سئل عن الصبي يسمى و أبوه كافر وقعا في سهم رجل ، ثم مات أبوه و هو كافر ، ثم مات الغلام قبل أن يتكلم بالإسلام ؟ فقال : لا يصلى عليه . و هو على دين أبيه ؛ لأنه لا يقر بالإسلام .<sup>٣</sup>

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٧ إعلام الموقعين ج٢ ص٧٠ ، أحاديث الخلاف ج٢ ص٣٤٩ ،

الإنصاف ج١٠ ص٣٤٥

٢ - انظر ج١٠ ص٣٤٥

٣ - الأم ج٤ ص٧٠

٢- يقول محمد بن الحسن الشيباني عن الصغير المسيبي :

قلت : فإن مات أبوه كافرا ، ثم مات الغلام بعد ذلك ، هل يصلى عليه ؟  
قال : لا .

قلت : ولم ؟

قال : لأنه على دين أبيه ما لم يقر بالإسلام أو يصفه .

قلت : فإن كان أبوه في دار الحرب ، ثم مات قبل أن يصف الإسلام ، أيصلى عليه ؟

قال : نعم .

قلت لم ؟

قال : لأنه قد وقع في يد المسلمين ، وأدخل دار الإسلام فصار بمنزلة المسلم .  
فمن ثم صليت عليه .<sup>١</sup>

فدل كلامه الأخير على أنه كان محكوما بكفره بعد موتهما . ثم حكم بإسلامه  
لما دخل دار الإسلام .

٣- يقول السرخسي :

فإن قيل : إذا خرج معه أحد أبويه ، فاعتبار جانب الأب يوجب كفره ،  
واعتبار جانب الدار يوجب إسلامه . فينبغي أن يرجح الموجب لإسلامه ، كما  
لو أسلمت أمه .

قلنا : الاشتغال بالترجيح ( أي ترجيح الحكم بالإسلام تبعا للوالدين أو تبعا  
للكفار ) عند المساواة ، وذلك في حق الأبوين . فأما الدار خلف عن الأبوين في

١ - السير ص ١٣٢-١٣٣ و انظر حاشية ابن عابدين ج ٢ ص ٢٣٠



حقه كما بينا ، ولا يظهر الخلف في حال بقاء الأصل . فلا معنى للاشتغال بالترجيح .

وكذلك لو مات أبوه كافرا في دارنا ؛ لأن بموته لا ينقطع حكم التبعية . ألا ترى أن أولاد أهل الذمة لا يحكم بإسلامهم وإن ماتت آباؤهم . وفي هذا نوع إشكال فإن من في دار الحرب في حق من هو في دار الإسلام كالميت ثم جعلنا الولد تبعا للدار إذا بقي أبواه في دار الحرب ، ولا نجعله تبعا للدار إذا مات أبواه في دار الإسلام .

ولكن نقول الموت لا يقطع العصمة ؛ ألا ترى أن المتوفى عنها زوجها يبقى حل النكاح بينها وبينه في حق الغسل ، وتباين الدارين حقيقة وحكما ينافي العصمة والتبعية . فمن هذا الوجه يفترقان <sup>١</sup> .

و لعل هذا النص يستفاد منه التصريح بعدم الحكم بإسلام الصغير إذا توفي والداه . إذ قال : ألا ترى أن أولاد أهل الذمة لا يحكم بإسلامهم وإن ماتت آباؤهم !

٤- صبي سي مع أبيه ، ثم مات أبوه في دار الإسلام ، ثم مات الصبي : لا يصلى عليه ؛ لتقرر التبعية بالموت . <sup>٢</sup>

١ - المبسوط ج ١٠ ص ٦٣

٢ - البحر الرائق ج ٢ ص ٢٠٥ نقلا من القنية

٥- ولو أن صبية نصرانية تحت مسلم ، فتمجس أبوها ، وقد ماتت الأم نصرانية : لم تبين ؛ لأن الولد يتبع خير الوالدين ديننا ، فبقيت على دين الأم .  
ولو تمجس أبواها : بانث ولا مهر لها . ولا يمكن الحكم بالإسلام هنا تبعاً للدار؛ لأن الدار لا تثبت التبعية ابتداء ما دامت تبعية الأبوين قائمة .<sup>١</sup>

### أما من كتب المالكية :

١- من المدونة الكبرى :

سئل مالك عن رجل أسلم وله ولد قد ناهزوا الحلم ولم يحتلموا بنو ثلاث عشرة سنة وما أشبههم ثم هلك كيف ترى في ولده ؟  
قال : أرجئ ماله . فإن احتلم الأولاد فأسلموا ، فأعطهم الميراث . وإن أبوا أن يسلموا إذا احتلموا ، وثبتوا على دينهم ، فلا يعرض لهم ، ودعمهم على دينهم .  
واجعل ميراث أبيهم للمسلمين .<sup>٢</sup>  
وهو قول محمد بن الحسن من الأحناف .<sup>٣</sup>

ويقول ابن القاسم : وكل ولد لهذا النصراني إذا أسلم ، وولده صغار بنو خمس سنين أو ست سنين أو نحو ذلك ، ما لم يعقلوا دينهم النصرانية : فهم مسلمون ولهم الميراث . وكذلك يقول أكثر الرواة إنهم مسلمون بإسلام أبيهم .<sup>٤</sup>

١ - البحر الرائق ج٣ ص٢٣٣

٢ - ج٤ ص٣٠٨-٣٠٩ و انظر أيضا الشرح الكبير و حاشية الدسوقي عليه ج٤ ص٣٠٨

٣ - انظر مختصر اختلاف العلماء ج٣ ص٤٩٠

٤ - المدونة الكبرى ج٤ ص٣٠٩-٣١٠

ولم يفرق ابن عبد البر في الكافي<sup>١</sup> بين الصغير و المراهق ، فقال :  
 إذا أسلم النصراني ومات وله بنون صغار ، وقف ماله . فمن أسلم منهم قبل  
 البلوغ : ورثه ، ومن لم يسلم : فلا ميراث له . وقد قيل أنهم مسلمون بإسلام  
 أبيهم ، وبه أخذ .

فإذا لم يحكم بإسلام هؤلاء المراهقين بالرغم من موت أبيهم على  
 الإسلام ، فمن باب أولى أن لا يحكم بإسلامهم إذا مات أبوهم على الكفر . و  
 لاسيما أن القاعدة عندهم : أن الطفل على دين أبيه .  
 أما إذا لم يراهق الصغير ، فيحكم بإسلامه بإسلام أبيه ، و ليس لموت أبيه . و  
 الله أعلم .

و يقصد بالمراهق عندهم : الصغير الذي بلغ اثني عشرة سنة أو ثلاث عشرة  
 سنة و لم يبلغ بعد .<sup>٢</sup>

٢- من الكافي<sup>٣</sup> لابن عبد البر :

وإذا مات النصراني وترك زوجة حاملا فأسلمت وهي حامل فولدها لاحق بأبيه  
 عند مالك وله الميراث من ماله .

فلم يحكم بإسلامه بموت أبيه ، و لا بإسلام أمه .

١ - ص ٥٥٨

٢ - انظر المدونة الكبرى ج ٤ ص ٣٠٨-٣٠٩ ، الشرح الكبير ج ٤ ص ٣٠٨

٣ - ص ٥٥٨

### أما من كتب الشافعية :

١- يقول الشافعي :  
ولو مات أمهاتهم و آباؤهم قبل أن يصفوا ( أي أطفالهم ) الإسلام لم يكن لنا  
أن نصلي عليهم ؛ لأنهم على دين الأمهات و الآباء .<sup>١</sup>

٢- في روضة الطالبين :  
لو سبي ومعه أحد أبويه لم يحكم بإسلامه قطعا . فلو كانا معه ثم ماتا لم يحكم  
بإسلامه أيضا لأن التبعية إنما تثبت في ابتداء السبي .<sup>٢</sup>

٣- يقول الشرييني في الإقناع :  
انعقد الإجماع على أن الكافر لا يرث المسلم واختلفوا في توريث المسلم  
منه فالجمهور على المنع . فإن قيل يرد على ما ذكر ما لو مات كافر عن زوجة  
كافرة حامل ووقف الميراث فأسلمت ثم ولدت فإن الولد يرث منه مع حكمنا  
بإسلامه بإسلام أمه . أوجب بأنه كان محكوما بكفره يوم موت أبيه وقد ورث  
مذ كان حملا .<sup>٣</sup>

١ - الأم ج٤ ص٧٠

٢ - ج٥ ص٤٣٢ و انظر الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، الإقناع ج٢ ص٥٦١

٣ - الإقناع ج٢ ص٣٨٤ و انظر روضة الطالبين ج٦ ص٤٠ ، مغني المحتاج ج٣ ص٢٥

٤- من فتاوى ابن الصلاح :<sup>١</sup>

أ) لو سبي مسلم صغيرا مع أحد أبويه ، ثم مات الأبوان ، لا نحكم بإسلامه تبعاً للنسب .

ب) إذا مات الأب كافرا ، ثم أسلم الجد ، لا نحكم بإسلام الولد إذا كان خارجا يوم موت الأب .

ج) لو مات الأب كافرا ، ثم أسلم الجد ، ثم ولد الولد : نحكم بإسلامه تبعاً للجد .

فدل هذا النص على أن الولد كان محكوما بكفره بعد موت أبيه . ثم بعد ذلك لما أسلم الجد ، حكم للولد بالإسلام تبعاً لجدّه .

و يقول الزركشي في المنثور<sup>٢</sup> :

إذا أسلم شخص وله ولد كافر ، و لولده ولد صغير . و قلنا لا يستتبع الجد ولد ولده لأجل وجود ولده . فإذا مات ولده لا يستتبع أيضا ؛ لأن إسلامه لم يؤثر في الحال ، فلم يؤثر في الاستقبال .  
فدل قوله على عدم الحكم بإسلامه بموت أبيه .

١ - انظر ج ٢ ص ٦٣٦-٦٣٧

٢ - ج ٣ ص ١٥٤

و هذا الرأي إحدى الروايات عن أحمد ، إذ روي عنه أنه قال :  
 إذا مات أحد أبويه ، فهو على دين الآخر .<sup>١</sup>  
 و هي اختيار ابن تيمية .<sup>٢</sup>

و من الظاهرية ، يقول ابن حزم :  
 لو مات نصراني و ترك امرأته حاملا ، فأسلمت بعده قبل نفخ السروح  
 فيه أو بعد نفخ الروح فيه : فهو مسلم بإسلام أمه . و لا يرث أباه ..  
 لأنه لم يصير له حكم الإسلام الذي يرث به و يورث به و يورث له ، أو لا  
 يرث به و لا يورث به لاختلاف الدينين بعد موت أبيه . فخرج إلى الدنيا  
 مسلما على غير دين أبيه ، و على غير حكم الدين الذي لو تمادى عليه لورث  
 أباه .<sup>٣</sup>

### الأدلة على عدم الحكم بإسلامه :

١ - لأنه ثبت كفره تبعا ، و لم يوجد منه إسلام ، و لا من هو تابع له .  
 فوجب إبقاؤه على ما كان عليه .<sup>٤</sup>

١ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج٢ ص٣٧٠ ، المحرر

ج٢ ص١٦٩ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٤٥

٢ - انظر إعلام الموقعين ج٢ ص٧٠

٣ - المحلى ج٩ ص٢٢١

٤ - المغني ج٩ ص٢٧

٢- لم ينقل عن النبي صلى الله عليه وسلم ولا عن أحد من خلفائه أنه أجبر أحدا من أهل الذمة على الإسلام بموت أبيه . مع أنه لم يخل زمنهم عن موت بعض أهل الذمة وتركهم أولادا صغارا .<sup>١</sup>  
و مثل هذا لا يهمله الصحابة و التابعون وأئمة المسلمين .<sup>٢</sup>

٣- لأن بموت الوالدين أو أحدهما لا تنقطع التبعية في الدين . فهو على دين أبيه ما لم يقر بالإسلام أو يصفه .<sup>٣</sup>

٤- إذا انقطعت تبعيته لأبويه ، فلم تنقطع لمن يقوم مقامهما من أقاربه أو أوصيائه .<sup>٤</sup>

٥- لأنه لم يحكم بإسلامه بنفسه ، ولا بمن هو تابع له ، فلم يحكم بإسلامه . كما لو لم يموتا .<sup>٥</sup>

٦- لأن الموت معنى يسقط التكليف ، فلم يوجب الحكم بالإسلام ، كالمجنون .<sup>٦</sup>

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٧ ، المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٦٣ ، فتح الباري ج٣ ص٢٥٠

٢ - إعلام الموقعين ج٢ ص٧٠

٣ - انظر السير ص١٣٢ ، المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٦٣

٤ - إعلام الموقعين ج٢ ص٧٠

٥ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ج٢ ص٣٧٠

٦ - المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ج٢ ص٣٧٠

الرأي الثاني : يحكم بإسلام الصغير بموت والديه الكافرين أو أحدهما . في دار الإسلام ، دون دار الحرب .

و هو المنصوص عن أحمد و هو الصحيح الذي عليه الحنابلة .<sup>١</sup>  
يقول البهوتي في كشف القناع<sup>٢</sup> :  
قاعدة مذهبنا : من مات بدار الإسلام و له ولد غير بالغ ، فهو مسلم ؛ تبعاً للدار .

### الأدلة :

#### أولاً : من المنقول .

روى البخاري في صحيحه<sup>٣</sup> عن أبي هريرة رضي الله عنه قال : قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " ما من مولود إلا يولد على الفطرة . فأبواه يهودانه أو ينصرانه . كما تنتجون البهيمة ، هل تجدون فيها من جدعاء حتى تكونوا أنتم تجدونها ؟

١ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين والوجهين ج٢ ص٣٧٠ و ص٣٨٤ ، مختصر الخرقى ص١٢٤ ، المغني ج٢ ص٢٢٠ و ج٩ ص٢٧ ، الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١ و ج٤ ص٢٧٧ ، المحرر ج١ ص٤٠٦ و ج٢ ص١٦٩ ، إعلام الموقعين ج٢ ص٦٩ ، المبدع ج٦ ص٢١٣ و ج٩ ص١٩١ ، القواعد لابن رجب ص٩٨ ، الإنصاف ج٧ ص٣٣٢ و ج١٠ ص٣٤٥ ، كشف القناع ج٢ ص١٠٢ ، و ج٣ ص٥٦ و ج٤ ص٤٦٢ ، الروض المربع ج٢ ص٧ و ج٣ ص٤٠ ، دليل الطالب ص١٠٢ ، منار السبيل ج١ ص٢٧٢

٢ - ج٦ ص٢٥

٣ - ج٦ ص٢٤٣٤



قالوا يا رسول الله : أفرأيت من يموت وهو صغير ؟  
قال : الله أعلم بما كانوا عاملين .

### وجه الدلالة من الخبر :

جعل النبي عليه الصلاة و السلام التبعية في كفره بفعل أبويه معا . فإذا مات أحدهما ، انقطعت التبعية . فوجب إيقاؤه على حكم الفطرة التي ولد عليها .<sup>١</sup>

### يعترض ابن القيم على الاستدلال بالخبر :

و النبي صلى الله عليه و سلم أخبر عن تهويد الأبوين و تنصيرهما بناء على الغالب .<sup>٢</sup>

### ثانيا : من المعقول .

١ . لأن الدار يغلب فيها حكم الإسلام . بدليل الحكم بإسلام لقيطها . و إنما منع ظهور حكمها ، اتباعه لأبويه . فإذا مات أحدهما اختل المانع ، فظهر حكم الدار .<sup>٣</sup>

١ - انظر المغني ج٩ ص٢٧ ، إعلام الموقعين ج٢ ص٦٩ ، أحاديث الخلاف ج٢ ص٣٤٩ ،

كشاف القناع ج٣ ص٥٦

٢ - إعلام الموقعين ج٢ ص٧٠

٣ - الكافي لابن قدامة ج٤ ص٢٧٧ و انظر المغني ج٩ ص٢٧

٢. و قسم له الميراث ؛ لأن إسلامه إنما ثبت بموت أبيه الذي استحق به الميراث . فهو سبب لهما ، فلم يتقدم الإسلام المانع من الميراث على استحقاقه .<sup>١</sup>

و هذا يرجع إلى ثبوت الحكم مع مقارنة المانع له . لأن الإسلام سبب المنع ، و المنع يترتب عليه . و الحكم بالتوريث سابق على المنع لاقتترانه بسببه .<sup>٢</sup>

٣. أما إذا مات الوالدان أو أحدهما في دار الحرب ، فلا يحكم بإسلامه<sup>٣</sup> ؛ لأن الدار دار حرب ، و دار الحرب لا يحكم بإسلام أهلها . كاللقيط فيها لا يحكم بإسلامه .<sup>٤</sup>

### الرأي الثالث : يحكم بإسلام الصغير إذا مات والداه ، دون موت أحدهما .

رواية عن الإمام أحمد . فقد سئل عن يهودي أو نصراني مات له ولد صغير ؟ فقال : هو مسلم إذا مات أبواه ، و يرث أبويه .<sup>٥</sup>

١ - المغني ج٩ ص٢٧

٢ - كشف القناع ج٤ ص٤٦٣

٣ - انظر المحرر ج٢ ص١٦٩ ، المغني ج٩ ص٢٧

٤ - انظر المغني ج٩ ص٢٧

٥ - المبدع ج٩ ص١٩١ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٤٥

الرأي الرابع : يحكم بإسلام الصغير مطلقا . سواء مات كلا والديه ، أو أحدهما . و سواء في دار الحرب أو دار الإسلام .

و هو وجه ضعيف عند الحنابلة .<sup>١</sup>  
و لم أجد ما استدلوا به .

---

١ - انظر المبدع ح ٩ ص ١٩١ ، الإنصاف ج ١٠ ص ٣٤٧

### فائدة : أثر الحكم بالإسلام .

١- من حكمنا بإسلامه بموت والديه أو أحدهما ، فحكمه حكم سائر المسلمين في حياته و موته . فإن كفر بعد بلوغه فهو مرتد ؛ لأنه محكوم بإسلامه يقينا ، فأشبهه غيره من المسلمين .<sup>١</sup>

٢- أما إذا مات الكافر عن حمل منه ، فيحكم بإسلام الجنين عند أصحاب الرأي الثاني . انظر المراجع المذكورة سابقا لكنهم اختلفوا في توريثه من أبيه على الرأيين التاليين :

### الرأي الأول : لا يرث والده .

و هو المنصوص عليه ، و الصحيح من المذهب الحنبلي .<sup>٢</sup>  
يقول المرداوي :

فصرح ( أي الإمام أحمد في إحدى رواياته ) المنع من إرث أبيه ؛ معللا بأن إرثه يتأخر إلى ما بعد الولادة . و إذا تأخر توريثه إلى ما بعد الولادة ، فقد سبق الحكم بإسلامه زمن الولادة بموت أبيه . و الحكم بالإسلام لا يتوقف على العلم به ، بخلاف التوريث .<sup>٣</sup> فإنه يتوقف على العلم بالحياة بعد ولادة الحمل .

١ - انظر الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١

٢ - انظر المحرر ج١ ص٤٠٦ ، المبدع ج٦ ص٢١٣ ، الإنصاف ج٧ ص٣٣٢ ، كشف القناع ج٤ ص٤٦٢ ، الروض المربع ج٣ ص٤٠

٣ - الإنصاف ج٧ ص٣٣٣

و استدلوأ :

لحكمنا بإسلامه قبل وضعه ، لأن الإسلام سبق فيكون مخالفاً لدين مورثه .<sup>١</sup>  
و هذا باعتبار إرثه بالولادة .<sup>٢</sup>

الرأى الثانى : يرث والده .

و هو رواية أخرى عن أحمد .<sup>٣</sup>

و استدلوأ :

- ١- اختلاف الدين ليس من جهته . كالطلاق فى مرض الموت .<sup>٤</sup>
- ٢- تورث الطفل من أبىه الكافر و إن حكم بإسلامه بموته غير مختلف فىه .  
حتى نقل ابن المنذر و غيره الإجماع عليه .<sup>٥</sup>
- ٣- باعتبار إرثه بموت مورثه ، فلا يمنع الإسلام الطارئ بعده ؛ لأنه متأخر عن  
الحكم بالإرث .<sup>٦</sup>

---

١ - المحرر ج ١ ص ٤٠٦

٢ - انظر الإنصاف ج ٧ ص ٣٣٣ ، كشف القناع ج ٤ ص ٤٦٢

٣ - انظر المسائل الفقهية من كتاب الروايتين و الوجهين ج ٢ ص ٣٧٠ ، المبدع  
ج ٦ ص ٢١٣ و ج ٩ ص ١٩١ ، الإنصاف ج ٧ ص ٣٣٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ٤٦٣

٤ - المبدع ج ٦ ص ٢١٣

٥ - الإنصاف ج ٧ ص ٣٣٤ ، و انظر المبدع ج ٦ ص ٢١٣

٦ - المبدع ج ٦ ص ٢١٣ و ج ٩ ص ١٩١ ، كشف القناع ج ٤ ص ٤٦٣

الترجيح :

يترجح و الله أعلم الرأي الأول القائل بعدم صحة إسلام الصغير إذا مات والداه أو أحدهما . لما سبق ذكره من الأدلة .  
 و لعل من أقوى ما استدل به : أن أهل الذمة في ديار الإسلام قدماء منهم الآباء أو الأمهات و خلفوا أبناءهم ، فلم يرو عن الصحابة و التابعين أنهم حكموا بإسلام آبائهم .

أما بالنسبة لإرثهم من والديهم ، فيرثونهم و إن كانوا أجنة ؛ لأنهم مثلهم على دينهم . إذ لم يصح الحكم بإسلامهم . و الله أعلم .

المبحث الرابع :

في إسلام اللقيط .

و فيه مطلبان :

المطلب الأول : الحكم بإسلام اللقيط .

المطلب الثاني : حكم ثبوت إسلام اللقيط إذا ادعى الكافر نسبه .

## المطلب الأول : الحكم بإسلام اللقيط

### بيان المطلب :

يبحث هذا المطلب في الحكم بإسلام اللقيط إذا كان الملتقط مسلماً و اللقيط في دار الإسلام ، أو في دار الحرب . و كذلك إذا كان الملتقط كافراً و اللقيط في دار الإسلام أو دار الحرب .

و هل يختلف الحكم إذا كانت الدار أغلب أهلها مسلمون ، أو يتساوى عددهم مع عدد الكفار ، أو كانوا أقلية ، أو لم يكن في الدار مسلماً بالمرّة ؟

و هل لزي و سيما اللقيط أثر في الحكم بإسلامه أو عدمه ؟

هذا ، بالإضافة إلى غير ذلك من التفصيلات التي ذكرها الفقهاء ، الآتي ذكرها بإذن الله تعالى .

ثم ألحقت آخر المطلب بفائدة عن أثر الحكم بإسلام اللقيط .

### تعريف اللقيط .

ذكر الفقهاء عبارات متقاربة في تعريف اللقيط . إلا أنها تشتمل على نفس المعنى المقصود . فمن تعريفاتهم :

اللقيط و الملقوط و المنبوذ : اسم للطفل الذي يوجد مطروحاً . و هو فعيل بمعنى مفعول .<sup>١</sup>

١ - جواهر العقود ج٢ ص٤٦٦ و انظر تحرير ألفاظ التنبيه ص٢٣٦ ، الزاهر ج٢ ص٢٦٤



اللقيط : اسم لما يطرح على الأرض من صغار بني آدم خوفا من العيلة أو فرارا من همة الزنا .<sup>١</sup>

اللقيط : طفل يوجد لا يعرف نسبه و لا رقه . نبذ في شارع أو غيره . أو ضل الطريق . ما بين ولادته إلى سن التمييز على الصحيح ، و قيل المميز لقيط ، و إلى البلوغ و عليه الأكثرون .<sup>٢</sup>

و لفظ اللقيط يستعمل للإنسان ، و لفظ اللقطة لغير الإنسان .<sup>٣</sup>  
و سمي باللقيط باعتبار مآله . لأنه يلتقط .<sup>٤</sup>

و يشترط في اللقيط أن يكون صغيرا . فلا يلتقط إلا الصغير بدلالة قول اخوة يوسف لأبيهم عليهما الصلاة و السلام أرسله معنا يرتع و يلعب . و قول يعقوب لهم عن يوسف : أخاف أن يأكله الذئب . و الخوف عليه و خروجه للعب من أمور الصغار .<sup>٥</sup>

ثم اختلفوا في المميز ، فقيل هو : الصبي الصغير غير البالغ ، و إن كان مميزا .<sup>٦</sup>

١ - التعريفات للجرجاني ج٢ص٢٤٨ وانظر التعاريف للمناوي ج٢ص٦٢٥، أنيس الفقهاء ج٢ص١٨٨

٢ - منار السبيل ج١ص٤٣٢

٣ - انظر أنيس الفقهاء ج٢ص١٨٩

٤ - انظر الهداية ج٢ص١٧٣

٥ - انظر الجامع لأحكام القرطبي ج٩ص١٣٤

٦ - بداية المجتهد ج٢ص٢٣٢

و قيل إلى سن التمييز على الصحيح .<sup>١</sup>  
 و مما سبق ذكره يمكننا تعريف اللقيط بما يلي :

اللقيط : هو كل صغير ما لم يبلغ ، ضل الطريق ، أو نبذه أهله في مكان مد  
 و لم يعرف نسبه و لا دينه و لا رقه و لا من أين هو .

### الحكم :

اختلف الفقهاء في حكم هذه المسألة على آراء متعددة ؛ و ذلك  
 لاختلافهم في الاعتبار الذي يبنى عليه الحكم بإسلام أو كفر اللقيط .  
 و يمكن أن يعتبر أيضا كثرة أقوالهم يرجع إلى اختلاف حال الملتقط و المكان  
 الذي وجد فيه اللقيط .

و هذه الاعتبارات باختصار هي كالاتي :

- ١ - جمهور الفقهاء من الشافعية و المالكية و الحنابلة ، و بعض الأحناف  
 جعلوا مدار المسألة على اعتبار الدار الذي وجد فيه اللقيط . دون اعتبار  
 لدين الملتقط ، مسلما كان أو كافرا .  
 مع مراعاة ما إذا كان دار الإسلام أو دار الكفر أصليا ، أو مغلوب عليه  
 من ضده .

يقول الشرييني : الحكم بإسلام اللقيط أو كفره بتبعية الدار .<sup>٢</sup>

١ - منار السبيل ج١ ص٤٣٢

٢ - مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢

- ٢- من العلماء و جمهور الأحناف جعلوا مدار المسألة على دين اللقيط .  
دون اعتبار للمكان الذي وجد فيه اللقيط .
- ٣- من العلماء من جعل مدار المسألة على اعتبار الغلبة للحكم بالإسلام .  
فيعمل بما كان موجبا لإسلامه . سواء تبعوا لواجده ، أو تبعوا لدار  
الإسلام .<sup>١</sup>

و يلخص السمرقندي<sup>٢</sup> في تحفة الفقهاء<sup>٣</sup> ، و غيره من الأحناف مذهبهم  
فيقول :

- ( أ ) في رواية اعتبر جانب المكان ، دون الواجد .  
( ب ) و في رواية اعتبر جانب الواجد ، دون المكان .  
( ج ) و في رواية اعتبر جانب الإسلام . إما إسلام الواجد أو إسلام المكان .
- ٤- من العلماء من اعتبر هيئة اللقيط . من زي و علامة .<sup>٤</sup>
- ٥- من العلماء من اعتبر أن الأصل في كل مولود الإسلام . فحكم بإسلامه  
مطلقا . دون اعتبار للدار أو الملتقط .

و الفرق بين ٣ و ٥ أن في ٣ جعل الغلبة للإسلام . إما إسلام الدار أو إسلام  
الواجد . فإذا لم يوجد إسلام الدار أو الواجد فيحكم بكفره . أما في رقم ٥ فيحكم  
بإسلامه مطلقا بغض النظر عن دين الدار أو الواجد ؛ لأنه مسلم بالفطرة .

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥

٢ - هو : محمد بن أحمد بن أبي أحمد أبو منصور السمرقندي صاحب تحفة الفقهاء .  
تفقهت عليه ابنته فاطمة العالمة الصالحة و زوجها أبو بكر الكاساني صاحب كتاب  
البدائع . انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص ٦

٣ - انظر ج ٢ ص ٣٥٤ ، و انظر أيضا بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٨

٤ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ ، الجامع لأحكام القرطبي ج ٩ ص ١٣٤

٦- من العلماء من اعتبر فقد أحد الوالدين أو أحدهما سبب للحكم بإسلام الصغير . فكذلك بالنسبة للقيط ؛ لأنه صغير . فيحكم بإسلامه مطلقا ، دون اعتبار للدار أو الملتقط .

### أما آراء العلماء في الحكم بإسلام اللقيط أو كفره ، فكما يلي :

نظرا لكثرة آراء العلماء في المسألة ، فقد رأيت عرض آرائهم باعتبار اختلاف حالات الملتقط والدار من إسلام و كفر .

الحالة الأولى : يحكم بإسلامه إذا كان في دار الإسلام و أهلها مسلمون .

و إن كان فيها أهل الذمة .

و هو وجه عند الأحناف<sup>١</sup> ، و الشافعية<sup>٢</sup> ، و الحنابلة<sup>٣</sup> .

و استدلووا بما يلي :

١- تغلبا للإسلام ؛ لظاهر الدار ، و لأن الإسلام يعلو و لا يعلى عليه .<sup>٤</sup>

١ - انظر البحر الرائق ج٥ ص١٥٠

٢ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٥ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٣ ، منهاج الطالبين ص٨٤ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧ ، الإقناع للشرييني ج٢ ص٥٦١ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢

٣ - انظر المغني ج٦ ص٣٥ ، الكافي ج٢ ص٣٦٣ ، الإنصاف ج٦ ص٤٣٤ ، المبدع

ج٥ ص٢٩٤ ، كشف القناع ج٤ ص٢٢٧ ، منار السبيل ج١ ص٤٣٢

٤ - انظر المغني ج٦ ص٣٥ ، المبدع ج٥ ص٢٩٤ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢

٢- لأنه اجتمع الدار و إسلام من فيها . أي بما أن أهل الدار مسلمون ، فاللقيط مثلهم ، لأنه منهم .<sup>١</sup>

٣- قياسا على إسلام المسيي تبعا لإسلام سايبه .<sup>٢</sup>

٤- الحكم بالإسلام بالتبعية إما بالدار ، وإما بالواجد . و كلاهما في هذه الحالة يوجبان الإسلام . فيحكم له بالإسلام . و هذا الدليل قسته على الدليل الثالث من القول الرابع عشر ؛ و ذلك لاتحاد حكم الدار و الواجد .

الحالة الثانية : يحكم بإسلامه إذا وجد في دار الإسلام التي فتحها المسلمون ، و كانت من قبل دار كفر . و أقروها في يد الكفار بجزية . بشرط أن يوجد فيها مسلم أو أكثر . و إلا حكم بكفره .

و هو وجه عند الشافعية<sup>٣</sup> ، و الحنابلة .<sup>٤</sup>

١ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٥ ، الكافي ج٢ ص٣٦٣

٢ - حاشية الدسوقي ج٤ ص١٢٦

٣ - انظر روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٣ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢

٤ - المغني ج٦ ص٣٦ ، المبدع ج٥ ص٢٩٤ ، الإنصاف ج٦ ص٤٣٤ ، كشف القناع

ج٤ ص٢٢٧

و استدلووا بما يلي :

١- - يحتمل أن يكون اللقيط لذلك المسلم ، تغليبا للإسلام . إذ أن تغليب حكم الإسلام إنما يكون مع الاحتمال .<sup>١</sup>

٢- - و يحكم بكفره إذا لم يوجد مسلم ؛ لأن تغليب حكم الإسلام إنما يكون مع الاحتمال . و هذه لا مسلم فيها يحتمل كونه منه .<sup>٢</sup>

الحالة الثالثة : يحكم بإسلامه إذا وجد في دار الإسلام التي فتحها المسلمون ، و كانت من قبل دار كفر . و أقروها في يد الكفار بجزية . و إن لم يوجد فيها مسلم واحد .

و هو وجه عند الشافعية<sup>٣</sup> ، و الحنابلة .<sup>٤</sup>

و استدلووا بما يلي :

١- - لاحتمال أنه ولد ممن يكتنم إسلامه .<sup>٥</sup>

٢- - لأن الدار للمسلمين .<sup>٦</sup>

١ - انظر المغني ج٦ ص٣٦

٢ - كشف القناع ج٤ ص٢٢٧

٣ - انظر روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٣ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢

٤ - انظر الإنصاف ج٦ ص٤٣٤ ، كشف القناع ج٤ ص٢٢٧

٥ - انظر روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٣ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢ ، كشف القناع

ج٤ ص٢٢٧

٦ - كشف القناع ج٤ ص٢٢٧

الحالة الرابعة : يحكم بإسلامه إذا كان في دار كانت للمسلمين ، ثم استولى عليها الكفار . بشرط أن يكون فيها مسلم واحد أو أكثر . وإلا فيحكم بكفره .

و هو وجه عند الشافعية <sup>١</sup> ، و الحنابلة <sup>٢</sup> . و استدلوا بأدلة القول الثاني .

الحالة الخامسة : يحكم بإسلامه إذا كان في دار كانت للمسلمين ، ثم استولى عليها الكفار . و إن لم يوجد فيها مسلم واحد .

و هو وجه عند الشافعية ؛ لأنه يحتمل أنه ولد ممن يكتنم إسلامه . بخلاف إذا كانت دار الكفر أقر عليها أهلها بجزية ؛ فإنه لا حاجة به إلى كتم إيمانه . <sup>٣</sup>  
و قول القاضي من الحنابلة . <sup>٤</sup>

الحالة السادسة : إذا وجد في دار الكفر ، و لم يوجد بها مسلم واحد . و فيها رأيان : الرأي الأول : يحكم بكفره .

و هو وجه عند الأحناف <sup>٥</sup> ، و المالكية <sup>٦</sup> ، و الشافعية <sup>٧</sup> .

١ - انظر روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٣٣ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٢٢

٢ - المغني ج ٦ ص ٣٦ ، المبدع ج ٥ ص ٢٩٤

٣ - انظر روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٣٣ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٢٢

٤ - انظر المغني ج ٦ ص ٣٦

٥ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥

٦ - انظر مختصر خليل ص ٢٥٧

٧ - انظر المذهب ج ١ ص ٤٣٥ ، الوسيط ج ٤ ص ٣١٢-٣١٣ ، روضة الطالبين

ج ٥ ص ٤٣٤ ، منهاج الطالبين ص ٨٤ ، إعانة الطالبين ج ٣ ص ٢٥٣ ، حواشي الشرواني

ج ٦ ص ٣٥١

و هو المذهب عند الحنابلة .<sup>١</sup>

و استدلوأ :

- ١- لأن الظاهر أنه من أولاد هذا الدار ، و لد من أبوين كافرين .<sup>٢</sup>
- ٢- عدم وجود مسلم يمكن إلحاق اللقيط به ، فيلحق بأهل الدار الكافرين .<sup>٣</sup>
- ٣- لأن الدار لهم ، و إذا لم يكن فيها مسلم ، كان أهلها منهم .<sup>٤</sup>

الرأي الثاني للحالة السادسة : يحكم بإسلامه .

و هو قول أبو إسحاق المروزي من الشافعية .<sup>٥</sup>

و وجه عند الحنابلة .<sup>٦</sup>

- ١- انظر المغني ج٦ ص٣٦ ، الكافي ج٢ ص٣٦٣ ، ، المبدع ج٥ ص٢٩٤ ،  
المخرج ج٢ ص٣٧٣ ، الإنصاف ج٦ ص٤٣٤ ، كشف القناع ج٤ ص٢٢٦
- ٢- انظر المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٥ ، بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٨ ، المهذب  
ج١ ص٤٣٥ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢-٣١٣ ، منهاج الطالبين ص٨٤
- ٣- انظر مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢
- ٤- كشف القناع ج٤ ص٢٢٦ ، و انظر المغني ج٦ ص٣٦
- ٥- انظر الوسيط ج٤ ص٣١٣ ، المخرج ج٢ ص٣٧٣ ، الإنصاف ج٦ ص٤٣٤
- ٦- انظر الإنصاف ج٦ ص٤٣٤



### و استدلووا بما يلي :

١- لأنه لا يخلو الدار عن مسلم مستسر بالإسلام .<sup>١</sup>

٢- أنه يحكم بإسلامه لفقده أبويه .<sup>٢</sup>

الحالة السابعة : إذا وجد في دار الكفر و كان فيها مسلم كالمقيمين من

الأسرى و التجار و غيرهم من المسلمين . و فيها رأيان :

الرأي الأول : يحكم بإسلامه .

و هو وجه عند الشافعية<sup>٣</sup> ، و الحنابلة .<sup>٤</sup>

و المراد بالإقامة هنا ما يقطع حكم السفر . و هو أربعة أيام غير يومي الدخول

و الخروج . و قيل الاكتفاء بإقامة يمكن فيه الوقاع ، و أن ذلك الولد منه .

لذلك يشترط في المسلم فيها أن لا يكون مجتازا للدار ، مارا بها و هو مسافر ؛

حتى يترتب على وجوده أثر .<sup>١</sup>

١ - الوسيط ج٤ ص٣١٣

٢ - انظر الإنصاف ج٦ ص٤٣٤

٣ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٥ ، الوسيط ج٤ ص٣١٣ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٤ ،

منهج الطلاب ص٦٨ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٦١ ، إعانة الطالبين ج٣ ص٢٥٣ ، فتح

الوهاب ج١ ص٤٥٧ ، منهاج الطالبين ص٨٤ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢

٤ - انظر المغني ج٦ ص٣٦ ، الكافي ج٢ ص٣٦٣ ، ، المبدع ج٥ ص٢٩٤ ،

المخرج ج٢ ص٣٧٣ ، كشف القناع ج٤ ص٢٢٦

إلا أن الشرييني لم يشترط ذلك في مغني المحتاج .<sup>٢</sup>  
و يشترط أيضا في الأسير أن يكون رجلا منتشرا طليقا ، غير محبوس في السجن  
أو غيره . و إن منع من الخروج من الدار . لأن المحبوس لا أثر له ؛ لعدم مخالطته  
الناس ، فلا يتوقع منه ولد .

أما إذا كان الأسير المحبوس امرأة مسلمة ، فيحكم بإسلام اللقيط ؛ لاحتمال  
كونه منها .<sup>٣</sup>

و استدل أصحاب هذا الرأي بتغليب الإسلام ؛ فالإسلام يعلى ولا يعلى  
عليه.<sup>٤</sup>

### الرأي الثاني للحالة السابعة : يحكم بكفره .

و هو وجه عند الشافعية .<sup>٥</sup>

و المذهب عند الحنابلة .<sup>٦</sup>

و استدل أصحاب هذا الرأي بأنه و إن كان فيها قليل من المسلمين ، غلب  
فيها حكم الأكثر ؛ من أجل كون الدار لهم .<sup>١</sup>

١ - انظر الوسيط ج٤ ص٣١٣ ، حاشية البجيرمي ج٣ ص٢٣٥ ، حواشي الشرواني

ج٦ ص٣٥١ ، الإنصاف ج٦ ص٤٣٤ ، كشف القناع ج٤ ص٢٢٦

٢ - انظر ج٢ ص٤٢٢

٣ - انظر روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٤ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢ ، حواشي الشرواني

ج٦ ص٣٥١

٤ - انظر مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢ ، الكافي ج٢ ص٣٦٣

٥ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٥ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٤ ، الإقناع ج٢ ص٥٦١

٦ - انظر المغني ج٦ ص٣٦ ، الكافي ج٢ ص٣٦٣ ، المبدع ج٥ ص٢٩٤ ، الإنصاف

ج٦ ص٤٣٤ ، كشف القناع ج٤ ص٢٢٦

و سبب اختلاف الحكم بين القولين السابقين : تعارض غلبة نسبة الدار مع تغليب الإسلام .<sup>٢</sup>

الحالة الثامنة : يحكم له بالإسلام إذا وجد في دار الإسلام ، أو مكان للمسلمين ، و كان ملتقطه مسلما :

و هو وجه عند الأحناف .<sup>٣</sup>

و عليه المالكية .<sup>٤</sup>

و يستدل لهم بأدلة القول الأول .

الحالة التاسعة : يحكم بإسلامه إذا وجد في دار الإسلام أو مكان للمسلمين و كان ملتقطه كافرا .

و هو وجه عند الأحناف ° ، و المالكية .<sup>١</sup>

١ - كشف القناع ج٤ ص٢٢٦

٢ - الوسيط ج٤ ص٣١٣

٣ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٣٥٤ ، البحر الرائق

ج٥ ص١٥٨ ، بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٨ ، الدر المختار ج٤ ص٢٧٣

٤ - انظر المدونة الكبرى ج ١١ ص ٣٩٨ ، بداية المجتهد ج٢ ص٢٣٢ ، مختصر خليل

ص ٢٥٧ ، مواهب الجليل ج٦ ص ٨١ ، الشرح الكبير ج٤ ص ١٢٥ ، التاج و الإكليل

ج٦ ص ٨١ ، حاشية الدسوقي ج٤ ص ١٢٦

٥ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٤ و ٢١٥ و ج ١٧ ص ١٣٠ ، الهداية

ج٢ ص ١٧٣ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص ٣٥٤ ، البحر الرائق ج٥ ص ١٥٨ ، بدائع الصنائع

ج٦ ص ١٩٨ ، الدر المختار ج٤ ص ٢٧٣

### و استدلو بما يلي :

١- العبرة بالمكان . لأن المكان أسبق من يد الواجد . و عند التعارض  
يترجح السابق .<sup>٢</sup>

٢- الموجود في مكان ، يحكم أنه منه ظاهرا . و وجود اللقيط بين أيدي  
المسلمين ، و تحت تصرفهم ، يجعله منهم ظاهرا .<sup>٣</sup>

٣- الظاهر يدل عليه . فإن المسلمين لا يضعون أولادهم في البيعة عادة . و  
كذلك أهل الذمة لا يضعون أولادهم في مساجد المسلمين عادة . و  
الحكم بالظاهر واجب عند تعذر الوقوف على الحقيقة .<sup>٤</sup>

٤- أن اعتبار الدار يوجب الإسلام . و اعتبار الواجد يوجب الكفر .  
فيترجح الموجب للإسلام . كما في المولود بين مسلم و كافر .<sup>٥</sup>

الحالة العاشرة : يحكم بكفره إذا وجد في دار الإسلام و كان ملتقطه كفرا .

و هو وجه عند الأحناف .<sup>١</sup>

١ - انظر المدونة الكبرى ج ١١ ص ٣٩٨ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٨١ ، التاج والإكليل  
ج ٦ ص ٨٢

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ و ج ١٧ ص ١٣٠

٣ - انظر بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٨

٤ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ و ج ١٧ ص ١٣٠

٥ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥

و استدلووا بأن يد الواجد أقوى من المكان ؛ لأنه إحراز له . و المباح بالإحراز يظهر حكمه . و هنا يد الواجد توجب الكفر .<sup>٢</sup>

و اعترضوا على اعتبار المكان ، فقالوا :

إنما يعتبر تبعية المكان عند عدم وجود يد معتبرة . ألا ترى أن من سبي و معه أحد أبويه لا يحكم له بالإسلام باعتبار الدار . فكذلك مع يد الواجد ، لا معتبر بالمكان . فكان المعتبر فيه حال الواجد .<sup>٣</sup>

الحالة الحادية عشرة : يحكم بإسلامه إذا وجد في دار الحرب و كان ملتقطه

مسلمًا . و ذلك باعتبار الواجد .

و هو وجه عند الأحناف<sup>٤</sup> ، و المالكية .<sup>٥</sup>

و استدلووا بما يلي :

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ و ج ١٧ ص ١٣٠ ، بداية المبتدي ص ١٢٤ ، الهداية ج ٢ ص ١٧٣ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٥٤ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٨ ، الدر المختار ج ٤ ص ٢٧٣

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ و ج ١٧ ص ١٣٠

٣ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥

٤ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦ ، الهداية ج ٢ ص ١٧٣ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٥٤ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٨

٥ - انظر المدونة الكبرى ج ١١ ص ٣٩٨ ، مواهب الجليل ج ٦ ص ٨١ ، الشرح الكبير ج ٤ ص ١٢٥-١٢٦ ، التاج و الإكليل ج ٦ ص ٨٢

- ١- يد الواجد أقوى من المكان ؛ لأنه إحراز له . و المباح بالإحراز يظهر حكمه . و هنا يد الواجد توجب الإسلام .<sup>١</sup>
- ٢- اعتبار الدار يوجب الكفر . و اعتبار الواجد يوجب الإسلام . فيترجح الموجب للإسلام .<sup>٢</sup>
- ٣- علو حالة الإسلام . فالإسلام يعلو و لا يعلو عليه .<sup>٣</sup>

الحالة الثانية عشرة : يحكم بكفره إذا وجد في دار الحرب و كان ملتقطه كافرا .

و هو وجه عند الأحناف<sup>٤</sup> ، و المالكية .<sup>٥</sup>

و استدلو بما يلي :

- ١- لأن العبرة بالمكان . و الدار دار كفر ، فيحكم له بالكفر .<sup>٦</sup>

- ١- انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ و ج ١٧ ص ١٣٠
- ٢- انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦
- ٣- انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦
- ٤- انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦ ، بداية المبتدي ص ١٢٥ ، الهداية ج ٢ ص ١٧٣ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٥٤ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٨ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٨ ، الدر المختار ج ٤ ص ٢٧٣
- ٥- انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٨١ ، الشرح الكبير ج ٤ ص ١٢٦
- ٦- انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥

- ٢- الموجود في مكان ، يحكم أنه منه ظاهرا . و وجود اللقيط بين أيدي الكفار ، و تحت تصرفهم ، يجعله منهم ظاهرا .<sup>١</sup>
- ٣- أن الحكم بالإسلام بالتبعية إما بالدار ، و إما بالواجد . و كلاهما في هذه الحالة يوجبان الكفر . فيحكم له بالكفر .<sup>٢</sup>

الحالة الثالثة عشرة : يحكم بناء على زيه و سيماه . إذا وجد في دار الحرب و كان ملتقطه مسلما :

فإذا كان عليه سيما المسلمين ، كأن يوجد قرآن معلق على رقبته ، فيحكم بإسلامه .

و إن كان عليه سيما الكفار ، كأن يوجد صليب معلق على رقبته ، فيحكم بكفره .<sup>٣</sup>

و استدلووا بما يلي :

- ١- قال تعالى " تعرفهم بسيماهم " <sup>٤</sup>
- ٢- و قال تعالى " يعرف المجرمون بسيماهم " <sup>٥</sup>

١ - انظر بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٨

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٦ ، تحفة الفقهاء ج٢ ص٣٥٤

٣ - انظر المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٥ ، البحر الرائق ج٥ ص١٥٨

٤ - سورة البقرة آية ٢٧٣

٥ - سورة الرحمن آية ٤١

وجه الدلالة من الآيتين :

يقول الجصاص : جعل اعتبار سيماه بنفسه أولى منه بموضعه الموجود فيه . فإذا  
عدمنا السیما حکمنا له بحکم أهل الموضع .<sup>١</sup>

٣- أنه عند الاشتباه في جهالة دين الإنسان ، يعمل بالزي و العلامة التي تميز  
أهل دين عن أهل دين آخر . كما إذا اختلط موتى المسلمين بموتى  
الكفار ، فإنه يعتبر الزي و العلامة للتفريق بينهم .<sup>٢</sup>

الحالة الرابعة عشرة : إن كان فيها بيتين أو ثلاث للمسلمين ، و كان

ملتقطه مسلما : فيحكم بإسلامه .

و هو وجه عند المالكية .<sup>٣</sup>

و يمكن أن يستدل لهم بأدلة القول الثاني و الرابع و الثامن . و الله أعلم .

الحالة الخامسة عشرة : إذا كانت قرية المسلمين بين قرى الكفار . و كان في

القرية أكثر من ثلاث بيوت للمسلمين ، أو كان المسلمون مساوين للكفار ،

أو أكثر ، أو قريبا من التساوي ، فيحكم بإسلامه مطلقا . سواء كان

الملتقط مسلما أو كافرا .

١ - أحكام القرآن ج ٢ ص ١٨١

٢ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥

٣ - انظر مواهب الجليل ج ٦ ص ٨١



و هو وجه عند المالكية .<sup>١</sup>

و استدلووا بتغليب حكم الإسلام على الكفر ، فالإسلام يعلو و لا يعلى عليه .<sup>٢</sup>

الحالة السادسة عشرة : يحكم له بدين الأكثرية إذا وجد في دار بها مسلمون  
و كفار .

فإذا وجد عليه زي الكفار فيحكم بكفره ، و إلا فهو مسلم .

و هو وجه عند المالكية .<sup>٣</sup>

الحالة السابعة عشرة : يحكم بناء على زيه و سيماه .

فإذا كان عليه سيما المسلمين ، كأن يوجد قرآن معلق على رقبته ، فيحكم  
بإسلامه . و إن كان عليه سيما الكفار ، كأن يوجد صليب معلق على رقبته ،  
فيحكم بكفره .<sup>٤</sup>

١ - انظر الجامع لأحكام القرطبي ج٩ ص١٣٥ ، مواهب الجليل ج٦ ص٨١ ، الشرح

الكبير ج٤ ص١٢٦

٢ - انظر الجامع لأحكام القرطبي ج٩ ص١٣٥

٣ - انظر الجامع لأحكام القرطبي ج٩ ص١٣٥

٤ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥ و ج ١٧ ص ١٣٠

و لم يفرق أصحاب هذا الرأي بين التقاطه في دار الحرب أم دار الإسلام .

### و استدلووا :

عند الاشتباه في جهالة دين الإنسان ، فيعمل بالزني و العلامة التي تميز أهل دين عن أهل دين آخر . كما إذا اختلط موتى المسلمين بموتى الكفار ، فإنه يعتبر الزني و العلامة للتفريق بينهم .<sup>١</sup>

الحالة الثامنة عشرة : يحكم بإسلامه مطلقا ، دون أي اعتبار . سواء وجد في دار الإسلام أم في دار الكفر . أو وجد في مكان خاص بالمسلمين أو خاص بالكفار . و سواء كان الملتقط مسلما أم كافرا .

و هو وجه عند الأحناف قال به السغدني<sup>٢</sup> في فتاويه .<sup>١</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٥

٢ - هو : علي بن الحسين بن محمد السغدني . القاضي أبو الحسين . والسغد ناحية كثيرة المياه والأشجار من نواحي سمرقند . قال السمعي : سكن بخارى وكان إماما فاضلا فقيها مناظرا وسمع الحديث . روى عنه شمس الأئمة السرخسي السير الكبير . من تصانيفه : التنف في الفتاوي و شرح السير الكبير . توفي ببخارى سنة إحدى وستين وأربع مائة . رحمه الله تعالى . انظر الجواهر المضية في طبقات الحنفية ص ٣٦١-٣٦٢

و هو قول أشهب من المالكية ، إذ يقول : هو مسلم أبدا ؛ لأنني أجعله مسلما  
على كل حال ، كما أجعله حرا على كل حال .<sup>٢</sup>

و هو كذلك وجه عند الحنابلة .<sup>٣</sup>

و قال به ابن حزم .<sup>٤</sup>

و استدلوا :

أنه يحكم بإسلامه لفقده أبويه . و إن كان في دار الكفر و لم يوجد بها مسلم  
إطلاقا . فهو باق على الفطرة ؛ إذ ليس عنده والدين يهودانه أو ينصرانه أو  
يمجسانه .<sup>٥</sup>

١ - انظر ج ٢ ص ٥٨٨ و ص ٩٠٠

٢ - تفسير القرطبي ج ٩ ص ١٣٤ و انظر التاج و الإكليل ج ٦ ص ٨٢

٣ - انظر الإنصاف ج ٦ ص ٤٣٤

٤ - انظر المحلى ج ٨ ص ٢٧٦

٥ - انظر الإنصاف ج ٦ ص ٤٣٤

### فائدة : أثر الحكم بإسلام اللقيط

و من حكمنا بإسلامه بالدار قبل البلوغ فهو كسائر المسلمين في حياته و موته<sup>١</sup>.

أما إذا وصف الكفر عندما بلغ ، فللعلماء الآراء الآتية :

#### الرأي الأول : إن كفر بعد بلوغه فهو مرتد .

و لا سيما إذا نطق بالإسلام و هو يعقله . لأن إسلامه ثبت يقينا ، فلا يقبل إقراره بمنافيه<sup>٢</sup>.

و هو الذي عليه المالكية<sup>٣</sup> ، و الشافعية<sup>٤</sup> ، و الحنابلة<sup>٥</sup>.

#### و استدلووا بما يلي :

١- لأنه محكوم بإسلامه ظاهرا ، فهو كالثابت يقينا<sup>٦</sup>.

١ - انظر المهذب ج١ ص٤٣٨ ، الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١

٢ - المبدع ج٥ ص٣٠٤

٣ - انظر حاشية الدسوقي ج٤ ص١٢٧

٤ - المهذب ج١ ص٤٣٨ ، الوسيط ج٤ ص٣١٣ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٤ ، حواشي الشرواني ج٦ ص٣٥١

٥ - انظر الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١ ، المغني ج٦ ص٣٦ ، المبدع ج٥ ص٣٠٤ ، المحرج ج٢ ص٣٧٣ ، الإنصاف ج٦ ص٤٥٢ ، الروض المربع ج٢ ص٤٥٠ ، كشاف القناع ج٤ ص٢٢٧

٦ - انظر الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١

- ٢- لأنه محكوم بإسلامه بغيره ، فصار كالمسلم بأبويه .<sup>١</sup>
- ٣- لأن دليل الإسلام وجد عريا عن المعارض . وثبت حكمه و استقر . فلم يجز إزالة حكمه بقوله . كما لو كان ابن مسلم .<sup>٢</sup>
- ٤- يقول ابن قدامة : و قوله ( أي دعوى اللقيط بكفره ) لا دلالة فيه أصلا . لأنه لا يعرف في الحال من كان أبوه ، و لا ما كان دينه . وإنما يقول هذا من تلقاء نفسه .<sup>٣</sup>

### الرأي الثاني : يقر على كفره ، و لا يجبر على الإسلام .

- إلا أنه يجس أو يخوف أو يضرب حتى يرجع إلى الإسلام . فإن أبي ترك على الدين الذي اختاره .
- و هو الذي عليه الأحناف .<sup>٤</sup>
- و وجه عند الشافعية<sup>٥</sup> ، و الحنابلة<sup>٦</sup> .

١ - المهذب ج١ ص٤٣٨

٢ - المغني ج٦ ص٣٦

٣ - المغني ج٦ ص٣٦

٤ - انظر المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٤ ، البحر الرائق ج٥ ص١٥٠ ، بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٨ ، الفروق ج١ ص٣٣٦

٥ - انظر الأم ج٦ ص٢٤٩ ، المهذب ج١ ص٤٣٨ و ص٤٣٩ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧ ، حواشي الشرواني ج٦ ص٣٤٤

٦ - انظر الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١ ، المغني ج٦ ص٣٦ ، المبدع ج٥ ص٣٠٤ ، المحرج ج٢ ص٣٧٣

يقول الشافعي :

فإن بلغ فامتنع من الإسلام : لم يكن من المرتدين الذين نقتلهم ؛ لأنه لم يصف الإسلام بعد البلوغ ، وبعد وجوب ما أقر به على نفسه للناس والله عز وجل من الحقوق .

ألا ترى أنه لو كان ابن مسلم ، فارتد قبل البلوغ : لم أقتله حتى يبلغ فيثبت على الردة . ولو زنى قبل البلوغ أو قذف لم أحده . وإنما تجب الحدود والإقرار للناس إذا أقر بعد البلوغ .

ولكني أحبسه وأخيفه ؛ رجاء رجوعه إلى الإسلام .<sup>١</sup>

هذا ، و ينقض ما أمضيناه من أحكام الإسلام من إرثه من قريبه المسلم و منع إرثه من قريبه الكافر ، و جواز اعتاقه عن الكفارة .<sup>٢</sup>

و استدلووا بما يلي :

١- لأن الحكم بإسلامه بتبعية الدار غاية في الضعف . إذ لما أعرب عن نفسه بالكفر تبينا خلاف ما ظنناه .<sup>٣</sup>

٢- ضعف إسلامه بسبب الاختلاف في صحته ، شبهة . و الشبهة تسقط القتل .<sup>٤</sup>

١- الأم ج٦ ص٢٤٩

٢- حاشية البحرمي ج٣ ص٢٣٥

٣- انظر الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧

٤- انظر الفروق ج١ ص٣٣٦

- ٣- لأنه محكوم بإسلامه من جهة الظاهر . و لهذا لو ادعاه ذمي ، و أقام  
البينة ، حكم بكفره .<sup>١</sup>
- ٤- لأنه لم يلتزم حكم الإسلام بنفسه . فلم يكن بالردة مناقضا ما أوجبه  
بعقده ، فجاز أن لا تتوجه العقوبة عليه .<sup>٢</sup>
- ٥- لأن حقيقة الإسلام تكون بالاعتقاد بالقلب و الإقرار باللسان . و قد  
انعدم ذلك منه . فيصير هذا شبهة في إسقاط القتل .<sup>٣</sup>
- ٦- لأنه لم يعرف إسلامه حقيقة ، و إنما حكم به تبعاً للدار . فلم تتحقق  
منه رده ، فلا يقتل .<sup>٤</sup>
- ٧- ثبوت حكم الإسلام له بطريق التبعية كان لتوفير المنفعة عليه . و ليس  
في القتل معنى توفير المنفعة .<sup>٥</sup>
- ٨- لا يجبر على الإسلام و يترك على الكفر ، قياساً على الحرية .<sup>٦</sup>

---

١ - المهذب ج١ ص٤٣٨

٢ - الفروق ج١ ص٣٣٥ و انظر الأم ج٦ ص٢٤٩

٣ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٤

٤ - انظر بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٨

٥ - المبسوط للسرخسي ج١٠ ص٢١٤

٦ - انظر البحر الرائق ج٥ ص١٥٨

٩- لأن قوله أقوى من ظاهر الدار .<sup>١</sup>

و يعترض على هذا الدليل التاسع :

أن دليل الإسلام وجد من غير معارض فثبت حكمه .<sup>٢</sup>

١٠- لأنه لم يثبت إسلامه يقينا .<sup>٣</sup>

---

١ - المغني ج٦ ص٣٦ ، المبدع ج٥ ص٣٠٤

٢ - المبدع ج٥ ص٣٠٤

٣ - انظر الكافي لابن قدامة ج٢ ص٣٧١ ، المغني ج٦ ص٣٦ ، المبدع ج٥ ص٣٠٤ ،

المخرج ج٢ ص٣٧٣



الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - الرأي الأخير القائل بإسلام اللقيط مطلقا .  
دون اعتبار للدار أو الملتقط . و ذلك باعتبار أن الأصل في الصغير الفطرة ، و  
أبواه يهودانه أو ينصرانه أو يمجسانه . و طالما أنه فقد أبويه ، أو نبذوه ، فقد  
تحرر من كفرهما ، فلا نعيده إليه مرة أخرى . و نحن أولى به من الكفار .

أما إذا وصف الكفر عند بلوغه ، فهو مرتد . لأن بانقطاعه عن أبويه ،  
تحرر عن تكفريهما إياه . و لأن القائم بحضانه و تربيته مسلم ، فيكون قد نشأ  
على الإسلام . فأشبهه الصغير من أبوين مسلمين .  
هذا ، بالإضافة إلى ما ذكر من الأدلة هناك .

### المطلب الثاني :

## حكم ثبوت إسلام اللقيط إذا ادعى الكافر نسبه .

### بيان المطلب :

يبحث هذا المطلب في بقاء الحكم بإسلام اللقيط المحكوم بإسلامه ، إذا ادعى الكافر نسبه ؟

و هل يختلف الحكم إذا كان للكافر بينة على دعواه ، أم لم يكن له بينة ؟  
و هل يختلف الحكم إذا كانت بينته بشهادة المسلمين ، و إذا كانت بشهادة الكفار ؟

فيتم بحث المسألة في الحالات الثلاث الآتية :

- ١- إذا أقام الكافر البينة على دعواه .
- ٢- إذا لم يكن للكافر بينة .
- ٣- ثبوت البينة بشهادة المسلمين أو الكفار .

### الحكم :

لا شك أن المسلم إذا ادعى نسب اللقيط المحكوم بإسلامه ، أنه يستمر الحكم بإسلامه . بل يزيده قوة ؛ لأنه أصبح ابنه . و الابن يتبع والديه في الإسلام - كما سبق في مسألة الحكم بإسلام الصغير بإسلام والديه .  
أما إذا ادعى الكافر نسبه ، فقد اختلف العلماء في بقاء الحكم بإسلامه على الآراء الآتي ذكرها .

و الذي يظهر لي من أدلتهم أن سبب اختلافهم يرجع إلى اختلافهم في تغليب نفع اللقيط بالإسلام على إثبات نسبه ، أم تغليب نفعه بإثبات نسبه على الحكم بإسلامه ؟

### الحالة الأولى : إذا أقام الكافر البينة على دعواه .

اختلف العلماء في حكم هذا الحالة على الثلاثة الآراء الآتية :

#### الرأي الأول : يبطل الحكم بإسلام اللقيط ؛ فيتبع الكافر نسبا و دينا .

و هو قول الشافعي ، و الصحيح الذي عليه الشافعية .<sup>١</sup>

يقول الشافعي رحمه الله تعالى :

ولو أقام النصراني بينة من المسلمين أنه ابنه ولد على فراشه : ألحقناه به ، وجعلناه دينه دين أبيه حتى يعرب عن نفسه . لأن هذا علم منا بأنه مولود على فراشه ، وأن التقاط من التقطه إنما هو كالضالة التي يجدها الرجل .

فإن أقام البينة أبوه عليه بعد عقله الإسلام و وصفه إياه : جعلناه ابنه ، ومنعناه من أن ينصره حتى يبلغ فيتم على الإسلام فلحقه بالمسلمين ونقطع عنه حكم أهل الذمة .<sup>٢</sup>

١ - انظر الأم ج٦ ص٢٤٩ ، المهذب ج١ ص٤٣٦-٤٣٧ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٣٤-٤٣٥ ، إغاثة الطالبين ج٣ ص٢٥٣ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧ ، حاشية البجيرمي ج٣ ص٢٣٤ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٦١ ، الكافي ج٢ ص٣٦٣

٢ - الأم ج٦ ص٢٤٩ و انظر المهذب ج١ ص٤٣٧ ، حاشية البجيرمي ج٣ ص٢٣٤ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٢-٤٢٣

و هو الذي عليه المالكية .<sup>١</sup>

سئل ابن القاسم : رأيت اللقيط ، من أقام عليه بينة أيقضي له به ؟  
وإن كان في يد مسلم فأقام ذمي البينة من المسلمين أنه ابنه أتقضي به لهذا الذمي  
وتجعله نصرانيا في قول مالك ؟

فقال : قال مالك في اللقيط يدعيه رجل أن ذلك لا يقبل منه إلا بينة ، أو  
يكون رجلا قد عرف أنه لا يعيش له ولد ، فيزعم أنه فعله لذلك .

و يقول أيضا :

فإن من الناس من يفعل ذلك . فإذا عرف ذلك منه : رأيت القول قوله . وإن  
لم يعرف ذلك منه : لم يلحق به . فإذا أقام البينة عدولا من المسلمين ، فهذا  
أحرى أن يلحق به نصرانيا كان أو غيره .

ثم سئل : فما يكون الولد إذا قضيت به للنصراني وألحقته به ، أمسلما أم  
نصرانيا ؟

فقال : إن كان قد عقل الإسلام ، وأسلم في يد مسلم : فهو مسلم . وإن كان  
لم يعقل الإسلام : قضى به لأبيه ، وكان على دينه .<sup>٢</sup>

و هو كذلك الصحيح من المذهب عند الحنابلة .<sup>٣</sup>

١ - انظر المدونة الكبرى ج ٨ ص ٣٣٧-٣٣٨ ، مختصر خليل ص ٢٥٧ ، الشرح الكبير و

حاشية الدسوقي عليه ج ٤ ص ١٢٦

٢ - المدونة الكبرى ج ٨ ص ٣٣٧-٣٣٨

٣ - انظر الكافي ج ٢ ص ٣٦٧ ، المغني ج ٦ ص ٣٦ ، المبدع ج ٥ ص ٣٠٦ ، الإنصاف

ج ٦ ص ٤٥٢ ، كشف القناع ج ٤ ص ٢٣٥ ، الروض المربع ج ٢ ص ٤٤٩

و استدلو بما يلي :

- ١- لأننا لما حكمنا بثبوت نسبه ، فقد حكمنا بأنه ولد على فراشه . فيتبعه في دينه . كما لو لم يكن لقيطا .<sup>١</sup>
- ٢- لا عبرة لإسلام ملتقطه ؛ لأن التقاط من التقطه إنما كالضالة التي يجدها الرجل .<sup>٢</sup>
- ٣- أنه محتاج إلى النسب بعدما حكم بإسلامه . فمن ادعى نسبه و إن كان ذميا ، فهو مقرر له بما ينفعه . فيكون إقراره صحيحا .<sup>٣</sup>
- ٤- أن الكافر كالمسلم في سبب ثبوت النسب .<sup>٤</sup>
- ٥- الحكم بالإسلام بتبعية الدار ضعيف . لأن الحكم بالدار حكم بليليد ، و البينة أقوى من اليد المجردة .<sup>٥</sup>
- ٦- البينة أقوى من الحكم بإسلامه ، لأننا حكمنا به ظاهرا ، لا يقينا .<sup>٦</sup>

١ - انظر المهذب ج ١ ص ٤٣٧ ، الكافي ج ٢ ص ٣٦٧

٢ - انظر الأم ج ٦ ص ٢٤٩

٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٥٣ ، البحر الرائق

ج ٥ ص ١٥٨ ، الكافي ج ٢ ص ٣٦٣

٤ - المهذب ج ١ ص ٤٣٦ ، الكافي ج ٢ ص ٣٦٧

٥ - انظر مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٢٢

٦ - انظر المغني ج ٦ ص ٣٦

الرأي الثاني : يبقى اللقيط على الحكم بإسلامه . و يتبع الكافر في النسب لقبول دعواه .

و هو وجه الاستحسان الذي عليه الأحناف .<sup>١</sup>  
 إلا أن السغدي من الأحناف يقول في فتاويه<sup>٢</sup> : لو ادعى كافر لم يصدق . إلا أن يكون اللقيط وجد في قرية الكفار فيصدق حينئذ ، و يكون ابنه ، و يكون مسلماً .

و يزيد عليه الحصفكي ، فيقول بعدم تسليم اللقيط للكافر .<sup>٣</sup>

و هذا الرأي وجه ذكر بصيغة التضعيف عند الشافعية .<sup>٤</sup>

و هو قياس المذهب الحنبلي . يقول ابن قدامة :  
 و قياس المذهب أنه لا يلحقه في الدين إلا أن تقوم البينة أنه ولد كافرين حين .  
 لأن الطفل يحكم بإسلامه بإسلام أحد أبويه ، أو موته .<sup>٥</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦ و ج ١٧ ص ١٣٠ ، الهداية ج ٢ ص ١٧٣ ،  
 تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٥٣ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٤ ص ٢٢٩ ، البحر الرائق  
 ج ٥ ص ١٥٨ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٩ ، الدر المختار ج ٤ ص ٢٧٣

٢ - ج ٢ ص ٥٨٩ و ص ٨٩٨

٣ - انظر الدر المختار ج ٤ ص ٢٧٣

٤ - انظر روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٣٥

٥ - الكافي ج ٢ ص ٣٦٧ ، و انظر المبدع ج ٥ ص ٣٠٦ ، الإنصاف ج ٦ ص ٤٥٢

### و استدلو بما يلي :

- ١- يستدل على ثبوت النسب بما استدل به أصحاب الرأي الأول .
- ٢- أن إقرار الكافر بنسبه يشتمل على نفع للقيط ، و هو ثبوت نسبه . و على ضرر له ، و هو كفره . و ليس هناك ما يمنع من قبول ما ينفعه ، و ترك ما يضره . لأن النسب ينفصل عن الدين . كالولد المحكوم بإسلامه بإسلام أمه ، و نسبه مازال ثابتا لأبيه .<sup>١</sup>
- ٣- لأن إقراره به ليس بعلم منا أنه كما قال . فلا نغير الإسلام إذا لم نعلم الكفر .<sup>٢</sup>
- ٤- أنا حكمنا بإسلامه ، فلا نغيره بمجرد دعوى كافر .<sup>٣</sup>
- ٥- لا يلزم من كفر أبيه كفره ؛ لاحتمال أن يكون من شبهة بوطء مسلمة ، فيتبع دين أمه ، فيحكم بإسلامه .<sup>٤</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦ و ج ١٧ ص ١٣٠ ، الهداية ج ٢ ص ١٧٣ ،

البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٨ ، المبدع ج ٥ ص ٣٠٦ .

٢ - الأم ج ٦ ص ٢٤٩ و انظر حاشية البجيرمي ج ٣ ص ٢٣٤

٣ - روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٣٥ ، مغني المحتاج ج ٢ ص ٤٢٢

٤ - انظر روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٣٥ ، حاشية البجيرمي ج ٣ ص ٢٣٤ ، مغني المحتاج

ج ٢ ص ٤٢٢

- ٦- - يَحتَمَل أن أمه كانت كافرة ، فأسلمت و هي حامل به أو بعد وضعه ،  
 فيكون مسلماً تبعاً لأمه .<sup>١</sup>
- ٧- - تغليباً للإسلام<sup>٢</sup> ؛ لأن الإسلام يعلو و لا يعلى عليه .

### أما ما استدل به القائلون بعدم تسليمه للكافر :

١ - لا حق للكافر في حضانة المسلم ، لأنه ليس أهلاً لها . فلا يسلم إليه اللقيط المحكوم بإسلامه .<sup>٣</sup>

٢ - أنه لا تؤمن فتنة الكافر اللقيط عن الإسلام . فلا يسلم إليه .<sup>٤</sup>

### الرأي الثالث : يبقى اللقيط على إسلامه . لعدم قبول دعوى الكافر . فلا

يتبعه ديناً و لا نسباً .

و هو وجه القياس عند الأحناف<sup>٥</sup> ، و وجه عند المالكية<sup>٦</sup> ، و الحنابلة .<sup>٧</sup>  
 و قال به ابن حزم .<sup>١</sup>

١ - انظر روضة الطالبين ج ٥ ص ٤٣٥ ، حاشية البجيرمي ج ٣ ص ٢٣٤ ، مغني المحتاج

ج ٢ ص ٤٢٢

٢ - فتح الوهاب ج ١ ص ٤٥٧

٣ - انظر كشف القناع ج ٤ ص ٢٣٥

٤ - انظر كشف القناع ج ٤ ص ٢٣٥

٥ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦ و ج ١٧ ص ١٣٠ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٥٣

٦ - بداية المجتهد ج ٢ ص ٢٣٢

٧ - انظر الإنصاف ج ٦ ص ٤٥٢



### و استدلو بما يلي :

- ١- استدل ابن حزم بقوله تعالى " و إذ أخذ ربك من بني آدم من ظهورهم ذريتهم و أشهدهم على أنفسهم ألست بربكم قالوا بلى شهدنا أن تقولوا يوم القيامة إنا كنا عن هذا غافلين " <sup>١</sup>
- و قوله عليه الصلاة و السلام " كل مولود يولد على الفطرة ... "
- ثم قال : لأن تصديق الكافر في دعواه ، إخراج للقيط عن ما قد صح له من الإسلام . و لا يجوز ذلك إلا حيث أجاز النص ممن ولد على فراش كافر من كافرة فقط . <sup>٢</sup>
- ٢- لو جعل اللقيط ابن الكافر بدعواه ، لكان تبعاله في الدين . و ذلك ممتنع بعدما حكم بإسلامه . <sup>٣</sup>
- ٣- لأن تنفيذ قوله عليه في دعوة النسب نوع ولاية . و لا ولاية للكافر على المسلم . <sup>٤</sup>

١ - سورة الأعراف آية ١٧٢

٢ - انظر المحلى ج ٨ ص ٢٧٦

٣ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦

٤ - المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦

### الحالة الثانية : إذا لم يكن للكافر بينة على دعواه

اختلف كذلك في حكم هذه الحالة على الآراء الآتية :

الرأي الأول : يبقى اللقيط على إسلامه . لعدم قبول دعوى الكافر . فلا يتبعه ديناً ولا نسباً .

وهو الذي عليه المالكية ، و الشافعية ، و الحنابلة ، و ابن حزم .<sup>١</sup>

و استدلووا بما يلي :

- ١- لأنه محكوم بإسلامه بالدار ، فلا يحكم بكفره بقول كافر بغير بينة . كما لو كان معروف النسب .<sup>٢</sup>
- ٢- لأنها دعوى تخالف الظاهر ، فلم تقبل بمجرد دعوى الرق .<sup>٣</sup>

الرأي الثاني : يبطل الحكم بإسلام اللقيط ؛ فيتبع الكافر نسباً و ديناً .

وهو وجه ذكر بصيغة التضعيف عند الشافعية .<sup>٤</sup>

و استدلووا بأنه لما حكمنا بثبوت نسبه ، فقد حكمنا بأنه ولد على فراشه .<sup>٥</sup>

- ١- انظر المصادر المذكورة سابقاً في الحالة الأولى . و لا حاجة لتكرارها لعدم الإطالة .
- ٢- انظر المهذب ج١ص٤٣٧ ، و انظر إعانة الطالبين ج٣ص٢٥٣ ، الكافي ج٢ص٣٦٧ ، المبدع ج٥ص٣٠٦ ، الروض المربع ج٢ص٤٤٩
- ٣- المبدع ج٥ص٣٠٦
- ٤- انظر المهذب ج١ص٤٣٦-٤٣٧ ، روضة الطالبين ج٥ص٤٣٥ ، مغني المحتاج ج٢ص٤٢٣
- ٥- المهذب ج١ص٤٣٧ و انظر روضة الطالبين ج٥ص٤٣٥

الرأي الثالث : يبقى اللقيط على الحكم بإسلامه . و يتبعه في النسب لقبول دعواه .

و هو الذي عليه الأحناف استحسانا .<sup>١</sup>  
يقول الكاساني :  
لو ادعى الملتقط أو غيره أنه ابنه تسمع دعواه من غير بينة . وبينته نسبه منه .  
والقياس أن لا تسمع إلا بينة .  
وجه القياس ظاهر ؛ لأنه يدعي أمرا جائز الوجود و العدم ، فلا بد لترجيح أحد الجانبين على الآخر من مرجح ، وذلك بالبينة و لم توجد .  
و وجه الاستحسان أنه عامل أخير بأمر محتمل الثبوت . و كل من أخير عن أمر و المخير به محتمل الثبوت يجب تصديقه ؛ تحسينا للظن بالمخير هو الأصل . إلا إذا كان في تصديقه ضرر بالغير . و ههنا في التصديق وإثبات النسب نظر من الجانبين :  
جانب اللقيط بشرف النسب ، و التربية و الصيانة عن أسباب الهلاك ، و غير ذلك .

و جانب المدعي بولد يستعين به على مصالحه الدينية و الدنيوية .  
و تصديق المدعي في دعوى ما ينتفع به ، و لا يتضرر به غيره بل ينتفع به لا يقف على البينة . و سواء كان المدعي مسلما أو ذميا أو عبدا .

١ - انظر بداية المبتدي ص ١٢٤ ، الهداية شرح البداية ج ٢ ص ١٧٣ ، المبسوط للسرخسي ج ١٧ ص ١٣٠ ، مختصر اختلاف العلماء ج ٤ ص ٢٢٩ ، تحفة الفقهاء ج ٢ ص ٣٥٣ ، بدائع الصنائع ج ٦ ص ١٩٩ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٦ ، فتاوى السغدري ج ٢ ص ٥٨٩ ، الدر المختار ج ٤ ص ٢٧٣

حتى لو ادعى نسبه ذمي تصح دعوته حتى يثبت نسبه منه ، لكنه يكون مسلماً؛ لأنه ادعى شيئين يتصور انفصال أحدهما عن الآخر في الجملة : وهو نسب الولد، وكونه كافراً . ويمكن تصديقه في أحدهما لكونه نفعاً للقيط ، وهو كونه ابناً له . ولا يمكن تصديقه في الآخر لكونه ضرراً به ، وهو كونه كافراً . فيصدق فيما فيه منفعة ، فيثبت نسب للولد منه . ولا يصدق فيما يضره ، فلا يحكم بكفره .

وليس من ضرورة كون الولد منه أن يكون كافراً ، ألا ترى أنه يحكم بإسلامه وبإسلام أمه وإن كان الأب كافراً . هذا إذا أقر الذمي أنه ابنه ولا بينة له فإن أقام البينة على ذلك ثبت نسب الولد منه ويكون على دينه .<sup>١</sup>

و هو الصحيح عند الحنابلة<sup>٢</sup> . يقول البهوتي :  
و يلحق اللقيط بالذمي إذا استلحقه نسبا - كالمسلم - لا ديناً ؛ لأنه محكوم بإسلامه فلا يتأثر بدعوى الكافر .<sup>٣</sup>

و يستدل لهذا الرأي : بأدلة الرأي الثاني من الحالة الأولى .

١ - بدائع الصنائع ج٦ ص١٩٩

٢ - انظر الكافي ج٢ ص٣٦٧ ، المبدع ج٥ ص٣٠٦ ، الإنصاف ج٦ ص٤٥٢ ، الإقناع و

شرحه كشف القناع ج٤ ص٢٣٥

٣ - كشف القناع ج٤ ص٢٣٥

الحالة الثالثة : التفريق بين أن يثبت الكافر دعواه بشهود مسلمين ،  
أو بشهود غير مسلمين .

و هذه الحالة ذكرها الأحناف .

فإذا كانت بينته الشهود الذميين ، فيحكم له به ، و لكن يبقى على الحكم بإسلامه . لأن شهادة الذمي لا تثبت على مسلم . و اللقيط محكوم بإسلامه ، فلا تثبت عليه شهادة الذمي . فيكون وجود بينته كعدمها .  
أما إذا كانت بينته الشهود المسلمون ، فيحكم باللقيط له ، و يتبعه في الكفر .  
لأن شهادة المسلم حجة على المسلم .<sup>١</sup>

ولو شهد للمسلم ذميان وللذمي مسلمان قضى به للمسلم .<sup>٢</sup>

١ - انظر المبسوط للسرخسي ج ١٠ ص ٢١٦ و ج ١٧ ص ١٣١ ، البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٨

٢ - الدر المختار ج ٤ ص ٢٧٣

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - ما يلي :

١- أنه إذا ادعاه الكافر و لم يكن له بينة ، فلا يلحقه ديننا و لا نسبا . لما سبق ذكره من الأدلة .

٢- إذا ادعاه الكافر بعد التقاطه بفترة وجيزة ، و كان عنده بينة : فيلحقه ديننا و نسبا ؛ لأنه تبين أنه ابنه ، و لم يتصف بصفات المسلمين .

٣- إذا ادعاه بعد طول زمن ، و كان عنده بينة : فيلحقه نسبا لثبوت بنوته له . و لا يلحقه ديننا ؛ لأن اللقيط قد ذاق حلاوة الإسلام ، و أصبح يتصف بصفات المسلمين ، فصلى إلى قبلتنا و أكل ذبيحتنا ، فلا يليق بعد ذلك أن نرده إلى مرارة الكفر . و لما كان ليس للكافر حضانة المسلم و لا الولاية عليه ، فيوضع اللقيط عند أهل بيت من المسلمين ، ممن يتصفون بالتقوى و الصلاح . و الله أعلم

المبحث الخامس:  
إسلام المجنون

بيان المبحث :

يبحث هذا المبحث في الحالات الآتية :

الحالة الأولى : إذا أسلم المجنون بنفسه ، و كان والداه كافران . أو كان كافرا و بلغ عاقلا ثم جن ثم أسلم . فهل يصح إسلامه ؟

الحالة الثانية : إذا أسلم والديه أو أحدهما ، فهل يتبعه في الإسلام ، فيحكم بإسلامه ؟

الحالة الثالثة : إذا مات والداه ، أو أحدهما . فهل يحكم بإسلامه ؟

الحالة الرابعة : إذا كان مجنونا في صباه ، ثم بلغ عاقلا ، ثم جن مرة ثانية .

## حكم الحالة الأولى : إذا أسلم المجنون بنفسه ، و كان والداه كافرين فلا

### يصح إسلامه .<sup>١</sup>

لم تذكر كثير من الكتب التي اطلعت عليها حكم إسلام المجنون بنفسه . و يبدو أن الحكم بعدم صحة إسلامه أمر متفق عليه لبدايته . و يظهر هذا جليلا في مسألة حكم صحة إسلام الصغير المذكورة سابقا . إذ أن القائلين بعدم صحة إسلام الصغير ، قاسوا الصغير على المجنون في عدم اعتبار إسلامه . و لم يعترض عليهم أصحاب القول الآخر في مناقشتهم لأدلتهم .

يقول ابن عابدين في حاشيته على الدر المختار<sup>٢</sup> :  
و الحاصل أن المجنون كالصبي في تبعيته لأبويه إسلاما و كفرا ، ما لم يسلم قبل جنونه .

و وجه عند الشافعية : أنه إذا جهل حاله ، فلم يعرف هل أسلم في حال جنونه ، أو أسلم قبل أن يجن ، فيقبل إسلامه احتياطا .

١ - انظر بدائع الصنائع ج٧ ص١٣٤ ، البحر الرائق ج٥ ص١٥٠ ، الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج٣ ص١٨٩ ، روضة الطالبين ج٥ ص٤٢٩ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٤ ، الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥ و ص٢٧٧ ، المغني ج٩ ص٢٢ ، المبدع ج٩ ص١٣٦ و ص١٧٩ ، كشاف القناع ج٦ ص١٧٥

٢ - ج٣ ص١٨٩



يقول في المهذب<sup>١</sup> : وإن جاءت مجنونة فوصفت الإسلام ، و لم يعلم هل وصفته في حال عقلها ، أو في حال جنونها ، لم ترد إليه . لجواز أن يكون قد وصفته في حال عقلها . فإذا ردت إليهم خدعوها ، و زهدوها في الإسلام . فلم يجوز ردها احتياطا للإسلام .

### الأدلة :

- ١- لأن الإسلام قول له حكم ، كالبيع و غيره من العقود ، فلا يصح منه<sup>٢</sup>.
- ٢- أن المجنون لا حكم لكلامه ، فلا يعتد بأقواله .<sup>٣</sup>
- ٣- أن ذاهب العقل مؤقتا كالسكران ، لا يصح إقراره على ما في قلبه من كفر أو إيمان .<sup>٤</sup> و من باب أولى ذاهب العقل دوما .
- ٤- المجنون كالصبي غير المميز ، لا يدل إقراره على تغيير اعتقاده .<sup>٥</sup>
- ٥- يقول الشوكاني : الإقرار من المجنون لا يصح . و كذلك سائر التصرفات و الإنشاءات . و لا أحفظ فيه خلافا .<sup>٦</sup>

١ - ج ٢ ص ٢٦١

٢ - انظر الكافي لابن قدامة ج ٤ ص ١٥٥

٣ - انظر المغني ج ٩ ص ٣٢ ، المبدع ج ٩ ص ١٣٦ و ص ١٧٩

٤ - انظر بدائع الصنائع ج ٧ ص ١٣٤

٥ - انظر البحر الرائق ج ٥ ص ١٥٠

٦ - نيل الأوطار ج ٧ ص ٢٢

## حكم الحالة الثانية : إذا أسلم والديه أو أحدهما ، فیتبعه في الإسلام .

اتفق الفقهاء - فيما اطلعت عليه من كتبهم - على أن الحكم في المجنون الذي يبلغ مجنوناً ، كالحكم في الصبي في تبعيته لأبويه في الإسلام .<sup>١</sup>  
قال في مواهب الجليل<sup>٢</sup> : المجنون محكوم بإسلامه . لكن لم يذكر سبب الحكم بإسلامه . و يظهر أنه يقصد بإسلام والديه ، لأنه جعله كالرضيع . إذ سياق الكلام عن حج الرضيع مع والديه المسلمين .

### الأدلة :

- ١ - لا حكم لقوله ، فتبع والديه في الإسلام ، كالطفل .<sup>٣</sup>
- ٢ - إذا كان يتبع والديه في الكفر ، فتبعيته لهما في الإسلام أولى .<sup>٤</sup>
- ٣ - المجنون غير مكلف لرفع القلم عنه .<sup>٥</sup>

---

١ - انظر الدر المختار و حاشية ابن عابدين عليه ج٣ ص١٨٩ ، التاج و الإكليل ج٦ ص٢٨٤ ، الشرح الكبير و حاشية الدسوقي ج٤ ص٣٠٨ ، المهذب ج٢ ص٢٣٩ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، ، منهج الطلاب ص٦٨ ، روضة الطالبين ج٨ ص٢٨١ و ج١٠ ص٢٥٣ ، إغاثة الطالبين ج٤ ص١٩٩ و ص٢٠٢ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٥٩ و ص٥٦٠ ، فتح المعين ج٤ ص٢٠٢ ، فتح الوهاب ج١ ص٤٥٧ ، مغني المحتاج ج٢ ص٤٢٣ و ج٤ ص٢٢٩ ، الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٤٨ ، كشف القناع ج٢ ص١٠٢ و ج٣ ص٥٧ و ج٦ ص١٨٤ ، الروض المربع ج٢ ص٧

٢ - ج٢ ص٤٧٥

٣ - الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥

٤ - انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥

٥ - انظر المغني ج٩ ص٢٢

### الحالة الثالثة : إذا مات والداه ، أو أحدهما . فهل يحكم بإسلامه ؟

أيضا حكم هذه الحالة هو حكم الصغير الذي توفي والداه .<sup>١</sup>

### الحالة الرابعة : إذا بلغ عاقلا ثم جن .

في حكم هذه الحالة رأيان ، هما :

الرأي الأول : يتبع المسلم من أبويه ؛ لأنه لا حكم له . فهو كالصغير .

و هو الذي عليه الشافعية<sup>٢</sup> ، و الحنابلة<sup>٣</sup> .

و استدلوا :

١ - أنه لا حكم لقوله . فلا يصح إسلامه بنفسه ، فهو كالصغير<sup>٤</sup> .

١ - انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥ ، كشف القناع ج٢ ص١٠٢ و ج٣ ص٥٧ و

ج٦ ص١٨٣

٢ - انظر المهذب ج٢ ص٢٣٩ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٢٥٣ ،

إعانة الطالبين ج٤ ص١٩٩ ، الإقناع للشريبي ج٢ ص٥٥٩ و ص٥٦١ ، مغني المحتاج

ج٢ ص٤٢٣ و ج٤ ص٢٢٩ ، حواشي الشرواني ج٦ ص٣٥٣

٣ - انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥ و ص٢٧٧ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٤٩ ، كشف

القناع ج٦ ص١٨٤

٤ - انظر المهذب ج٢ ص٢٣٩ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥

و ص٢٧٧

٢- أن الحكم بإسلامه ينفعه في إسقاط ما فعل من كفر وغيره ، في الفترة ما بين بلوغه عاقلا حتى جنونه .<sup>١</sup>

### الرأي الثاني : لا يتبعهما أو أحدهما .

و هو وجه عند المالكية<sup>٢</sup> ، و الشافعية<sup>٣</sup> ، و الحنابلة .<sup>٤</sup>

يقول العدوي<sup>٥</sup> من المالكية :

و أما من بلغ عاقلا ثم جن ، و مات عليه ، فالعبرة بالحالة التي بلغ عليها من إسلام أو كفر .<sup>٦</sup>

فإذا أسلم في حال عقله ، ثم جن ، فهو مسلم . و إذا كفر في حال عقله ، ثم جن : فهو كافر .

و استدلوا : أنه زال حكم التبعية ببلوغه عاقلا ، فلا يعود إليه .<sup>٧</sup>

١ - انظر حواشي الشرواني ج٦ ص٣٥٣

٢ - انظر حاشية الدسوقي ج٤ ص٣٠٨

٣ - انظر المهذب ج٢ ص٢٣٩ ، الوسيط ج٤ ص٣١٢ ، روضة الطالبين ج١٠ ص٢٥٣

٤ - انظر الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥ و ص٢٧٧ ، الإنصاف ج١٠ ص٣٤٨ ، كشف القناع ج٦ ص١٨٤

٥ - هو : علي العدوي الصعيدي المصري . عالم فاضل ، زكي الأحوال . له حواش كثيرة على الخرقى و أبي الحسن المصري المنوفى على الرسالة وغيرها . أول من تولى مشيخة المالكية بالأزهر . كان على قدم السلف في التقوى و نشر العلم . توفي سنة

١١٨٩هـ رحمه الله . الفكر السامي ج٢ ص٢٩٢

٦ - حاشية العدوي ج١ ص٨٩

٧ - الكافي لابن قدامة ج٤ ص١٥٥ و ص٢٧٧ ، و انظر المهذب ج٢ ص٢٣٩

الترجيح :

يترجح عندي - و الله أعلم - الحكم بإسلامه تبعا لإسلام أبويه أو أحدهما . سواء لازمه جنونه من صغره إلى ما بعد بلوغه ، و سواء بلغ عقلا ثم جن ؛ و ذلك لما سبق ذكره من الأدلة .

أ	ملخص البحث
ب	شكر و عرفان
ت	إهداء
ث	المقدمة

### الفصل التمهيدي ١ - ١٥٠

٢	المبحث الأول : تعريف أنواع غير المسلمين .
	المطلب الأول : أنواع غير المسلمين باعتبار ما يدينون به .
٣	الفرع الأول : اليهود و النصارى .
٤٢	الفرع الثاني : المجوس .
٦٥	الفرع الثالث : الصابئة .
٧٩	الفرع الرابع : السامرة .
٨٥	الفرع الخامس : المتمسكون بالصحف .
٩٢	المطلب الثاني : أنواع غير المسلمين باعتبار موقفهم من المسلمين .
٩٣	الفرع الأول : الحربي .
٩٤	الفرع الثاني : الذمي .
٩٦	الفرع الثالث : المعاهد .
٩٨	الفرع الرابع : المستأمن .
	الفرع الخامس : الفرق بين ( الذمي ) و ( المعاهد أو المستأمن )
١٠٠	و الفرق بين عقد الاستئمان و عقد المعاهدة .

- ١٠٣ المبحث الثاني : فضل الدخول في الإسلام .
- ١٠٤ المطلب الأول في فضل : النجاة من النار ، و الفوز بالجنة .
- ١١٢ المطلب الثاني في فضل : الإسلام يجب ما قبله من السيئات .
- ١٢٦ المطلب الثالث في فضل : تبديل السيئات إلى حسنات .
- المطلب الرابع في فضل : ثبوت أجر ما عمل من خير في كفره .
- ١٣٢
- ١٤٠ المطلب الخامس : متفرقات في فضل الدخول في الإسلام .

### الباب الأول : فيما يثبت به الإسلام . ١٥١ - ٤٣٣

- ١٥٢ الفصل الأول : فيما يثبت به إسلام العاقل البالغ .
- ١٥٣ المبحث الأول : في اشتراط التشهد لثبوت الإسلام .
- ١٥٤ المطلب الأول : صيغة التشهد المجزئة للدخول في الإسلام .
- الفرع الأول : إذا اقتصر على شهادة أن لا إله إلا الله أو ما يشبهها .
- ١٥٦
- الفرع الثاني : إذا اقتصر على شهادة أن محمدا رسول الله .
- ١٦٢ المطلب الثاني : إذا لم يتلفظ بالشهادتين ، إنما قال أسلمت ، أو آمنت ، أو أنا مسلم ، أو أنا مؤمن ، أو آمنت بالله و بمحمد ، و ما شابه ذلك .
- ١٧٠

- المطلب الثالث : هل يشترط مع التشهد التبرؤ من الدين  
الذي كان عليه ؟ ١٨٦
- المبحث الثاني : أسلم و لم يرد الإسلام . ٢٠٠
- المبحث الثالث : أسلم بشرط . ٢١٧
- المبحث الرابع : ثبوت الإسلام بأداء العبادات . ٢٢٦
- المبحث الخامس : إسلام المكره . ٢٥٠
- المبحث السادس : إسلام السكران . ٢٧٩
- الفصل الثاني : فيما يثبت به إسلام الصغير و من في حكمه . ٢٨٨
- المبحث الأول : في إسلام الصغير بنفسه دون والديه الكافرين . ٢٨٩
- المطلب الأول : حكم صحة إسلام الصغير بنفسه دون  
والديه الكافرين . ٢٩٠
- المطلب الثاني : شروط صحة إسلام الصغير بنفسه . ٣٢٣
- المبحث الثاني : إسلام الصغير بإسلام والديه أو أحدهما . ٣٣٧
- المبحث الثالث : الحكم بإسلام الصغير إذا توفى  
والداه الكافران . ٣٧٠
- المبحث الرابع : في إسلام اللقيط . ٣٨٧
- المطلب الأول : الحكم بإسلام اللقيط . ٣٨٨
- المطلب الثاني : حكم ثبوت إسلام اللقيط إذا ادعى  
الكافر نسبه . ٤١٤
- المبحث الخامس : إسلام المجنون . ٤٢٧